

تم استلام
٥ -



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٤٢٢

د. الجليل أحمد محمد عبد الرحمن

مكتبة

مكتبة

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

شعبة الاقتصاد الإسلامي

التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

دراسة تطبيقية عن الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

ووسائل تنميته

إعداد الطالب

عمر فيحاء المرزوقي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

المشرف الفقهي

عبد الرحمن محمد عبد القادر



المشرف الاقتصادي

د. محمد أمين اللبابيدي

١٤٠٩ / ١٩٨٩

ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد
تتناول هذه الرسالة موضوع - التبادل التجاري بين الدول الإسلامية دراسة تطبيقية عن الفترة ١٣٩٥-١٤٠٥ هـ
(١٩٧٥-١٩٨٥م) بوسائل تنميتها.

- ولقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن أقسمه الى ثلاثة أبواب رئيسية وفصل تمهيدي ومقدمة أوضحت فيها موضوع
البحث وأهميته . اما الفصل التمهيدي فكان عن الخصائص الرئيسية لأقتصاديات الدول الإسلامية وتم عرضها في
أربعة مباحث وتبين من خلالها ان اقتصاديات الدول الإسلامية يهيمن عليها قطاع الإنتاج الأولى وانها تعاني من التبعية
الإقتصادية . اما الباب الأول فكان دراسة تطبيقية عن التجارة الخارجية للدول الإسلامية عن الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ
(١٩٧٥ - ١٩٨٥م) وعرضته في أربعة فصول وتبين من خلال هذا الباب ان التجارة الخارجية للدول الإسلامية أحرزت
نموا خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٠م) ، في حين انها شهدت انخفاضا منذ عام ١٤٠١/١٤٠١ متاثرة
بالكساد الذي أصاب الإقتصاد العالمي . واتضح ايضا ان اقتصادات الدول الإسلامية تتميز بانفتاحها على العالم
الخارجي - لاسيما الدول المتقدمة - أكثر من انفتاحها على بعضها البعض اذ ان حجم التبادل التجاري فيما بينها
مازال نسبته متدنية لم تتجاوز ١٠٪ على مستوى الصادرات و ١١٪ على متوى المستوردات خلال فترة الدراسة . اما
الباب الثاني فكان عن وضع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وعوائق تنميتها وذلك في ثلاثة فصول استعرضت فيها
أهمية التعاون الإقتصادي من الوجهة الإسلامية وصور من التعاون الإقتصادي في الدولة الإسلامية في عهدها الأولى ،
ومن ثم دراسة الجهود المبذولة لوسائل تنمية التبادل التجاري البيني على مستوى الدول الإسلامية ككل وعلى المستوى
الإقليمي (الخليجي والعربي) ، وتبين ايضا من خلال هذا الباب ان ثمة عوائق متنوعة تكمن وراء المستوى المنخفض
لحجم التبادل التجاري البيني كالعقبات الهيكلية واتساع المسافات الإقتصادية والعقبات النقدية والاعتبارات السياسية
والتبعية التجارية . اما الباب الثالث فكان عن الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية
واستعرضت ذلك في ثلاثة فصول يتعلق الفصل الأول منها بالوسائل في الأجل القصير ويتعلق الفصل الثاني بالوسائل
في الأجل الطويل . اما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة دور المصارف الإسلامية في تنمية التبادل
التجاري البيني . وتضمنت خاتمة الرسالة أهم النتائج والتوصيات ومنها مايلي:

- ضرورة العمل بنظام العشور الإسلامي والاعتماد على إعادة تطبيقه نظرا لما يشتمل عليه من مبادئ إقتصادية إسلامية
بإمكانها ان تسهم في توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية .
- ممارسة أسلوب التجارة المكافئة نظرا لما تعانيه اقتصادات الدول الإسلامية من ندرة النقد الأجنبي والكثير من
عملاتها غير قابل للتحويل .
- العمل على إيجاد نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الإسلامية .
- تنمية النشاط الإقتصادي وتنويعه نظرا لما يمكن ان يتيحه هذا التنويع من توفير السلع التي يبنى عليها هذا التبادل
التجاري .

عمر فيحاء المرزوقي

المستشار
د. محمد أمين اللاميري

١٤٠٩/٢/٢٨

المستشار
د. عبد الحميد محمد عبد الكريم
التوقيع

عبد الحميد محمد عبد الكريم
٨/٢٨

إهداء

إلى الذين يعملون من أجل تقوية
العلاقات الإقتصادية والتجارية فيما بين
الدول الإسلامية

شكر وتقدير

يسرنى أن أقدم عميق شكرى وعظيم امتنانى الى الاستاذين الفاضلين
الدكتور محمد أمين اللبابيدى والدكتور عبدالرحمن محمد عبدالقادر اللذان
حظيت بتوجيهاتهما السديدة وملاحظاتهم القيمة وعلمهما الغزير واتاحتها
لى الوقت الكثير الى أن تمكنت بفضل من الله عز وجل من انجاز هذه
الرسالة . فلهما منى جزيل الشكر .

كما ان الوفاء يتطلب أن اشكر استاذين جليلين - كانا مشرفيين
على هذه الرسالة - وهما الدكتور رفعت العوضى والدكتور أحمد شاهين
فجزاهم الله خير الجزاء .

كما اتقدم بخالص شكرى الى كل من قدم لى معلومات ومراجع عن هذا
البحث . وخص بالشكر البنك الاسلامى للتنمية و الجهات الاخرى التى
استفدت منها .

كما لايفوتنى أيضا أن اتقدم بوافر الشكر للمسؤولين فى جامعة
أم القرى وعلى رأسهم معالى مدير الجامعة وعميد كلية الشريعة
والدراسات الاسلامية ورئيس قسم الاقتصاد الاسلامى ورئيس الدراسات العليا
والشريعة لما لهما من جهود طيبة فى تشجيع الدراسات العليا فى
علم أصبح العالم الاسلامى بحاجة اليه ألا وهو الاقتصاد الاسلامى .

وأخيرا فانه يسعدنى أيضا أن أشكر أسرتى التى وقفت بجانبى وهيات
لى راحة الفكر التى يحتاج اليها كل باحث .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد
وعلى آله واصحابه أجمعين ، وبعد ..

لايكاد يخلو أى تجمع اقتصادى بين أية مجموعة من الدول الا ويعتبر
تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول المنظمة اليه أحد أهدافه
الرئيسية . ويعد التبادل التجارى من أهم صور العلاقات الاقتصادية
الدولية وأوسعها نطاقا ، حيث تتم بمقتضاه انسياب تيارات السلع بين
دول العالم المتباينة فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية أو
المكتسبة .

ويشكل قطاع التبادل التجارى فى اقتصاديات الدول الاسلامية أهم
القطاعات الاقتصادية فيها ، اذ أنه من خلاله تستطيع هذه الدول تصريف
الفائض من الانتاج والحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مستورداتها
من شتى السلع الأولية منها والغذائية والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية
التنمية الاقتصادية فيها .

واذا القينا نظرة على حجم التبادل التجارى فيما بين الدول
الاسلامية فانه من المؤسف حقا أن يكون الجزء الأكبر من تبادلها التجارى
يتم مع دول العالم الخارجى ، فى حين أن التبادل التجارى فيما بين
الدول الاسلامية نفسها لا يشكل الا نسبة ضئيلة للغاية ، اذ تبلغ نسبة
الصادرات البينية خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ م - ١٩٨٥ م) ما بين
٥ - ١٠ ٪ من اجمالى الصادرات فى حين لم تتجاوز المستوردات البينية
نسبة ١١ ٪ خلال نفس الفترة . وتبدو هذه النسب شديدة الانخفاض لاسيما فى
حالة مقارنتها بحجم التبادل التجارى البينى لبعض المجموعات الاقتصادية
الاقليمية مثل دول السوق الاوربية المشتركة التى تصل نسبتها الى ٦٠ ٪

ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) والتي تبلغ ٧٦٥. (١)

وإذا كان من المقاييس الشائعة لتقويم العلاقات الاقتصادية —————
والتجارية بين أية مجموعة من الدول هو الحصة النسبية لحجم التبادل
التجاري فيما بينها فإنه يتضح من هذه النسب المذكورة أعلاه أن العلاقات
الاقتصادية والتجارية بين الدول الإسلامية ضعيفة وأنها مازالت هامشية
مقابل تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة لهذه الدول مع
دول العالم الخارجى لاسيما الدول المتقدمة .

ومما يدعو للقلق أن تنمية التبادل التجارى البينى شكل بالنسبة
لعدد كبير من الدول الإسلامية - منذ فترة طويلة - هدفا رئيسيا فى سياستها
الاقتصادية تسعى هذه الدول الى تحقيقه ، ووضعت فيما بينها اتفاقيات
اقتصادية (٢) جماعية و أحدثت مجالس اقتصادية كما هو الحال فى المجلس
الاقتصادى والاجتماعى العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية
المشتركة ، غير أن تلك الجهود لم تحقق الا تقدما بطيئا ان لم يكن
معدوما فى بعض الأحيان . (٣)

-
- (١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، وجهات أخرى ، التقرير
الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٤ م ، ص ١١٩ .
- (٢) وكأمثلة لهذه الاتفاقيات :
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة
العربية لعام ١٩٥٠ م .
 - اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين
دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٣ م .
 - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية
عام ١٩٨١ م .
 - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام
١٩٥٧ م .
 - الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لعام ١٩٨١ م
- (٣) كمثال على ذلك بلغ حجم التبادل التجارى لليبيا مع دول السوق ==

ونتساءل هنا عن الاسباب والعوامل الكامنة وراء الضعف الكبير فى حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية . وهذا مانحاول الاجابة عليه فى فصول هذه الرسالة التى تعالج هذا الموضوع تحت عنوان (التبادل التجارى بين الدول الاسلامية " دراسة تطبيقية عن الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م " ووسائل تنميته) .

وترجع أهمية هذا الموضوع الى عدة أمور أهمها :

(أ) ما اتسم به المناخ الاقتصادى العالمى من تفاقم السياسات الحمائية والتمييزية فى وجه التجارة الدولية ، خاصة التى تطبقها الدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية ومنها الدول الاسلامية ، بل تصاعد موجة الحماية لدى هذه الدول كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة ، الوضع الذى يفهم منه وجود انحياز تجارى تجاه الصادرات الصناعية للدول النامية ويجعل هذه الدول تواجه صعوبات امام تنويع صادراتها ، ويحد من قدرتها الى النفاذ الى أسواق الدول المتقدمة - لاسيما وأن هذه الاسواق هى المنافذ الرئيسة حاليًا لصادرات الدول النامية - ، الوضع الذى يحتم على الدول النامية ومنها الدول الاسلامية زيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها كأسلوب تنافدى به آثار تلك السياسات الحمائية والتمييزية .

(ب) تدهور معدلات التبادل التجارى الدولى لصادرات الدول الاسلامية ، الأمر الذى جعل علاقات التبادل التجارى الدولى تميل فى غير صالح الدول الاسلامية وتسبب فى استنزاف ثرواتها ومواردها الاقتصادية .

== العربية المشتركة ٢٠٢ فى عام ١٩٨٠ م بعد أن كان ٣٠٢ فى عام ١٩٧٥ م وانخفض الحجم المطلق لتجاريتها مع دول السوق العربية المشتركة من ٣٣ مليون دولار الى ١٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ م .
- انظر الجدول رقم (٣٨) من هذه الرسالة .

(ج) التبعية الاقتصادية التى اتصفت بها اقتصاديات الدول الإسلامية لاقتصاديات الدول المتقدمة الأمر الذى جعل الدول الإسلامية فى وضع لايمكنها من تفادى الازمات الاقتصادية التى تحل باقتصاديات الدول المتقدمة ، وافقدها امكانيات تحسين شروط تجارتها الدولية .

(د) الآثار السلبية التى تلحق باقتصاديات العديد من الدول الإسلامية نتيجة توسيع عضوية السوق الأوروبية المشتركة التى شملت أخيراً أسبانيا والبرتغال (١) ، الوضع الذى أفقد صادرات بعض الدول الإسلامية - لاسيما دول المغرب العربى - أسواقها التقليدية ، وجعلها بالتالى تبحث عن منافذ تسويقية أخرى .

(هـ) الحدث الأوروبى الكبير الذى سيطر على الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٩٢ وذلك من خلال اقامة سوق اوروبية موحدة بين الدول الاعضاء فى هذه المجموعة الاوروبية والبالغة اثنتى عشرة دولة والذى بمقتضاها تزول جميع القيود التجارية أمام التجارة البينية لهذه الدول ، وذلك من شأنه أن يقلل من فرص دخول صادرات الدول الإسلامية الى هذه المجموعة ويفقد صادراتها المعاملة التفضيلية .

(١) ادرك المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى خطورة توسيع عضوية السوق الاوروبية المشتركة وأشارها السلبية التى تلحق باقتصاديات الدول العربية . ومن القرارات التى صدرت عن المجلس حيال هذا الموضوع القرار رقم ١٠٠٢ المتخذ فى عام ١٩٨٥ م الذى تضمن عدة اجراءات ينبغى اتخاذها لتفادى هذه الآثار منها دعوة الدول العربية التى لم تودع وثائق تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الى المسارعة بذلك ، وأهمية فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات العربية واعطاءها معاملة تفضيلية .

- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الآثار المترتبة على الاقتصاديات العربية نتيجة توسيع عضوية السوق الاوروبية المشتركة ، ١٩٨٧م ، ص ٤٥ .

ولاريب أن هذه العوامل تقلل من فرص دخول السلع التصديرية ذات الأهمية لاقتصاديات الدول الإسلامية الى اسواق الدول المتقدمة مما يجعل الدول الإسلامية تبحث عن منافذ تسويقية فى دول أخرى .

ومن هنا أدركت الدول الإسلامية أن أفضل الخيارات المطروحة أمامها هو توسيع نطاق التبادل التجارى فيما بينها كأسلوب تنفادى به الاضرار التى تلحق باقتصادياتها من آثار العوامل المذكورة أعلاه .

يضاف الى ذلك أن التبادل التجارى فيما بين الدول الإسلامية يعد تعبيراً عن الايمان المشترك بالانتماء الى الأمة الإسلامية ، وفوق هذا وقبله هو أمر أوجبه الله تعالى على المسلمين بقوله " وتعاونوا على البر والتقوى " (١) وتطبيق لحديثه عليه الصلاة والسلام الذى جعل المسلميـن جسداً واحداً فى توادهم وتعاطفهم اذ جاء فيه " مثل المؤمنيـن فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (٢) .

وبناء على ذلك فقد استأثر موضوع تنمية التبادل التجارى بين الدول الإسلامية على اهتمام المسئولين والاقتصادييـن فى هذه الدول، وكثيراً ما عقدت المؤتمرات والندوات الرسمية على كافة المستويات لمناقشة هذا الموضوع ، وخرجت بتوصيات لم يكن حظها فى التطبيق فى هذه الدول الا محدوداً .

-
- (١) سورة المائدة ، الآية رقم (٢) .
(٢) مختصر صحيح مسلم ، للحافظ المنذرى ، تحقيق ناصر الدين الالبانى ، الناشر : المكتب الاسلامى والدار العربية ، ط ٢ ، ١٩٧٢/١٣٩٢ م ، الحديث رقم ١٨٨٨ ، ص ٤٩٨ .

ولاريب ان تنمية وتنشيط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية هدف لايمكن تحقيقه تلقائيا بين هذه الدول التى كانت فيما مضى مستعمــــرات وتمنعها عوائق عديدة تحول دون اتساع نطاق التبادل التجارى فيما بينها منها التبعية الاقتصادية والعوائق الهيكلية واتساع المسافات الاقتصادية والقيود النقدية والاعتبارات السياسية .

ورغم أن انخفاض حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية ماهو الا جزء مما تعانيه اقتصاديات هذه الدول من مشاكل اقتصادية متعددة كالتخلف الاقتصادى والتبعية الاقتصادية وتدهور معدلات التبادل التجارى الدولى لها وشدة مديونيتها الخارجية وتفاقم العجز فى موازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم بها أو غير ذلك فكان من الأولى للباحث فى الاقتصاد الاسلامى أن يتصدى ويساهم فى ايجاد الحلول للمصوبات التى تعانى منها اقتصاديات الدول الاسلامية ويعالجها من منظور اسلامى .

وادراكا منى للأهمية البالغة لموضوع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ووسائل تنميته ، فقد رأيت أن يكون موضوع رسالتى عن التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ووسائل تنميته - رغم مايكتنفه من صعوبات - باذلا الجهد فى كافة جوانب هذا الموضوع لاعتقادى بأهميته وبحاجة الدول الاسلامية اليه لاسيما وان هذه الدول أدركت أن التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها ضرورة يفرضها عليها الواقع الاقتصادى العالمى والتكتلات الاقتصادية القائمة .

وقد واجهت فى كتابة هذه الرسالة صعوبات عديدة منها قلة المراجع التى تعالج العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول الاسلامية اجمالا ، هذا فضلا عن ندرة توفر هذه المراجع فى المكتبات العامة . يضاف الى ذلك صعوبة ربما تفوق فى مداها الصعوبة الأولى وهى عدم توفر البيانات الاحصائية المطلوبة وعدم امكان الحصول عليها فى حال توفرها . وقد بذلت

جهودا كبيرة فى مراجعة ومراسلة منظمات اقتصادية اسلامية ودولية للحصول على هذه البيانات والمعلومات كالبנק الاسلامى للتنمية ومصارف اسلامية فى دول اسلامية اخرى والمركز الاسلامى لتنمية التجارة فى الدار البيضاء بالمغرب ومنظمات اقتصادية اسلامية اخرى ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف وغيره .

خطبة الرسالة :

لقد وضعت هذه الرسالة فى مقدمة وفصل تمهيدى وثلاثة أبواب وخاتمة . وفى الفصل التمهيدي استعرضت الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول الاسلامية وذلك فى أربعة مباحث .

أما الباب الأول فكان دراسة تطبيقية عن التجارة الخارجية للدول الاسلامية عن الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) وتناولت الدراسة فى هذا الباب تطور التجارة الخارجية للدول الاسلامية ومكانتها فى التجارة الدولية والتركيب السلى لها والتبادل التجارى فيما بينها ومن شمس بينها وبين دول العالم الخارجى .

أما الباب الثانى فكان عن وضع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وعوائق تنميته وتناول الفصل الأول منه أهمية التعاون الاقتصادى من الوجهة الاسلامية ، وناقش الفصل الثانى الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وذلك فى مبحثين الأول منهما خصص لدراسة الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على مستوى الدول الاسلامية ككل والمبحث الثانى لدراسة هذه الوسائل على المستوى الاقليمى (الخليجى والعربى) أما الفصل الثالث من هذا الباب فتناول دراسة عوائق تنمية التبادل التجارى البينى .

وناقش الباب الثالث الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجارى
فيما بين الدول الاسلامية فى ثلاثة فصول يتعلق الفصل الأول منه بالوسائل
فى الأجل القصير والثانى بالوسائل فى الأجل الطويل أما الفصل الثالث
والأخير فهو يتعلق بدور المصارف الاسلامية فى تنشيط التبادل التجارى
البنى .

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات .

فصل تمهيدي

الخصائص الرئيسية لإقتصاديات الدول الإسلامية

- المبحث الأول ، التخصص في إنتاج المواد الأولية
- المبحث الثاني ، تخلف الصناعة في الدول الإسلامية
- المبحث الثالث ، مدح وفرة عرض القوى العاملة
- المبحث الرابع ، التبعية الإقتصادية

❖ مقدمة :-

عندما نتكلم عن الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول الإسلامية فإن هذا بالطبع لايعنى حصر تلك الخصائص لكل دولة بمفردها لكافة الدول الإسلامية فإنه بلا شك يوجد بعض الاختلافات الخاصة التى تتميز اقتصاد كل دولة عن الأخرى وعلى الرغم من وجود بعض تلك الاختلافات إلا أن اقتصاديات الدول الإسلامية غالبا ماتشترك فى خصائص رئيسية .

ونحن بصدد هذا الفصل التمهيدى سنتطرق الى ابرز تلك الخصائص التى لها صلة مباشرة بموضوع البحث أكثر من غيرها ونستعرضها فى أربعة مباحث:

المبحث الأول :

يتعلق بالتخصص فى انتاج المواد الأولية وتحتته مطلبان :

المطلب الأول :

عن مساهمة القطاع الأولى فى الناتج المحلى الأجمالى .

المطلب الثانى :

ويتعلق بحجم القوى العاملة فى القطاع الأولى (نسبة عدد العاملين بهذا القطاع الى القوة العاملة فى الاقتصاد القومى) .

المبحث الثانى :

ويستعرض تخلف الصناعة فى الدول الإسلامية . وسيكون الكلام فى هذا

المبحث فى مطلبين :

المطلب الأول :

عن الصناعات التحويلية ومساهمتها فى اجمالى الناتج المحلى.

المطلب الثانى :

• عن خصائص الصناعة فى الدول الاسلامية •

وفى المبحث الثالث : نستعرض القوى العاملة ، وفى هذا المبحث
سنمنف الدول الاسلامية الى مجموعتين :

- (أ) مجموعة الدول المستوردة لعنصر العمل (نقص عرض العمل) •
- (ب) ومجموعة الدول المصدرة لعنصر العمل (فائض عرض العمل) •

وأخيرا فى المبحث الرابع نتعرض لموضوع التبعية الاقتصادية للخارج
ويحتوى على تمهيد عن مفهوم التبعية الاقتصادية للخارج •

ويتعلق المطلب الأول : بمظاهر التبعية الاقتصادية فى التمدير •

والمطلب الثانى : بمظاهر التبعية الاقتصادية فى الاستيراد •



المبحث الأول

التخصص فى انتاج المواد الأولية

من المعترف به أن النشاط الاقتصادى لأية دولة يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية هى القطاع الأولى وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

ومن دراسة اقتصاديات الدول الاسلامية تبين أنه يسيطر عليها قطاع الانتاج الأولى^(١) وقطاع الخدمات .

ويمكن بيان ذلك بأكثر من معيار ومن أهمها المعياران الآتيان :

- (١) مساهمة الانتاج الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى .
- (٢) حجم القوة العاملة فيه .

أولا : مساهمة الانتاج الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى :

يكاد يكون هناك توافق فى رأى بين العديد من الاقتصاديين^(٢) بأن قطاع الانتاج الأولى مايزال يشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلى الاجمالى لغالبية الدول النامية ويعتبر النشاط الرئيسى فيها .

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فى اقتصاديات الدول الاسلامية من خلال البيانات الواردة فى الجدول (١) والذى منه يتبين أن عددا كبيرا من

-
- (١) تشمل المنتجات الأولية بناء على التصنيف النمطى للتجارة الدولية (المنتجات الزراعية والمواد الخام والوقود .

انظر : د. جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د. طه عبدالله منصور ، د. محمد عبدالصبور ، دار المريخ للنشر ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٦٥٧ .

- (٢) د. محمد عبدالعزيز عجمية ، د. عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
- د. رمزى على ابراهيم سلامه ، اقتصاديات التنمية ، مؤسسة شبسب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ م ، ص ٨٣ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية : التقييم وخيارات السياسة العامة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٧ م ، ص ٩٦ .

الجدول (١)

أهمية القطاع الأولي في الدول الإسلامية والدول المتقدمة

الدول (٢) المتقدمة	الدول الإسلامية (١) عدد الدول	نسب القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي
—	٢١	أكثر من ٥٠
—	٦	٤٠ - ٥٠
—	٦	٣٠ - ٤٠
١	٤	٢٠ - ٣٠
٦	—	١٠ - ٢٠
١٥	—	أقل من ١٠
٢١	٣٧	المجموع

المصدر :

(١) الإحصائيات المتعلقة بالدول الإسلامية تم استخراجها من الجدول رقم

(٢) من هذا الفصل وهي تتعلق بعام ١٩٨٥ .

(٢) إحصائيات الدول المتقدمة : من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، ١٩٨٧ ، ص ٩٧ ،

وهي تتعلق بعام ١٩٨٣ م .

الدول الاسلامية (احدى وعشرين) تجاوز فيها نصيب الانتاج الأولى ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ م ، مقارنة بأقل من نسبة ١٠٪ فى غالبية الدول المتقدمة .

والدول الاسلامية المعنية بذلك هى كل من بنغلاديش ، بروكينافاسو ، مالى ، النيجر ، بنين ، الصومال ، غينيا ، بورناى ، تشاد ، ليبى ، السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، سيراليون ، موريتانيا ، قطر ، نيجيريا ، العراق ، اوغندا وغانا . (١)

ويمثل الانتاج الأولى مابين ٤٠ - ٥٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لست دول اسلامية أخرى (٢) هى الجابون ، الجزائر ، الكامبيون ، اندونيسيا ، اليمن الشمالى ، باكستان (١) ، فى الوقت الذى ساهم فيه الانتاج الأولى بنسبة تتراوح مابين ٣٠ و ٤٠ ٪ لست دول اسلامية (١) هى ماليزيا ، تونس ، المغرب ، السودان ، السنغال ، سورية (٢) . وأخيرا يتضح أن نصيب الانتاج الأولى من الناتج المحلى الاجمالى لارب دول متبقية يتراوح مابين ٢٠ - ٣٠ ٪ (١) وهى الاردن ، تركيا ، مصر ، اليمن الجنوبى . (٢)

وعلى الرغم من أن غالبية الدول الاسلامية اتصفت بالتخصص فى الانتاج الاولى الا أنه من الملاحظ أن نوعية هذا التخصص تختلف من مجموعة لأخرى وذلك حسب نوعية السلعة الأولية التى تنتجها الدولة ويمكن فى هذه الحالة تصنيف الدول الاسلامية الى مجموعتين :

(١) أنظر الجدول (٢)

(٢) أنظر الجدول (١)

الجدول رقم (٢)

أهمية القطاع الأولى فى السدول الإسلامية فى ١٩٨٥ م

(٣)	(٢)	(١)	الدولة
نصيب قطاع الخدمات	نصيب الصناعات التحويلية	نصيب القطاع الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى	
٣٦	٨	٥٦	بنغلاديش
٣٣	٠٠	٦٧	بروكينا فاسو
٣٧	٧	٥٦	مالى
٣٧	٤	٥٩	النيجر
٣٦	٤	٦٠	بنين
٣٤	٦	٦٠	الصومال
٣٨	٢	٦٠	غينيا
٤٢	٦	٥٢	سيراليون
١٩	١٠	٧١	بروناي (١٩٨١)
٢٩	٠٠	٦٤	تشاد (١٩٨٢)
٤٧	٠٠	٥٣	موريتانيا
٣٢	٩	٥٩	نيجيريا
٣٩	٥	٥٦	ليبيا
٤١	٨	٥١	السعودية
٤١	٨	٥١	الكويت
٣٢	١٠	٥٨	الامارات
٣٨	٣	٥٩	عمان
٤٠	٧	٥٣	العراق (١٩٨٠)
٤٠	٥	٥٥	قطر (١٩٨٢)
٤٥	٦	٤٩	الجابون
١٤	٤	٨٢	اوغندا (١٩٨)

تابع جدول رقم (٢)

(٣)	(٢)	(١)	
نصيب قطاع الخدمات	نصيب الصناعات التحويلية	نصيب القطاع الاولى فى الناتج المحلى الاجمالى (بالنسبة المثوية)	
٣٩	٥	٥٦	غانا (١٩٨٤) (٤)
٤٣	١١	٤٦	الجزائر
٦١	٨	٣١	سورية (١٩٨٤)
٤٢	١٢	٤٦	الكاميرون
٥٠	٧	٤٣	اليمن الشمالى
٤١	١٤	٤٥	اندونيسيا
٤٧	٢٠	٤٠	باكستان
٤٤	١٩	٣٧	ماليزيا (١٩٨٤) (٤)
٤٩	١٤	٣٧	تونس
٥٠	١٧	٣٣	المغرب
٥٧	٩	٣٤	السودان
٥٢	١٨	٣٠	السنگال
٤٦	٢٧	٢٧	مصر (١٩٨٢)
٦١	١٤	٢٥	اليمن الجنوبى (١٩٨٢)
٤٦	٢٥	٢٩	تركيا
٦٤	١٢	٢٤	الاردن

(١) تم استخراج هذه النسب من الجدولين ٤ ، ٦ .

(٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ،

أنقره ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، عدد مزدوج ، ٢٧ - ٢٨

يوليو ، ديسمبر ، ١٩٨٦ م ، ص ١٠٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٠٨ .

(٤) احصائيات ماليزيا ، غانا ، من تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٦ ، البنك الدولى ، جدول (٣)

ص ٢١٨ .

المجموعة الأولى :

يحتل فيها القطاع الزراعي نسبة هامة في توليد الناتج المحلي الاجمالي ويليه قطاع الخدمات وبالتالي تمثل تلك القطاعات نسبة هامـه من نشاطها الاقتصادي كما هو الحال في بنغلاديش ، بنين ، بروكينا فاسو ، تشاد ، غينيا ، مالي ، النيجر ، سيراليون ، الصومال وغانا . (الجدول ٣) .

وكمثال على ذلك بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في بنغلاديش ٥٠٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وفي الصومال ٥٨٪ وفي بنين ٤٨٪ في عام ١٩٨٥ م .

بينما نجد أن نصيب قطاع الخدمات في كل من بنغلاديش والصومال وبنين كان في عام ١٩٨٥ ٣٦٪ ، ٣٤٪ ، ٣٦٪ على التوالي (١) . في حين لاتسهم الصناعة الا بنسبة ١٤٪ في بنغلاديش و ١٦٪ في بنين و ٩٪ في الصومال . (٢)

المجموعة الثانية :

يمثل فيها القطاع الصناعي (٣) نسبة هامة من ناتجها الاجمالي ويليه قطاع الخدمات ، كالحزائر وليبيا والكويت وسلطنة عمان وقطر ، والسعودية ، الامارات ، العراق ، بروناي ، الجابون (٤) .

-
- (١) انظر الجدول (٤) .
 - (٢) انظر الجدول (٥) .
 - (٣) تعود ضخامة نسب القطاع الصناعي لهذه الدول نظرا لارتفاع مساهمة الصناعات الاستخراجية (استخراج النفط) في الناتج المحلي الاجمالي حيث أن مساهمة الصناعات التحويلية لهذه الدول ضئيلة للغاية . كما سيأتى بيان ذلك في الصفحة () .
 - (٤) انظر جدول (٥) .

(٣) الجدول رقم

(١) حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) في الدول الإسلامية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

(٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	٩٠	٨٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	-	-	٨٠
بنغلاديش	٥٣٠	٥٩٠	٥٠١	٥٥٥	٥٤٠	٥٣٠	٤٩٠	٤٧١	٤٨٤	٤٨١	٥٠٠
بنين	٣٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٤٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٤٠	٤٤٠	٣٩٠	-	٤٨٠
بروناي	-	١١	١١	١١	٠٩	٠٦	١٠	-	-	-	-
بوركينافاسو	٤٠٠	٣٤٠	٣٧٠	٣٥٠	٣٧٠	٤٠٠	٤١٠	٤١٠	٤١٠	-	٤٥٠
الكاميرون	٣٤٠	٣٣٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٠٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٧٠	٢٣٥	-	٢١٠
تشاد	٤١٠	٣٨٠	٤١٠	٥٢٠	٧٠٠	٥٧٠	٦٠٠	٦٤٠	-	-	-
مصر	٢٨٠	٢٩٠	٢٥٠	٢٣٠	٢٢٠	٢٣٠	٢١٠	٢٠٠	٢٠٠	-	-
الجابون	٩٠	٨٠	٦٠	٧٠	٥٠	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	٤٣٠	-	٣٢٠	٤١٠	٣٧٠	٣٧٠	٤١٠	٣٨٠	-	٤٠
اندونيسيا	٣١٧	٣٢٢	٣١١	٣٠٥	٢٨١	٢٤٨	٢٥٣	٢٦٣	٢٤٠	٢٤٩	٢٤٠
ايران	٩٠	٩٠	٩٠	١١٠	١٣٠	١٧٠	-	-	-	-	-
العراق	٧٠	٧٦	٨٠	٧٠	٥٠	٧٠	-	-	-	-	-
الجمهورية	٢٠	٢١	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	-	٤٠
الأردن	٨٠	٩٠	٨٠	٩٠	٦٠	٦٠	٦٠	٧٠	٨٠	-	٨٠
الكويت	٠٣	٠٣	٠٣	٠٣	٠٣	٠٢	٠٤	٠٥	٠٦	-	١٠
موريتانيا	٢٥٠	٢٧٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٢٠	٢٨٠	٢٩٠	٢٤٠	-	٢٩٠
المالديف	-	-	-	٣٧٤	٣٣٩	٣٢٩	٢٩٨	-	-	-	-
مالاوي	-	٢٨٠	٢٨٠	٣٧٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٦٠	-	٥٠٠
ماليزيا	-	٢٩٠	٢٦٤	٢٥٢	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٣٠	٢١٠	-	-
المغرب	١٧٤	٢٠٠	١٦٤	١٩٠	١٨٠	١٨٠	١٤٠	١٨٠	١٧٠	-	١٨٠
النيجر	٤٩٠	٥١٠	٥٠٠	٤٥٠	٤١٠	٣٨٣	٤٤٩	٣٥٠	٣٣٦	-	٤٧٠
عمان	٣٠	٢١	٢٥	٣٢	٣١	٢٦	٢٥	٢٥	٢٩	٢٩	٢٧
باكستان	٢٩٠	٢٣٠	٣١٠	٣٠٤	٢٩٥	٢٩٠	٢٨٨	٢٧٨	٢٤٧	٢٥٦	٢٤٩
قطر	١٠	-	-	١٠	٠٦	٠٥	٠٥	٠٧	-	-	-
السعودية	١٠	١٠	١٧	١٧	١٢	١٠	١٠	١٠	٢٠	-	٣٠
السنگال	٣٠	٢٨٠	٢٧٠	٢٣٠	٢٤٠	١٩٠	١٨٠	٢٢٠	٢٠٥	-	١٩٠
سيراليون	٣٦٠	٣٨٠	٣٦٠	٣٣٠	٣٢٠	٣١٠	٣١٠	٣٢٠	٣٢٠	-	٤٤٠
الصومال	-	٣١٠	٥٠٤	٤٧٣	٤١٠	٤٠٧	٤٣٠	-	٥٠٠	-	٥٨٠
السودان	٣٤٠	٣٥٠	٣٦٠	٣٤٠	٣٤٢	٣٨٠	٣٨٠	٣٦٠	٣٤٠	-	٣٦٠
سورية	١٨٠	١٩٠	١٨٠	٢١٠	١٧٠	٢٠٠	١٩٠	٢٠٠	٢١٠	٢٠٠	٢٢٠
تونس	-	٢٣٨	٢١٦	٢١٠	٢١٠	١٩٠	١٨٨	١٧٨	١٦٦	١٧٨	٢٠١
تركيا	٢٦٨	٢٧٣	٢٦٠	٢٤٠	٢٢٠	٢١٠	٢١٠	٢٠٠	١٨٨	١٨٩	١٧٤
الامارات	١٠	١٠	١٠	١٠	٠٩	٠٨	١٠	-	١٠	-	١٠
اوغندا	٧٢٠	٣٧٠	٥٥٠	٥٧٠	٥٥٠	٧٦٠	٧٥٠	٨٢٠	-	-	-
اليمن الشمالي	٤١٠	-	٣٥٠	٣٥٠	٢٩٠	٢٨٠	٢٧٤	٢٣٨	٢٠٢	-	٢٤٠
اليمن الجنوبي	١٩٠	٢٣٠	٢٤٠	١٣٠	١٣٠	١٠٠	١٣٠	١٢٠	-	-	-
غانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٢٠	-
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٦٠

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، انقره ، مجلة التعاون الاقتصادي

بين الدول الإسلامية ، عدد مزدوج ٢٧ - ٢٨ ، يوليو / ديسمبر ١٩٨٦ م ، ص ١٠٤ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ م ، جدول (٣) ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول (٣) ، ص ٢١٨ .

(٤) الجدول رقم

حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%) في الدول الإسلامية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (١)

(٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	٥٣.٠	٣٦.٠	٥٨.٠	٥٧.٠	٥٣.٠	٣٧.٠	٣٩.٠	٣٩.٠	٤٠.٠	-	٤٣.٠
بنغلاديش	٣٩.٠	٤٠.١	٣٦.١	٣٨.٠	٣٩.٩	٤٣.٥	٤٤.٤	٤٣.٢	٤٣.٨	٤٣.١	٣٦.٠
بنين	٥٥.٠	٥٢.٠	٥٢.٠	٤٩.٠	٤٥.٠	٤٥.٠	٤٣.٠	٤٣.٠	٤٧.٠	-	٣٦.٠
بروناي	-	-	-	-	١٧.٠	١٦.٠	١٩.٠	-	-	-	-
بوركينافاسو	٤٧.٠	٤٧.٠	٥٠.٠	٥٢.٠	٥١.٠	٤٢.٠	٤٣.٠	٤٢.٠	٤٠.٠	-	٣٣.٠
الكاميرون	٥٤.٠	٤٧.٠	٤٧.٠	٥٢.٠	٥٦.٠	٥٤.٠	٥٢.٠	٤٢.٠	٤٤.٥	-	٤٢.٠
تشاد	٤٦.٠	٤٨.٠	٤٢.٠	٣٥.٠	١٩.٠	٣٨.٠	-	٢٩.٠	-	-	-
مصر	٥١.٠	٤١.٠	٥٥.٠	٥٦.٠	٥٠.٠	٤٢.٠	٤١.٠	٤٦.٠	٤٧.٠	-	٤٩.٠
الجابون	٤٤.٠	-	٥١.٠	٤٦.٠	٤٥.٠	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	٢٤.٠	-	٢٧.٠	٣٣.٠	٣٠.٠	٣٠.٠	٣٦.٠	٣٩.٠	-	٣٨.٠
اندونيسيا	٣٩.٨	٤٠.٥	٤٠.٠	٤١.٩	٣٩.٨	٣٧.٩	٣٩.٩	٤١.٢	٤٥.٢	٤٥.٤	٤١.٠
ايران	٤١.٥	٣٢.٠	٣٥.٠	٥٥.٠	٥١.٠	٦١.٠	-	-	-	-	-
العراق	٣٠.٠	٢٦.٠	٢٣.٠	٤٢.٠	٣١.٠	٤٠.٠	-	-	-	-	-
الجمهورية	٤٣.٠	٣٧.٤	٣٦.٨	٤٣.٠	٣٧.٠	٣٢.٠	٤٢.٠	٣٠.٠	-	-	٣٩.٠
الأردن	٧٣.٠	٧٤.٠	٧٦.٠	٧٦.٠	٧٧.٠	٧٦.٠	٧٥.٠	٦٤.٠	٦١.٠	-	٦٤.٠
الكويت	٢٣.٣	٢٧.٥	٣٢.٢	٣٣.٢	٢٥.٢	٢٥.٦	٣٣.٠	٤٤.١	٤٢.٧	٤٦.٦	٤١.٠
موريتانيا	٥١.٠	٤٩.٠	٣٧.٠	٥٩.٠	٦٣.٠	٥٩.٠	٤٨.٠	٤٦.٠	٤٥.٠	-	٤٧.٠
المالديف	-	-	-	٤٨.٩	٥٠.٠	٥٤.٦	٥٣.٩	٥٤.٣	-	-	-
ماليسيا	٤٥.٠	٤٥.٠	٤٥.٠	٤٥.٠	٤٧.٠	٤٨.٠	٤٧.٠	٤٧.٠	٤٣.٠	-	٣٧.٠
ماليزيا	٤١.٠	٣٨.٠	٣٩.١	٣٩.١	٣٩.١	٤٠.٠	٤١.٠	-	٤٢.٠	٤٣.٠	-
المغرب	٥٤.٠	٤٨.٠	٤٨.٠	٥٠.٠	٥٧.٠	٥٧.٠	٦٣.٠	٥١.٠	٥١.٠	-	٥٠.٠
النيجر	٣٧.٠	٣٥.٠	٣٦.٠	٣٢.٤	٣١.١	٣١.١	٣٩.٢	٣٣.٠	٣٤.٠	-	٣٧.٠
عمان	٢٩.٠	٣٩.٦	٤١.٣	٤٤.٧	٤١.١	٣٥.٤	٣٨.٣	٤٢.٦	٤٥.١	٤٧.٤	٤٦.٢
باكستان	٥٤.٠	٥٠.٦	٥١.٤	٥٣.٣	٥٣.٥	٥٣.٢	٥٣.٣	٥٤.٠	٥٥.٨	٥٥.١	٥٥.٢
قطر	٢٨.٠	-	-	٤٠.٠	٣٠.٩	٢٩.٤	٣١.٢	٤٠.٧	-	-	-
السعودية	١٥.٧	١٨.٢	٢٢.٤	٢٥.٦	٢٠.١	١٧.٦	٢٠.٠	٢٢.٠	٣٢.٠	-	٤١.٠
السنغال	٥٠.٠	٤٨.٠	٤٨.٠	٤٩.٠	٥٧.٠	٥٥.٠	٥٤.٠	٥٣.٠	٥٤.٠	-	٥٢.٠
سيراليون	٤٥.٠	٤٥.٠	٤١.٠	٤٧.٠	٤٩.٠	٥٢.٠	٤٩.٠	٤٨.٠	٤٨.٠	-	٤٢.٠
الصومال	-	٦١.٠	٦٦.٣	٦٩.١	٦٢.٣	٦٧.١	٦٤.٠	-	٦٩.٠	-	٦٤.٠
السودان	٥٦.٠	٥٥.٠	٥٥.٠	٥٦.٠	٤٧.٣	٤٨.٠	٤٨.٠	٥٠.٠	٥١.٠	-	٥٧.٠
موريتانيا	٦٢.٠	٦١.٠	٦٢.٠	٥٨.٠	٦٢.٠	٦٣.٠	٦٠.٠	٦١.٠	٦٢.٠	٦١.٠	٥٧.٠
تونس	-	٤٢.٣	٤٣.٠	٤٣.٨	٤٢.٦	٤١.٠	٤٠.٥	٤٢.٢	٤٢.٧	٤١.٦	٤٩.٠
تركيا	٤٦.١	٤٦.٤	٤٨.١	٤٧.٢	٤٨.٢	٤٨.١	٤٨.١	٤٨.٣	٤٨.٣	٤٧.٨	٤٩.٨
الامارات	٣٠.٠	٢٩.٠	٣٥.٠	٣٦.٠	٣٩.٧	٣٥.١	٢٢.٠	-	٢٤.٠	-	٣٢.٠
اوغندا	٢١.٠	٢٠.٠	٣٧.٠	٣٦.٠	٣٨.٠	١٨.٠	٢١.٠	١٤.٠	-	-	-
اليمن الشمالي	٥٣.٠	-	٥١.٠	٥١.٠	٥١.٠	٦٤.٠	٦٤.٠	٥٩.٥	٦٣.٢	٦٢.٩	٥٠.٠
اليمن الجنوبي	٦٩.٠	٦١.٠	٦٩.٠	٧٢.٠	٧٤.٠	٧٧.٠	٥٩.٠	٦١.٠	-	-	-
هانغا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٩.٠	-
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢.٠

(٣)

(٣)

(١) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادي ، عدد

مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ م ، جدول ٣ ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢١٨ .

الجدول رقم (٥)

حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (%) في الدول الاسلامية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (١)

(٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	٣٨٠	٣٩٠	٤١٠	٣٦٠	٤١٠	٥٧٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٤٠	-	٤٨٠
بنغلاديش	٨٠	٨٠	٨٠	٨٢	٧٢	٧١	٧٧	٧٧	٩٧	٨٨	١٤٠
بنين	١٠٠	٨٠	٨٠	٧٠	١٢٠	١٢٠	١٣٠	١٣٠	١٤٠	-	١٦٠
بروناي	-	-	-	-	٨٢٠	٨٣٠	٨٠٠	-	-	-	-
بوركينافاسو	١٣٠	١٩٠	١٣٠	١٣٠	١٢٠	١٨٠	١٦٠	١٦٠	١٩٠	-	٢٢٠
الكاميرون	١٢٠	١١٠	٢١٠	١٦٠	١٤٠	١٧٠	١٩٠	٢١٠	٢٢٠	-	٢٧٠
تشاد	١٣٠	١٤٠	١٧٠	١٣٠	١١٠	٥٠	-	-	-	-	-
مصر	٢١٠	٣٠٠	٢٠٠	٢١٠	٢٢٠	٣٥٠	٢٨٠	٢٤٠	٣٣٠	-	٣١٠
الجابون	٤٧٠	-	٤٣٠	٤٧٠	٥٠٠	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	٣٣٠	٤١٠	٢٦٠	٣٣٠	٣٣٠	٢٣٠	-	-	-	٢٢٠
اندونيسيا	٢٨٥	٢٨٣	٢٢٥	٢٧٦	٣٢١	٣٧٣	٣٤٨	٣٢٥	٣٠٨	٢٩٧	٣٦٠
ايران	٤٩٥	٤٨٠	٥٥٠	٣٤٠	٣٦٠	٢٢٠	٢١٧	٢٦٢	٢٢٠	-	-
العراق	٦٣٠	٦٦٠	٦٩٠	٥١٠	٦٤٠	٥٣٠	-	-	-	-	-
الجمهورية	٥٥٠	٦٢٦	٦١٥	٥٤٩	٦١٠	٦٦٠	٥٦٠	٦٨٠	٦٤٠	-	٥٧٠
الاردن	١٩٠	١٦٧	١٦٠	١٦٠	١٧٢	١٨٤	١٨٥	٢٩٠	٣١٠	-	٢٨٠
الكويت	٧٦٤	٧٢٢	٦٧٧	٦٦٥	٧٤٦	٧٤٢	٦٦٦	٥٥٤	٥٦٨	٥٢٨	٥٨٠
موريتانيا	٢٤٠	٢٤٠	٣٧٠	١٦٠	١٧٠	١٩٠	٢٤٠	٢٥٠	٢١٠	-	٢٥٠
المالديف	-	-	-	١٣٧	١٦٢	١٢٥	١٥٢	١٥٩	-	-	-
ماليسيا	-	١٧٠	١٧٠	١٨٠	١٠٠	١٠٠	١١٠	١٠٠	١١٠	-	١٣٠
ماليزيا	-	٣٠٠	٢٩٠	٣٢٠	٣٣٠	٣٧٠	٣٦٠	٣٠٠	٣٦٠	-	-
المغرب	٢٨٦	٢٤٦	٢٣٢	٢٣٢	٢٤٧	٢٥٣	٢٣٠	٢١٠	٢٣٠	-	٢٢٠
النيجر	١٤٠	١٤٠	١٤٠	٢٢٧	٢٨٣	٣٠٦	٣٩٧	٣٢٠	٤٢٤	-	١٦٠
عمان	٦٨٠	٥٩٠	٥٧٠	٥٣١	٥٦٧	٦٢٨	٦٠٤	٥٦٠	٥٣٠	٥٠٦	٥١٠
باكستان	١٧٠	١٧٦	١٧٥	١٦٣	١٧٠	١٧٨	١٧٩	١٨٢	١٩٥	١٩٣	١٩٩
قطر	٧١٠	-	-	٥٩٠	٦٨٦	٧٠١	٦٨٣	٥٨٦	-	-	-
السعودية	٨٣٣	٧٩٨	٧٥٢	٧١٧	٧٨٢	٨٠٨	٧٨٠	٧٧٠	٦٦٠	-	٥٦٠
السنگال	٢٠٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٠٠	١٩٠	٢٤٠	٢٦٠	٢٥٠	٢٥٥	-	٢٩٠
سيراليون	١٩٠	١٧٠	١٧٠	٢٠٠	١٩٠	١٧٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	-	١٤٠
المومسال	-	٨٠	١٥٥	١١١	١٢٦	١٢٩	١١٧	-	١١٠	-	٩٠
السودان	١٠٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٥٠	-	١٨٠
سورينة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢١٠	٢١٠	١٨٠	٢١٠	١٩٠	١٧٠	١٩٠	٢١٠
تونس	-	٢٣٩	٣٥٤	٣٥٢	٣٨٤	٤٠٢	٤١٧	٤٠٥	٤٠٧	٤٠٦	٣٨٩
تركيا	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٧٠	٢٨٠	٢٩٦	٣٠٤	٣٢٨
الامارات	٦٩٠	٧٠٠	٦٤٠	٦٣٣	٦٨٣	٦٨٠	٦٨٠	٦٠٠	٦٥٠	-	٦٧٠
اوغندا	٧٠	٧٠	٨٠	٧٠	٧٠	٧٠	٤٠	٤٠	-	-	-
اليمن الشمالي	٦٠	-	١٤٠	١٤٠	٧٠	٨٠	١٦٣	١٦١	١٥٩	-	١٦٠
اليمن الجنوبي	١٢٠	١٦٠	٧٠	١٥٠	١٣٠	١٣٠	٢٨٠	٢٧٠	-	-	-
غانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٠	-
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٠

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادي ،

عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، جدول ٣ ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢١٨ .

وكمثال على ذلك تسهم الصناعة بدولة الامارات بنسبة ٦٧٪ مقارنة
بنصيب قطاع الخدمات البالغ نسبته ٣٢٪ فى حين لاتسهم الزراعة الا بنسبة
١ ٪ وذلك فى عام ١٩٨٥ . وكذلك نجد أن نصيب القطاع الصناعى فى ليبيا
يبلغ نحو ٥٧٪ من اجمالى الناتج المحلى فى حين تمثل نسبة قطاعى الخدمات
والزراعة ٣٩ ٪ و ٤ ٪ على التوالى فى عام ١٩٨٥ م .

ثانيا : حجم القوة العاملة فى الانتاج الاولى :

يعتبر الانتاج الاولى لاسيما القطاع الزراعى أهم القطاعات
الرئيسية فى النشاط الاقتصادى من حيث استيعابه لأكبر نسبة من القوة
العاملة لغالبية الدول الاسلامية (١) . وقد يعزى ذلك لكون الانتاج الاولى
لايتطلب سوى قدر يسير من رأس المال العيى والخبرات الفنية مع قلّة
فرص العمل خارج هذا القطاع ، ومن ثم لامناص من أن يستأثر الانتاج الاولى
بالنصيب الأكبر من حجم القوة العاملة فى الدول النامية . (٢)

وعلى الرغم من الاكتشافات النفطية واتجاه بعض الدول الاسلامية نحو
التصنيع وزيادة الدخول فى الدول النفطية فمازال الانتاج الاولى وبالذات
القطاع الزراعى يستأثر بالشر الأعظم من القوة العاملة . (٣)

ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة من خلال الجدول (٦) الذى يبرز ارتفاع

-
- (١) د . عبدالمليم عبدالرحمن خضر ، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين
بلدان العالم الاسلامى ، عالم المعرفة ، جده ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ١٣ .
- د . محمد عبدالمنعم عفر ، التخطيط والتنمية فى الاسلام ، دارالبيان
العربى ، جده ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٦٩ .
(٢) د . رمزى على سلامة ، اقتصاديات التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ،
الاسكندرية ، ١٩٨٦ م ، ص ٨٥ .
- د . محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٣٠ .
(٣) د . يونس أحمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان
العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص
٢٢٧ .

الجدول (٦)

توزيع القوة العاملة بين القطاعات الاقتصادية فى عام ١٩٨١م

النسبة المئوية للقوى العاملة فى	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
%	عدد الدول	عدد الدول	عدد الدول
أكثر من ٥٠ %	٢١	—	٣
٤٠ - ٥٠	٤	—	٢
٣٠ - ٤٠	٤	٤	٧
٢٠ - ٣٠	٢	٩	٧
١٠ - ٢٠	٢	١٤	٩
أقل من ١٠ %	٢	٧	٤
المجموع	٣٥	٣٤	٣٢

تم استخراج تلك البيانات من الجداول ٨٠٧ و ١٤٠ .

نسبة القوة العاملة فى قطاع الزراعة لدى غالبية الدول الاسلامية .

وطبقا لما ورد فى الجدول المذكور تجاوز نصيب القطاع الزراعى فى احدى وعشرين دولة اسلامية من أصل خمس وثلاثين دولة ٥٠٪ من حجم القوة العاملة لعام ١٩٨١ م ومن تلك الدول بنغلاديش ٦٥٪ ، الكامبيرون ٨٣٪ ، تشاد ٨٥٪ ، الجابون ٧٥٪ ، غينيا ٨٢٪ ، اندونيسيا ٥٨٪ ، مالى ٧٠٪ ، ماليزيا ٦٩٪ ، المغرب ٥٢٪ ، النيجر ٩١٪ ، السنغال ٧٧٪ ، الصومال ٨٠٪ . (١)

ويستوعب أيضا قطاع الزراعة ما بين ٣٠ - ٥٠٪ من حجم القوة العاملة لثمان دول اسلامية (٢) وهى بنين ٤٦٪ ، مصر ٥٠٪ ، العراق ٤٢٪ ، اليمن الجنوبي ٤٥٪ وتونس ٣٥٪ . (٣)

بينما نجد أن قطاع الخدمات احتل المركز الأول لدى قلة من الدول الاسلامية من حيث حجم القوى العاملة فيه كما هو الحال فى الكويت ٦٤٪ ، الأردن ٦٠٪ ، ليبيا ٥٣٪ والجزائر ٥٠٪ . (٤) فى الوقت الذى نجد فيه حجم القوة العاملة فى هذا القطاع يقل عن ٣٠٪ من مجموع القوة العاملة لدى عشرين دولة اسلامية من أصل اثنتين وثلاثين دولة كما يتضح ذلك من جدول (٦) .

ورغم ارتفاع نسبة القوة العاملة فى قطاع الخدمات لدى بعض الدول الاسلامية فان ذلك لايدل على التقدم الاقتصادى لهذه الدول خلافا لما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة اقتصاديا ، لأن قطاع الخدمات فى الدول المتقدمة يتكون من فئات منتجة تسهم فى زيادة الناتج الإجمالى كالشركات السياحية - مثلا - وشركات التأمين والعاملين بالمصارف وغير ذلك (٥) وهذا

(١) انظر الجدول (٧) .

(٢) انظر الجدول (٦) .

(٣) انظر الجدول (٧) .

(٤) انظر الجدول (٨) .

(٥) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

١٩٧٩ م ، ص ٣٧ .

الجدول رقم (٧)

حصة القوى العاملة في قطاع الزراعة (%)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	٥٥ر٤	٥٤ر٢	٣٥ر٠	٣٠ر٠	٣٢ر٠	٢٥ر٠	٢٥ر٠	٢٥ر٠	٤٦ر٥	٣١ر٠
بنغلاديش	٧٢ر٣	٧١ر٠	٧٠ر٣	٦٩ر٠	٦٧ر٣	٦٦ر٣	٦٥ر٧	٨٢ر١	٨٢ر٨	٧٥ر٠
بنين	٤٧ر٨	٤٧ر٤	٤٧ر٠	٤٦ر٠	٤٦ر٠	٤٦ر٠	٤٦ر٠	٤٥ر١	٤٤ر٧	٧٠ر٠
بروناي	-	-	-	-	-	-	٨ر٦	-	-	-
بوركينافاسو	٨٤ر٣	٨٣ر٧	٨٤ر٠	٨٣ر٠	٨٣ر٠	٨٢ر٠	٨٢ر٠	٨٠ر٠	٧٩ر٤	-
الكاميرون	٨٢ر٣	٨٢ر٢	٧٤ر٠	٨٢ر٠	٨٣ر٠	٨٣ر٠	٨٣ر٠	٧٩ر٨	٧٩ر٤	-
تشاد	٨٧ر٢	٨٦ر٦	٨٧ر٠	٨٦ر٠	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٨١ر٨	٨١ر٠	٨٣ر٠
مصر	٥٣ر٤	٥٢ر٠	٥١ر٠	٥١ر٠	٥١ر٠	٥٠ر٠	٥٠ر٠	٤٩ر٦	٤٩ر٢	٤٦ر٠
الجابون	٧٩ر٠	٧٨ر٤	٧٧ر٩	٧٧ر٤	٧٦ر٨	٧٦ر٣	٧٥ر٧	٧٥ر٢	٧٤ر٦	-
غينيا	٨٢ر٥	٨٢ر١	٨٣ر٠	٨٢ر٠	٨٢ر٠	٨٢ر٠	٨٢ر٠	٧٩ر١	٧٨ر٦	٨١ر٠
اندونيسيا	٦٢ر٦	٦١ر٩	٦٠ر٠	٦٠ر٠	٦٠ر٠	٥٩ر٠	٥٨ر٠	٥٧ر٣	٥٦ر٥	٥٧ر٠
ايران	٤٢ر٢	٤١ر٥	٤١ر٠	٤٠ر٠	٤٠ر٠	٣٩ر٠	٣٩ر٠	٣٧ر٠	٣٦ر٣	٣٦ر٠
العراق	٤٣ر٤	٤٢ر٨	٤٣ر٠	٤٢ر٠	٤٣ر٠	٤٢ر٠	٤٢ر٠	٣٩ر٠	٣٨ر٤	٣١ر٠
الجمهورية العربية السورية	٢٢ر٨	٢١ر٢	٢٢ر٠	٢١ر٠	٢٠ر٠	١٩ر٠	١٩ر٠	١٣ر٣	١٢ر٣	١٨ر٠
الأردن	٢٩ر٦	٢٨ر٨	٢٨ر٠	٢٧ر٠	٢١ر٠	٢٠ر٠	٢٠ر٠	٢٤ر٣	٢٣ر٦	١٠ر٠
الكويت	١ر٤	١ر٧	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	١ر٢	٢ر٠	١ر٧	١ر٧	٢ر٠
موريتانيا	٥١ر٧	٥٠ر٩	٤٤ر٠	٤٣ر٠	٤٢ر٠	٣٩ر٠	٣٨ر٠	٤٦ر٢	٤٥ر٤	٦٩ر٠
المالديف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	٨٩ر١	٨٢ر٢	٨٩ر٠	٨٨ر٠	٨٨ر٠	٧٢ر٠	٧٠ر٠	٨٥ر٩	٨٥ر٤	٨٦ر٠
ماليزيا	٨٥ر٣	٨٤ر٨	٨٤ر٠	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٦٩ر٠	٦٩ر٠	٨١ر٧	٨١ر١	-
المغرب	٥٤ر٠	٥٣ر٤	٥٣ر٠	٥٣ر٠	٥٣ر٠	٥٢ر٠	٥٢ر٠	٥٠ر٠	٤٩ر٤	٤٦ر٠
النيجر	٩٠ر٦	٩٠ر١	٩٢ر٠	٩١ر٠	٩١ر٠	٩١ر٠	٩١ر٠	٨٦ر٥	٨٥ر٨	٩١ر٠
عمان	٦٤ر٥	٦٤ر٠	-	-	-	٦١ر٧	٦١ر٠	٦٠ر٠	-	-
باكستان	٥٦ر٢	٥٥ر٦	٥٨ر٠	٥٢ر٧	٥٧ر٠	٥٧ر٠	٥٢ر٧	٥٢ر٥	٥١ر٩	٥٠ر٧
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمانية	٦٣ر١	٦٢ر٥	٦٣ر٠	٦٢ر٠	٦٢ر٠	٦١ر٠	٦١ر٠	٥٨ر٩	٥٨ر٣	٤٩ر٠
السعودية	٧٧ر١	٧٦ر٦	٧٧ر٠	٧٧ر٠	٧٦ر٠	٧٧ر٠	٧٧ر٠	٧٣ر٢	٧٢ر٦	٨١ر٠
سيراليون	٦٨ر٤	٦٧ر٨	٦٨ر٠	٦٧ر٠	٦٦ر٠	٦٥ر٠	٦٥ر٠	٦٣ر٠	٦٣ر٠	-
المومس	٨٢ر٥	٨٢ر٠	٨٣ر٠	٨٢ر٠	٨٤ر٠	٨٢ر٠	٨٠ر٠	-	٧٨ر٤	٧٦ر٠
السودان	٧٩ر٥	٧٩ر٠	٧٩ر٠	٧٩ر٠	٧٩ر٠	٧٨ر٠	٧٢ر٠	٧٨ر٠	٧٥ر٧	٧١ر٠
سورية	٤٩ر٣	٤٨ر٩	٤٩ر٠	٤٩ر٠	٤٩ر٠	٤٩ر٠	٤٩ر٠	٤٦ر٨	٤٦ر٤	٣٢ر٠
تونس	٤٥ر١	٤٤ر٢	٤٣ر٠	٤٣ر٠	٤٣ر٠	٣٦ر٣	٣٥ر٠	٣٨ر٧	٣٧ر٩	٣٥ر٠
تركيا	٦٧ر٣	٥٩ر٩	٦٢ر٠	٦٠ر٠	٥٤ر٠	٦٠ر٠	٥٤ر٠	٥١ر٥	٥٠ر١	٥٨ر٠
الامارات	-	-	-	-	٣ر٢	-	-	-	-	-
اوغندا	٨٣ر٦	٨٣ر٠	٨٤ر٠	٨٣ر٠	٨٣ر٠	٨٣ر٠	٨٣ر٠	٧٩ر٧	٧٩ر١	-
اليمن الشمالي	٧٧ر٢	٧٦ر٧	٧٦ر٠	٧٦ر٠	٧٦ر٠	٧٦ر٠	٧٥ر٠	٧٤ر٠	٧٣ر٥	٤٩ر٠
اليمن الجنوبي	٦١ر٧	٦١ر٠	٦٢ر٠	٦٠ر٠	٤٧ر٠	٤٥ر٠	٤٥ر٠	٥٧ر٤	٥٦ر١	٤١ر٠
غانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٦ر٠

المصدر : مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية
عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، يوليو / ديسمبر ١٩٨٦ م ، ص ١٠٩ .

الجدول رقم (٨)
حصة القوى العاملة في قطاع الخدمات (%)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الجزائر	-	-	٤٧.٠	٤٥.٠	٤٤.٠	٥٠.٠	٥٠.٠
بنغلاديش	٧.٠	٧.٠	١٥.٠	١٥.٠	١٥.٠	١٥.٠	١٥.٠
بنين	٣٣.٩	-	٣٨.٠	٣٩.٠	٣٨.٠	٣٨.٠	٣٨.٠
بروناي	-	-	-	-	-	-	٢١.٧
بوركينافاسو	-	-	٥.٠	٥.٠	٥.٠	٥.٠	٥.٠
الكاميرون	-	-	٢٠.٠	١١.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
تشاد	-	-	٧.٠	٨.٠	٨.٠	٨.٠	٨.٠
مصر	٣٢.٦	-	٢٣.٠	٢٣.٠	٢١.٠	٢٠.٠	٢٠.٠
الجابون	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	٧.٠	٧.٠	٧.٠	٧.٠	٧.٠
اندونيسيا	-	٣١.٠	٢٨.٠	٢٩.٠	٢٩.٠	٣٠.٠	٣٠.٠
ايران	-	-	٢٧.٠	٢٧.٠	٢٧.٠	٢٧.٠	٢٧.٠
العراق	-	-	٢٢.٠	٢٣.٠	٢١.٠	٢٢.٠	٢٢.٠
الجمهورية	٦٧.٠	-	٥١.٠	٥٢.٠	٥٣.٠	٥٣.٠	٥٣.٠
الاردن	٤٨.٠	٥٢.٠	٣٣.٠	٣٤.٠	٦٠.٠	٦٠.٠	٦٠.٠
الكويت	٧٤.٠	-	٦٤.٠	٦٣.٠	٦٤.٠	٦٦.٠	٦٤.٠
موريتانيا	-	-	٣٥.٠	٣٤.٠	٣٣.٠	٣٤.٠	٣٤.٠
المالديف	-	-	-	-	-	-	-
ماليسيا	-	-	٦.٠	٦.٠	٧.٠	١٦.٠	١٥.٠
ماليزيا	-	-	١١.٠	١٠.٠	١٠.٠	٢٣.٠	٢٣.٠
المغرب	-	-	٢٨.٠	٢٧.٠	٢٦.٠	٢٧.٠	٢٧.٠
النيجر	-	-	٥.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠
عمان	-	-	-	-	-	-	-
باكستان	٢٩.٠	٣٠.٠	٢٢.٠	٢٣.٠	٢٣.٠	٢٣.٠	٢٨.٠
قطر	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	-	-	٢٣.٠	٢٥.٠	٢٤.٠	٢٥.٠	٢٥.٠
السنگال	-	-	١٤.٠	١٥.٠	١٤.٠	١٣.٠	١٣.٠
سيراليون	١١.٠	١٠.٠	١٤.٠	١٥.٠	١٥.٠	١٦.٠	١٦.٠
الصومال	-	-	١٠.٠	٢٢.٠	٨.٠	١٠.٠	١٠.٠
السودان	-	-	١١.٠	١٢.٠	١٢.٠	١٨.٠	١٢.٠
سورية	٣٧.٠	٣٣.٠	٢٨.٠	٣٧.٠	٣٧.٠	٣٦.٠	٣٦.٠
تونس	١٥.٠	١٩.٠	٢٤.٠	٣١.٠	٣٣.٠	٣٠.٠	٣٣.٠
تركيا	٢٣.٠	-	٢٤.٠	٢٦.٠	٢٣.٠	٢٤.٠	٢٣.٠
الامارات	-	-	-	-	١٩.٠	-	-
اوغندا	-	-	١٠.٠	١١.٠	١١.٠	١١.٠	١١.٠
اليمن الشمالي	-	-	١٣.٠	١٣.٠	١٣.٠	١٤.٠	١٤.٠
اليمن الجنوبي	-	-	١٨.٠	١٩.٠	٢٨.٠	٤٠.٠	٤٠.٠

المصدر : المرجع السابق ، ص ١١١ .

ما أكدته الدراسات الاقتصادية من أنه على الرغم من ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات سواء من حيث العمالة أو الانتاج في الدول المتقدمة إلا أن جزء كبيراً من تلك الخدمات مرتبط بالصناعة وبمشابة عامل هام لضمان نمو الصناعة^(١). بينما نجد مكونات قطاع الخدمات بالدول النامية يضم فئات ذات بطالة مقنعة ومساهمتها ضعيفة في الناتج الإجمالي . مثل خدم المنازل وسعاة المكاتب والباعة الجوالين وبالتالي فإن هذه الفئات لا تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي زيادة تذكر .^(٢)

ومما يجدر التنبيه عليه أنه على الرغم من الأهمية التي اكتسبها الانتاج الأولي في النشاط الاقتصادي للعديد من الدول النامية ، لكونه يعتبر أهم مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول وأكبر قطاع يستوعب لحجم القوة العاملة بتلك الدول ، إلا أنه لا يعتبر السبب الوحيد في إطلاق مصطلح الدول النامية على تلك الدول المنتجة للمواد الأولية لأن هناك دولاً متقدمة كاستراليا والدنمارك تعتمد كثيراً على الانتاج الأولي في دخلها القومي ، وإنما ساهم في تلك التسمية - أيضاً - انخفاض انتاجية عنصر العمل في هذا القطاع ، ومن هذا المنطلق فإن الاعتماد المفرط على الانتاج الأولي مع انخفاض متوسط انتاجية العامل بذلك القطاع هو ما يدعو لاعتبار نشاط هذا القطاع مظهراً للتخلف الاقتصادي .^(٣)

-
- (١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، نيويورك ، ص ٨٥ .
 - (٢) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .
 - (٣) د. محمد عبدالعزيز عجمية ، د. عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية ١٩٧٩ ، ص ٢٩ .
 - د. رمزي على ابراهيم سلامه ، اقتصاديات التنمية ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

المبحث الثانى

تخلف الصناعة فى الدول الاسلامية

الكلام عن الصناعة فى الدول الاسلامية يدور حول الصناعات التحويلية ومدى ماتسهم به فى الناتج المحلى الاجمالى ، ثم خصائص الصناعة فى الدول المذكوره . وسأتكلم عن الصناعات التحويلية واسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى فى مطلب أول ، ثم عن خصائص الصناعة فى الدول الاسلامية فى مطلب ثان .

المطلب الأول

الصناعات التحويلية ومساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى

تتركز غالبية الصناعات التحويلية فى الدول النامية - ومنهـا الدول الاسلامية - فى الصناعات الخفيفة (البسيطة) كالصناعات الغذائية أو الاستهلاكية وصناعة الغزل والنسيج ، وبعض الصناعات الكيماوية كالسماد والاسمنت ، بينما تقل فيها الصناعات الثقيلة (١) ذات الأهمية البالغة فى تحقيق التنمية . (٢)

-
- (١) كصناعة الحديد والصلب مثلاً . وعلى سبيل المثال كان انتاج الدول العربية من الحديد والصلب لايفضى أكثر من ١٥٪ من حاجة الاستهلاك العربى فى عام ١٩٨٠ . انظر د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .
- (٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، أقل البلدان نمواً ، تقرير ١٩٨٦ ، الامم المتحدة ، ص ٢٨ .
- د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ص ١٢ .
- يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ١٤٩ .
- د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول فى الاقتصاد العربى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ١٦١ .

ويشير تقرير للامم المتحدة (١) الى أن الدول النامية لاتزال قاصرة عن امتلاك قطاع صناعى متكامل خاصة فيما يتعلق بالنقص الواضح بالسلع الرأسمالية وضآلة مساهمتها فى الانتاج الصناعى ومن ثم اعتمادها على الدول المتقدمة فى استيراد السلع الرأسمالية .

ومن الصناعات التحويلية التى تنتشر فى الدول الاسلامية على سبيل المثال : صناعة الزيوت النباتية فى السودان والعراق وسورية ، وتعبئة وتجهيز الاسماك فى موريتانيا وتجهيز ودباغة الجلود فى الصومال والسودان والمغرب وصناعة الغزل والنسيج فى مصر وسورية وتونس والجزائر (٢) . ومشروبات المياه الغازية فى جيبوتى وسيراليون وصناعة الجلود والمنسوجات فى مالى وتجهيز الأغذية فى كل من سيراليون ومالى وتجهيز المنتجات الزراعية ومواد البناء فى غينيا بيساو . (٣)

أما الدول النفطية فقد حققت تقدما ملحوظا فى صناعة البتروكيميايات (٤) اضافة الى صناعة تكرير النفط . (٥)

-
- (١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، نيويورك ، ص ١٠٥ .
 - (٢) د. يونس أحمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .
 - (٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، ص ١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٩٧ ، ٢١٣ .
 - (٤) تصنف هذه الصناعة الى ثلاثة أقسام رئيسية هى الاساسية والوسيطه والنهائية وينقسم كل منها الى عدد من الاقسام والمنتجات . ومن الأمثلة على المنتجات البتروكيمياية الاساسية الميثانول والايثانول ، ومن المنتجات البتروكيمياية الوسيطة الايثلين ومن المنتجات الكيماوية النهائية الالياف الصناعية ومواد البلاستيك والمطاط الصناعى والمنظفات الصناعية . - المصدر : جامعة الدول العربية الامانة العامة ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٤ ، م ، ص ٥٣ .
 - (٥) د. يونس أحمد البطريق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

■ مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى :

تعتبر الصناعات التحويلية مؤشرا رئيسيا للتنمية الصناعية .

ومقياسا لمرحلة التنمية الاقتصادية التى أنجرت لأية دولة (١). ومما يلاحظ أن الصناعات التحويلية لم يكن لها دور هام فى النشاط الاقتصادى للدول الاسلامية خاصة فى حالة مقارنتها بالقطاعات الأخرى وذلك نظرا لفاكـة مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى للدول الاسلامية . وتبرز تلك الملاحظة من خلال الجدول (٩) الذى تعكس ارقامه تدنى مساهمة الصناعات التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى للعديد من الدول الاسلامية حيث بلغت تـلـك المساهمة أقل من ١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى لثلاث وعشرين دولة — من أصل سبع وثلاثين دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ ومن تلك الدول بنين ٤ ٪ ، غينيا ٢ ٪ ، ليبيا ٥ ٪ ، الكويت ٨ ٪ ، مالى ٧ ٪ ، النيجر ٤ ٪ ، عمان ٣ ٪ ، السعودية ٨ ٪ ، سيراليون ٦ ٪ والصومال ٦ ٪ . (٢)

وتتراوح تلك النسبة ما بين ١٠ - ٢٠ ٪ فيما يخص احدى عشرة دولة اسلامية (٣) ومنها الجزائر ، الكامبيرون ، اندونيسيا ، الأردن ، المغرب ، تونس وماليزيا وعلى سبيل المثال بلغ نصيب الصناعات التحويلية فى اندونيسيا ١٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٥ . وبلغت تلك النسبة فى المغرب ١٧٪ لعام ١٩٨٥ م .

وأخيرا نجد قلة من الدول الاسلامية - تركيا وباكستان ومصر - سجلت أعلى معدل على مستوى الدول الاسلامية فى نصيب الصناعة التحويلية اذ بلغ ذلك النصيب فى باكستان ٢٠ ٪ لعام ١٩٨٥ وفى تركيا ٢٥٪ لعام ١٩٨٥ وفى مصر ٢٧٪ لعام ١٩٨٢ م . (٤)

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير

١٩٨٢م ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص ١٠٥ .

(٢) انظر الجدول (٢) .

(٣) انظر الجدول (٢) .

(٤) انظر الجدول (٢) .

الجدول (٩)

نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٥ فى

الدول الاسلاميه

الدول الاسلاميه (عدد الدول)	نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى (%)
-	اكثـر من ٥٠ -
-	٤٠ - ٥٠
-	٣٠ - ٤٠
٣	٢٠ - ٣٠
١١	١٠ - ٢٠
٢٣	أقل من ١٠
٣٧	المجموع

* استخرجت تلك النسب من أرقام الجدول (٢) .

وتشير تلك النسب المتدنية التي أشير إليها آنفا إلى انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول الإسلامية ، فضلا عن أنها تعكس ضعف قطاع الصناعات التحويلية وعجز تلك الدول عن امتلاك قطاع صناعي قادر على سد احتياجاتها من السلع الصناعية الاستهلاكية بدلا من اعتمادها على الدول المتقدمة من أجل تزويدها بهذه السلع .

المطلب الثاني

خصائص الصناعة في الدول الإسلامية

اختصت الصناعة في الدول الإسلامية بعدة خصائص تميزت بها، يمكن إبرازها فيما يلي :

أولا : تركز الصناعات التحويلية في غالبية الدول الإسلامية على الصناعات الاستهلاكية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج بينما تقل فيها الصناعات الثقيلة . (١)

ثانيا : ضعف كفاءة الصناعات التحويلية وعدم قدرتها على منافسة صناعات الدول المتقدمة ، وقيامها في الأصل لغرض إحلال الانتاج المحلي بديلا عن المستوردات وذلك باتباع أسلوب الحماية عكس ما يحدث في الدول المتقدمة من قيام صناعاتها لمواجهة الطلب الخارجي والداخلي معا . (٢)

(١) د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

- د. اسماعيل شلبي ، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

- د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول في الاقتصاد العربي ، مرجع سابق ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) د. سليم كامل درويش ، الاقتصاد الصناعي ، تهامة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م ، ص ١٤٧ .

ثالثا : انخفاض نصيب الصناعات التحويلية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى لغالبية الدول الاسلامية ، كما دلت على ذلك الاحصاءات الواردة فى الجداول السابقة . (١)

رابعا : تدنى مساهمة القطاع الصناعى فى امتصاص القوة العاملة حيث ان نسبة القوة العاملة فى هذا القطاع تقل عن ٢٠٪ من اجمالى القوة العاملة لحدى وعشرين دولة اسلامية فى عام ١٩٨١ م . (٢)

-
- (١) د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول فى الاقتصاد العربى ، دار النهضة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .
- انظر الجداول رقم (٢) ، (١٥) .
(٢) انظر الجدول رقم (٦) .

المبحث الثالث

مدى وفرة عرض القوة العاملة

عند الحديث عن القوة العاملة في الدول الإسلامية ينبغي أن نشير الى أنه يوجد تفاوت في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، إضافة الى التفاوت الكبير في مدى توفر عناصر الانتاج لدى كل دولة على حده ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف الدول الإسلامية الى مجموعتين :

المجموعة الأولى :

دول تتوفر لديها فواض مالية وتفتقر الى عنصر العمل وهي الدول النفطية (بصفة رئيسية) .

المجموعة الثانية :

دول ذات العجز المالي وتتميز بالعرض الوفير لعنصر العمل كما في مصر ، بنغلاديش ، اندونيسيا^(١) . بينما تفتقر الى عنصر رأس المال .

وعند تحديد عرض وطلب القوة العاملة في الدول الإسلامية يمكن أن نضف الدول الإسلامية - من حيث انتقال القوة العاملة - الى مجموعتين:

- (أ) الدول المستوردة لعنصر العمل ، أي أنها تعاني من نقص عرض العمل.
(ب) الدول المصدرة لعنصر العمل ، أي أن بها فائضا في عرض العمل.

والدول المستوردة لعنصر العمل هي تلك الدول التي تعاني من نقص الموجود في القوة العاملة الوطنية ، ومنها السعودية ، البحرين

(١) د. اسماعيل عبدالرحيم شلبي ، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية مرجع سابق ، ص ٢١ .

الكويت ، ليبيا ، الامارات العربية المتحدة ، العراق ، عمان وقطر. (١)

أما الدول المصدرة لعنصر العمل فهي غالبية الدول الاسلامية التى يوجد بها فائض فى عرض العمل بشكل كبير كمصر والسودان وتونس والمغرب واليمن الشمالى واليمن الجنوبى وايران ، (٢) وباكستان التى تعتبر احدى الدول الرئيسية لتغذية الدول النفطية بحاجتها من الأيدى العاملة. (٣)

وقد شهدت بعض الدول تحولا فى موقعها فى خريطة انتقال القسوة العاملة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حيث تحولت العراق من دولة مصدرة لعنصر العمل الى دولة مستوردة. (٤) وكذلك تكاد تكون عمان قد انسحبت من سوق تصدير عنصر العمل. (٥)

(١) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢١ .

- تقرير البنك الدولى عن الهجرة الدولية للعمل فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا فى منتصف ١٩٨١ ، نقلا من كتاب انتقال العماله العربية ، د. ابراهيم سعد الدين، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

- كتاب الهجرة الدولية والتنمية فى المنطقة العربية ، صادر عن مكتب العمل الدولى عام ١٩٨٠ ، نقلا من كتاب انتقال العمالة العربية ، د. ابراهيم سعد الدين، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٣٦ .

(٣) نادر فرجاني ، امين عز الدين ، باقر النجار ، وآخرون ، العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربى للتخطيط ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٤٩١ .

(٤) د. منصور الراوى ، خالد حسين ، وآخرون ، نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨ .

- د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٥) د. ابراهيم سعد الدين ، محمود عبدالفضيل ، نفس المرجع ، ص ٢٤ .

وبدأت تتدفق القوى العاملة الى دول الخليج فى اعقاب الزيادة فى العائدات النفطية عام ١٩٧٣ وقد اعتبر عام ١٩٧٥ بداية لهذا التدفق . (١)

وقد بلغ حجم القوى العاملة الكلية فى منطقة الشرق الأوسط والشمال الافريقى (٢) نحو اثنين واربعين مليون عامل فى عام ١٩٧٥ ، مع ملاحظة أن هذه الارقام تشمل ايران وتستبعد ثلاثة اقطار عربية هى الصومال وموريتانيا وجيبوتى الى جانب الضفة الغربية المحتلة من الاردن . (٣)

وأوضح تقرير البنك الدولى أن حجم القوى العاملة فى الدول المستوردة لعنصر العمل وهى البحرين ، العراق ، ليبيا ، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات بلغ نحو ٩٧ مليون عامل عام ١٩٧٥ م بينما بلغ الحجم الكلى للعمالة العربية نحو ٣٣ر٢ مليون عامل باستثناء الدول المشار اليها سابقا . (٤)

وبلغت القوة العاملة العربية فى الدول المستوردة المذكورة أعلاه باستثناء العراق نسبة ٦٥٪ من اجمالى قوة العمل الوافده فى حين أن نسبة ٣٥٪ من هذه القوة من الدول غير العربية (اتى الجزء الأكبر منهم من باكستان والهند) (٥) .

وتتوزع القوة العاملة الوافده الى الدول المستوردة طبقاً للجنسيات الواردة (فى الجدول ١٠) .

-
- (١) نادر فرجاني ، أمين عزالدين ، العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .
 - (٢) تشمل الدول الآتية : الجزائر ، البحرين ، مصر ، لبنان ، العراق ، الاردن ، الكويت ، ليبيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، السعودية ، السودان ، سورية ، تونس ، الامارات ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى .
 - (٣) د . ابراهيم سعد الدين ، د . محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص ٣٩ ، ٤٠ .
 - (٤) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .
 - (٥) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

الجدول رقم (١٠)

مجموع العمالة الوافدة الى البحرين والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر
والسعودية والامارات العربية المتحدة حسب الجنسية ، لسنتى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ م

الجنسية	١٩٧٥	١٩٨٥
	العدد (بالالف)	العدد (بالالف)
اردنيون	١٣٩٥٠٠	٢٦٧٠
تونسيون	٢٩٨٠٠	٦٢٢
سودانيون	٢٦٠٠٠	٨٠٠
سوريون	٣٨١٠٠	٩١٨
عراقيون	١٨٧٠٠	١١٦
عمانيون	٣٠٨٠٠	٤٤٦
لبنانيون	٢٨٥٠٠	٧١٧
مصريون	٣٥٣٧٠٠	٦١٦٩
مغاربة	٢٢٠٠	٩٨
يمينيون جنوبيون	٤٥٨٠٠	٨٠٩
يمينيون شماليون	٣٢٨٥٠٠	٢٨١٠
ايرانيون	٧٠٠٠٠	٩٨١
باكستانيون	٢٠٥٧٠٠	٤٤٦٠
جنوب شرق آسيويين	٢٠٥٠٠	٣٦٩٩
هنود	١٤١٩٠٠	٢٩١٢
جنسيات أخرى	٣٠٨٠٠	٤٧٢٨
المجموع	١٦١٠٠٠٠	٣٣٩٥٥

* المصدر : د. ابراهيم سعد ، د. محمود عبدالفضيل ، انقال العمالة العربية ،
مرجع سابق ، ص ٤١ ، ص ٥١ .

غير أن تلك القوة العاملة الوافدة قد سجلت ظاهرة التركيز الجغرافى
ففى عام ١٩٧٥ كان نسبة ٩٦٪ من العمالة الوافدة من اليمينيين يعملون
فى السعودية وكان مايقارب ثلثى عدد العاملين بالخارج من الضفة الشرقية
بالاردن يعملون فى السعودية .

ومن ناحية أخرى كان ثلاثة ارباع السودانيين العاملين بالخارج
يعملون بالسعودية . بينما ٩٩٪ من التونسيين المهاجرين للبلاد العربية
يعملون فى ليبيا بينما كان ٨٧٪ من العراقيين العاملين بالخارج يعملون
فى الكويت . (١)

وبالاضافة الى ظاهرة التركيز هذه فى بعض الدول فان هناك عددا من
الدول المصدرة لعنصر العمل كمصر والاردن واليمن الشمالى واليمن الجنوبى
قد مثلت النسبة الكبرى من القوى العاملة العربية الوافدة الى الدول
المستوردة حيث بلغت نسبتهم الى مجموع العمالة العربية ٨٢٫٩٪ حيث كانت
نسبة المصريين ٣٣٫٨٪ ، اليمن الشمالى والجنوبى ٣٥٫٨٪ وبالنسبة للاردنيين
١٣٫٣٪ من مجموع القوى العاملة الوافدة . (٢)

وأخيرا فانه يجدر بنا أن نستعرض المكاسب الناجمة من تصدير
واستيراد عنصر العمل والآثار السلبية لذلك .

■ آثار استيراد عنصر العمل فى الدول المستوردة :

من المسلم به ان استيراد عنصر العمل ساهم بشكل مباشر فى تغطية
النقص الشديد فى عنصر العمل لدى الدول المستوردة ومن ثم فى تنميتها .
الا أن عملية الاستيراد من قبل هذه الدول وبشكله المفرط تسببت فى التأثير

(١) د.ابراهيم سعد الدين ، د.محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة
العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٤٠ .

على انتاجية القوة العاملة المحلية، ومن ثم عزوف تلك القوة عن العمل ،
وتفضيل جانب كبير منهم العمل في الادارات الحكومية الأمر الذى نتج عنه
بطالة مقنعة. (١)

أما من حيث آثار تصدير عنصر العمل فى الدول المصدرة له فان من
الآثار الايجابية له : (٢)

(أ) الاسهام فى تخفيف حدة البطالة التى تعاني منها تلك الدول ،
لاسيما فى الدول المكتظة بالسكان .

(ب) الحصول على التحويلات المالية من قبل القوى العاملة المصدرة ،
والتي بدورها أسهمت فى تمويل مستوردات تلك الدول (٣) . ومن هنا
تبرز أهمية تلك التحويلات ، وعلى سبيل المثال بلغت التحويلات فى
سبع دول اسلامية (٤) مصدرة لعنصر العمل ٧٧ مليار عام ١٩٨٠ مقارنة
ب ٧ مليار فى عام ١٩٧٤ (٥) ويتضح ذلك من الجدول (١١) .

وبلغت مساهمة تلك التحويلات فى تمويل مستوردات تلك الدول ١٠٪ عام
١٩٧٤م ثم ارتفعت تلك المساهمة الى ٣٧٪ فى عام ١٩٨٠ م مع ملاحظة

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية، تقرير
١٩٨٢ ، نيويورك ، ص ٧٧ .

(٢) المرجع نفسه ص ٧٥
- د. عبدالوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية
العربية ، معهد الانماء العربى ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٩٨ .

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .
(٤) وهى بنغلاديش ، باكستان ، الاردن ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى ،
مصر ، السودان .

(٥) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية، تقرير
١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

الجدول رقم (١١)

التحويلات التقديرية للعمال الى دولهم المصدرة لعنصر العمل

وعلاقتها بمستوردات هذه الدول فى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ م

البلد	١٩٧٤		١٩٨٠	
	القيمة بملايين الدولارات	% من المستوردات	القيمة بملايين الدولارات	% من المستوردات
بنغلاديش	١١ر٤	١ر٢	٢٩٠ر٣	١٢ر٤
باكستان	١٧٨ر٥	٩ر٤	٢٠٧٨ر٢	٣٨ر١
الاردن	٧٥ر٤	١٧ر٤	٨٠٣ر٨	٣٧ر٧
اليمن الجنوبية	٤٢ر٩	٢٤ر٥	٢٩٥ر٠	٤٥ر٣
اليمن الشمالى	١٥٧ر٤	٨١ر٤	١٢٧٣ر٦	٧٥ر٦
مصر	٢٦٩ر٠	٩ر٢	٢٧٣٤ر٤	٣٩ر٥
السودان	٣ر٣	٠ر٦	٢٠١ر٧	١٢ر٧
المجموع	٧٣٨ر٩	١٠ر٤	٧٦٧٧ر٠	٣٧ر٠

* المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير

١٩٨٢م ، نيويورك ، ص ٩٦ ، الجدول ١٥ .

أن تلك النسب تخفى فروقا فيما بين تلك الدول فكما يتضح من الجدول المذكور بلغت مساهمة التحويلات فى تمويل مستوردات اليمن الجنوبي ٤٥٪ و ٧٥٪ فى اليمن الشمالى و ٣٩٪ فى مصر فى عام ١٩٨٠ م .

ونستنتج من تلك الارقام أن تصدير عنصر العمل أصبح مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية التى من شأنها التخفيف من ندرة القطع الاجنبى ومن ثم دعم موازين مدفوعات تلك الدول .

أما الآثار السلبية التى لحقت بالدول المصدرة لعنصر العمل فمن أهمها مايلى . (٢)

(أ) تدهور القطاع الزراعى الناجم وبشكل رئيسى من تصدير القوى العاملة بهذا القطاع .

(ب) اختلال هيكل عرض العمل فى تلك الدول نتيجة استنزاف المهارات الادارية والفنية الأمر الذى تسبب فى ارتفاع أجور العمل فى تلك الدول وفى تعثر تنفيذ بعض مشاريع التنمية لدى بعضها .

(ج) ظهور انماط جديدة من الاستهلاك ، نتيجة لانتقال القوى العاملة الى الدول المستوردة لعنصر العمل فنشأت أنماط جديدة من الاستهلاك لدى معظم الدول المصدرة لعنصر العمل . (٣) . وقد تتخذ تلك الانماط عدة اشكال متأثرة من النمط الاستهلاكى السائد فى الدول المستوردة ومنها اسلوب المحاكاة والتقليد الذى انتهجته بعض القوى العاملة فى الدول النفطية . (٤) .

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٣) - د.عبد الوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، معهد الانماء العربى ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٤ م ، ص ٩٨ .

(٣) د.ابراهيم سعد الدين ، د.محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص ٨١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

المبحث الرابع التبعية الاقتصادية للخارج

تمهيد : مفهوم التبعية الاقتصادية :

قد تعنى تلك التبعية سيطرة (تحكم) اقتصاد دولة ما فى اقتصاد دول أخرى ، وتأثر اقتصاد الدولة التابعة بالتغيرات التى تحدث فى الاقتصاديات المسيطره . (١)

وقد تعنى ايضا تلك التبعية : وجود عناصر (قوى خارجية) تملك قوة التأثير على الاقتصاد القومى لدولة ما وبالتالي خضوع ذلك الاقتصاد لتلك التأثيرات . (٢)

ويقصد بها أيضا قيام الدول النامية بانتاج المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة . (٣)

وقد يشار اليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول النامية كل على حدة بالاقتصاديات المتقدمة . (٤)

-
- (١) د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٨ م ، ص ٤٥ .
- د. عبد العليم عبدالرحمن خضر ، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ، عالم المعرفة ، جده ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٢٠٠ .
 - (٢) د. عبدالوهاب محمد رشيد ، التكامل الاقتصادى العربى ، لايوجد اسم الناشر ولا سنة الطبع ، ص ٤١ ، ٤٣ .
- د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .
 - (٣) د. محمد عبدالعزيز عجمية ، د. عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
 - (٤) د. عبدالوهاب محمد رشيد ، التكامل الاقتصادى العربى ، المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٣ .

وأخذاً فى الاعتبار بالتعاريف السابقة ومقتضياتها فان الدول الإسلامية تعتبر دولا تابعة . فهى تتخصص فى النطاق الدولى فى المنتجات الأولية اذ تبين مما سبق ان هذه المنتجات تشكل نسبة تفوق ٥٠٪ من اجمالى الناتج المحلى لحدى وعشرين دولة اسلامية بعكس الحال فى الدول المتقدمة التى لم يتجاوز فيها تلك النسبة ١٠٪ .

وتندمج اقتصاديات كل دولة بمفردها مع الدول والتكتلات الاقتصادية الخارجية وابرز دليل على ذلك نسبة تبادلها مع هذه التكتلات حيث بلغت نسبة التبادل التجارى فيما بين الدول الإسلامية والدول المتقدمة ٦٠٪ من اجمالى التجارة الخارجية لخمس عشرة دولة اسلامية (١) . وبالتالى فان واقع الدول الإسلامية يدل على توطن تلك التبعية فيها .

وبالطبع فان تلك التبعية التى اتصفت بها اقتصاديات الدول النامية ليست حديثة العهد وانما ترجع الى بداية الاستثمارات الاجنبية فى النشاط الاولى لهذه الدول فى القرن التاسع عشر وكان من آثار تلك الاستثمارات أن نشأت تلك التبعية (٢) .

ويجدر بنا الآن أن نستعرض بعض مظاهر هذه التبعية فى التصدير والاستيراد .

-
- (١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .
(٢) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٤٥ ، ٤٦ .
- د. محمد عجمية ، د. عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ م ، ص ٣١ .
- محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣ .

المطلب الاول

مظاهر التبعية للخارج فى التصدير

تنجلى مظاهر التبعية فى التصدير فى المجالات التالية :

(أ) التحكم فى التجارة الخارجية لبعض الدول الاسلامية مثل دول غرب افريقيا كدولة مالي وموريتانيا والسنغال ، من قبل الأجهزة الاجنبية وذلك كالسيطرة على مكاتب الاستيراد والتصدير والمصارف وشركات التأمين وأجهزة النقل وغير ذلك من العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية . وعلى سبيل المثال تسيطر سبع شركات أجنبية على مايزيد عن ٦٥٪ من التجارة الخارجية للدول السالف ذكرها.(١)

(ب) ارتباط الصناعات الاستخراجية فى الدول الاسلامية باقتصاديات الدول المتقدمة سواء من حيث الادارة أو الاساليب الفنية للإنتاج أو القوى العاملة أو استثمار عوائدها وعلى سبيل المثال استثمار الجزء الأكبر من الفوائض النفطية فى الخارج والسيطرة على قطاع التعدين فى موريتانيا من قبل القوة العاملة الاجنبية رغم أهمية هذا القطاع فى اقتصادها القومى .(٢)

ويجدر القول ان عملية الربط هى فى صالح اقتصاديات الدول المتقدمة وذلك على حساب العلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية لأنها تؤدى الى تكامل اقتصاديات الدول الاسلامية مع الدول المتقدمة . وهذا بالطبع على حساب ضعف التكامل بين اقتصاديات الدول الاسلامية .

(١) د.محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، دار النهضة

العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٣٥ .

— د.على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

١٩٦٩ م ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

— د.عبدالعليم عبدالرحمن خضر ، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى

بين بلدان العالم الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان

العربية ، دار النهضة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

بل ان تلك الصناعة غالبا ماتتصف بعزلتها عن بقية الأنشطة الانتاجية داخل اقتصاد الدولة^(١)، مما أمكن معه القول بوجود اقتصاديين داخـل اقتصاديات الدول النامية احدها متقدم والآخر متخلف^(٢).

ولقد بات واضحا من جراء هذا الارتباط ماتعانيه الدول الاسلامية من انخفاض معدلات تبادلها التجارى الدولى ، لأن هذا التركيز على اسواق الدول المتقدمة (بجانب عوامل أخرى) مكن هذه الدول الأخيرة من التأثير وبشكل مباشر على أسعار صادرات الدول الاسلامية .

ومما عزز هذا الانخفاض ارتباط الاستيراد - لاسيما من السلع الصناعية - فى الدول الاسلامية بالدول المتقدمة مما جعل الدول المتقدمة تملك قـوة التأثير على اقتصاديات الدول الاسلامية ، والنتيجة هو ذلك الخسـران مادامت اقتصادياتنا مرهونه بالسوق الرأسمالية تصديرا واستيرادا .

(ج) الاعتماد على تصدير منتج أولى واحد (التخصـص فى منتج أولى واحد) .

يعتبر من مظاهر التبعية ، التى ربطت تاريخيا اقتصاديات الدول النامية - بما فيها الدول الاسلامية - باقتصاديات الدول المتقدمة ، اعتماد الدول الأولى على المنتجات الأولية فى توليد الجزء الأكبر من دخلها القومى^(٣) . حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيس لتلك المنتجات لاسواق الدول المتقدمة ، ورغم هذا الطابع العام ، أو الصفة التقليدية، التى اتمفت بها اقتصاديات الدول النامية فان هناك مظهرا آخر من مظاهر

(١) د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان

العربية ، مرجع سابق ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) د. محمد عبدالعزيز عجمية ، د. عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية

مرجع سارق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة

العربية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤ .

التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية^(١) وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الاجمالية^(٢) . وتشكل بالتالى نسبة هامة من عائداتها التصديرية .

وطبقا للاحصائيات المتوفرة فى الجدول رقم (١٢) فان غالبية الدول الاسلامية تعرف اقتصادا آحاديا - أى أنها اقتصاديات ذات محصول واحد - ويبرز ذلك جليا فى الجدول المذكور الذى تبين منه ان مايقرب من عشر دول تعتمد على سلعة أولية واحدة فى صادراتها الاجمالية بمالا يقل عن ٩١٪ كما فى الجزائر ، برونى ، العراق ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية ، جامبيا و غينيا بيساو . وتعتمد تلك الدول السالف ذكرها على مادة الوقود ، باستثناء جامبيا وغينيا بيساو اللتين تعتمدان على المواد الغذائية فى منتجاتها التصديرية .

بينما نجد أن هناك دولا اسلامية تعتمد على سلعة أولية واحدة فى صادراتها الاجمالية بمالا يقل عن ٨٢٪ ومنها البحرين ٨٢٪ وقود ، الكويت ٨٣٪ من الوقود ، الصومال ٨٦٪ من المواد الغذائية (كقطاع الماشية) وأوغندا ٨٩٪ من المواد الغذائية ، كالقطن والبن والذرة) .

وأخيرا نجد عددا من الدول الاسلامية تعتمد على محصول واحد فى صادراتها الاجمالية بمالا يقل عن ٦٥٪ ومنها مصر ٦٥٪ وقود ، الجابون ٦٨٪ وقود ، اندونيسيا ٧٢٪ وقود ، تشاد ٦٦٪ مواد خام زراعية كالقطن والنيجر

(١) د.محمد عبدالعزيز عجمية ، د.عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية

دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٠ ، ٣١ .

(٢) د.فايز ابراهيم الحبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع

الدول النامية ، الناشر ، عمارة شئون المكتبات ، جامعة الملك

سعود ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٤٧ .

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير

الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٢ ، ص ٩٤ .

الجدول رقم (١٢)

التركيز السلعي في صادرات بعض الدول الإسلامية

الدولة	العام	إجمالي مجموع قيمة الصادرات (النسبة)	نوع السلعة
الجزائر	١٩٨٣	٩٨٣٢	وقود
البحرين	١٩٨٢	٨٢٢٢	"
بروني	١٩٨٣	٩٩٩٤	"
مصر	١٩٨٢	٦٦٢٩	"
الجابوني	١٩٨٢	٦٨٧٥	"
اندونيسيا	١٩٨٣	٧٢٩٢	"
العراق	١٩٧٨	٩٨٦٥	"
الكويت	١٩٨٢	٨٣٤٧	"
ليبيا	١٩٨١	٩٩٦٣	"
عمان	١٩٨٣	٩١٤	"
قطر	١٩٧٩	٩٢٠٣	"
السعودية	١٩٨٤	٩٨٥	"
سورية	١٩٨٤	٦٣٠٦	"
الامارات العربية	١٩٧٨	٩٤٩٦	"
اليمن الجنوبي	١٩٧٧	٧٤٥٥	"
بنين	١٩٧٨	٥٣٧٦	مواد غذائية
جامبيا	١٩٨٢	٩٨٥٧	"
غينيا بيساو	١٩٧٧	٩٧١٩	"
السودان	١٩٨١	٥٩٩٦	"
الصومال	١٩٨٠	٨٦٦٦	"
أوغندا	١٩٧٦	٨٩٨٥	" (البن)
تشاد	١٩٧٥	٦٦٩٣	مواد خام زراعية
النيجر	١٩٨١	٧٩٨٢	حديد ومعادن (الاورانيوم)
سيراليون	١٩٨١	٧١٢٦	"

* البنك الاسلامي للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، جدول (٢٢) .

٧٩٪ حديد ومعادن (كالبورانيوم) ، سيراليون ٧١٪ حديد ومعادن (كالماس) .

وكذلك يبدو التخصص واضحاً في صادرات سورية وبينين والسودان ففي سورية تبلغ نسبة التخصص ٦٣٪ وقود وفي بنين والسودان ٥٣٪ ، ٥٩٪ على المواد الغذائية .

وتبرز درجة التركيز السلعي لهذه الصادرات في الدول النفطية ، بشكل واضح وذلك مما يؤكد تفاقم تلك التبعية واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعاً . (١)

ويمكن الإشارة الى بعض المخاطر التي قد تنجم من جراء هـذا الاعتماد المتطرف فيما يلي :

- (أ) توقف مقدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيها فـى حالة تعرض قيمة صادراتها الى الانخفاض ، وذلك نظراً لما ينتج عنه من انخفاض الدخل القومي ومن ثم حصول تقلبات في نفس الاتجاه (انخفاضاً) في الكميات السلعية المستوردة خاصة السلع الرأسمالية . (٢)
- وذلك مما يجعل الاقتصاد القومي لدولة ما خاضعاً للتقلبات الاقتصادية العالمية . (٣)
- والتي قد تسبب التضخم أو الانكماش مما يجعل تلك الاقتصاديات فـى حالة تبعية كاملة للاقتصاديات المتقدمة ، وذلك نظراً لكون تلك التقلبات التي تحدث وتصيب الاقتصاديات النامية - ومنها الدول

-
- (١) محمود الحمص ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٤م ، ص ٦٣ .
- (٢) د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية - جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ ، ص ٣٩ ، ٤٠ .
- (٣) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية ، للدول الاسلاميـة (انقره) ، مجلة التعاون الاقتصادي ، العدد ١٧ ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ .
- د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، نفس المرجع ، ص ٣٦ .

الاسلامية منقولة اليها من طريق التجارة الدولية . (١)

(ب) كما ان التركيز السلعى فى الصادرات له آثاره السلبية أيضا على اقتصاد تلك الدولة مما يجعلها اكثر تعرضا للتقلبات السعرية العالمية . (٢) واطافة الى ذلك فانه يبرز وجه آخر من درجة الخطورة وهو أنه نتيجة للتقدم التكني وابتكاراته البديله للمواد الأولية سيترتب على ذلك تباطؤ نمو الطلب فى الاسواق التصديرية للمواد الأولية . (٣) ذات الأهمية التصديرية للدول الاسلامية .

(ج) الحد من قدرة الدولة على مقاومة أية اجراءات انتقامية من قبل أية دولة أو مجموعة من الدول ذلك انه اذا تجاوزت نسبة صادرات السلعة فى اجمالى صادراتها ٦٠٪ فان الدولة المصدرة تصبح فى وضع لايمكنها من مقاومة أية ممارسات عدائية قد تتخذها تجاهها أية دولة أو مجموعة من الدول الأخرى المستوعبة لصادراتها . (٤)

-
- (١) د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .
(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، ص ٧٦ .
(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ١٥ .
- د. محمود الحمصى ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .
(٤) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى للفترة (١٩٧١ - ١٩٨٢) الدمام ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٣٤ .

المطلب الثانى

مظاهر التبعية فى الاستيراد

تتجلى مظاهر التبعية فى الاستيراد فى عدة أمور منها :

• الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الغذائية (التبعية الغذائية) :

على الرغم من ان الدول الاسلامية متخصصة فى انتاج المواد الأولية وتحظى بجملتها بمقومات الانتاج الغذائى من أراضى زراعية وموارد مالية ومائية وايدى عاملة الا أنها من المؤسف حقا لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية ولم تستفد من تلك المزايا فى تحقيق الأمن الغذائى لشعوبها وانما لجأت الى استيراد ذلك من العالم الخارجى بكميات تفوق بكثير ما تصدره الى الخارج .

وهذا الوضع مايزيد من التبعية التى تتمثل بزيادة المستوردات الغذائية عن المصادرات الغذائية وحينئذ تتفاقم تبعية تلك الدول ازاء العالم الخارجى .^(١) وتبرز تلك التبعية الغذائية من خلال (جدول ١٣) الخاص بالميزان التجارى للمواد الغذائية ، وبتحليل تلك الارقام يتضح أن غالبية الدول الاسلامية عانت من عجز فى ميزانها الغذائى ، اذ أن ما يقرب من سبع وعشرين دولة من أصل خمس وثلاثين دولة اسلامية شهدت عجزا فى ميزانها الغذائى . الا أنه من الملاحظ وجود تباين بين الدول الاسلامية فى عجزها الغذائى وبمعدلات متفاوتة وذلك تبعا لحجم استيرادها وتصديرها من المواد الغذائية .

ومن الممكن فى هذه الحالة تقسيم الدول الاسلامية الى ثلاث مجموعات

(١) د.عبد الحميد براهيمى ، ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٨ .

الجدول رقم (١٣)

الميزان التجاري للمواد الغذائية في الدول الإسلامية
(مليون دولار)

الدولة	العام	(١) المصادرات	(٢) المستوردات	نسبة تغطية المصادرات	الميزان التجاري	حجم الفجوة الغذائية
الجزائر	١٩٨٣	٣٧٩	٢٢٠٥٨	١٧	- ٢١٦٧٩	٩٨٣
البحرين	١٩٨٢	٧٦	٢٢٤٨	٣٤	- ٢١٧٢	٩٦٦
بنغلاديش	١٩٨٣	١٠١٩	٦٢٨٢	١٦٢	- ٥٢٦٣	٨٣٨
بنين	١٩٧٨	١٤٥	٦٧٦	٢١٥	- ٥٣٠	٧٨٥
تشاد	١٩٧٥	٧٧	١٩٣	٤٠١	- ١١٦	٥٩٩
جيبوتي	١٩٧٩	١٦٤	٩٨٩	١٦٥	- ٨٢٦	٨٣٥
مصر	١٩٨٢	٢٣١٥	٣٧٩٣٣	٨٣	- ٢٥٦١٨	٩١٧
الجابون	١٩٨٢	٦٠	١٣٠٩	٤٦	- ١٢٤٩	٩٥٤
جامبيا	١٩٨٢	٣٢٥	٣٧٥	٨٦٦	- ٥٠	١٣٤
العراق	١٩٧٨	٧٧٧	٥٢٩٩	١٤٧	- ٤٥٢٣	٨٥٣
الأردن	١٩٧٣	١٣٩٢	٥٣٧٧	٢٥٩	- ٣٩٨٥	٧٤١
الكويت	١٩٨٢	١٤٧٧	٧٤٠٧	١٩٩	- ٥٩٢٩	٨٠١
ليبيا	١٩٨١	مفر	١٥٢٠٥	مفر	- ١٥٢٠٥	١٠٠٠
مالي	١٩٨٢	٣٩٦	٦٣٨	٦٢١	- ٢٤٢	٣٧٩
المغرب	١٩٨٣	٥١٨٩	٧٩٧٤	٦٥١	- ٢٧٨٥	٣٤٩
النيجر	١٩٨١	٧٤٣	١١٩٩	٦٢٠	- ٤٥٦	٣٨٠
عمان	١٩٨٣	٣٩٣	٣٦٦١	١٠٧	- ٣٢٦٨	٨٩٣
باكستان	١٩٨٣	٦٥٧٤	٧٤٧٢	٨٨٠	- ٨٩٨	١٢٠
قطر	١٩٧٩	مفر	٢٠٧٦	مفر	- ٢٠٧٦	١٠٠٠
السعودية	١٩٨٤	٥١٢	٥١٩٨٧	١٠	- ٥١٤٧٥	٩٩٠
السنغال	٨١	١٣٣٤	٢٩٥٧	٤٥٤	- ١٦٢٣	٥٤٩
سيراليون	١٩٨١	٥٧٦	٨٠٣	٧١٨	- ٢٢٦	٢٨٢
تونس	١٩٨٤	١٦٤٢	٤١٦٧	٣٩٤	- ٢٥٢٠	٦٠٦
سورية	١٩٨٤	١١٣٣	٦٦١٧	١٧١	- ٥٤٨٤	٨٢٩
الإمارات العربية	١٩٧٨	١١٠٤	٩٧٢٩	١١٣	- ٨٦٢٥	٨٨٧
اليمن الشمالي	١٩٨١	١٠١	٥٦٢٢	١٨	- ٥٥٢١	٩٨٢

تابع الجدول رقم (١٣) .

الدولة	العصام	المصادر	المستوردات	نسبة تغطية المصادر %	الميزان التجاري	حجم الفجوة الغذائية %
اليمن الجنوبي	١٩٧٧	٢٥٥	٩٤٨	٢٦٩	- ٦٩٣	٧٣١
الكاميرون	١٩٨٢	٣٢٨٧	١١٧٥		+ ٢١١٢	
غينيا بيساو	١٩٧٧	١١٧	١٠٠		+ ١٦	
اندونيسيا	١٩٨٣	١٣٩٣	٢٢٠٧١		+ ١٨٦٤	
موريتانيا	١٩٨٣	٧٦٥	٧٠٦		+ ٥٨	
الموصل	١٩٨٠	١١٥٣	١١٣١		+ ٢٢	
المودان	١٩٨١	٣٨٤٣	٢٢٩٩		+ ١٥٤٥	
اوغندا	١٩٧٩	٣٢٤٤	١٢٦		+ ٣١١٧	
تركيا	١٩٨٣	٢١٩١٥	١٦٩٥		+ ٢٠٢١٩	

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، (جده) ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، جدول (٢٢) ، ص ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، جدول ٢٣ ، ص ٢٧ .

- الميزان التجاري = المصادر - المستوردات .

- نسبة التغطية = المصادر / المستوردات ($\times 100$) .

- حجم الفجوة الغذائية = ١٠٠ - نسبة التغطية .

من حيث حجم الفجوة الغذائية فيها .

* المجموعة الأولى :

وهي الدول التي تعاني من ضخامة حجم الفجوة الغذائية وتضم كلا من قطر ليبيا الجزائر البحرين مصر الجابون عمان السعودية، اليمن الشمالي، الامارات العربية المتحدة، بنغلاديش جيبوتي، العراق، الكويت وسورية . حيث يتراوح حجم الفجوة الغذائية فيها ما بين ٨٠٪ - ١٠٠٪^(١) وارتفاع الفجوة الى ١٠٠٪ يشير الى وجود دول مستوردة محضة للغذاء كما في حالة قطر وليبيا .

* المجموعة الثانية :

وهي الدول التي يتراوح فيها حجم هذه الفجوة ما بين ٥٤ - ٧٨٪ وتشمل كلا من تشاد والاردن وتونس واليمن الجنوبي والسنغال وبنين .

* المجموعة الثالثة :

وهي الدول التي تتراوح فيها حجم الفجوة الغذائية ما بين ١٢٪ - ٣٨٪ وتشمل كل من جامبيا وباكستان والمغرب والنيجر وماليسيا وسيراليون .

وتتميز تلك المجموعة الأخيرة بتدنى حجم الفجوة الغذائية فيها ومن ثم تعتبر أخف الدول الاسلامية عجزا وذلك يعود لارتفاع نسبة تغطية المادرات للمستورادات فيها . اذ بلغت نسبة تغطية مادات تلك الدول ما بين ٦٠ - ٨٨٪ من قيمة المستورادات الغذائية مقارنة مع نسبة تغطية مادات المجموعة الأولى والتي تتراوح ما بين صفر - ٢٠٪ من قيمة مستوراداتها .

(١) انظر الجدول (١٣) .

ان استعراض تلك المؤشرات يبرز عجز صادرات الدول الاسلامية — من المواد الغذائية عن تغطية مستورداتها منها ، ويعكس أيضا اعتماد الدول الاسلامية وانكشاف اقتصادياتها على العالم الخارجى فى استيراد المواد الغذائية وبالإضافة الى مايسببه ذلك العجز من تعميق التبعية الغذائية وماينتج عنه من ارتفاع مدفوعات المستوردات الغذائية فانه ينعكس أيضا وبصفة سلبية على الميزان التجارى لتلك الدول ويقتضى تصدير جزء هام من دخلها القومى مقابل ذلك الاستيراد . وذلك بدوره يعيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول نظرا لأن قيمة المستوردات الغذائية تستنفذ العملات الأجنبية فى معظم الحالات وبالتالي تصبح قدرة تلك الدول على استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية محدودة .^(١) يضاف الى تلك الإبعاد الاقتصادية بعد هام آخر ناتج عن مشكلة الغذاء وهو البعد السياسى ، وذلك فى حالة استخدام الغذاء من قبل الدول المصدرة كسلاح للضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول المستوردة .^(٢) ولقد بات خطر هذا السلاح يهدد الدول التى تعتمد على استيراد المواد الغذائية واذا لم يستخدم ذلك السلاح فى وجه جميع المستوردين فان خطره كامن وموجود .^(٣) وقد بدأت بالفعل شواهد استخدام ذلك تظهر من قبل احدى الدول عدة مرات ، وهى بالتحديد الولايات المتحدة الامريكية . حينما استخدمت القمح وسيلة للضغط على الاتحاد

(١) د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والأزمة الاقتصادية العالمية ، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ٧٣ .

(٢) د. محمد على الفرا ، المرجع نفسه ، ص ٧٠ .
- د. صبحى قاسم ، ملخص كتاب نظرات تحليلية فى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مؤسسة عبدالحميد شومان ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .

- غرفة تجارة وصناعة دبی ، أزمة الغذاء العربى ، مؤتمر عُرف التجارة والصناعة والزراعة بالبحرين ، ١٩٨٠ ، الاتحاد العام للغرب العربية ، ص ٢٨٠ و ٢٨١ .
- اتحاد عُرف التجارة والصناعة بالامارات ، الأمن الغذائى مفهومه متطلباته ، امكانياته ، مؤتمر الغرف العربية ، ١٩٨٠ ، الاتحاد العام للغرب العربية ص ٢٧٣ .

(٣) د. صبحى القاسم ، ملخص كتاب نظرات تحليلية فى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

السوفيتي لموافقته على رحيل اليهود الى فلسطين . (١) وأيضا شهر هذا السلاح من قبل الولايات المتحدة على الدول العربية وخاصة النفطية منها وهددتها بحظر تصدير القمح اليها اذا ما حاولت الأخيرة اقامة حظر نفطى تجاه الولايات المتحدة الامريكية واستخدامه لخدمة القضايا العربية . (٢)

كل تلك الابعاد تحتم على الدول الاسلامية تضييق الفجوة بين العرض والطلب فى المواد الغذائية وذلك عن طريق احداث تنمية زراعية وصناعية لسد احتياجاتها الغذائية بدلا من الاعتماد على الاستيراد من دول العالم الخارجى وبذلك تقضى على تلك التبعية الاستيرادية .

ولاتقتصر مظاهر التبعية فى الاستيراد على استيراد المواد الغذائية فحسب بل ان الدول الاسلامية تعاني أيضا من التبعية فى استيراد السلع الصناعية . (٣)

(١) د. محمد على الفراء ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة

الاقتصادية العالمية ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

(٢) اتحاد غرف التجارة والصناعة فى الامارات العربية المتحدة ، الأمن

الغذائى ، مفهومه ، متطلباته ، امكانياته ، المرجع السابق ،

ص ٢٧٣ .

- د. محمد على الفراء ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى ، المرجع

السابق ، ص ٧٠ .

(٣) سيأتى بيان ذلك الاستيراد فى الفصل الثانى .

الباب الأول

التجارة الخارجية للدول الإسلامية

الفصل الأول

تطور التجارة الخارجية للدول الإسلامية

المبحث الأول

التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة

١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م

المبحث الثاني

التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة

١٤٠١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٥ م

المبحث الثالث

مكانة التجارة الخارجية للدول الإسلامية في التجارة الدولية خلال الفترة

١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

الفصل الأول

تطور التجارة الخارجية للدول الإسلامية

مرت التجارة الخارجية للدول الإسلامية بمراحل من التطور زيـادة
أو انخفاضاً خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م يمكن تمييز
مرحلتين فيها . وعلى ذلك سيكون في هذا الفصل ثلاثة مباحث :

يستعرض المبحث الأول نمو التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال
الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م ، مبرزاً التطور الذي اتسمت به
التجارة الخارجية فيها .

والمبحث الثانى يتناول التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال
الفترة ١٤٠١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٥ م ومائراً عليها من انخفاض .

وأخيراً يبين المبحث الثالث مكانة التجارة الخارجية للدول الإسلامية
فى التجارة الدولية خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

جدول رقم (١٦)

تطور التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) (بليون دولار

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
قيمة صادرات الدول (١)	١١٠ر٣	١٣٤ر٤	١٥٠ر٥	١٤٩ر٧	٢١٣ر٥	٣٠١ر٩	٢٨٢ر٩	٢٣٢ر٨	٢٠٧ر٥	٢٠٠ر٥	١٨٤ر٢
الاسلامية	-	٢٢١ر٨+	١١١ر٩+	١٠٥ر٣	١٤١ر٦	٢٤١ر٤	٢٦٤ر٤	٢١٧ر٦	٢١٠ر٧	٢٣٣ر٣	٢٨٢ر٣
معدل النمو %	٩٣ر٥	١١٥ر٢	١٢٧ر٩	١٢٥ر٧	١٨١ر٩	٢٦٢ر٥	٢٤٠ر٩	١٩١ر٧	١٦٣ر٣	١٥٢ر٩	١٢٢ر٣
قيمة صادرات الدول النفطية (٢)	٨٤ر٨	٨٥ر٧	٨٥	٨٤	٨٥ر٢	٨٦ر٩	٨٥ر٢	٨٢ر٤	٧٨ر٦	٧٦ر٣	٦٦ر٤
نسبة مساهمة صادرات الدول النفطية في اجمالي صادرات الدول الاسلامية	١٦ر٨	١٩ر٢	٢٢ر٥	٢٣ر٩	٣١ر٦	٣٩ر٤	٤١ر٥	٤٠ر٩	٤٤ر٤	٤٧ر٦	٦١ر٩
معدل النمو %	١٥ر٢	١٤ر٣	١٥	١٦	١٤ر٨	١٣ر١	١٤ر٧	١٧ر٦	٢١ر٤	٢٣ر٧	٢٣ر٦
قيمة صادرات الدول الاسلامية غير النفطية (٢)	١٥ر٢	١٤ر٣	١٥	١٦	١٤ر٨	١٣ر١	١٤ر٧	١٧ر٦	٢١ر٤	٢٣ر٧	٢٣ر٦
معدل النمو %	١٥ر٢	١٤ر٣	١٥	١٦	١٤ر٨	١٣ر١	١٤ر٧	١٧ر٦	٢١ر٤	٢٣ر٧	٢٣ر٦
نسبة مساهمة صادرات الدول الاسلامية غير النفطية في اجمالي صادرات الدول الاسلامية	٦٩ر٩	٧٩ر٥	١٠٦ر٣	١٢٠ر١	١٢٨ر٩	١٧٠ر٣	١٩٨ر٢	٢٠٢ر٩	٢٠١ر٣	١٨٨ر٥	١٧٠ر٩
قيمة مستوردات الدول الاسلامية (١)	٤٠ر٩	٥٠ر١	٦٩ر٤	٧٨ر٩	٨١ر٨	١٠٧ر٤	١٢٧ر١	١٣٦ر٧	١٢٦ر٣	١١١ر٨	٩٠ر٠
معدل النمو %	٥٨ر٦	٦٣ر١	٦٥ر٣	٦٥ر٧	٦٣ر٤	٦٣ر١	٦٤ر١	٦٧ر٤	٦٣ر٢	٥٩ر٣	٥١ر٧
قيمة مستوردات الدول الاسلامية غير النفطية (٢)	٢٨ر٩	٢٩ر٤	٣٦ر٩	٤١ر٢	٤٧ر١	٦٢ر٩	٧١ر١	٦٦ر٢	٧٤ر١	٧٦ر٧	٨٠ر٨
معدل النمو %	٤١ر٣	٣٦ر٩	٣٤ر٧	٣٤ر٣	٣٦ر٦	٣٦ر٩	٣٥ر٩	٣٢ر٦	٣٦ر٨	٤٠ر٧	٤٧ر٣
مستهممة مستوردات الدول الاسلامية غير النفطية في اجمالي مستوردات الدول الاسلامية	٤١ر٣	٣٦ر٩	٣٤ر٧	٣٤ر٣	٣٦ر٦	٣٦ر٩	٣٥ر٩	٣٢ر٦	٣٦ر٨	٤٠ر٧	٤٧ر٣

هامش الجدول (١٦)

(١) - البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية (٥) ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م ،

الجداول ١٧ ، ١٨ ص ٢٠ - ٢١ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية (٦) ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ،

الجداول ١٧ ، ١٨ ص

(٢) الدول المعنية هي : الجزائر ، البحرين ، اندونيسيا ، العراق ،

ايران ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ،

الكويت ، القابون وليبيا .

وتم استخراج قيمة صادراتها ومستورداتها بناء على بيانات الجداول

١٧ ، ١٨ من النشرة الاحصائية رقم ٥ ، ٦ ، المرجع السابق .

(٣) الدول المعنية هي (٣٢ دولة اسلامية) افغانستان ، بنغلاديش ، بنين ،

بروناي ، بروكينافاسو ، الكمرون ، تشاد ، المغرب ، مصر ، جامبيا ،

غينيا ، غينيا بيساو ، الاردن ، لبنان ، ماليزيا ، مالديف ، مالي ،

موريتانيا ، جيبوتي ، النيجر ، باكستان ، السنغال ، سيراليون ،

الصومال ، السودان ، سورية ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اليمن الشمالى ،

اليمن الجنوبى وجزر القمر .

وتم استخراج قيم صادراتها ومستورداتها بناء على البيانات الوارده

فى الجدولين ١٧ ، ١٨ فى النشرة الاحصائية رقم ٥ ، ٦ ، المرجع

السابق .

للدول الإسلامية يتضح من الجدول (١٦) أن صادرات الدول الإسلامية قد حققت معدلات نمو مرتفعة بلغت نحو ٢١٨٪ عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م بالمقارنة بعام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م ثم ارتفع المعدل بنسبة ١١٪ عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧ م قياسا بالعام السابق وفي عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨ م انخفض معدل النمو بنسبة طفيفة بلغت نحو ٥٣٪ قياسا بعام ١٩٧٧ م وفي عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م قفز معدل النمو بنسبة ٤٢٦٪ ثم ارتفع المعدل بنسبة ٤١٤٪ عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م محققا حينئذ أعلى نسبة في صادرات الدول الإسلامية في ذلك العام طيلة فترة الدراسة ، وذلك مما يحملنا على القول ان عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م وصلت فيه التجارة الخارجية للدول الإسلامية أعلى ذروة لها في جانب الصادرات .

وفيما يتعلق بجانب المستوردات فقد نمت هي الأخرى بهذا الاتجاه تقريبا خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢ م) بانتظام وينمو مستمر ، (جدول ١٦) حيث بلغ معدل النمو نسبة ١٣٧٪ عام ١٩٧٦ م مقارنة بعام ١٩٧٥ م ثم ارتفع بنسبة ٣٣٧٪ في عام ١٩٧٧ م ثم استمر المعدل في الارتفاع الى عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م حيث بلغت هذه النسبة ٢٤٪ عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م مقارنة بعام ١٩٨١ م .

ورغم هذا النمو الذي أحرزته بعض الدول الإسلامية في تجارتها الخارجية في عام ١٩٧٥ م الا أنه أخذ اتجاهها مغايرا في المستوردات عنه في الصادرات لغالبية هذه الدول (وذلك كما تشير اليه الاحصائيات المتوافرة في الجدولين ١٧ ، ١٨) نظرا لأن الصادرات لاتنمو بمعدل نمو المستوردات حيث ان اثنتين وثلاثين دولة تتصف تجارتها الخارجية بنمو المستوردات بمعدل أعلى من نمو الصادرات . ويمكن عزو هذه الظاهرة الى ضعف المقدرة التصديرية لتلك الدول بالاضافة الى غلبة المواد الأولية على صادراتها والتي غالبا ماتتصف بقلّة مرونة الطلب العالمي عليها. (١)

(١) الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، غرفة تجارة العراق، التجارة الخارجية للبلاد العربية واتجاهاتها في المستقبل،

ومن تلك الدول المعنية على سبيل المثال الجزائر اذ بلغت فيها نسبة النمو لكل من الصادرات والمستوردات ٣٠ ٪ ، ٤١٦ ٪ فى عام ١٩٧٥ م مقارنة بعام ١٩٧٤ م وتنطبق تلك الظاهرة أيضا على كل من افغانستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ، برونى ، الكامبيرون ، تشاد ، مصر ، الجابون ، باكستان ، قطر ، السعودية ، سورية ، تونس ، الامارات ، جامبيا ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، الكويت ، موريتانيا ، ليبيا ، مالى ، السودان ، تركيا ، المغرب واليمن الشمالى .

فى حين أن سبع دول اسلامية اتصفت تجارتها الخارجية بنمو الصادرات بمعدل أعلى من نمو المستوردات فى عام ١٩٧٥ م وهى : بروكينا فاسو ، جيبوتى ، غينيا بيساو ، النيجر ، السنغال ، الصومال ، واليمن الجنوبي .

بينما نجد أن النمو الذى طرأ على حجم التجارة الخارجية لغالبية الدول الاسلامية فى عام ١٩٧٦ أخذ مسارا آخر يختلف عن النمو الذى حدث فى عام ١٩٧٥ م وذلك لكون الصادرات تنمو بمعدل يفوق معدل نمو المستوردات وذلك فى ثمان وعشرين دولة اسلامية ومن ثم اتصفت اقتصاديات تلك الدول بنمو الصادرات بمعدل يفوق نظيره فى المستوردات والدول المعنية بذلك هى : ايران ، العراق ، ليبيا ، ماليزيا ، مالى ، النيجر ، عمان ، باكستان ، السنغال ، الصومال ، السودان ، تونس ، أوغندا ، افغانستان ، الجزائر ، بنغلاديش ، بنين ، برونى ، بروكينا فاسو ، الكامرون ، تشاد ، مصر ، الجابون ، غينيا ، اندونيسيا ، تركيا ، الامارات واليمن الجنوبي .

وعلى سبيل المثال نجد أن نسب النمو لصادرات ومستوردات باكستان هى كالتى : ١٠٦ ٪ ، ٢٠ ٪ فى عام ١٩٧٦ م مقارنة بالعام السابق .

وفى الوقت نفسه نجد أن عشر دول اسلامية تتصف تجارتها الخارجية بنمو معدل المستوردات بنسبة تفوق نمو الصادرات وهى : البحرين ، جامبيا ، الاردن ، الكويت ، المغرب ، قطر ، السعودية ، سيراليون ، سورية واليمن الشمالى . وبالتالي فان اقتصاديات تلك الدول اتصفت بنمو المستوردات

بمعدل يفوق نمو الصادرات .

وفى عام ١٩٧٧ م تبين أن النمو الذى أحرزته التجارة الخارجية للدول الإسلامية فى ذلك العام يتشابه الى حد كبير مع النمو الذى تحقق فى عام ١٩٧٥ م وذلك من حيث تميز تجارتها الخارجية بنمو المستوردات بمعدل يفوق نمو الصادرات " وذلك يتضح من الجدول (١٦) حيث نمشت الصادرات بنسبة ١١ ٪ عام ١٩٧٧ م مقارنة بنسبة ٣٣٫٧ ٪ للمستوردات وبذلك يبقى هذا النمو من جانب الصادرات متوازيا فى حالة مقارنته بمعدل نمو المستوردات ، وبالتالي فان ذلك النمو البطيء للصادرات يسد على أن معدلات التبادل التجارى (*) الدولى فى غير صالح الدول الإسلامية ، ومن خلال تحليل الجدولين (١٧ ، ١٨) يتضح أن اثنتين وثلاثين دولة اتصفت تجارتها الخارجية بتلك الظاهرة (بنمو معدل المستوردات بنسبة تفوق نظيره فى الصادرات) وعلى سبيل المثال فى الجزائر كانت نسبة النمو ٣٣٫٤ ٪ ، ٨٫٩ ٪ لكل من المستوردات والصادرات على التوالى ، وتنطبق هذه الظاهرة على كل من افغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ، بروكينافاسو ، تشاد ، مصر ، الجابون ، غينيا ، ايران ، العراق ،

(*) معدل التبادل الدولى " عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التى

تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج " .

وفى اطار نقدى فانه يتم التعبير عن ثمن كل سلعة بمبلغ مــــــن

النقود بدلا من التعبير عنه بعدد وحدات من سلعة أخرى .

وعلى ذلك فان معدل التبادل الدولى فى اطار نقدى يتحقق من خلال

المقارنة بين قيمة صادرات الدولة وقيمة مستورداتها .

وكمثال على ذلك : نفترض ان السعودية تصدر سلعة النفط وتستورد

سلعة المنسوجات وكان ثمن برميل النفط ١٥ دولارا وثمان مائة المنسوجات

==

٣ دولار .

فان معدل التبادل التجارى الدولى للسعودية :

$$\frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من المستوردات}} = \frac{15}{3} = 5 \text{ أمتار من المنسوجات}$$

بمعنى ان السعودية تحصل على خمسة أمتار من المنسوجات مقابل برميل واحد من النفط تصدره .

أى ان (١) برميل نفط = (٥) أمتار من المنسوجات
واجمالا فان ناتج القسمة يمثل عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج .

ويتخذ معدل التبادل مفاهيم مختلفه منها :

(أ) معدل التبادل الاجمالى :

وهو يمثل النسبة بين كمية المستوردات وكمية الصادرات .

$$\frac{\text{كمية المستوردات}}{\text{كمية الصادرات}} = \text{المعادلة التالية}$$

ويعطى هذا المعدل عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج .

ويستخدم معدل التبادل الاجمالى عندما يراد معرفة حجم المستوردات التى حصلت عليها الدولة ، سواء دفعت قيمتها من حيلة صادراتها أو اقترضت لسداد قيمتها .

(ب) معدل التبادل الصافى :

ويطلق عليه احيانا معدل التبادل السلعى وأحيانا معدّل التبادل الدولى .
ويمثل هذا المعدل النسبة بين ثمن الوحدة من الصادرات و ثمن الوحدة من المستوردات .
==

الأردن ، الكويت ، ماليزيا ، جزر المالديف ، موريتانيا ، المغرب ،
النيجر ، عمان ، باكستان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، الصومال ،
الإمارات ، سورية ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

ويستثنى من تلك الظاهرة عشر دول تتصف تجارتها الخارجية بنمو
الصادرات بمعدل أعلى من نمو المستوردات في ذلك العام وهي : برونسي ،
الكاميرون ، جيبوتي ، جامبيا ، غينيا بيساو ، اندونيسيا ، مالسي ،
سيراليون ، السودان وأوغندا .

وفي عام ١٩٧٨ م شهدت التجارة الخارجية هبوطا طفيفا في جانب
الصادرات يقدر بنحو - ٥٢٪ قياسا بعام ١٩٧٧ م ، ويعزى ذلك إلى
معاذته الدول الإسلامية غير النفطية من انخفاض حاد في معدل التبادل
التجاري^(١) بينما نجد أن حجم المستوردات آحرز تقدما متصاعدا في نموه
بحيث بلغت نسبة النمو ١٢٩٪ ، وبالتالي فإن حجم المستوردات مازال

ويحسب طبقا للمعادلة التالية : ثمن الوحدة من الصادرات
ثمن الوحدة من المستوردات

ويعطى هذا المعدل أيضا عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها
الدولة مقابل كل وحدة تمدها إلى الخارج .

ويعتبر معدل التبادل السلعي أكثر المفاهيم استخداما ، ومسئ
ثم فانه اذا وردت عبارة معدل التبادل التجاري دون تخصيص فانها تنصرف
إلى هذا المعدل ، والذي أشار إليه بعض الكتاب (*) بمعدل التبادل
القيمي .

انظر - د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩/١٩٦٠ م ، ص ٨٦ - ٩٩ .

(*) د. عبدالوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية

العربية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، ص ٣٣ .

(١) البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي السابع ، جده ، ١٤٠٢هـ /

١٩٨١/١٩٨٢ م) ، ص ٣٤ .

يتجه نحو المعهود مقارنة بالعام المنصرم بينما نجد أن حجم المصادرات - من حيث القيمة - اعتراه انخفاض بسيط . ومن خلال تحليل الجدولين - (١٧ ، ١٨) تبين أن سبعة وعشرين دولة إسلامية تميزت تجارتها الخارجية بنسبة نمو مرتفعة في جانب المستوردات تفوق نسبة نمو المصادرات ، ومن تلك الدول على سبيل المثال : أفغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ، بروكينا فاسو ، الكامبيون ، تشاد ، جيبوتي ، مصر ، جامبيا ، غينيا واندونيسيا .

وفي الوقت نفسه اتضح أن عشر دول استطاعت أن تحقق نسب نمو عالية لمصادراتها تفوق نظيراتها في المستوردات وتلك الدول المعنية هي : العراق ، بروني ، الاردن ، الكويت ، المغرب ، النيجر ، سيراليون ، الصومال ، تونس وتركيا .

وقد تعزى جزئيا ظاهرة ارتفاع نمو المستوردات بنسبة أسرع من نمو المصادرات خلال السبعينات الى ارتفاع المقدرة الشرائية للسودول النفطية وجزئيا الى ارتفاع قيمة المستوردات النفطية للدول المستوردة . (١) وبالإضافة الى ذلك فإنه يمكن عزو تلك الظاهرة الى ارتفاع قيمة المستوردات الصناعية من الدول المتقدمة . (٢)

وفي عام ١٩٧٩ م يتضح أن التجارة الخارجية للدول الإسلامية تطورت بشكل كبير ويتباين ذلك مع تطور العامين المنصرمين حيث تميزت اقتصاديات التجارة الخارجية للدول الإسلامية بنمو المصادرات بمعدل يفوق نمو المستوردات

(١) المركز الاسلامي لتنمية التجارة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الإسلامية ، المركز الاسلامي

لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٢ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ م ، نيويورك ، ص ٨٠ .

(الجدول ١٦) .

ومن خلال تحليل الجدولين (١٧ ، ١٨) تبين أن اثنتين وثلاثين دولة اتصفت اقتصادياتها بهذه الظاهرة ، ومن تلك الدول : الجزائر ، أفغانستان البحرين ، قطر ، السعودية ، سورية ، تونس وبنغلاديش .

بينما نجد سبع دول تستثنى من هذه الظاهرة وهي جيبوتي ، غينيا بيساو ، العراق ، لبنان ، الصومال وتركيا .

وكما سلف القول ان الارتفاع الذى سجلته الصادرات خلال السبعينات يعزى جزئيا الى الارتفاع الذى طرأ على أسعار النفط لذا فانه ينبغى أن نبرز موقف الدول النفطية كمجموعة والدول الاسلامية غير النفطية كمجموعة أخرى من هذا الارتفاع .

فالبيانات المتوفرة فى (الجدول ١٦) تشير الى أن الدول النفطية استحوذت على ٨٥٢ ٪ من التجارة الخارجية للدول الاسلامية فى جانب الصادرات فى عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م مقارنة بنسبة ١٤٨ ٪ مساهمة الدول الاسلامية غير النفطية فى التجارة الخارجية للدول الاسلامية وذلك يعنى أن النسبة الكبيرة من القيمة الاجمالية لصادرات الدول الاسلامية تحققت فى الدول النفطية .

وفى عام ١٩٨٠ م أخذت تجارة الدول الاسلامية نفس الاتجاه خلال العام المنصرم ، وبالتالى اتصفت اقتصاديات التجارة الخارجية للدول الاسلامية بنمو صادراتها بمعدل يفوق نظيره فى المستوردات .

ومما يجدر ذكره أن هذا العام بلغت فيه قيمة الصادرات أعلى ذروة لها خلال فترة الدراسة ومن خلال (الجدول ١٦) اتضح أن النسبة الكبيرة لقيمة الصادرات والمستوردات تحققت فى الدول النفطية التى بلغت مساهمتها فى التجارة الخارجية للدول الاسلامية ٨٦٩ ٪ و ٦٣٩ ٪ لكل من الصادرات والمستوردات فى عام ١٩٨٠ م فى الوقت الذى لم تبلغ فيه تلك

المساهمة للدول غير النفطية سوى ١٣٪ و ٣٦٩٪ لكل من المصادرات والمستوردات في العام نفسه .

ورغم ان التجارة الخارجية للدول الاسلامية سجلت نموا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م في جانب الصادرات وامتداد فترة نمو المستوردات الى عام ١٩٨٢ م الا أنه يلاحظ أن مختلف فئات الدول الاسلامية شهدت نموا متباينا خلال تلك الفترة وذلك يظهر من خلال الجدولين (١٧ ، ١٨) .

جدول رقم (١٧)

معدلات نمو الصادرات للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (١)
(نسب مئوية)

(٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	- ٢٦	٣٢٨	٥	٩٢	٢٣٩	٢٨	٢	١٠٦	- ٠٤	٢٦	٣٦
الجزائر	٠٣	١٣٤	٨٩	٨٧	٥٦٣	٣٣٣	٣٤	٧٩	٢٧	٦٢	١٧
البحرين	- ٤٤	٢٦٠	٢١٧	١٢	٥٣٤	٤٤٩	٢٠٤	١٢٨	- ١٥	١٧٣	١٩٣
بنغلاديش	- ٥٥	٢٢٣	١٨٥	٨٢	٢٧٩	٢٠٤	٠١	٢٩	- ٥٧	٢٨٦	٧٢
بنين	- ٢٥٦	١٨٨	٧٩	٣٤١	١١٤٨	٢٥٩	- ٤٢٥	٩٥	١٣٣٧	٣٤٩	٣٤٠
بروناي	٥٧	٢٧١	٢٣٠	١٢٥	٤٣٨	٧٢٩	١٢٨	- ٤٤	١١١	١٨٦	١٨٨
بروكينا فاسو	٢٢٢	٢٠٥	٣٨	٢٣٦	٨١٠	١٨٤	١٨٩	٢٤٧	٤١٨	١٦٧	١٧٤
تشاد	٢٦٣	١٨٧٥	٤٣	١٦٧	٨٣	١٥	٣٨	٢٨٥	٨٤٢	١٨٣	٢٦٩
الكامرون	- ٩٥	١٤٥	٣٦٨	١٣٧	٤١٩	٢٢٣	١٩٥	١٠٢	٤٧	٦٨٦	٣١٥
جيبوتي	٥٠	-	١٠٠٠	٣٠	١٦٧	٢٨٦	١٦٧	-	١٢١	٥٤	١٧٦
مصر	- ٧٤	٨٤	١٢٢	١٧	٥٩	٦٥٥	٦١	٣٥	٤٥٩	٣٩	٥١٩
الغابون	٢٢٨	٢٠٦	١٨٢	١٧٦	٥٢٧	٣٨٧	١٦٨	١٧	- ١٥	٧٥	٨
جامبيا	٢٥٦	٢٦٦	٣٧١	٦٢	٢٨٩	٤٨٣	٦٧	١٧٩	٣٦٤	٢٢	٢٨٦
غينيا	٢٦٦	٥٥١	٢٦٦	١١١	٤٣	٢٩٩	٤٢	٦٦	١٨	١٧٢	٥
غينيا بيساو	١٠٠	١٦٧	١٤٠	-	١٦٧	١١٤	٤٥٥	٣١٢	١٠٩١	٤٣	٢٤٧
اندونيسيا	- ٤٤	٢٠٣	٢٦٩	٧٣	٣٣٣	٤٠٦	٨٧	٦٢	٥٣	٣٥	١٦٢
ايران	- ٢٩	٦٠١	٤٦	١٢	١٦١	١٣	- ٣٢	٦٧٣	١٧٨	- ٢٠	١١٣
العراق	٢٥٨	١٤٦	٢١٨	١٥٥	٦٩٦	٤٠٢	٥٩٣	٧٩	١٨٧	١١٩	٥٧
الاردن	مفر	٣٥٣	٢٠٣	١٨٥	٣٥٦	٢٦٥	٦٩	٣٩	٢٨٣	٢٨٢	٩٥
الكويت	- ١٢٣	١٣٩	- ٤	٦٨	٧٦٣	١٠٦	- ٢٠	٢٣٤	٩٩	٨	٩٧١
لبنان	- ١٦٩	٣٥٥	٣٥	٩٨	٨٥	١٣٥	١٢٨	٢٣	١٦٣	- ٨	٨٥
ليبيا	- ٢٦٢	٣٦٢	١٧٥	١٥	٦٢٤	٣٦٤	٢٨٩	- ١٥	١١	١٠٣	٣٤
ماليزيا	- ١٠٢	٣٩٢	١٤٩	٢١٨	٤٩٤	١٧	٩٢	٢٠٢	١٧٣	١٥٧	٧
المالديف	مفر	-	٢٠٥	٢٠	١٦٧	١٤٣	٣٧٥	١٨٢	٧٧	٧١	٧٣٦
مالي	- ٤٢٢	١٢٩٧	٤٧١	- ١٥٢	-	٣٩٦	١٦٩	٢٨٥	١١٤	٩٢	٢٣
موريتانيا	٢١٥	- ١١٤	- ٥	٢٧٨	٤٢٩	١٧٥	٤٠٨	٢٢٤	٤٣	٤١	١١٢
المغرب	٤٩٤	١٨١	٣	١٥٥	٢٨٦	٢٤٥	- ٥	- ٩٥	- ٨	٣٢	١١
النيجر	٧١٧	٤٧٣	٢٠١	٧٥٢	٥٨٩	٢٦٣	١٩٦	١١٢	٧	١٨٢	٢٢
عمان	٢٧	٧٥	١٤	- ٤	٤٣٣	٥٢١	٣٥	- ٧٥	١٦	٧٩	١١

تابع
جدول رقم (١٧)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
باكستان	٨٨-٥	١٠٦	١	٢٦٩	٣٨	٢٧٣	١٠	١٦٦	٢٨	١٦٦	٧
قطر	١٩٢	٢١٦	٥٣	٣	٥٥٢	٤٧٦	١٥	٢٥٧	٢٠٤	٢٦٧	٢٧٤
السعودية	- ٤٥	٣٠٤	١٣٢	١٤٢	٥٥	٧٣٩	١١	- ٣٣	- ٣٤١	- ١٤٧	٢٩٩
السنغال	١٨٢	٦١	٢٧٨	١٩١	١٠٨	٤٨	٤٨	٩٦	١٠٢	٢٨	١٢٥
سيراليون	- ٩٦	٢٢٧	٢١٦	٢٥	١٨١	١٩٧	١٥	- ٣٢٤	- ١٤٦	- ١٤٨	٢٠٨
الصومال	٤٣٥	٥٦	- ٢٤	٧٢٦	٢٢٤	١٥	٥٣	٦٤	- ٢	١٥٨	٥٣
السودان	٢٥٤	٢٦٢	١٩٣	٢٦٦	٢١٦	- ٨١	١٨٣	- ٢٠٩	٢٣١	١٤	٢٦٩
سورية	١٨٦	١٤٥	- ٠٢	- ٠٣	٥٥	٢٨٢	- ٠٣	- ٣٦	- ٤٥	- ١١	- ٩
تونس	٧٦	٧٩	١٧٤	٢٠١	٦١٤	٢٤٦	١٠٣	- ١٩٨	- ١٠١	- ١٢	- ٦
تركيا	- ٨٦	٣٩٩	- ١٠٦	٣٠٥	- ١٣	٢٩	٦١٢	٢٢٧	- ٢	١٧٤	١١
اوغندا	- ١٥	٢٩٩	٥٦٥	- ٣٩١	١٩٨	١١٤	- ٣٩	٣٥	- ٩	- ١٤٥	٣٤
الامارات العربية	١١٢	٤٤	١٢٢	٥٣	٤٩٦	٥٨٤	١٨	- ٢٠٧	١١٤	- ٦	٦٨
اليمة الشمالى	- ١٥٤	٢٧٣	٣٧٥	- ٣٦٤	٨٥٧	٧٦٩	- ١٠٤٣	- ٧	٤١	- ٢١٠٨	٦٤٣
اليمن الجنوبى	١٤٩	١٤	- ٥٤٦	- ٢٥	١٤٤٨	١١٩١	- ١٠٣	- ١٠	- ٢٠٣	- ٦٤	٤٦

(١) البنك الاسلامى للتنمية (جدة) ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، الجدول (٢٠) ،

ص ٢٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، الجدول (٢٠) ، ص

٢٤ .

الجدول رقم (١٨)
معدلات نمو المستوردات للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (١) (نسبة مئوية)

(٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
أفغانستان	٣٩١	-	٤٨٢	١٨٧	١٦١	٤٣٦	-	٤٨	٣٢٢	٦٥	-
الجزائر	٤١٦	١١٣	٣٣٤	٢١٩	٣٢٢	٢٥٧	٦٧	-	٣٢٢	-	١١٨
البحرين	٥٨	٣٨٦	٢٢١	٦	٢١٦	٤٠٢	١٨٤	١٢٤	٧٥	-	١٥٧
بنغلاديش	٢٠٢	٨١	٢٥٨	١٦٠	٢٩	-	٢٨	١٥١١	٨٨	٢٥٣	٢
بنين	٣٣١	٨١	٢٥٨	١٦٠	٥٩٢	٤١٦	٢١٤	٤٥	٤٦٧	-	٤٧٦
بروكينا فاسو	-	١٣	-	٤٢٤	١٠٢	٣٢٧	١٩٣	-	٣٠	٨٢	٦٨
تشاد	-	٥٢٩	-	٤٢٦	٢٥٠	٣١٧	٣٣	-	١٤٨	١٦١	١٣٧
- الكمرون	٣٧١	١٧	٢٩١	٣٣١	٢٢١	٢٦٥	١١١	١٥٧	٣٥	-	٢٢٦
جيبوتي	-	٢٨	-	٣٥	٣٣١	٢٢٢	٤٨٣	١١	١٤٤	٣٦	٢١
مصر	٦٧٣	٣٢	٢٦٤	٣٩٧	٤٣٠	٢٦٧	٨٠٧	٣٤	٥٢٦	٥٤	٢٥٤
الغابون	٤١٣	٧٢	٤٢٧	-	١٤١	١٣٨	٢٦٧	٣١٤	١١٩	٦٨	١٥٣
جامبيا	٣١١	٢٥٤	٥٤	٢٦٩	٤١٤	١٩٣	-	٢٣٤	٨٦	٣٦	٧٨
غينيا	٨٦٠	٢٥٠	٣٢٥	٤٧٨	٨٩	٦٩٢	٢٧	-	١٨٠	٢٥٩	١٥٩
غينيا بيساو	-	١١٦	-	٧٩	٤٠٥	٢٤٥	٩٨	٥٥	١٥٤	٦٧	١٨١
اندونيسيا	٢٤٢	١٩٠	٩٨	٧٤	٨٠	٥٠٠	٢٢٤	٢٧٠	٣٠	-	٣٢٨
ايران	٩٠٧	٢٤٦	٤١٤	٧٢	٥٤٧	٤٥٢	٩	-	١٢١	٦٥٧	٢٦٤
العراق	٧٧٨	٧٢	١٤٩	٦٠	١٣٤٣	٣٩٤	٤٩٠	٣	-	٤٩١	٢٨
الأردن	٥٠٢	٣٩٤	٣٥١	٨٥	٣٠٠	٢٢٦	٣٤٥	٦٣٦	١٥٩٣	٨٠	٢٢٣
الكويت	٥٣٥	٣٩٢	٤٥٧	٤٩	١٢٩	٢٥٧	٧٧	١٧٧	١٩	-	١٤٧
لبنان	-	٣٥٨	٥٦٣	١٤٣٣	١٩٨	٤٥٥	٣٠٥	-	٨٥	٦٨	٢٥٧
ليبيا	٢٨٢	٩٣	١٧٧	٢١٧	١٥٤	٢٧٦	٢٣٧	٦	-	١٠٣	٩٢
ماليزيا	-	١٥٢	٨٧	١٨٧	٣٠٤	٣٢٣	٣٨٠	٧٠	-	٦٧	١٢٥
المالديف	١١٦٧	٤٦٢	٢٨٦	٢٣٢	-	٥٤٥	١١٧٦	٧٥٧	-	٧٧٢	١٨
مالي	٦	١٢١	٦٠	٢٧٧	٤٩٧	٥٠٧	١٥٣	١١٣	٨٧	٢٧	١٧٢
موريتانيا	١٣٥٨	٢٠٨	٦٧٤	٤١٦	١٨٧	٢١٥	٤٠٥	-	١٤٨	٢٤	١٨
المغرب	٣٤٤	١٩	٢٢٣	٧٢	٢٣٤	١٥٦	٢٦	-	٦٥	١١٦	١
النيجر	٣٠	٢٣٥	٥٦٣	٥٥٣	٥١٠	٢٨٦	١٤١	١٢	٣٥٧	٨٧	١٧٢
عمان	٧٠	-	٣١٢	٨٢	٣١٧	٣٨٩	٣٢١	١٧٣	-	٧١	١٠٣

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
باكستان	٢٢ر٤	٢٢	١٥٠	٣٤ر٠	٢٣ر٦	٣١ر٧	٥٣	- ٣ر٠	- ٢ر٥	٩ر٩	٦
قطر	٥٠ر٩	١٠٣ر٧	٤٧ر١	٣ر٣	٢٠ر٤	١ر١	٤ر٥	- ٢٨ر٣	- ٢٥ر٣	٢١ر٣	٣ر٤
السعودية	٤٧ر٤	١٠٦ر٤	٦٨ر٦	٣٨ر٩	١٩ر٢	٢٤ر٤	١٦ر٩	- ١٥ر٣	- ٣ر٧	- ١٤ر٨	٢٩ر٣
السفال	١٧ر١	٧	٣٠ر٩	١ر٠	٢٣ر٣	١٣ر٠	٢ر٣	- ٧ر٨	- ٧ر١	- ٤ر٦	١٣ر٨
سيراليون	- ٢ر٢	٢٠ر٠	٢٠ر٨	٢١ر٢	٨ر١	- ٤٨ر٧	- ٢٤ر٢	- ١٩ر٢	- ٣٢ر٠	- ٢٢ر٩	١١ر٠
المومال	٢٥ر٦	- ٣ر٧	٤٥ر٥	٦ر٢	٧٤ر٧	- ١٧ر٣	٢٧ر٩	- ٧ر٤	- ٩ر٠	- ٥ر١	٩ر٥
السودان	٤٥ر٣	- ٥ر٠	١٠ر٠	١٨ر٨	٤ر٩	٧١ر٥	- ١ر٦	- ١٧ر٨	- ٦ر٣	- ٤ر٦	٩ر٨
سورية	٣٧ر٠	٤٠ر٢	١٢ر٥	٧ر٥	٣٥ر٤	٢٣ر٧	٢١ر٦	- ١٩ر٨	- ١٣ر١	- ٢٢ر٦	٦ر٢
تونس	٢٤ر٩	٧ر٨	١٩ر٣	١٦ر٢	٣٤ر٢	٢٣ر٩	١١ر٧	- ١٤ر٤	- ٥ر٩	- ٤ر	٢٠ر٤
تركيا	٢٥ر٤	٨ر٣	١٣ر٠	٢٠ر٦	١٠ر١	٥١ر٤	١٦ر٥	- ١ر٦	- ٣ر٨	- ١٤ر٠	٥ر٥
اوغندا	- ٧ر٥	١٨ر٨	٥٤ر٤	٢٢ر٣	٢٢ر٢	١٠ر٥	٣٠ر١	- ٩ر	- ٧ر١	- ٢ر٥	٢ر٤
الامارات العربية	٥ر٤	٢٤ر٢	٥١ر٦	٣ر٨	٢٩ر٥	٢٣ر٣	٢١ر٣	- ٤ر٥	- ١٧ر٩	- ١٥ر٩	٣ر١
اليمن الشمالي	٥٤ر٧	٤٠ر١	١٥٢ر٤	٢٣ر٤	١٦ر٣	٢٤ر٢	٥ر١	- ١٣ر٥	- ١٠ر١	- ٤ر٥	٣ر٤
اليمن الجنوبي	- ٣ر١	٨٢ر٤	٨١ر٣	٧ر٨	٣٨ر٢	١٣ر٥	١٩ر٠	- ٣٠ر٩	- ٥ر٦	- ٢ر٨	١٦ر٨

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٢١) ، ص ٢٤ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٢١) ، ص ٢٥ .

المبحث الثانى

التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة ١٤٠١ - ١٤٠٥هـ (١٩٨١ - ١٩٨٥م)

بعد فترة من النمو المطرد الذى حظيت به التجارة الدولية خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) ، تعرض الاقتصاد العالمى لموجة من الركود خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) تسببت فى انخفاض حجم التجارة الدولية بنسبة ١٠ ٪ خلال هذه الفترة . (١)

ونتيجة لما تميزت به التجارة الدولية من نقل الازمات الاقتصادية فيما بين الدول المختلفة فإنه لامناص من أن تتأثر الدول النامية عامة والدول الإسلامية بشكل خاص من جراء هذا الركود العالمى .

ويتضح ذلك من انخفاض صادرات الدول النامية بنسبة ١٥ ٪ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣ م) وانخفاض صادرات الدول الإسلامية بنسبة ٣٣ ٪ خلال الفترة نفسها . (٢)

ويشير هذا الانخفاض الحاد الى سرعة تأثر الدول الإسلامية أكثر من غيرها من دول العالم من الركود الذى انتاب الاقتصاد العالمى خلال الفترة المذكورة .

وبالإضافة الى ذلك الركود الذى تأثرت به صادرات الدول النامية ، فإن الوضع ازداد سوءاً وتدهوراً مع انتهاء الدول المتقدمة التدابير

(١) البنك الإسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى الحادى عشر ،

١٤٠٦ هـ (١٩٨٥ - ١٩٨٦ م) ، ص ٣٠ .

- البنك الإسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ -

١٩٨٤ م ، ص ٤٦ .

(٢) البنك الإسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، المرجع السابق ،

ص ٤٦ .

الحماية ضد صادرات الدول النامية بما فيها الدول الاسلامية ومانتج عنه من تقييد نمو صادراتها . (١)

وتشير الدراسات الاقتصادية (٢) الى أن أكثر من ثلث صادرات الدول النامية تخضع للتدابير الحماية والتمييزية المطبقة من قبل الدول المتقدمة ، وتزداد تلك التدابير تصاعدا كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة ، الوضع الذى يفهم منه وجود انحياز تجارى ضد الصادرات الصناعية للدول النامية ، ويجعل هذه الدول تواجه صعوبات أمام تنويع صادراتها ، لاسيما وان اسواق الدول المتقدمة هى المنافذ الرئيسية لصادرات الدول النامية .

ومن تتبع آثار السياسات الحماية والتمييزية على صادرات الدول النامية يتضح أن من أهمها الحد من قدرتها على النفاذ الى اسواق الدول المتقدمة . (٣) ناهيك أيضا عما يمكن أن تؤديه التدابير غير التعريفية (٤) من حرمان بعض السلع التصديرية للدول النامية من دخول أسواق الدول المتقدمة ، واجمالا فان هذه السياسات الحماية تعيق نمو المقدرات التصديرية لاية دولة تمارس ضد صادراتها هذه الاساليب الحماية . (٤)

ويبرز أثر آخر غير مباشر ينعكس سلبا على صادرات الدول التى تعاني من هذه السياسات الحماية ويتمثل فى ضعف القدرة الشرائية

-
- (١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ، ص ٢٩ .
 - (٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٥ م ، نيويورك ، ص ١٦٢ .
 - (٣) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الاجراءات الحماية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية الى السوق الصناعية (١٩٧٥ - ١٩٨٥) اعداد د . خلاف عبد الجابر خلاف ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٧١ .
 - (٤) التدابير غير التعريفية تتخذ أشكالا عديدة ويعتبر من أهمها نظام الحصص علما بأنه سيأتى بيان ذلك فى الفصل الاول من الباب الثالث .
 - (٥) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

للمصادرات نظرا لكون الدول النامية تمثل فيها حصيلة صادراتها نسبة هامة
فى تكوين احتياجاتها من العملات الاجنبية التى تستخدم فى الوفاء بقيمة
مستورداتها . (١)

وبما أن ارتفاع القوة الشرائية لمصادرات دولة ما يتوقف الى حد
كبير على حجم الكميات المصدرة وعلى معدل التبادل التجارى الدولى لها (٢)
فانه لامناص من أن يتأثر نمو صادرات الدول النامية فى ظل تطبيق تلك
السياسات الحمائية من قبل الدول المتقدمة ، الوضع الذى يحتم زيادة
التبادل التجارى البينى كاسلوب لتفادى به الدول النامية آثار تلك
السياسات الحمائية والتمييزية .

ويتبين من (الجدول ١٦) أن التجارة الخارجية للدول الاسلامية
عانت من هذا الانخفاض والهبوط منذ عام ١٩٨١ فى جانب الصادرات ، فى حين
شهدت المستوردات تزايدا مستمرا وبانتظام خلال عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ رغم
الركود الذى أصاب الاقتصاد العالمى فى تلك الفترة . وبالتالى فانه يتضح
أن فترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ تتباين مع الفترة السابقة ومن ثم فان التطور فى
التجارة الخارجية للدول الاسلامية فى تلك الفترة (٨١ - ١٩٨٢) اتخذ
اتجاها مغايرا فى المستوردات عنه فى الصادرات وذلك لما اتمفت به
تجارتها الخارجية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ من نمو المستوردات مقابل
هبوط فى معدل نمو الصادرات .

ففى جانب الصادرات يتضح أنها شهدت انخفاضا قدره - ٦٤ ٪ فى عام
١٩٨١ م فى الوقت الذى سجلت فيه المستوردات نموا يقدر بنحو (+ ١٦٤ ٪)
حيث بلغت قيمة المستوردات ١٩٨٢ بليون دولار عام ١٩٨١ مقارنة بـ ١٧٠٣
بليون دولار عام ١٩٨٠ (+ ١٦٤ ٪) . وإذا نظرنا الى صادرات الدول الاسلامية
كل على انفراد فى عام ١٩٨١ م فاننا نلاحظ أنها انخفضت فى احدى وعشرين دولة
وارتفعت فى ثلاث وعشرين دولة منها بينما نجد المستوردات انخفضت فى اربع عشرة
دولة وارتفعت فى ثلاثين دولة اسلامية فى نفس العام وذلك مقارنة بعام ١٩٨٠ م .

(١) د. حمدية زهران ، مشكلات التجارة الدولية فى البلاد المختلفة ، مكتبة
عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ١٩ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات
الدول العربية ، اعداد الدكتور/خلف عبد الجابر خلف ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

وفى عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م عرفت صادرات الدول الاسلامية انخفاضاً قدره - ١٧ر٦ ٪ فى الوقت الذى سجلت فيه المستوردات نسبة نمو قدرها ٢ر٤ ٪ عن عام ١٩٨١ وعند تفحصنا لكل من الصادرات والمستوردات بالنسبة لكل دولة فاننا نلاحظ أن الصادرات قد انخفضت عام ١٩٨٢ فى ثلاث وثلاثين دولة اسلامية وارتفعت فيما يخص احدى عشرة دولة مقارنة بعام ١٩٨١ م.

بينما نجد أن المستوردات ارتفعت فى تسع عشرة دولة اسلامية عام ١٩٨٢ م وانخفضت فى أربع وعشرين دولة اسلامية مقارنة بعام ١٩٨١ م .

وفى الفترة ١٤٠٣ - ١٤٠٥ هـ (١٩٨٣ - ١٩٨٥ م) يتضح أن التجارة الخارجية للدول الاسلامية اتخذت اتجاهها سلبيا (استيرادا وتصديرا) وفى عام ١٩٨٣ م سجلت كل من الصادرات والمستوردات انخفاضا يقدر بنحو - ١٠ر٧ ٪ ، - ٨ر ٪ لكل منهما على التوالى مقارنة بعام ١٩٨٢ م الا أنه يلاحظ أن انخفاض المستوردات كان بدرجة أقل .

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادى الذى ساد مؤخراً منذ عام ١٩٨٤ ، وزيادة قيمة التجارة الدولية بنسبة ٦ ٪ فى عام ١٩٨٤ م و ١٢ر ٪ عام ١٩٨٥ م. (١)

الا أن البيانات المتوفرة فى (الجدول ١٦) تشير الى أن الدول الاسلامية لازالت متأثرة بالركود الاقتصادى فى تجارتها الخارجية فى العامين ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ م .

ففى حين زاد حجم الصادرات فى الدول المتقدمة بنسبة ٦ر ٪ فى عام ١٩٨٤ الا أن صادرات الدول الاسلامية مازالت تعاني من الهبوط منذ عام

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ -

١٩٨٦ م) ، ص ٣٠ .

١٩٨١ م . (١)

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو لماذا لم تستفد صادرات الدول الاسلامية من هذا الانتعاش ؟ أو بمعنى آخر لماذا يستمر الانخفاض فى صادرات الدول الاسلامية رغم الانتعاش الاقتصادى ؟ .

كما تؤكد الدراسات الاقتصادية^(٢) ان الانتعاش التجارى الذى تحقق فى عام ١٩٨٤ م يعود الى حد كبير الى الطلب على المستوردات فى الولايات المتحدة الامريكية ، ونظرا لأن مستوردات الولايات المتحدة من الدول النامية يتألف معظمها من السلع الصناعية فى عام ١٩٨٤ م ، مما عسّاد بالنفع على الدول النامية ذات البنية الصناعية المتنوعة نسبيا^(٣) ، وبالأذات بعض دول امريكا اللاتينية ودول جنوب وشرق آسيا ، وبالتحديد كل من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ والمكسيك والبرازيل ويوغسلافيا وسنغافورة والفلبين والهند وتايلند والارجنتين واندونيسيا وماليزيا ، حيث مثلت صادراتها نحو ٨٧ ٪ من اجمالى قيمة صادرات الدول النامية من المصنوعات المتجهة الى الدول المتقدمة فى عام ١٩٨٤ م .^(٤) وبالتالى أصبحت غالبية الدول النامية التى تشكل فيها السلع الأولية نسبة كبيرة من صادراتها تعاني من استمرار الركود بسبب النمو البطيء لأسواق السلع الأولية.^(٥)

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، التجارة والتنمية تقرير ١٩٨٥ م ، الامم المتحدة ١٩٨٧ م ، ص ٣٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٧ ، ٣٢ .

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، السمات البارزة للاتجاهات والسياسات فى تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ، الجزء الأول ، تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فى البلدان والأقاليم النامية ، ١٩٨٤ ، جنيف ، ١٩٨٦ م .

(٥) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٥ م ، المرجع السابق ، ص ٢٨ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ م ، ص ٢٠ .

ففى (الجدول رقم ١٦) يتضح أن التجارة الخارجية بشقيها للدول
الاسلامية عرفت انخفاضا فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ م .

ففى عام ١٩٨٤ شهدت كل من الصادرات والمستوردات انخفاضا يقدر
ب ٣٣ ٪ ، (٦٤ ٪) لكل منهما على التوالى مقارنة بعام ١٩٨٣ م ، وفى
عام ١٩٨٥ م انخفضت الصادرات والمستوردات بنسبة (٨٢ ٪) و (٩٣ ٪) لكل
منهما على التوالى .

واذا ما اعتبرنا صادرات كل دولة اسلامية خلال عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥ م يتضح
أن الصادرات ارتفعت فى خمس وعشرين دولة وانخفضت فى تسع عشرة دولة
اسلامية فى عام ١٩٨٤ م ، فى حين أنه فى عام ١٩٨٥ م ارتفعت صادرات تسع
عشرة دولة وانخفضت بالنسبة لخمس وعشرين دولة وفى جانب المستوردات فقد
عرفت انخفاضا بالنسبة الى احدى وعشرين دولة وشهدت ارتفاعا لثلاث وعشرين
دولة فى عام ١٩٨٤ م .

وفى عام ١٩٨٥ م شهدت ثلاث وعشرون دولة اسلامية ازديادا فى
مستورداتها بينما سجلت احدى وعشرون دولة انخفاضا فيها .

ولدى تفحص اسباب انخفاض نمو الصادرات للدول الاسلامية منذ عام
١٩٨١ م تبين ان الدول الاسلامية النفطية والدول الاسلامية غير النفطية
عانت من تردى وتدهور معدلات التبادل التجارى خلال الثمانينات ، وهو
مانتج عن انخفاض اسعار النفط .^(١) وبعض السلع الأولية الأخرى^(٢) اذ انه

(١) سيأتى تفسير العوامل المسؤولة عن انهيار اسعار النفط فى هذا
الفصل نفسه .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥ - ١٩٨٤ /
١٩٨٥ م ، ص ٥٠ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى التاسع
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

- المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، تقرير
عام ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ١٩٨٥ م ، ص ٢٣ .

نتيجة لانخفاض الأسعار النفطية وضعف الطلب عليه بشكل كبير انخفضت عوائد الصادرات النفطية في الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الابوك) من ٢٨٢٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ م الى ١٣١٥ بليون دولار في عام ١٩٨٥ م. (١) أي أنها فقدت نحو ١٥٠٨ بليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط. في حين ان الخسارة في حميلة الصادرات التي تكبدتها الدول النامية من جراء هبوط أسعار السلع الأولية - خلاف الوقود - قياساً بمستوى عام ١٩٨٠ م بلغت نحو ٧٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦. (٢) إضافة الى ذلك فانه من بين العوامل التي ساهمت في انخفاض نمو الصادرات ضآلة المنتجات الصناعية التصديرية لتلك الدول (٣). وبالتالي فانه يجدر بنا أن نبرز موقف الدول الإسلامية النفطية والدول الإسلامية غير النفطية من هذا الانخفاض الذي شمل في آن واحد الدول الإسلامية النفطية وغير النفطية.

ومن خلال البيانات المعطاة في (الجدول ١٦) تبين أن صادرات الدول الإسلامية النفطية اعترها الانخفاض منذ عام ١٩٨١ م ويظهر ذلك جلياً من خلال القيمة ونسب النمو وبالتالي نجد أن صادرات الدول النفطية عرفت انخفاضاً بنحو ٨٢٪ عام ١٩٨١ م في الوقت الذي شهدت فيه صادرات الدول الإسلامية غير النفطية نسبة نمو ايجابية تقدر بنحو ٥٣٪. وفي عام ١٩٨٢ م يتضح أن صادرات الدول النفطية سجلت انخفاضاً كبيراً يقدر بنحو ٢٠٪ بينما شهدت صادرات الدول الإسلامية غير النفطية هبوطاً طفيفاً يقدر بنحو ١٤٪ في عام ١٩٨٢.

(١) امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨٧، الجزء الاول: الاستثمار والنمو والتنمية في الاقتصاد العالمي، ص ٢٥.

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسة العامة، ١٩٨٧م، ص ١٣.

(٣) المركز الاسلامي لتنمية التجارة، تقرير عام ١٩٨٤، المرجع السابق، ص ٢٣.

وفى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ م عرفت صادرات الدول النفطية انخفاضا متواصلا يقدر بنحو ١٤٩٪ لعام ١٩٨٣ و ٦٢٪ عام ١٩٨٤ م و ٢٠٪ عام ١٩٨٥ م فى حين أن صادرات الدول الاسلامية غير النفطية سجلت نسب نمو مرتفعة طيلة تلك الفترة (٨٣ - ١٩٨٥ م) حيث انها ارتفعت بمعدل نمو ٨٠٪ عام ١٩٨٣ م ثم معدت بنسبة ٧٧٪ عام ١٩٨٤ وأخيرا نمت بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٨٥ م .

وتعتبر تلك النسب مؤشرا ايجابيا للأداء التصديرى للدول الاسلامية غير النفطية رغم تدهور معدلات تبادلها التجارى واصطدامها بالسياسات الحمائية من قبل الدول المتقدمة . (١)

وعلى الرغم من هذا التحسن فى أداء الصادرات الا أنه فى الواقع تحقق من خلال زيادة فى حجم الصادرات بدلا من أن يتحقق من انتعاش وارتفاع فى الاسعار . (٢)

وبالتالى فان التراجع الذى حل بصادرات الدول الاسلامية يرجع الى انخفاض عوائد صادرات الدول النفطية بشكل أساسى ، حيث انخفضت عوائد الصادرات بنسبة ٤٤٪ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣ م) والناجم أصلا عن انخفاض كل من الاسعار وحجم الصادرات . (٣)

ولو نظرنا الى العوامل والأسباب التى أدت الى انهيار التجارة الخارجية للدول النفطية ممثلة فى انخفاض صادراتها النفطية لوجدنا

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جدة ، التقرير السنوى الحادى عشر ،

١٤٠٦ - ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م ، ص ٣٠ .

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير

١٩٨٥ م ، الامم المتحدة ، ١٩٨٧ م ، ص ٣٤ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثامن ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ /

١٩٨٣ م ، ص ٢٣ ، ٢٥ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، ١٤٠٤هـ

١٩٨٣ / ١٩٨٤ م ، ص ٢٧ .

أن ذلك ناجم وبشكل رئيسي من سياسات الدول المتقدمة الهادفة إلى تقليص الاعتماد على نفط الدول الاعضاء في منظمة الأوبك* والعمل على اغراق السوق النفطية عن طريق زيادة الانتاج من خارج دول منظمة الاوبك . (١)

ورغبة من الدول المتقدمة في نجاح تلك السياسة فقد استخدمت المخزون النفطى - الذى أعدته منذ عام ١٩٧٤ م استنادا الى سياسة مشتركة لضمان الحد الأدنى من ذلك المخزون والامدادات النفطية لها - كوسيلة لنجاح تلك السياسة عن طريق اغراق السوق النفطية بطرح كميات تفوق الطلب طيلة تلك الفترة. (٢) مما نتج عنه ان دول الاوبك لم تبق وحدها في ميسدان الانتاج النفطى الأمر الذى أدى الى زيادة العرض النفطى عن الطلب فى السوق النفطية . (٣) يضاف الى ذلك ان الدول المتقدمة لم تلجأ الى استيراد نفط دول منظمة الاوبك الا بعد نفاذ الانتاج المحلى والانتاج من خارج دول الأوبك . (٤)

-
- (١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى الثانى عشر ، الكويت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٥٤ .
- (٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى العاشر ، الكويت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٤١ .
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى الحادى عشر ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ص ٤٤ - ٤٥
- (٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، تقرير ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ١٩٨٥ م ، ص ١٥ .
- (٤) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
- (*) تم الموافقة على انشاء هذه المنظمة فى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠ م فى المؤتمر الذى عقد فى بغداد وحضره مندوبين عن كل من السعودية والعراق والكويت وايران وفنزويلا .
- وتضم المنظمة فى عضويتها حاليا ثلاث عشرة دولة مصدرة للنفط وهى قطر ، اندونيسيا ، ليبيا ، الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، نيجيريا ، اكوادور والجاون ، اضافة الى الدول الخمس السالف ذكرها وتتمثل الاهداف الرئيسية للمنظمة فى التنسيق والتوحيد فى السياسات =

ونتيجة لتلك الكميات المطروحة فى الأسواق النفطية ، وتدنى الاستيراد من قبل الدول المتقدمة فقدت الدول المصدرة للنفط فى منظمة الأوبك سيطرتها بل وزنها فى السوق النفطية .

واستكمالا للإجراءات والسياسات التى اتخذتها الدول المتقدمة تجاه الدول النفطية الاعضاء فى منظمة الأوبك - عمدت هذه الدول الى تطوير وإيجاد البدائل للطاقة النفطية . (١)

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة فى النهاية الى التأثير على التجارة الخارجية للدول النفطية ممثلة فى صادراتها النفطية وذلك لاعتمادها الى حد كبير - على السلعة النفطية كما أشير الى ذلك فى الفصل التمهيدى .

وبناءً على ماسبق يمكننا القول ان الانهيار الذى تعرضت له صادرات الدول النفطية ليس وليد الصدفة وانما كان مخططا له ومستهدفا منذ السبعينات من قبل الدول المتقدمة وأدت تلك الخطط شمارها فى الثمانينات عاكسة بذلك قوة الجهود والسياسات المشتركة من قبل الدول المتقدمة تجاه دول منظمة الأوبك .

كذلك فان العوامل التى تفسر الهبوط فى أسعار السلع الاساسية الأولية - خلاف الوقود - ومن ثم انخفاض عوائد تصديرها تكمن فى جانب الطلب والعرض فى أسواق السلع الاساسية بالإضافة الى عوامل نقدية . (٢)

= النفطية للدول الاعضاء وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحهم انفرادا وجماعيا " .

انظر : د. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، تهامة ، جدة ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ (١٩٨٣ م) ، ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ .

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى

الثانى عشر ، مرجع سابق ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٧٤ .

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو

والتجارة الدولية ، التقييم وخيارات السياسة العامة ، ١٩٨٧ ،

ص ١٠٩ .

ففى جانب الطلب : تبين أن هناك عوامل تؤثر سلبا على طلب السلع الأولية منها : التقدم التقنى (التكنولوجى) والذى بدوره تأثرت به أسعار السلع الأولية . اذ انه نتيجة للابتكارات التقنية (التكنولوجية) الجديدة قد امكن الاقتصاد فى كميات المدخلات من المواد الخام لكل وحدة من الانتاج (١) ، الأمر الذى تسبب فى انكماش الطلب على السلع الأولية .

ومن العوامل المؤثرة أيضا فى جانب الطلب الحماية التجارية المطبقة من قبل الدول المتقدمة ويتمثل هذا العامل فى اقامة الحواجز التجارية ضد صادرات الدول النامية وزيادتها كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة .

وفى سياسات دعم الانتاج المحلى لسلع معينة لمواجهة المستوردات المنافسة . (٢) فقد اتضح ان مقدار ما أنفقته كل من الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الاوروبية على برامج دعم الزراعة بلغ نحو ٦٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م مقابل ٥١ بليون دولار أنفقته اليابان خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . (٣)

ورغم ان ذلك الدعم حقق الأهداف المتوخاه منه من حيث تقليل الطلب على المستوردات فانه تسبب فى وجود فائض فى الانتاج وفى المخزون من هذه السلع مما أدى بدوره الى زيادة عرض هذه السلع فى الأسواق الدولية (الصادرات) واسفر عن انخفاض أسعارها . (٤)

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، التقييم وخيارات السياسة العامة ، جنيف، ١٩٨٧، ص ١١٢ .

— د. عبدالرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ص ٣٠٨ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١١٤ .

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، التقييم وخيارات السياسة العامة ، ١٩٨٧، مرجع سابق

ص ١١٤ .

وفيما يتعلق بالعوامل الأخرى المؤثرة على جانب العرض في أسواق السلع الأولية ، فإنه من المعترف به أنه كلما ازداد معدل نمو الانتاج ازدادت الكميات المعروضة من الصادرات ، ومن ثم يبدأ الضغط التنازلي على هيكل الأسعار . (١)

ونظرا لما شهدته فترة الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٤ م) من التوسع في جانب عرض العديد من السلع الأساسية في الاسواق العالمية من قبل الدول النامية والدول المتقدمة على السواء فقد ترتب على ذلك تدهور وانخفاض اسعار السلع الأولية . (٢)

وعند تتبع الاسباب التي أدت الى التوسع في الانتاج للعديد من السلع الأساسية لكل من الدول النامية والدول المتقدمة يتضح انها تتباين فيما بينها .

ففي الدول النامية يتضح أن أحد العوامل الرئيسية التي دفعتها الى التوسع في عرض الصادرات من السلع الأولية هو التزاماتها تجاه خدمة ديونها وتمويل مستورداتها ، في حين أن أسباب الزيادة في انتاج الدول المتقدمة من هذه السلع يرجع الى حد كبير لسياسات الدعم التي اتبعتها تلك الدول سواء في شكل دعم الاسعار أو تقديم اعانات للانتاج والتصدير للسلع الاساسية المنتجة محليا . (٣) وأخيرا بقى أن نوضح دور العوامل النقدية في انخفاض الاسعار للسلع الأولية .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية : التقييم وخيارات السياسة العامة ،

١٩٨٧ م ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢٣ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

❖ العوامل النقدية (ارتفاع قيمة الدولار) :

ان من العوامل الأخرى التى أثرت فى انخفاض اسعار السلع الأولية ارتفاع قيمة الدولار فى النصف الأول من الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) فوفقا لما أشارت اليه الدراسات الاقتصادية^(١) فان الارتفاع المتواصل فى قيمة الدولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ساهم فى ارتفاع اسعار السلع الأساسية بالعملات الأخرى الأمر الذى تسبب فى انكماش الطلب على السلع الأولية وزيادة عرضها مما نجم عنه انخفاض اسعارها بكل العملات بما فى ذلك الدولار .

وأخيرا يتضح ان الانخفاض الذى طرأ على معدل نمو المستوردات منذ عام ١٩٨٣ م يعزى الى التقلص الكبير فى حجم المستوردات نتيجة لـ عانت الدول النامية من هبوط عوائد صادراتها وتفاقم ديونها الخارجية وانخفاض تدفق التمويل الخارجى اليها وما ترتب على ذلك من ضعف مقدراتها الاستيرادية .^(٢)

الا أنه يلاحظ ان مستوردات الدول الإسلامية غير النفطية لم تستجب لتلك الازمات وانما نمت مستوردتها خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ بعكس الحال فى الدول الإسلامية النفطية التى كانت فيها ظاهرة ضغط المستوردات ملحوظة بشكل ملموس كما يتضح من الجدول (١) .

-
- (١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٥ م ، الأمم المتحدة ، ١٩٨٧ م ، ص ٢٣ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .
 - (٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٧ ، الجزء الأول ، الاستثمار والنمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى ، جنيف ، ص ٩ .
 - (٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ١٣ ، ٥٥ ، ٥٠ .

المبحث الثالث

مكانة التجارة الخارجية للدول الإسلامية فى التجارة الدولية
خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م)

تبرز أهمية التجارة الخارجية للدول الإسلامية من خلال نسبة مساهمتها
فى التجارة الدولية .

ويتبين من خلال البيانات المتوافرة فى (الجدول ١٩) أن الوزن
المتوسط السنوى لصادرات الدول الإسلامية يمثل نسبة ١٣,٥٪ من الصادرات
العالمية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

ومن خلال تتبع نسبة مساهمة الصادرات خلال الفترة المذكورة تبين
أن مجموعة الدول الإسلامية قد استأثرت فى عام ١٩٧٥ م بحصة قدرها
١٣,٧٪ من الصادرات العالمية وفى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ظلت تحافظ على مستوى
مساهمتها فى حدود ١٤٪ وفى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ انخفضت مساهمتها إلى
١٢,٤٪ ، ١٣,٩٪ على التوالى ، لكن سرعان ما ارتفعت تلك المساهمة لتصل
إلى ١٦,٠٩٥٪ من الصادرات العالمية فى عام ١٩٨٠ م وهى فى ذلك العام
سجلت أعلى نسبة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

وابتداءً من عام ١٩٨١ م اخذت نسبة مساهمة الصادرات فى التجارة
الدولية تنخفض تدريجياً إلى أن بلغت ١١,٣٪ عام ١٩٨٤ و ١١,٧٪ عام
١٩٨٥ م .

وعلى ذلك فإن صادرات الدول الإسلامية شهدت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م
تطوراً فى نسبة مساهمتها فى التجارة الدولية ، إلا أن ذلك التطور فى
المساهمة الذى حصل من مجموعة الدول الإسلامية يعزى إلى الارتفاع الذى طرأ
على أسعار النفط . (١)

(١) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
مجلة التعاون الاقتصادى ، أكتوبر ، ١٩٨٣ م ، العدد ١٧ ، ص ١ .

نصيب الدول الإسلامية في التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

الوزن المتوسط السنوات للفترة ١٩٨٥/١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٣٥	١٠٧	١١٣	١٢٤	١٣٦	١٥٣	١٦١	١٣٩	١٢٤	١٤٥	١٤٧	١٣٧	نصيب الدول الإسلامية في الصادرات (١) العالمية .
١١١	٧٤	٨٦	٩٨	١١٢	١٣	١٣٩	١١٨	١٠٥	١٢٤	١٢٦	١١٧	نصيب الدول الإسلامية النفطية في الصادرات العالمية . (٢)
٢٤	٣٤	٢٧	٢٦	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	١٩	٢١	٢١	٢٠	نصيب الدول الإسلامية غير النفطية في الصادرات العالمية . (٢)
٩٧	٩١	١٠٢	١١٦	١١٣	١٠٤	٨٨	٨٢	٩٩	٩٩	٨٥	٨٥	نصيب الدول الإسلامية في المستوردات العالمية . (١)
	٤٨	٦٠	٧٣	٧٦	٦٧	٥٦	٥٢	٥٦	٦٥	٥٤	٥٤	نصيب الدول الإسلامية النفطية في المستوردات العالمية . (٢)
	٤٣	٤٢	٤٣	٣٧	٣٧	٣٢	٣	٣	٣٤	٣١	٣٥	نصيب الدول الإسلامية غير النفطية في المستوردات العالمية . (٢)

(١) البنك الإسلامي للتنمية ، النشرة الإحصائية رقم (٥) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، جدول ٣٦ ، ٣٧ ، ص ١٠ .

— البنك الإسلامي للتنمية ، النشرة الإحصائية رقم (٦) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، جدول ٣٦ ، ٣٧ ، ص ١٠ .

(٢) تم استخراجها بناء على البيانات المتوفرة في الجدول (١) و طبقا للمعادلة الآتية :
حصة الدول النفطية في الصادرات العالمية = نسبة مساهمة الدول النفطية في صادرات الدول الإسلامية × حصة الدول الإسلامية في الصادرات العالمية / ١٠٠ .

وذلك ما يجعلنا نميز بين الدول الإسلامية النفطية وغير النفطية ويتبين من (الجدول ١٩) أن الدول النفطية تصدرت النسبة الأكبر من مساهمة صادرات الدول الإسلامية خلال الفترة المذكورة بينما نجد أن الدول غير النفطية سجلت نسبة منخفضة كما يوضح ذلك الجدول نفسه .

وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ عرفت الصادرات انخفاضا منتظما في نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية ، ابتداء من ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨١ ، إلى ١٠٧٠٪ في عام ١٩٨٥ . ويعزى هذا الانخفاض إلى هبوط أسعار النفط في السوق العالمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعزى إلى معاناته غالبية الدول الإسلامية من تدهور معدلات تبادلها التجاري الدولي . (١)

وفي حالة التمييز بين الدول الإسلامية النفطية وغير النفطية كما في (الجدول ١٩) تبين أن الدول النفطية أخذت نسبة مساهمة صادراتها تنخفض بالتدرج في الوقت الذي سجلت فيه صادرات الدول الإسلامية غير النفطية ارتفاعا متواصلا خلال فترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م .

ورغم هذا الارتفاع المتواصل إلا أنه مازالت الدول النفطية تمثل النسبة الكبرى من صادرات الدول الإسلامية ومساهمتها في الصادرات العالمية .

* وزن الدول الإسلامية في المستوردات العالمية :

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول رقم (١٩) تبين أن الوزن المتوسط السنوي للدول الإسلامية في التجارة الدولية يمثل نسبة ٩٧٪ في جانب المستوردات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الجليل للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ١١٣ .
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، التجارة بين الدول الإسلامية ، تقرير ١٩٨٤ ، الدار البيضاء ، ص ٢٣ .

ومن خلال المقارنة بين وزن الصادرات والمستوردات يبرز تفسيق الصادرات لما تمثله من معدل مرتفع نسبيا يفوق معدل المستوردات ، ومن حيث التقلب ، شهدت مستوردات الدول الاسلامية فى التجارة الدولية تطورا خلال الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٨ م حيث ارتفعت نسبتها من المستوردات العالمية من ٨٣ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٩٩ ٪ عام ١٩٧٨ م ، ثم انخفضت نسبتها الى ٨٢ ٪ و ٨٨ ٪ فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالى .

ثم ارتفع ذلك الوزن ليصل الى ١٠٤ ٪ عام ١٩٨١ ثم الى ١١٦ ٪ عام ١٩٨٣ م . وبعد ذلك عاد هذا المؤشر للانخفاض فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م اذ بلغ ١٠٣ ٪ و ٩١ ٪ على التوالى .

وهذا بالطبع ناجم من تقلص مستوردات الدول الاسلامية كما سبق ايضاح ذلك . ومن خلال التمييز بين الدول الاسلامية النفطية وغير النفطية على مستوى مستورداتهما فى التجارة الدولية يتبين ان الدول الاسلامية غير النفطية استعادة وزنها فى المستوردات بعد أن كادت تفقد ذلك فى جانب الصادرات . وكما تشير أرقام (الجدول ١٩) فان الوزن المتوسط السنوى للدول الاسلامية غير النفطية فى التجارة الدولية فى جانب المستوردات يمثل نسبة ٣٩ ٪ خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ فى حين أن الرقم المماثل له الخاص بالدول النفطية يمثل نسبة ٨٥ ٪ .

الفصل الثاني

التركيب السلمي للتجارة الخارجية في الدول الإسلامية

المبحث الأول

التركيب السلمي لمعاملات الدول الإسلامية

المبحث الثاني

التركيب السلمي لمستوردات الدول الإسلامية

التركيب السلعي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية

تعكس دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية لأية مجموعة من الدول حالة الهيكل الانتاجي ومستوى التنمية الاقتصادية فيها^(١). وتشير الدراسات الاقتصادية الى أن التركيب السلعي للتجارة الخارجية لغالبية الدول الإسلامية يتميز بغلبة المنتجات الأولية على صادراتها والسلع الصناعية على مستورداتها^(٢)، شأنها شأن الدول النامية التي تشكل المنتجات الأولية فيها نسبة هامة من صادراتها^(٣). وستؤكد الاحصائيات الواردة في الجداول ذات الأرقام (٢١ ، ٢٢) عن التجارة الخارجية للدول الإسلامية - خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م صحة النتائج المذكورة كما أنها ستبين التغيرات التي طرأت على بنية الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة نفسها .

-
- (١) البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، التقرير السنوي العاشر، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م ، ص ٤٦ .
- (٢) البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، التقرير السنوي الثاني عشر، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ - ١٩٨٧ م ، ص ٥٢ .
- جامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٣ م ، ص ١٠٠ .
- (٣) جون هيدسون ، مارك هرنندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د. طه عبدالله منصور ، د. محمد عبدالعبور ، الناشر : دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٦٥٦ .

المبحث الأول

التركيب السلعي لصادرات الدول الإسلامية

يتضح من خلال دراسة (الجدول رقم ٢٠) أن المنتجات الأولية هي السمة الغالبة على بنية الصادرات للعديد من الدول الإسلامية . وطبقاً للبيانات الواردة في الجدول المذكور تبين أن مساهمة المنتجات الأولية في الصادرات الاجمالية لخمس وعشرين دولة من أصل احدى وثلاثين دولة إسلامية - تتوفر عنها الاحصائيات - لا تقل عن ٥٨ ٪ في عام ١٩٨٥ م وذلك كما يوضحه مجموع العمودين ١ ، ٢ (من الجدول ٢٠) .

وترتفع تلك النسبة (نسبة السلع الأولية في الصادرات الاجمالية) الى ما بين ٨٠ - ١٠٠ ٪ لعشرين دولة إسلامية كما في أوغندا ، مالى ، الصومال ، بنين ، الامارات العربية ، عمان ، السودان ، موريتانيا ، السنغال ، اندونيسيا ، مصر ، الكامبيرون ، سورية ، الجزائر ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، الكويت وبروكينا فاسو .

وتقترب هذه النسب في الدول النفطية من نسبة ال ١٠٠ ٪ كما هو موضح في (الجدول ٢٠) فعلى سبيل المثال بلغت نسبة السلع الأولية في صادرات الكويت ٩٥ ٪ من اجمالي الصادرات في عام ١٩٨٥ م . وفي ليبيا بلغت تلك النسبة ٩٨ ٪ في عام ١٩٨٥ م (انظر الجدول ٢٠) . وتكشف تلك النسب المرتفعة في حصة السلع الأولية في اجمالي الصادرات للدول الإسلامية الأهمية النسبية لتلك المنتجات في التكوين السلعي للصادرات كمصدر هام للايرادات التعديرية . وذلك على عكس الحال في الدول المتقدمة اذ بلغت نسبة السلع الأولية المعدرة الى اجمالي الصادرات لدولة كاليابان ٣ ٪ وفي ألمانيا الاتحادية ١٣ ٪ وفي ايطاليا ١٥ ٪ في عام ١٩٨٣ م^(١) .

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ م ، (الجدول رقم ١٠) .

الدولة	١٩٧٠						١٩٨١						١٩٨٢						١٩٨٣						١٩٨٤						١٩٨٥					
	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦
الكويت	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢
السعودية	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	
لبنان	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢		
العراق	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣		
البحرين	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤		
قطر	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥		
عمان	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦		
السودان	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧		
موريتانيا	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨		
اليمن الجنوبي	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩		
اليمن الشمالي	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠		
السنغال	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١		
مالي	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢		
بنغلاديش	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣		
تشاد	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤		
أوغندا	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥		
الصومال	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦		
بنين	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧		
فلبينا	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨		
الإمارات	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩		
النيجر	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠		
غانا	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١		
باكستان	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢		
سيراليون	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣		
عمان	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤		
السودان	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥		
موريتانيا	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦		
اليمن الجنوبي	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧		
اليمن الشمالي	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨		
السنغال	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩		
مالي	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠		
بنغلاديش	١٢٨	١٢٩	١																																	

[illegible]

هامش الجدول (٢٠)

- (١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٧٩ م ، الجدول ٩ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .
- (٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨٠ م ، الجدول ٩ ، ص ١٤٤ ، ١٤٥ .
- (٣) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨١ م ، الجدول ٩ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .
- (٤) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨٢ م ، الجدول ٩ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .
- (٥) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨٣ م ، الجدول ١٠
- (٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨٤ م ، الجدول ١٠ ، ص ٢٧٤ .
- (٧) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨٥ م ، الجدول ١٠ ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
- (٨) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم في عام ١٩٨٦ م ، الجدول ١٠ ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .
- (٩) البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي الثاني عشر ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ - ١٩٨٧ م ، الجدول (٨ - آ) ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

ملاحظة: يرجع عدم ايراد أرقام عن العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٤ الى عدم توفرها

وترجع تلك السمة التي اتصفت بها صادرات الدول الإسلامية الى طبيعة اقتصادياتها التي تميزت بالهيكل الانتاجي غير متنوع القاعدة^(١)، حتى أضحت غالبية الدول الإسلامية مصدرا رئيسيا للسلع الأولية .

وفي مقابل ارتفاع نصيب السلع الأولية في صادرات الدول الإسلامية فان نصيب السلع الصناعية في صادرات هذه الدول لاتمثل سوى قدر ضئيل للعديد منها بحيث لم تتجاوز مساهمة الصادرات الصناعية ١٧٪ من اجمالي الصادرات لعشرين دولة اسلامية في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ٢٠) .

بل تنخفض تلك النسبة الى ما دون ١٠ ٪ في خمس عشرة دولة اسلامية كما في مالي ، أوغندا ، الصومال ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، السودان ، موريتانيا ، اليمن الجنوبي ، مصر ، الكاميرون ، الجزائر ، العراق ، السعودية ، الكويت وبروكينا فاسو .

وتشير هذه النسب المتواضعة لصادرات السلع الصناعية الى تخلف التنمية الصناعية في هذه الدول والى ضعف الأداء التمديري للدول الإسلامية، حيث أن نسب الصادرات الصناعية تعد بمثابة مؤشر للأداء التمديري للدول النامية . (٢)

وفي حالة مقارنة نسب الصادرات الصناعية للدول الإسلامية مع صادرات الدول المتقدمة فانه يتبين أن الصادرات الصناعية في الدول المتقدمة بلغت نسبتها نحو ٧٢ ٪ من مجموع صادراتها في عام ١٩٨٣ . في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز ١٧٪ في صادرات الدول الإسلامية في عام ١٩٨٥ م .

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي العاشر ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ / ١٩٨٥ م ، ص ٤٦ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السمات البارزة للاتجاهات والسياسات في تجارة المعنوعات وشبه المعنوعات ، الجزء الأول تجارة المعنوعات وشبه المعنوعات في البلدان والأقاليم النامية، ١٩٨٦م ، ص ١ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١ .

ويلاحظ أنه في حين أن صادرات السلع الصناعية لاتشكل أهمية كبيرة في معظم الدول الاسلامية فان تلك الصادرات تشكل نسبة هامة من الصادرات الاحمالية لبعض هذه الدول (١). كما في بنغلاديش ٦٥٪ ، باكستان ٦٣٪ ، اليمــن الشمالي ٥١٪ ، تركيا ٥٤٪ ، والاردن ٥٢٪ في عام ١٩٨٥م وذلك مما يدل على أن تلك الدول ذات هيكل للصادرات اكثر تنوعا .

وبعد عرض التركيب السلعي لصادرات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٥م والذي كشف عن هيمنة السلع الأولية على صادرات غالبيتها . فان (الجدول ٢٠) أيضا يبين ان تلك السلع الأولية كانت مسيطرة على صادرات الدول الاسلامية خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٥ م) ويظهر ذلك في حالة مقارنة أرقام عام ١٩٨٥م بالأرقام المناظره له في السنوات قيد الدراسة . اذ أنه من خلال استعراض الأرقام للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م يتضح أن هذا النمط لهيكل الصادرات لم يطرأ عليه تغيرات مهمة خلال الفترة نفسها ، حيث أن الجزء الأوفر من هذه الصادرات يعود للسلع الأولية خلال الفترة المذكورة كما يتضح ذلك من (الجدول ٢٠) حيث بلغت نسبة السلع الأولية المصدرة بمالايقل عن ٦٠٪ من الصادرات الاجمالية لسبع وعشرين دولة اسلامية من أهل اثنتين وثلاثين دولة اسلامية - المتوفرة عنها الاحصائيات خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤) بل تزيد تلك النسبة في بعض سنوات الفترة المذكورة لدى بعض الدول عن ٨٠٪ كما في الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، السعودية ، ليبيا ، العراق ، ايران ، الجزائر ، ماليزيا ، سورية ، الكامبيرون ، مصر ، اندونيسيا ، السنغال ، اليمن الجنوبي ، موريتانيا ، السودان ، غانا ، النيجر ، بنين ، الصومال ، أوغندة ، مالى وعمان .

(١) يلاحظ أن ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية في معظم هذه الدول يرجع الى حد كبير الى نسبة مساهمة صناعة المنسوجات والملابس امــا بالنسبة لليمن الشمالي والاردن فانه ارتفاع نسبة السلع الصناعية في الصادرات يعزى جزئيا الى اعادة التعمير .
- البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ، ص ٢٨ .

فى حين أن الصادرات الصناعية مازالت تحتل نعيها متواضعا فى صادرات العديد من الدول الاسلامية اذ لم تتجاوز نسبتها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م ٢٠ ٪ من اجمالى صادرات ثلاث وعشرين دولة من أصل اثنتين وثلاثين دولة اسلامية وهى الدول السالف ذكرها .

وعلى ذلك يمكننا القول بأنه لم يحدث تغيير مهم فى بنية صادرات هذه الدول خلال الفترة المذكورة من حيث التنوع ومما يزيد من الاختلال فى هيكل الصادرات لدى بعض الدول الاسلامية تزايد اعتماد بعضها على تصدير السلع الأولية فى الوقت الذى تناقصت فيه الأهمية النسبية لصادراتها من السلع الصناعية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م ومن تلك الدول مصر والكويت وسيراليون . وعلى سبيل المثال نجد أن حصة صادرات السلع الأولية السى اجمالى الصادرات فى مصر بلغت ٧٥ ٪ عام ١٩٧٦ م ثم ازدادت الى نسبة ٨٠ ٪ عام ١٩٧٩ م ثم الى ٨٩ ٪ عام ١٩٨٠ م ثم الى ٩٢ ٪ عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ ثم انخفضت قليلا الى نسبة ٩٠ ٪ عام ١٩٨٥ (١) .

وفى المقابل يتضح أن غلبة الصادرات من السلع الأولية لدى قلة من الدول الاسلامية قد أخذت فى الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م ، وتظهر أرقام (الجدول ٢٠) هذا الاتجاه الذى يبين انخفاض نسبة السلع الأولية فى مقابل ارتفاع حصة السلع الصناعية من مجموع الصادرات ومن تلك الدول باكستان والمغرب وتركيا وماليزيا والاردن . وكما نرى على ذلك ارتفعت الصادرات الصناعية فى تركيا من ٢٤ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٧ ٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٤٧ ٪ عام ١٩٨٣ وأخيرا الى ٥٤ ٪ عام ١٩٨٥ م وفى باكستان ارتفعت فيها حصة الصادرات الصناعية من ٥٠ ٪ عام ١٩٨٠ الى ٦٣ ٪ عام ١٩٨٥ وكذلك الحال فى الاردن اذ ارتفعت فيها حصة السلع الصناعية المعدره من ٢١ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٦ ٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٥٠ ٪ عام ١٩٨١ وأخيرا الى ٥٢ ٪ عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ٢٠) .

(١) انظر الجدول (٢٠) .

وتعتبر تلك النسب المرتفعة في نسيب السلع الصناعية في الصادرات
الاجمالية لتلك الدول مؤشرا هاما لنجاح التنمية الصناعية فيها وتدل على
أن صادراتها تشتمل على تشكيلة واسعة من السلع الصناعية .

ويجدر بنا أن نبرز وجهها هاما آخر يزيد من الخلل الهيكلي للصادرات
عمقا ويتمثل في وجود ظاهرة التركيز السلعي لصادرات بعض الدول الاسلامية
على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية^(١) ويتضح ذلك من الجدول
(١٢) (٢) .

ولاريب أن وجود هذه الظاهرة في صادرات العديد من الدول الاسلامية
يدل على التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي فيها . وتبرز هذه الظاهرة
من خلال (الجدول ١٢) الذي يبدو منه التركيز السلعي واضحا في صادرات
خمس عشرة دولة اسلامية تعتمد على مادة الوقود في ايراداتها التعديرية
بما لا يقل عن ٦٣ ٪ وهي الجزائر ، البحرين ، بروني ، مصر ، الجابون ،
اندونيسيا ، الامارات العربية ، السعودية ، اليمن الجنوبي ، الكويت ،
عمان ، العراق ، سورية ، قطر وليبيا .

ويظهر التركيز الأكبر نسبيا على تلك السلعة في حالة الدول النفطية
وذلك بما يفوق نسبة ٩٠ ٪ من مجموع الصادرات .

وتكشف الدراسات الاقتصادية^(٣) أيضا أن ظاهرة الاعتماد على عدد
محدود من السلع تغلب بشكل كبير على صادرات الدول الاسلامية الأقل نموا
حيث تشكل ثلاثة منتجات - غير المنتجات النفطية - أكثر من ٦٥ ٪ من اجمالي
صادراتها . وكمثال على ذلك تشكل سلعة واحدة منتجة في المالديف - وهي
السكك - نسبة ٩١ ٪ من اجمالي صادراتها ، وفي النيجر يشكل الأورانيوم

(١) انظر الفصل التمهيدى ، ص (٤٥) .

(٢) انظر الجدول ١٢ من الفصل التمهيدى .

(٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، المبادلات التجارية داخل مجموعة
البلدان الاسلامية ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤ م ، ص ١٧ .

نسبة ٨٢ ٪ من اجمالي صادراتها ، وفى أوغندة يشكل البن نسبة ٩٧ ٪ من مجموع صادراتها فى عام ١٩٨٠ م .

وهكذا يبدو واضحا التركيز السلعى لمصادر العديد من الدول الاسلامية فى عدد محدود من السلع الأولية . وبالتالى فان مثل هذا التركيز السلعى فى صادرات الدول الاسلامية له آثاره السلبية على اقتصاديات تلك الدول (١) ، الوضع الذى يفرض على الدول الاسلامية ضرورة العمل على تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية أو عدد محدود من تلك السلع .

(١) انظر بيان هذه الآثار السلبية بشكل تفصيلى فى الفصل التمهيدى من هذا البحث ، ص (٤٨،٤٧) .

المبحث الثانى

التركيب السلى للمستوردات

ان أهمية دراسة الهيكل السلى للمستوردات كأهمية التكوين السلى للمصادر فى ايضاح الوجه الآخر من هيكل القطاع الانتاجى (١)، ومضى اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى تغطية الطلب المحلى من الحاجات الأساسية والتنمية. (٢)

ومن خلال تفحص بنية المستوردات للدول الاسلامية (الجدول ٢١) يتضح بجلاء ذلك التباين فيما بين التركيب السلى للتجارة الخارجية بشقيها (المادرات والمستوردات) حيث أن التركيب السلى لمادرات العديد من الدول الاسلامية تهيم عليه المنتجات الأولية فى الوقت الذى تطفى فيه السلع الصناعية على مستورداتها .

ومن جهة أخرى يبرز ذلك التباين بين المادرات والمستوردات فيما تميزت به المادرات بتركزها السلى الكبير فى عدد محدود من السلع بينما تتميز المستوردات بتنوعها الكبير .

ومن خلال تحليل أرقام المستوردات لعام ١٩٨٥ (الجدول ٢١) يظهر ذلك التشابه فى مستوردات غالبية الدول الاسلامية من أن السلع الصناعية تستأثر بالنصيب الأكبر من حجم مستورداتها الاجمالية . اذ تفوق نسبة المستوردات الصناعية ٥٤ ٪ من المستوردات الاجمالية لحدى وعشرين دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ ، وترتفع تلك النسبة الى ٦٠ ٪ فى تسع عشرة دولة اسلامية كما فى مالى ، النيجر ، بنين ، السودان ، اندونيسيا ، مصر ، الكامبيرون ، السنغال ، اليمن الشمالى ، تونس ، الجزائر ، العراق ،

(١) جامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ ، ص ١٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٤ .

[illegible]

هامش الجدول (٢١)

- (١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٧٩ ، الجدول (١٠) ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
- (٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٠ ، الجدول (١٠) ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
- (٣) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨١ ، الجدول (١٠) ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .
- (٤) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٢ ، الجدول (١٠) ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
- (٥) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٣ ، الجدول (١١) .
- (٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٤ ، الجدول (١١) ، ص ٢٧٦ .
- (٧) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٥ ، الجدول (١١) ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .
- (٨) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٦ ، الجدول (١١) .
- (٩) البنك الاسلامى للتنمية ، (جده) ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ، الجدول (٨ - أ) ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد أرقام عن العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٤ الى عدم توفرها .

ايران (١) ، السعودية ، ليبيا ، الكويت ، الامارات (٢) العربية ، عمان
وأوغندة (٣) .

وتبلغ هذه النسبة حدودا قصوى فى كل من السعودية ٨٦ ٪ ، والكويت
٨٢ ٪ وعمان ٨٢ ٪ ، وليبيا ٧٦ ٪ والعراق ٨٢ ٪ والكاميرون ٨٤ ٪ والامارات
العربية ٨٣ ٪ .

ومن خلال ماشير اليه آنفا يمكن القول ان السلع الصناعية تحتل
مكان العدارة فى المستوردات وتشكل بالتالى العنصر الاساسى الاول من حيث
الأهمية فى التركيب السلى لمستوردات الدول الاسلامية .

والجدير بالذكر أن ضخامة نسب المستوردات الصناعية فى اجمالـى
المستوردات لغالبية الدول الاسلامية تعود جزئيا الى مستوردات بعض السلع
غير المنتجة كالسيارات والتلفاز والمذياع وأجهزة الاتصالات وغير ذلك من
السلع المعمرة التى لاتسهم فى عملية التنمية الاقتصادية (٤) .

وبناء على ذلك فان ارتفاع حصة السلع الصناعية فى اجمالى المستوردات
للدول الاسلامية تعكس تخلف التنمية الصناعية ومن ثم اعتماد هذه الدول
على دول العالم الخارجى فى استيراد احتياجاتها من هذه السلع لتغطية
طلبها المحلى .

كما أن استيراد هذه السلع من دول العالم الخارجى وبهذه النسب
المرتفعة يدل على ان الدول الاسلامية مازالت أسواقا استهلاكية واسعة لسلع
الدول المتقدمة .

(١) ايران لعام ١٩٨٠ .

(٢) الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٣ .

(٣) أوغنده لعام ١٩٨٣ .

(٤) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، وجهات أخرى ، التقرير
الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ م ، ص ١٤٤ .

ومن ناحية أخرى فإن ذلك يشير أيضا الى سيطرة الدول المتقدمة على التقنية واحتكارها والوقوف في وجه انتقالها الى الدول الاسلامية ، وهنا تكمن المشكلة في وجود الفجوة الاقتصادية والتقنية (التكنولوجيا) القائمة بين الدول الاسلامية والدول المتقدمة . والواقع ان ذلك يشدد من قبضة التبعية التي تقع الدول الاسلامية في اسارها .

أما العنصر الثاني في هيكل المستوردات السلعية للدول الاسلامية فيتمثل في المواد الغذائية والوقود والمواد الأولية الأخرى ، مع ملاحظة وجود تباين في الأهمية لأنواع تلك السلع من دولة لأخرى .

فيتضح أن المستوردات الغذائية تمثل المرتبة الثانية في هيكل المستوردات السلعية لسبع عشرة دولة من أهل ثمان وعشرين دولة اسلامية في عام ١٩٨٥ م والدول المعنية بذلك هي بنغلاديش ، الصومال ، النيجر ، بنين ، موريتانيا ، مصر ، الكامبيرون ، السنغال ، اليمن الشمالي، تونس ، الجزائر ، العراق ، السعودية ، الكويت ، عمان ، بروكينافاسو وايران^(١) . وعلى سبيل المثال بلغت حصة المستوردات الغذائية في اليمن الشمالي ٢٨ ٪ من اجمالي المستوردات وفي مصر بلغت تلك النسبة ٢٥ ٪ وفي موريتانيا بلغت زهاء ٢٥ ٪ وفي السنغال ٢٦ ٪ في عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ٢١) . وتمثل مادة الوقود بالنسبة لبعض الدول الاسلامية المشار اليها سابقا أهمية في اجمالي مستورداتها ولكن بنسبة أدنى من نسبة مستوردات المواد الغذائية ، وبالتالي فهي تحتل المرتبة الثالثة في هيكل المستوردات السلعية لهذه الدول كما في بنغلاديش اذ بلغت فيها تلك النسبة ١٧ ٪ و ١٨ ٪ في الصومال و ١٩ ٪ في موريتانيا و ١٠ ٪ في السنغال و ١١ ٪ في تونس و ١٧ ٪ في بروكينافاسو ، في عام ١٩٨٥ م (انظر الجدول ٢١) .

بينما يمثل استيراد الوقود أهمية كبيرة في اجمالي مستوردات بعض الدول الاسلامية في عام ١٩٨٥ كما في سيراليون ، السودان ، باكستان ،

(١) عن عام ١٩٨٠ م .

اليمن الجنوبي ، المغرب ، الاردن ، سورية ، تركيا ، غانا (١) وأوغندا (٢) .
وعلى سبيل المثال بلغت حصة مستوردات الوقود فى اليمن الجنوبي ٣٧٪ من
اجمالى مستورداته و ٣٥ ٪ فى سيراليون و ٣٦ ٪ فى تركيا و ٣٤ ٪ فى
سورية فى عام ١٩٨٥ م (٣) .

وفى حالة مقارنة تلك النسب بنسب المواد الغذائية فى المستوردات
الاجمالية لهذه الدول يتضح أن مادة الوقود تحتل العنصر الثانى من حيث
الأهمية فى التركيب السلى لمستوردات المجموعة المشار إليها أعلاه .
ويلاحظ أن المستوردات الغذائية لهذه المجموعة من الدول الاسلامية
تكاد تعادل مستوردات الوقود فى الأهمية .

وعلى سبيل المثال نجد أن مستوردات المواد الغذائية فى اليمن
الجنوبى بلغت نحو ٣٣ ٪ وفى سيراليون ٢٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ م (الجدول ٢١)
ومما هو جدير بالملاحظة هنا انكشاف الدول الاسلامية على العالم الخارجى
فى استيراد المواد الغذائية ، الأمر الذى يجعل تلك الدول تعاني من
تبعية غذائية فضلا عن التبعية الصناعية . ناهيك أيضا عما تعكسه أرقام
المستوردات الغذائية من وجود مشكلة تكمن فى وضع الدول الاسلامية أمام
مشكلة توفير الأمن الغذائى لشعوبها . الوضع الذى بات يتطلب من هذه
الدول التعجيل بتنفيذ وانجاز التنمية الزراعية والاهتمام بالانتـاج
الغذائى .

وفى حالة المقارنة بين نسب مستوردات الوقود والمواد الغذائية
لدى بعض الدول فإنه يبدو واضحا تقارب أهمية كل من الوقود والمواد
الغذائية فى التركيب السلى لمستوردات بعض الدول الأمر الذى قد يعـب

(١) غانا عام ١٩٧٩ م .

(٢) اوغندا عام ١٩٨٣ م .

(٣) انظر الجدول (٢١) .

معه التمييز بين أهمية كل من الوقود والمواد الغذائية في هيكل
مستوردات بعض الدول الإسلامية نظرا لان تلك الدول تستورد كلا من النوعين
وبنسب متقاربة .

وفي الوقت الذي يمثل الوقود نسبة هامة من مستوردات الدول السالف
ذكرها فانه لايمثل أهمية تذكر بالنسبة لمستوردات بعض الدول الإسلامية كما
في بنين ٥ ٪ ومصر ٤ ٪ والكاميرون ٢ ٪ في عام ١٩٨٥ م ، بالإضافة الى
الدول النفطية .

أما استيراد المواد الأولية الأخرى (عدا المواد النفطية والمواد
الغذائية) فانها لاتشكل أهمية بارزة في مستوردات الدول الإسلامية خاصة
في حالة مقارنتها بالمستوردات الاجمالية اذ لم تتجاوز نسبة تلك المواد
٧ ٪ في عام ١٩٨٥ م للدول الإسلامية - المتوفرة عنها الاحصائيات - باستثناء
تونس ١٠ ٪ ومصر ١٠ ٪ والمغرب ١٣ ٪ . بل تنخفض تلك النسبة الى ٥ ٪ في
ثمان عشرة دولة إسلامية . وكما ان على ذلك بلغت تلك النسبة نحو ٣ ٪ في كل
من الكويت وليبيا والسعودية واليمن الجنوبي والسودان ومالي . وكذلك
بلغت نسبة تلك المواد زهاء ٢ ٪ في كل من سيراليون وموريتانيا والكاميرون
والعراق وعمان .

لقد اتضح فيما سبق أن السلع الصناعية مازالت تشكل النسبة الكبرى
في التركيب السلعي للمستوردات وتحتل بالتالي المرتبة الأولى في الهيكل
السلعي للمستوردات ، في حين أن استيراد الوقود والمواد الغذائية يحتل
المرتبة الثانية ، مع ملاحظة تباين أهمية كل منهما في المستوردات من
دولة لأخرى .

وأخيرا يتضح أن استيراد المواد الأولية الأخرى (غير النفطية
والمواد الغذائية) لايشكل أهمية تذكر في بنية مستوردات الدول الإسلامية .
ويجدر بنا الآن دراسة التغيرات التي طرأت على التركيب السلعي
لمستوردات الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م .

تشير البيانات المعطاة في (الجدول ٢١) الى أن مستوردات السلع الصناعية كانت تمثل الجزء الأكبر من حجم المستوردات لغالبية الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ م ويظهر ذلك من خلال مقارنة أرقام عام ١٩٨٥ بالأرقام المناظرة لفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ م والذي يتبين من خلالها أن نحو ثلاث وعشرين دولة إسلامية لم تقل مستورداتها الصناعية عن نسبة ٥١ ٪ من اجمالي مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ م وترتفع تلك النسبة الى ٧٠ ٪ خلال الفترة المذكورة في بعض الدول كالسعودية ، ايران ، ليبيا ، الكويت ، الامارات ، الجزائر و الكامرون. وعلى ذلك يمكننا القول بان السلع الصناعية مازالت تحتل مكان المدارة في مستوردات الدول الإسلامية طيلة الفترة المذكورة .

وفيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على مجموعات السلع الأخرى من المستوردات ممثلة في الوقود والمواد الغذائية خلال الفترة قيد الدراسة فانه خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م كانت المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية في مستوردات الدول الإسلامية فيما عدا بعض الدول - كما في تركيا وسورية وغانا - احتلت هذه المستوردات المرتبة الثانية بعد مستوردات الوقود . في حين ان مستوردات الوقود تأتي في المرتبة الثالثة لغالبية الدول الإسلامية خلال هذه الفترة .

وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م فانه يلاحظ تراجع عدد الدول التي تشكل فيها السلع الغذائية المرتبة الثانية مقابل ارتفاع عدد الدول التي تمثل فيها مستوردات الوقود المرتبة الثانية مما جعل الوقود والسلع الغذائية تمثل سلعا رئيسية في مستوردات الدول الإسلامية .

الفصل الثالث

الإتجاهات الجغرافية للتبادل التجاري للدول الإسلامية

المبحث الأول

التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ودول العالم الخارجي

المبحث الثاني

التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية

المبحث الأول

التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ودول العالم الخارجى

نستعرض فى هذا المبحث بالتحليل اتجاهات التجارة الخارجية للدول الاسلامية مع دول العالم الخارجى . وذلك لبيان مدى اندماج كل دولة اسلامية فى اطار المبادلات التجارية مع العالم الخارجى ، ومدى الانفتاح أو التبعية على الأسواق الخارجية ، ولمعرفة أهم المجموعات الاقتصادية الدولية التى تحتل مركز الصدارة فى التبادل التجارى مع الدول الاسلامية . وبناءً على ذلك فان هذا المبحث يشتمل على مطلبين :

* المطلب الأول :

يتعلق بالاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول الاسلامية ويشتمل على:

- الفرع الأول : الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة .
- الفرع الثانى : الصادرات المتجهة الى الدول الاشتراكية .
- الفرع الثالث : الصادرات المتجهة الى الدول النامية .

* المطلب الثانى :

ويتعلق بالاتجاهات الجغرافية لمستوردات الدول الاسلامية ويشتمل

على :

- الفرع الاول : المستوردات من الدول المتقدمة .
- الفرع الثانى : المستوردات من الدول الاشتراكية .
- الفرع الثالث : المستوردات من الدول النامية .

المطلب الأول

الاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول الإسلامية

الفرع الأول : الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة

يمثل حجم التبادل التجارى مع الدول المتقدمة نسبة هامة من اجمالى التجارة الخارجية للدول الإسلامية ، ويبرز ذلك جليا من خلال تحليل اتجاهات صادرات ومستوردات الدول الإسلامية كما هو مبين فى الجدول (٢٢) . ومن خلال أرقام الجدول المذكور فى جانب الصادرات نستنتج السمات التالية :

ان اسواق الدول المتقدمة مازالت تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م باستثناء الصومال والبحرين ولبنان والأردن . وطبقا لما أشارت اليه الاحصاءات الواردة فى الجدول (٢٢) فان نسبة الصادرات المتجهة الى هذه الدول لا تقل عن ٥٠ ٪ كحد أدنى من اجمالى صادرات غالبية الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . ومن هذه الدول الجزائر ، بنين ، مصر ، غابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا ، مالى ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، عمان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة والكاميرون . وعلى سبيل المثال تتراوح نسبة صادرات ماليزيا المتجهة الى الدول المتقدمة ما بين ٥٠ ٪ الى ٦٢ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . وبلغ نصيب الدول المتقدمة فى صادرات الامارات العربية المتحدة أكثر من ٥٤ ٪ خلال الفترة نفسها .

وترتفع نسبة الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة الى ٦٠ ٪ كحد أدنى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م لما يقرب من خمس عشرة دولة إسلامية . - وهذا يعطى مؤشرا بان نصيب الدول المتقدمة فى صادرات تلك الدول يقرب من الثلثين فى غالبية الأحوال - ومن الدول المعنية بذلك الجزائر ،

(نسبة مئوية)

الدولة	الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة										الصادرات المتجهة الى الدول الاشتراكية									
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	٢٧٤	٣٤	٣٤	١٦	٢٢٢	١٩٢	١٨٦	٢٠٦	١٧٦	١٩٦	٣٩٤	٣٩٤	٤٣	٤٣	٥٢٩	٥٨٨	٥٩٨	٦٠٦	٦٤٣	٦٧٢
الجزائر	٨٨٣	٩٥	٩٤	٩٤	٩٤	٩٦	٨٩	٩٣	٩٢	٩٠٢	٨٨٩	٨٨٩	٣٨	٣٨	٩٠٢	٩٠٢	٩٠٢	٩٠٢	٩٠٢	٩٠٢
البحرين	٥١٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بنغلاديش	٤٠٨	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
بنين	٥٨٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
تشاد	٧٤	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
مصر	١٤٥	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
الجابون	٨٨٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
غينيا	٨١٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اندونيسيا	٧٦٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
ايران	٨٦٣	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
العراق	٦٠١	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
الاردن	٨	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
الكويت	٦٢٤	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
لبنان	١٠٢	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
ليبيا	٨٤٦	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
ماليزيا	٥٨٥	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
مالي	٢٦٣	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
موريتانيا	٨٧٥	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
المغرب	٦٦٣	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
النيجر	٧٠	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
باكستان	٣٥٦	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
عمان	٨٣٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	٧٢١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٦٨٣	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
السفال	٦٦٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
سيراليون	٩١٨	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
العوامل	٧٧٢	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
السودان	٥١١	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
سوريه	٤٨٧	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
تونس	٦٠١	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
تركيا	٥٩٥	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
اوغندا	٧٤٦	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
الامارات العربية	٩٢٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	٢٦٨	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
اليمن الجنوبي	٨٥١	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
بروكينا فاسو	—	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
الكامبيون	٧٣٥	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
فانا	—	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦

- (١) البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ١٩٨٦/١٤٠٦٠ ، الجدول ٢٤ ، ص ٢٧ .
- (٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ ، الجدول ١١ ، ص ٣٠ .
- (٣) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠ ، الجدول ١١ ، ص ١٤٨ .
- (٤) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، الجدول ١١ ، ص ١٦٦ .
- (٥) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ، الجدول ١١ ، ص ١٣٠ .
- (٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ، الجدول (١٢) .
- (٧) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، الجدول (١٢) ، ص ٢٧٨ .
- (٨) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول (١٢) ، ص ٢٢٢ .
- (٩) البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ١٤٠٧٠/١٩٨٧ ، الجدول (٢٤) ، ص ٢٨ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن العام ١٩٧٦ الى عدم توفرها .

الغابون ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، النيجر ، المغرب ،
الكاميرون ، اوغندا ، سيراليون ، غينيا ، عمان ، ليبيا ، قطر ، تونس
وموريتانيا . وكمثال على ذلك بلغت نسبة صادرات اندونيسيا المتجهة
الى الدول المتقدمة ما بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من اجمالي صادراتها خلال الفترة
١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . وفي الغابون تجاوزت تلك النسبة ٦٦٪ من اجمالي
صادراتها خلال الفترة نفسها . في حين كانت هذه النسبة تفوق الـ ٨٠٪ في
صادرات غينيا والجزائر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

وتدل مؤشرات التوزيع الجغرافي لصادرات الدول الاسلامية على
الأهمية النسبية للدول المتقدمة في التجارة الخارجية لغالبية الدول
الاسلامية (في جانب الصادرات) . وتكشف أيضا تلك المؤشرات وجها آخر من
الخطورة يتمثل في التنافس في مجال تصريف السلع التصديرية للدول
الاسلامية لاسيما المتماثلة منها على أسواق الدول المتقدمة نتيجة هذا
التركيز .

ويلاحظ أن تلك الظاهرة - التركيز على اسواق الدول المتقدمة -
استمرت خلال فترة الدراسة ولم يطرأ عليها تغيرات كبيرة ، غير انه
بالامكان الاشارة الى بعض الاستثناءات سواء في الاتجاه الموافق لهذا
التركيز أو الاتجاه المعاكس . فقد شهدت ثمانية دول اسلامية ازديادا في
صادراتها المتجهة الى الدول المتقدمة خلال الفترة المذكورة وهي
اندونيسيا ، الجزائر ، بنغلاديش ، غينيا ، بنين ، مصر ، مالى
وموريتانيا .

وكمثال على ذلك بلغت صادرات بنين المتجهة الى الدول المتقدمة
٥٨٪ من اجمالي صادراتها عام ١٩٧٥ م ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٨٢٪ في
عام ١٩٨٢ م ثم الى ٨٤٪ عام ١٩٨٥ م . وكذلك الحال في اندونيسيا
ارتفعت فيها تلك النسبة من ٧٦٪ عام ١٩٧٥ م الى ٨٠٪ عام ١٩٨٥ م .

وفى موريتانيا بلغت تلك النسبة ٩٣٫٧ ٪ عام ١٩٨٥ م بعد أن كانت
٨٧٫٥ ٪ عام ١٩٧٥ م .

ويشير ذلك التركيز على اسواق الدول المتقدمة الى أن هذه
الدول تعاني من ضعف فى علاقاتها التجارية مع مجموعات الدول الأخرى
سواء الدول النامية أو الاشتراكية .

وفى المقابل شهدت صادرات بعض الدول الاسلامية المتجهة الى الدول
المتقدمة انخفاضا ملحوظا فى نهاية الفترة كما فى السعودية ، الكويت ،
عمان وايران . وكمثال على ذلك انخفضت صادرات السعودية الى الدول
المتقدمة من ٧٥ ٪ عام ١٩٧٧ م الى ٦٦ ٪ عام ١٩٨٣ م الى ٥٨ ٪ عام ١٩٨٥ م .
وفى نفس الاتجاه أيضا انخفضت صادرات الكويت من ٧٨ ٪ عام ١٩٨٠ م الى
٤٩ ٪ عام ١٩٨٥ م . وكذلك الحال فى العراق حيث انخفضت تلك النسبة من
٦١ ٪ عام ١٩٨٠ م الى ٥٠ ٪ عام ١٩٨٥ م .

ويمكن تفسير انخفاض الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة الى
أن هذه الدول بدأت تتبع سياسات تنويع الأسواق لصادراتها عملا على تقليل
تبعيتها لاقتصاديات واسواق الدول المتقدمة .

الفرع الثانى

المصادر المتجهة الى الدول الاشتراكية

فى الوقت الذى تحتل فيه الدول المتقدمة نصيبا هاما فى صادرات الدول الاسلامية فانه يتضح أن الأهمية النسبية للدول ذات التخطيط المركزى (الدول الاشتراكية) فى صادرات الدول الاسلامية ضئيلة جدا ان لم تكن معدومة فى بعض الحالات .

وطبقا للاحصائيات الواردة فى الجدول رقم (٢٢) فان تجارة الدول الاسلامية مع الدول الاشتراكية محدودة جدا . باستثناء أفغانستان حيث تمثل صادراتها الى هذه الدول ما بين ٣٩ ٪ - ٦٦ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

ويتضح من البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢٢) ان صادرات سبع وعشرين دولة اسلامية المتجهة الى دول التخطيط المركزى لم تتجاوز ١٠ ٪ من اجمالى صادراتها . وهى الجزائر ، البحرين ، تشاد ، الغابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، باكستان ، عمان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية ،

اليمن الجنوبي والكاميرون •

وتنخفض تلك النسبة الى مالا تتجاوز ٥ ٪ في اثنتين وعشرين دولة

من تلك الدول السالف ذكرها •

أما الدول الاسلامية التي تمثل صادراتها الى الدول الاشتراكية

فيما بين ١٠ - ٢٠ ٪ فهي سورية ، تركيا ، بنغلاديش ، السودان • مع

ملاحظة أن تلك النسب أخذت في التراجع حتى أصبحت أقل من ١٠ ٪ في كل من

تركيا والسودان وبنغلاديش خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ م ، في حين أن

صادرات سورية بلغت نسبة ١٤,٨ ٪ عام ١٩٨٥ م •

وإجمالاً فإنه يلاحظ الضالة النسبية لنصيب دول التخطيط المركزي

في صادرات الدول الاسلامية - باستثناء افغانستان - مما يجعلها بالتالى

لا تمثل أهمية تذكر في التجارة الخارجية للدول الاسلامية - في جانب

الصادرات - •

الفرع الثالث

المصادر المتجهة الى الدول النامية

تشير الاحصاءات الواردة في الجدول (٢٣) أن نصيب الدول النامية في صادرات الدول الاسلامية لم يتجاوز ٤٥ ٪ من اجمالي صادرات تسع وعشرين دولة اسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م وهي : الجزائر ، البحرين ، بنين ، مصر ، الغابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، باكستان ، عمان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، سورية ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية وافغانستان (الجدول ٢٣) .

وتنخفض هذه النسبة في عشرين دولة من الدول المشار اليها أعلاه الى أقل من ٣٦ ٪ خلال الفترة نفسها ، وتنخفض هذه النسبة أيضا في عشر دول منها بحيث لم تتجاوز نسبة صادراتها المتجهة الى الدول النامية ٢٥ ٪ من اجمالي صادراتها وتلك الدول هي : الجزائر ، بنين ، ليبيا ، اندونيسيا ، غينيا ، موريتانيا ، النيجر ، تونس ، تركيا والامارات العربية . وكمثال على ذلك بلغت نسبة صادرات الامارات العربية المتحدة المتجهة الى الدول النامية ما بين ٤ ٪ - ٢١ ٪ من اجمالي صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . (الجدول (٢٣)) .

ويلاحظ من خلال أرقام الجدول (٢٣) وجود تقلص في صادرات بعض الدول الاسلامية المتجهة الى الدول النامية كما في حالة افغانستان اذ انخفضت صادراتها المتجهة الى هذه الدول من ٢٨ ٪ في عام ١٩٧٥ م الى ٣ ٪ عام ١٩٨٥ م . وهذا ناجم بالطبع عن كون الدول الاشتراكية تستأثر بالنصيب الأكبر من صادراتها . وانخفضت ايضا صادرات مصر الى الدول النامية الى ١٢ ٪ في عام ١٩٨٥ م مقارنة بنسبة ٣١ ٪ في عام ١٩٨٢ م . واتخذت

الصادرات المتجهة الى الدول النامية

(نسبة مئوية)

الدولة	(١) ١٩٧٥	(٢) ١٩٧٧	(٣) ١٩٧٨	(٤) ١٩٧٩	(٥) ١٩٨٠	(٦) ١٩٨١	(٧) ١٩٨٢	(٨) ١٩٨٣	(٩) ١٩٨٤	(٩) ١٩٨٥
افغانستان	٢٨٦	-	-	١٩٢	٨٧	١٠٦	١٠٣	٣٨	٤	٣٢
الجزائر	٧٩	٤	٤	٥	٣	٩	٦	٨	٩٢	١٠٥
البحرين	١٩٩	-	-	٢٦٢	٢٨٨	٢٢٣	٢٢٢	٣٠٨	٣١٨	٣٣١
بنغلاديش	٣٨	٤٢	٣٤	٣٠	٤١	٥٧	٥١	٤٧	٣٢٤	٣٤٤
بنين	١٣٤	٤٤	١٧	١٠	١٠	٢٥	١٨	٢٠	١٢٩	١٤
تشاد	١٥	٤٢	٦٣	٦٥	٤١	٤٩	٤٩	٢٨	٣٠٨	٣٢٥
مصر	-	١١	١٢	٢٤	١٩	٣٦	٣١	١٦	٣٠٦	١٢٨
الجابون	٨٩	-	-	٣٧٨	٣٦٣	٢٩٩	٢٢٦	١٦٣	٥٣	٩٧
غينيا	١٨٧	-	-	١٠٦	١٢	٧١	٩٥	١١٥	١١٢	١١٧
اندونيسيا	٢١٢	٢٢	٢١	٢٣	١٩	٢٥	٢٥	٢٦	٢١٨	١٦٨
ايران	١٢٣	٢٦	٢٨	٣٥	٣٠	٤٤	٢٩	٣٤	٣٥٩	٤٢٣
العراق	٣٩٤	٤٦	٣٧	٤٥	٣٩	٥٣	٥٣	٦٨	٥٨٧	٤٦٧
الاردن	٣٤	٥٥	٣٩	٤٥	٦٣	٥٥	٦١	٦٨	٣١٣	٣٠٣
الكويت	٢٤٩	٣٠	٣٣	٣٠	١٨	٤٤	٥٠	٥٣	٣٠٤	٢٧٤
لبنان	٢٥١	-	-	-	-	-	-	٤١	١٨٥	١٩٧
ليبيا	١٤٩	٢١	١٧	٢٠	١٦	١٤	١٦	٢٣	٢٣٧	٢٠٥
ماليزيا	٣٣٥	٢٢	٢٢	٣٤	٣٥	٤٣	٤٥	٤٧	٤١٨	٣٩٨
مالي	-	٢١	٢٠	-	٣١	٣٧	٣٧	٢٦	٢٢٥	٢٨٢
موريتانيا	١٥	٢٠	١٥	١١	٥	٨	٥	٦	٦٢	٥٢
المغرب	١٦٢	٢٨	٢٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٣	٢٨	٢١٦	٢٠٩
النيجر	٧	١٧	١٥	١	٣	٢١	٢٤	٠	٣	٣
باكستان	٣٦٦	٣٧	٣٠	٣٥	٤٧	٤٢	٣٧	٣٩	١٩٦	٢٧٢
عمان	١٦٦	-	-	١٤	١٥٨	١٠٥	١٠٥	٢٣	٣٠٨	٢٦٩
قطر	٢٦١	-	-	٢٤٦	٢٤٨	١٧	٢٦	٢٤٩	١٣٩	١٣٤
السعودية	٢٤	٢٥	٢٨	٢٥	٢٢	٢٥	٢٤	٣٠	٣٢٥	٣٤٩
السنغال	١٩٨	١٥	٣١	٤١	٣٠	٥٩	٣٥	-	٢٢٩	٢٢٤
سيراليون	٢٤	٤	٤	٢	٠	١٠	٢٠	٣٤	١٨	٢
العوامل	١٧١	٣١	١٤	٢	١٥	١٤	١٦	١٨	٣١١	٣٠٥
السودان	٣٦٦	٢٦	٢٧	٤٥	٣٧	٢٤	٣٣	٢٩	٤٣٣	٤٠٤
سوريه	٢٠٩	١٨	١٨	٢٠	٤٨	١٥	١٨	٤٢	٣١٥	٢٤٢
تونس	٢١٧	٢٥	٢٣	٢٧	٢٧	٢١	٢١	-	٩٤	٨٢
تركيا	١٣	٢٠	١٢	١٩	٢١	٢١	٤١	٣٧	١١٥	١٢٣
اوغندا	٢٠٨	١٤	٢	٣٠	٢٠	١٩	١٠	١٥	١٢٧	١٤٦
الإمارات العربية	٤٦	-	-	١٨٩	١٨٢	٢١٨	١٥٥	١٥٧	١٣٩	١٤٨
اليمن الشمالي	٦٦٦	٤٤	١٣	٤٦	٤٩	٣٨	٥٠	٥٠	٤٤٨	١٧١
اليمن الجنوبي	١١٤	١٤	٥١	٤٩	٣١	٣٧	٢٠	٤٣	٣٤١	٣٢٥
الكاميرون	١٣٧	-	-	٨٦	٨٦	٨٧	٨١	٩٣	٤	٣٢

- (١) البنك الاسلامي للتنمية، النشرة الاحصائية رقم (٥)، مرجع سابق، الجدول (٢٤)، ص ٢٧.
- (٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩، الجدول (١١)، ص ٣٠.
- (٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠، الجدول (١١)، ص ١٤٨.
- (٤) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١، الجدول (١١)، ص ١٦٦.
- (٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢، الجدول (١١)، ص ١٣٠.
- (٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣، الجدول (١٢)، ص ٢٧٨.
- (٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤، الجدول (١٢)، ص ٢٢٢.
- (٨) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥، الجدول (١٢)، ص ٢٨.
- (٩) البنك الاسلامي للتنمية، النشرة الاحصائية رقم (١٦)، مرجع سابق، الجدول (٢٤)، ص ٢٨.

ملاحظة: يرجع عدم ايراد ارقام عن العام ١٩٧٦ الى عدم توفرها.

صادرات كل من موريتانيا وباكستان وتونس، وتركيا واندونيسيا ومالـى والنيجر نفس الاتجاه .

وقد حصل ذلك الانخفاض نتيجة تزايد نصيب الدول المتقدمة فـى صادرات بعض هذه الدول - كما فى مصر ، اندونيسيا ، مالى وموريتانيا (١) - لانه فى غالب الأحوال يـُودى أى تقلص فى التدفقات التجارية مع أيسـمـة مجموعة من الدول الى زيادة هذه التدفقات مع المجموعات الأخرى .

وعلى العكس من الدول السالف ذكرها فان صادرات السعودية والسودان والصومال المتجهة الى الدول النامية تزايدت بشكل ملحوظ فى السنوات الاخيرة من الدراسة . وكمثال على ذلك شهدت صادرات السعودية المتجهة الى الدول النامية ارتفاعا من ٢٤ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٣ م ثم الى ٣٤ ٪ عام ١٩٨٥ م (انظر الجدول " ٢٣ ") . ويلاحظ ان ظاهرة زيادة الصادرات السعودية المتجهة الى الدول النامية جاء نتيجة انخفاض اسعار النفط فى أسواق الدول المتقدمة وتشبعها بهذه السلعة مما جعل السعودية تبحث عن منافذ تسويقية أخرى فى الدول النامية .

(١) انظر الجدول (٢٢) .

المطلب الثانى

الاتجاهات الجغرافية لمستوردات الدول الاسلامية

الفرع الأول

المستوردات من الدول المتقدمة

ان التوزيع الجغرافى لمستوردات الدول الاسلامية يكاد يتشابه الى حد كبير مع اتجاهات الصادرات . ويتضح هذا من الجدول رقم (٢٤) والذى منه يتبين أن الدول الاسلامية تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة فى استيراد الجزء الأكبر من احتياجاتها السلعية حيث أن احدى وعشرين دولة اسلامية تتراوح نسبة مستورداتها من تلك الدول مابين ٦٠ - ٩٢ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . ومن تلك الدول : الجزائر ، بنين ، الغابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، موريتانيا ، المغرب والسعودية (الجدول ٢٤) . وكما شال على ذلك بلغت مستوردات الجزائر من الدول المتقدمة مابين ٨١ ٪ الى ٨٩ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (الجدول ٢٤) . وفى الغابون بلغت تلك النسبة ٨٤ ٪ عام ١٩٧٥ م و ٩٢ ٪ عام ١٩٨٢ م و ٨٩ ٪ عام ١٩٨٥ م . وفى السعودية بلغت هذه النسبة ٦٣ ٪ عام ١٩٧٥ م و ٨٠.٦ ٪ و ٨٤.٥ ٪ فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٥ م على التوالى .

أما الدول التى تمثل مستورداتها من الدول المتقدمة مابين نسبة ٥٠ - ٦٠ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م هى النيجر ، مالى ، سيراليون والسودان .

الجدول رقم (٢٤)
المستوردات من الدول المتقدمة

(نسبة مئوية)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	٤٩٧	١٩٧	٢٢٧	١٨٧	٢١٧	٢٢٧	٢١١	١٨١
الجزائر	٨٩٣	٨٧٤	٨٧٠	٨٤٦	٨٣٠	٨١٠	٨٢٢	٨٥٤
البحرين	٣٥٢	٣٨٣	٣٢٢	٣٠٦	٤١٥	٤٦٧	٤٢٨	٣٧٦
بنغلاديش	٥٦٦	٥١٧	٤٨١	٣٨٥	٤٤٢	٤٤٢	٤٣٨	٤٣١
بنين	٧٣٠	٦٧٤	٦٨٠	٨٩١	٧٠٨	٨٩٨	٥٨٥	٦٨٣
الكاميرون	٨٤٩	٨١٩	٧٧٧	٧٨٠	٨٣٦	٨٨٧	٨٥٤	٨٧٣
تشاد	٦٥٥	٤١٥	١٨٣	٢٢٥	٣٠١	٣٨٠	٤٥٩	٥٣٦
مصر	٦٥٨	٧١٧	٧٢٥	٦٨٧	٧١٢	٦٩٥	٦٧٨	٧٣٤
غينيا	٧٦٧	٩٢٠	٨٩٥	٧٣١	٦٨٤	٧٤٧	٦٨٦	٧٩٥
اندونيسيا	٧٠٠	٦٥٥	٦٤٨	٦٦٩	٦٢٥	٦٠٠	٦٥٥	٧٧٢
ايران	٨٣٠	٧٢٧	٦٥٨	٦٧٢	٥٨٥	٦٥٢	٦٦١	٦٣٧
العراق	٧٤٥	٧٦٦	٧٧٨	٧٢٦	٧٣٢	٦٧٠	٦٠٢	٦٢٥
الاردن	٥٢٤	٥٧٣	٥٧٥	٥٩٥	٥٣٥	٥٣٤	٥٦٠	٤٦٨
الكويت	٧٧١	٧٢٥	٧٤١	٧٧٥	٧٩٣	٧٧٥	٧٤٥	٧٤٩
لبنان	٧١٢	٦٤٦	٦٥٩	٦٢٥	٧٠٠	٧٠٥	٦٦٣	٦٢٠
ليبيا	٧٤١	٨١٧	٨٥٨	٨٣٤	٧٧٣	٧٧٩	٧٤٢	٧٦٦
ماليزيا	٦٣٤	٦٥٢	٦٣٢	٦٢٧	٦٣٢	٦٣٦	٦٤٢	٦١٥
مالي	٥٢٣	٥٥٥	٥٢٥	٥٣٣	٥٨٩	٦٦	٦١٤	٦٨٥
موريتانيا	٦٣٠	٧٨٧	٨٣٤	٧٤٥	٧٢٩	٧٤٤	٧٤٥	٧٧٠
المغرب	٦٩٩	٧١٢	٦٦١	٦١٨	٦٢٠	٦١٣	٦١٦	٦٤٧
النيجر	٦١٣	٧٣٦	٦٦٠	٥٢٦	٥٦٨	٥٩٢	٥٦٥	٦٢٣
عمان	٧٠٦	٦٧٥	٦٣٤	٦٢٤	٦٧١	٧٠٩	٧٠٤	٧٥٠
باكستان	٥٩٥	٥٧٦	٥٠١	٤٧٥	٤٨٧	٥١٦	٥١٣	٥٤٨
قطر	٧٦٩	٨٤٦	٧٧٧	٧٧٥	٧٩٢	٧٨٦	٧٤٨	٦٤٣
السعودية	٦٣٧	٧٩١	٧٩٦	٨٠٦	٨٢٥	٨٢٠	٨٠٣	٨٤٥
السنغال	٦٧٠	٦٦٢	٦٠٦	٦٢٩	٥٨٠	٦٥٧	٦٠٠	٦٥٧
العوامل	٤٤٤	٦١٦	٧١٤	٧٦١	٦٠٠	٦٧١	٦٥٩	٦٣٣
سيراليون	٥٣٩	٨٦٧	٨١٣	٦٥٢	٦١٥	٦١٥	٥٠٤	٥٧٢
السودان	٥٩٩	٦٩٤	٥٣٠	٥٧٦	٥٠٠	٥٢٣	٥٥٥	٦٠٤
سوريا	٥٩٢	٤٩٦	٥٣١	٤٤١	٤٠١	٤٨٩	٣٢٣	٤٠١
تونس	٧٩٥	٧٢٤	٧٤١	٧٣٢	٨١٨	٧٩٣	٧٩٨	٧٧٤
تركيا	٧٣٧	٥٩٨	٤٥٨	٤٧٥	٤٩٧	٤٨٤	٥١٠	٥٨١
اوغندا	٤٩٢	٣٦١	٤٣٨	٤٣٦	٤٨٣	٤٦٤	٤٢٥	٤٧٩
الامارات العربية	٦٩٠	٧١٩	٧١١	٦٩٨	٦٩٩	٧٢١	٧٠٥	٧٤٩
اليمن الشمالي	٤٩١	٥١٤	٤٩٧	٤٨٠	٥٠٥	٥٥٧	٥٣٢	٥٨٥
اليمن الجنوبي	٥٠٠	٤٠١	٢٣٥	٣٢٢	٤٦١	٤٢٦	٤٨٤	٤٦١
الجابون	٦٥٨	٩١٧	٩٢٢	٨٨١	٨٩٤	٨٨٢	٨٥٥	٨٩٥

المصدر :

- البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، ١٩٨٦/١٤٠٦ م ، الجدول ٢٤ ص ٢٧ .
- البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، الجدول ٢٤ ص ٢٨ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ الى عدم توفرها .

بينما يتضح ان الدول التى تتراوح نسبة مستورداتها من هـــــ
الدول مابين ٢٣ - ٥٢ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة نفسها هــــ
كل من البحرين ، سورية^(١) ، اوغندا واليمن الجنوبى . وهى بهذا تعتبر
اقل الدول الاسلامية استيرادا من الدول المتقدمة ففى البحرين تمثل تلك
النسبة ٣٥ ٪ عام ١٩٧٥ م و ٤١ ٪ عام ١٩٨٢ م و ٣٧٦ ٪ عام ١٩٨٥ م . وفى
اوغندا بلغت تلك النسبة ٤٩٢ ٪ عام ١٩٧٥ م ثم ٤٨٣ ٪ و ٤٧٩ ٪ فى عامى
١٩٨٢ و ١٩٨٥ على التوالى .

(١) باستثناء عام ١٩٧٥ م بلغت فيه تلك النسبة ٥٩ ٪

الفرع الثانى

المستوردات من الدول الاشتراكية

تشير الاحصاءات الواردة فى الجدول (٢٥) ان نسبة صادرات الدول الاشتراكية المتجهة الى الدول الاسلامية مازالت فى مستوى منخفض تماما - ماعدا افغانستان - لاسيما فى حالة مقارنتها بنصيب الدول المتقدمة . اذ يبين ذلك الجدول بصورة جلية ان نسبة المستوردات من هذه الدول لاتتجاوز ٤ ٪ من اجمالى مستوردات تسع وعشرين دولة اسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . كما هو الحال فى البحرين ، الجزائر ، السعودية ، تشاد ، بنين ، اندونيسيا ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا وتركيا (الجدول ٢٥) . وكمثال على ذلك بلغت مستوردات السعودية من الدول الاشتراكية ٧ ٪ من مستورداتها الكلية فى عام ١٩٧٥ م و ٤ ٪ فى عام ١٩٨٢ م و ٥ ٪ فى عام ١٩٨٥ م . وتبلغ حصة الدول الاشتراكية فى مستوردات النيجر نسبة ٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ م و ٣ ٪ و ٥ ٪ فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ م على التوالى . وتتراوح تلك الحصة فى مستوردات ماليزيا مابين ٤ ٪ الى ٦ ٪ من مستورداتها الاجمالية خلال الفترة نفسها .

أما الدول التى تمثل مستورداتها من الدول الاشتراكية مابين

الجدول رقم (٢٥)
المستوردات من الدول الاشتراكية

(نسبة مئوية)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	٢٥٦	٥٥٣	٥٢٧	٥٤٨	١٠٥	٥٠٠	٥١٢	٥٠٥
الجزائر	٢٤	٢٨	٣٣	٣٧	٣٧	٣٦	٣٢	٢٩
البحرين	٢	٢	-	-	-	-	-	-
بنغلادش	٦٧	٣٠	٣٦	٣٠	٣٠	٤٧	٤١	٣٩
بنين	٢٢	-	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	١٧	١٢	١٠	٩	٧	٦	٦	٥
تشاد	١٢	-	-	-	-	-	-	-
مصر	١٢٨	٦٢	٤٥	٦١	٧٥	٥٣	٤٩	٣٧
الجابون	٠	١	١	٠	١	١	٢	١
غينيا	١٧	-	-	-	-	-	-	-
اندونيسيا	٤٣	١	١٣	٧	٥	٤	٤	٢
ايران	٣٤	١١٣	٩٦	٩٥	١١٩	٦٤	٧٢	٧٩
العراق	٥٦	٢٧	٢٠	١٤	١٥	٢٨	٢٦	٢٠
الاردن	٢٥	٣٤	٢٧	٣٤	٣٧	٢٩	٢٣	١٨
الكويت	٢٣	١٥	١٢	١١	٨	٢٣	٢٠	١٩
ليبيا	٢٦	٤٩	٢٧	٢٨	٢١	٢١	٢١	٢٢
ماليزيا	٤	٧	٦	٩	٦	٥	٦	٤
مالي	٥٤	٣٣	٢٢	٧	١١	١١	١٢	١٥
موريتانيا	٥	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	٨٦	٤٩	٥٨	٦٢	٧٨	٧٥	٥٥	٤٢
النيجر	٥	٥	٣	٤	٣	٥	٦	٥
عمان	٢	٢	٨	٦	١	-	-	-
باكستان	٤١	٢٣	٢٢	٢٠	٢٤	١٤	١٦	١١
قطر	٣	١	٣	٤	-	-	-	-
المعمودية	٧	١٩	١٦	١١	٤	٤	٤	٥
السنغال	٢٩	٨	٧	٢٧	٨	٨	٨	٢٩
سيراليون	٥٢	-	-	-	١٦	٧	٧	٢٦
الصومال	٧٤	١	٥	٤	٣	٤	٤	٤
السودان	٤١	٢٩	٢٩	٢٠	٢٠	١٥	١٥	١٣
سورية	٩٢	٨٥	٦٤	٨٩	٩٣	٨٧	١٢٥	٧٨
تونس	٢٩	٣٤	٢٩	٢٥	٢٣	٢٨	٢٩	٣٣
تركيا	٣٥	٦٥	٧٥	٤٢	٣١	٦١	٦٧	٥٥
اوغندا	٥٠	-	-	-	٢	٣	٢	-
الامارات العربية	٥١	٧	٦	٣	٢	٦	٥	٤
اليمن الشمالي	٣٤	١٨	١٨	٩	١١	١٥	١٥	١٥
اليمن الجنوبي	١٥	٢٠	٨	١١	١٣	١٣	-	-

المصدر :

- البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٢٥) ، ص ٢٨ .
 - البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٢٥) ، ص ٢٩ .
- ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام من الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ الى عدم توفرها .

٣ ٪ الى ٧ ٪ من مستورداتها الاجمالية خلال هذه الفترة هي مصر والمغرب .

وترتفع هذه النسبة الى مابين ٦ ٪ - ١٢ ٪ في مستوردات سورية

وايران ٠٠٠٠ (الجدول ٢٥) . في حين ان مستوردات افغانستان من تلك

الدول شهدت نسبة مرتفعة تتراوح مابين ٥٠ - ٥٥ ٪ خلال فترة الدراسة

باستثناء عام ١٩٧٥ م حيث بلغت فيه هذه النسبة ٢٥ ٪ .

المستوردات من الدول النامية

تشكل المستوردات من الدول النامية نسبة لا تتجاوز في أحسن حالاتها ٣٣ ٪ من اجمالي مستوردات ثلاثين دولة اسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (الجدول ٢٦) بل أن هذه النسبة تنخفض في عشرين دولة منها الى أقل من ٢٦ ٪ من صادراتها الكلية خلال الفترة المذكورة . والدول المعنية في ذلك هي افغانستان والجزائر ، البحرين ، مصر ، الغابون ، ليبيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، غينيا ، الكويت ، النيجر ، باكستان ، قطر ، السنغال ، الصومال ، السودان ، تونس ، تركيا وسيراليون .

وكمثال على ذلك تمثل مستوردات باكستان من الدول النامية ما بين ١٦ ٪ الى ٢٠ ٪ من اجمالي مستورداتها خلال هذه الفترة . في حين كانت هذه النسبة تتراوح ما بين ١٨ ٪ الى ٢٥ ٪ بالنسبة للسودان خلال الفترة نفسها .

أما الدول التي تمثل مستورداتها من الدول النامية نسبة هامة من اجمالي مستورداتها فهي تشاد وأوغندا . وقد يفسر ذلك كونها دول غير ساحلية - محصورة - وتتعامل بالتالي مع الدول النامية المجاورة لها لسهولة النقل البري وعدم توفر وسائل النقل البحري والجوي ذات الكلفة الكبيرة .

وكمثال على ذلك بلغت حصة الدول النامية في مستوردات تشاد نسبة ٢١ ٪ عام ١٩٧٥ م ثم ارتفعت الى ٥٣٫٦ ٪ عام ١٩٧٩ م ثم انخفضت تدريجيا الى ٤٢ ٪ عام ١٩٨٥ م .

ويلاحظ ان هذا الانخفاض في حصة الدول النامية من مستوردات تشاد

الجدول رقم (٢٦)
المستوردات من الدول النامية

(نسبة مئوية)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	٨٠	٢٥	١١٤	١٣١	١٤١	١٤٠	١٣٦	١٨٢
الجزائر	٧١	٩٥	٩٢	١١٤	١٣١	١٤١	١٣٨	١١٠
البحرين	٩٠	٧٥	٨٦	٧٥	٨٠	٧٨	٧٦	٩٤
بنغلاديش	١٣٢	١٦٣	١٨٠	١٨٧	١٤٢	١٧٥	٣٧٢	٢٩٧
بنين	١٨٠	٢١٣	٢٥٨	٢٣١	٢١٦	٢٣٥	٣٣٨	٢٥٤
الكاميرون	١١٣	١٤١	١٩٦	١٨٣	١٨٧	٨٨	١١٧	١٠٠
تشاد	٢١١	٥٣٦	٧٢٩	٧١٠	٧٤١	٥٦٨	٤٩٧	٤٢٧
مصر	١٥١	١٧١	١٦٣	١٥٥	١٧٠	١٧٢	١٩٠	١٦٥
غينيا	٢١٧	٧٩	١٠٣	٢٦٥	٣١٢	٢٤٨	٢٠٩	٢٠٢
اندونيسيا	٢١٩	٢٢٨	٢١٠	٢٤٠	٢٧٥	٣١١	٢٠٦	١٦٠
ايران	١٢٤	١١٢	١٨٨	١٩٧	٢٨٠	٣٦٤	٢٤٥	٢٥٥
العراق	١٨٢	١٧٢	١٥٥	١٩٥	١٩٩	٢٥٠	٣١٦	٣٠٠
الأردن	٢٠٤	٢٢٤	١٩٢	١٦٥	١٤١	١٤٠	١٤٠	٣٣١
الكويت	١٧٤	٢١١	١٩٩	١٧٧	١٦٣	١٥٣	١٨٩	١٨٥
لبنان	١٧٦	٢٠٣	١٨٦	٢٢٤	٢١٤	٢٢١	٢٥٧	٢٨٤
ليبيا	٢٠٦	١٢٥	٩٢	١١٦	١٧٢	١٦٥	٢٠٠	١٧٥
ماليزيا	٢٥٦	٢٣٢	٢٤٩	٢٥٧	٢٧٨	٢٧٠	٢٧٣	٣٠٥
مالى	٤٠٨	٣٤٨	٣٧١	٤٤٠	٣٨٨	٣٧٢	٣٦١	٢٩٥
موريتانيا	٢٩١	٢١١	١٦٥	٢٥٣	٢١١	١٨٧	١٩٢	١٧٣
الجابون	٧٧	٦٠	٦٦	١٠٤	٨٨	٩٨	٣٤	٩٩
المغرب	١٤١	٧٩	٨٤	٩٥	٨٠	٩٧	٨٧	٨٩
النيجر	٢٣٣	١٢٤	١٦٣	٢٣١	٢٠٩	١٦٥	١٨٨	١٧٢
عمان	١٢٥	١٥٩	١٧١	١٩١	١٦٨	١٠٣	١٠٢	٨٣
باكستان	١٦٧	٢٠٠	١٨٨	٢٠٥	١٧٥	١٨٤	٢١٧	١٨٢
قطر	١٥٠	١١٥	١٥٦	١٤٦	١٤٤	١٤٣	١٩٢	١٨٦
السعودية	٢٦٤	١٣٨	١٤٧	١٤٦	١٣٧	١٣٧	١٤٧	١٢٩
السنغال	١١٥	١٧٥	١٨٨	٢٤٠	١٨٨	١٥٩	٢٣٦	١٦٥
سيراليون	١٥١	٦٠	١١٠	١١٠	١٨٨	٩٨	٧٤	١٢٦
الموالم	٢٩٦	١٨٦	٢٠٢	٢٣٢	١٥٤	١٧٤	١٩٥	٢١٦
السودان	١٨١	١٧٣	٢١٨	١٧٨	٢٢٢	٢٥٣	٢٤٢	٢٣٤
سوريه	٢٣٨	١٩٢	١٧٦	١٦٥	١٣٩	١١٢	١٣٢	١٠٩
تونس	١١١	١٣١	١٢٩	١٢١	١٠٧	١٥٩	٩٩	١٠٨
تركيا	٧١	١٢٥	١٠٦	٩٦	٥	٧٥	٨٦	١٠٠
اوغندا	٤٤٩	٥٦٧	٥١٣	٤٨٦	٤٣٠	٤٤٦	٥٢٢	٤٩٧
الامارات العربية	١٧٩	٢٣٣	٢٢٤	٢٤٩	١٧٥	٢١٢	٢٣١	٢١٧
اليمن الشمالي	٤١٥	٢٤٥	٢٤٥	١٧٤	٢٤٤	٢٢٦	٢٦١	٢٢٥

المصدر :

- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول رقم (٢٥) ، ص ٢٨ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول رقم (٢٥) ، ص ٢٩ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ الى عدم توفرها .

قابلة ارتفاع فى حصة الدول المتقدمة من مستوردات تشاد . كما يتضح ذلك
من الجدول (٢٤) .

وبعد العرض السابق يمكن التوصل الى نتيجة مفادها أن أسواق الدول
المتقدمة مازالت تستأثر بالنسبة الكبرى من التجارة الخارجية لغالبية
الدول الاسلامية - سواء على مستوى الصادرات أو المستوردات - خلال الفترة
١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . وبالتالي تعتبر أهم شريك تجارى للدول الاسلامية ويعتبر
ذلك من الامور الدالة على وجود حالة تبعية واضحة لاقتصاديات الدول
المتقدمة .

فى حين أن التبادل التجارى مع الدول الاشتراكية منخفض جدا ومن
ثم لاتمثل تلك الدول أهمية بارزة فى تجارة الدول الاسلامية . وأخيرا يتضح
أن الدول النامية ليست هى الشريك الهام فى تجارة الدول الاسلامية وانما
تحتل المركز الثانى بعد الدول المتقدمة .

المبحث الثاني

التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية

اتضح مما سبق أن الدول المتقدمة استوعبت معظم التجارة الخارجية للدول الاسلامية ، وهذا بحد ذاته يدل على أن الدول الاسلامية تتبادل فيما بينها نسبة ضئيلة من تجارتها الاجمالية وأن اقتصادياتها مازالت متوقفة على احوال العرض والطلب فى اسواق الدول المتقدمة .

والآن بعد ما اتضح ان التبادل التجارى للدول الاسلامية يتجه معظمه نحو الدول المتقدمة فما هو نصيب الدول الاسلامية من تجارتها الاجمالية ؟ والاجابة على ذلك ستبرز مدى قوة او ضعف العلاقات التجارية بين الدول الاسلامية ، وتعكس ايضا نجاح أو فشل الاتفاقيات التجارية والجهود المبذولة^(١) من قبل هذه الدول الهادفة الى تنشيط التبادل التجارى البينى .

(١) سيأتى بيان هذا فى الفصل الثانى من الباب الثانى .

الجدول رقم (٢٧)

حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية (١)

(نسبة مئوية) (٢) (٢) (٢)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٨٠٨	١٠٠١	١٠٠٣	١٠٠٦	٨٠٤	٦٩	٦٢	٦٤	٦	٤٠٤	٨٠٨	المصادر البينية
١١١	١١٠٣	١١٠٢	١١٠٩	١٠٧٧	١١٠١	٩	٨٣	١٠٠١	١٠٧٧	١٠٠	المستوردات البينية
٩٠٩	١٠٧٧	١٠٠٨	١١٠٣	٩٦	٩	٧٦	٧٤	٨١	٨١	٧٩	حجم التبادل التجارى البينى

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، جدول (٣٠) .

البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ،

جدول (٣٠) .

(٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ،

أنقرة ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، العدد ١٧ ، ١٩٨٣ .

التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية لم يرق الى مستوى مشجع كما
فى حالة المجموعات الاقتصادية الأخرى ، رغم الجهود المبذولة من قبل هذه
الدول بهدف تعزيز وتنشيط التبادل التجارى البينى .

وعند المقارنة بين تطور نسب الصادرات البينية والمستوردات
البينية ، يتضح ان حصة الصادرات البينية والتي كانت تمثل نسبة ٨٥٪
من مجموع صادرات الدول الاسلامية فى عام ١٩٧٥ م بدأت فى التقدم البطيئ
الى أن بلغت نسبتها ١٠٠٪ عام ١٩٨٤ م . أى أن تطورها قارب الضعف
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ م . ثم انتكست تلك النسبة الى ٨٨٪ فى عام
١٩٨٥ م . بسبب تدهور أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى .^(١) أما تطور
نسبة المستوردات البينية خلال هذه الفترة فقد بقيت نسبتها تدور حول
١٠٪ من اجمالى مستوردات الدول الاسلامية خلال الأعوام ١٣٩٥ - ١٣٩٧هـ (١٩٧٥ -
١٩٧٧ م) ، ثم انخفضت تلك النسبة الى ٨٪ و ٩٪ فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ م ،
ثم توقفت على نسبة ١١٪ فى الفترة الأخيرة من الدراسة .

ونتيجة لتلك النسب المتواضعة فى التبادل التجارى البينى فإن
ذلك لايساهم فى التخفيف من هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات التجارية
- المشوهة - بين الدول الاسلامية و الدول المتقدمة ومن حدة التبعية
ودرجة الانكشاف على الاقتصاديات المتقدمة .

== والدول الاعضاء فى هذا المجلس هى كل من الاتحاد السوفيتى ، المانيا
الديمقراطية ، بولنده ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بلغاريا ، رومانيا ،
منغوليا وكوبا .

- د . يحيى حلمى رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربيه
(رؤية مستقبلية) ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ،
الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٢٢ .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ، ص
٣٣ ، ٣٤ .

واذا نظرنا الى كل دولة اسلامية على حدة ، يتضح من الاحصاءات الواردة فى الجدول (٢٨) ان البحرين والاردن ولبنان والصومال واليمن الشمالى تحتل مركز الصدارة فى التجارة البينية على مستوى الصادرات ، نظرا لارتفاع نسبة صادراتها البينية ، اذ تمثل الصادرات البينية فى لبنان والصومال مابين ٥٠ ٪ - ٨٠ ٪ من اجمالى صادراتهما خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) ، فى حين ان حصة الدول الاسلامية فى صادرات البحرين تتراوح مابين ٢٥ - ٤٠ ٪ خلال الفترة نفسها ، اما صادرات الاردن الى الدول الاسلامية فتتمثل مابين ٣٧ ٪ و ٦٥ ٪ من اجمالى صادراته خلال الفترة المذكورة . وفيما يخص اليمن الشمالى فتتراوح نسبة صادراته الى الدول الاسلامية مابين ٤٥ ٪ - ٥٩ ٪ من اجمالى صادراته فى غالبية فترة الدراسة .

وبشكل عام فان اقتصاديات هذه الدول أكثر انفتاحا على اقتصاديات الدول الاسلامية منها على اقتصاديات الدول المتقدمة .

أما المجموعة الثانية من حيث الأهمية فى الصادرات البينية فهى باكستان والسودان وتركيا واليمن الجنوبى .

فعلى سبيل المثال شهدت صادرات السودان المتجهة الى الدول الاسلامية ارتفاعا من ٧ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ١٧٫٧ ٪ عام ١٩٨٠ م ثم الى ٤١ ٪ عام ١٩٨٢ م ثم انخفضت قليلا الى ٣٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ م ، وارتفعت صادرات تركيا المتجهة الى الدول الاسلامية من ١٦ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٣٥ ٪ عام ١٩٨٢ م ، ثم انخفضت قليلا الى ٢٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ م (الجدول ٢٨)

الجدول رقم (٢٨)
الصادرات المتجهة الى الدول الاسلامية (١)

(نسبة مئوية)

الدولة	(٢) ١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	١٨٣٣	٢١٥٠	١٦٤٤	١٤٣٣	٢٤٦٦	١٦٦٦	٨٥٠	٤٨٨	٣٢٢
الجزائر	٠٢٠	٠	١٠	٠	٥٠	٤٠	٣٠	٥٠	١٠٩
البحرين	٢٥٣٣	٢٨٣٢	٣٠٣٣	٣٨٣٣	٣١٣٣	٧٠٤٤	٣٠٣٣	٣٠٣٧	٢٦٣٣
بنغلاديش	١٦٧٧	٢١٣٢	١٧٣٨	١٨٤٤	٢١٣٣	١٩٣٩	٢٠٣٦	١٨٣١	١٩٣٢
بنين	-	٧٣٣	١٣٣٤	٤٣٠	٦٣٨	٦٧	٣٣٣	١٣٢	٢٣٢
تشاد	٣٣٣	٥٣٣	٩٣٢	١٤٣٠	١٠٣٩	١٣٣٩	٤٣٢	٥٣٣	٧٣٠
مصر	٩٣٩	٨٣٦	٨٣٨	٣٣٩	٥٣٧	٧٣٠	٥٣٥	٤٣٣	٣٣١
غينيا	٤٣٧	٧٣٦	٧٣٧	٨٣٩	٦٣٦	٩٣٢	٥٣٢	٥٣٨	٧٣٩
اندونيسيا	١٣٧	١٣٣	١٣٢	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٤	١٣٥	٢٣٤
العراق	١١٣٧	٨٣١	٩٣٧	١٠٣١	١٧٣٤	١٩٣٩	١٢٣٧	١٢٣٨	١١٣٤
الأردن	٤٧٣٠	٤٩٣٥	٦٤٣١	٥٠٣٤	٤٢٣٩	٦٥٣٨	٣٧٣١	٤٦٣٤	٤٢٣٧
الكويت	١١٣٩	٩٣٦	١٠٣٥	١٣٣٠	١٢٣١	٢٣٣٠	٢٠٣٦	١٦٣٣	١٦٣١
لبنان	٦٥٣٩	٧٧٣٧	٧٤٣٣	٦٩٣٩	٦٥٣٨	١٠٣٣	٦٦٣٢	٦٤٣٣	٥٤٣١
ماليزيا	٤٣٠	٢٣٩	٣٣٣	٣٣٤	٤٣٢	٣٣٩	٣٣٦	٧٣٣	٣٣٧
مالي	١٣٣٠	١٣٣٠	٩٣٨	٩٣٨	٥٣٠	١٣١	٢٣٥	٤٣٩	٩٣٦
موريتانيا	١٣٠	١٣٣	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
المغرب	٦٣٨	٣٣٨	٤٣٠	٦٣٣	٩٣١	٩٣٨	١٣٣١	١٣٣١	١١٣٦
النيجر	٤٣٠	٢٣٠	٣٣٠	٢٣٣	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	١٨٣٩	٢٣٣
عمان	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
باكستان	٣٠٣٨	٢٩٣١	٢٩٣٤	٢٩٣٨	٢٩٣٩	٣٢٣٥	٢٨٣٢	٢٥٣١	٢٢٣٦
قطر	-	٦٣١	١٣٣	٤٣٩	٥٣٨	٥٣٥	٤٣٣	٣٣٩	٤٣٨
السعودية	٣٣٧	٥٣٥	٤٣٥	٤٣٥	٧٣٥	٩٣٨	١٢٣٨	١٢٣٩	١٢٣٨
السنغال	١٠٣٩	٨٣٨	٢٠٣٢	١٠٣٩	٢١٣٣	١٤٣٥	١٧٣٧	١٢٣٠	١٤٣٨
سيراليون	١٣٠	-	-	-	٦٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
العومال	٦٨٣٠	٤٣٥	٨٣٠	٨٣٠	٧٤٣٨	٨٧٣٧	٧٧٣٣	٧٨٣٩	٥٩٣٧
السودان	٧٣١	١٠٣٢	١٦٣٤	١٧٣٧	٢٧٣٥	٤١٣٠	٣٧٣٥	٢٨٣٥	٣٧٣٠
سورية	٨٣٥	١٤٣٢	١٢٣٧	٢٠٣٥	١٣٣١	١٧٣٧	١١٣٨	١٠٣١	٦٣٣
تونس	١٤٣٧	١٠٣٤	١٧٣٤	٦٣٨	٨٣٣	٧٣٠	٧٣٨	٤٣٤	٥٣٩
تركيا	١٦٣٥	١٣٣٧	٧٣٠	٢٥٣٤	٣٦٣٦	٣٥٣٧	٢٩٣٩	٢٨٣٦	٢٨٣١
اوغندا	٦٣٨	١٥٣٢	١٤٣٥	٨٣٨	١١٣٥	٢٣٨	٣٣٩	١٣٧	١٣٦
الامارات العربية	٤٣٦	٣٣٨	٤٣٤	٥٣٥	٧٣٠	٨٣١	٤٣٩	٧٣٣	٥٣٢
اليمن الشمالي	١٧٣٤	١٤٣٩	٥٩٣٨	٤٥٣٤	٤٥٣٥	٤٦٣٥	٤٤٣١	٤٥٣١	٢٣٣٤
اليمن الجنوبي	٦٣٥	٣١٣٧	٢٤٣٠	١١٣١	٤٢٣٤	٢٩٣٢	٥٣١	١٣٣٢	٢٠٣٠
ليبيا	١٣٧	٢٣٥	١٣٦	١٣٨	٥٣٢	٦٣٥	٧٣٤	٨٣٠	١٣٨
الكاميرون	٧٣١	١٣٨	١٣٦	٢٣٦	٢٣٣	٢٣٧	٤٣٩	٣٣٠	١٣٢
الجابون	٤٣١	٣٣٨	٣٣٥	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٤

- (١) البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٣ .
- (٢) البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٥ .
- (٣) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، انقاره ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، العدد ١٧ ، اكتوبر ١٩٨٣ .
- (٤) المركز الاسلامي للتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، التجارة بين الدول الاسلامية تقرير ١٩٨٤ ، جدول (٢٧) ، ص ١٥٠ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ الى عدم توفرها .

أما المجموعة الثالثة من حيث الأهمية في الصادرات البينية فهي الدول التي لم تتجاوز فيها نسبة الصادرات البينية ٢٤ ٪ من اجمالي صادراتها خلال الفترة نفسها ، وتشمل كل من بنغلاديش ، العراق ، الكويت ، سوريا ، السنغال و افغانستان .

وعلى سبيل المثال تتراوح نسبة صادرات بنغلاديش الى الدول الاسلامية ما بين ١٦ ٪ الى ٢١ ٪ من اجمالي صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م في حين كانت هذه النسبة تتراوح ما بين ٨ ٪ - ٢٣ ٪ في كل من العراق والكويت والسنغال .

أما المجموعة الرابعة من حيث الأهمية . فهي الدول التي شكلت صادراتها البينية نسبة منخفضة جدا من اجمالي صادراتها ، ويبلغ عدد هذه المجموعة تسع عشرة دولة اسلامية هي : الغابون ، الكاميرون ، ليبيا ، الامارات العربية ، قطر ، سيراليون ، عمان ، النيجر ، موريتانيا ، مالي ، ماليزيا ، اندونيسيا ، غينيا ، مصر ، الجزائر ، المغرب ، أوغندا ، تشاد والسعودية . اذ لم تتجاوز نسبة الصادرات البينية في هذه الدول ١٠ ٪ في أحسن حالاتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (باستثناء السعودية وأوغندا وتشاد وبنين شهدت صادراتها البينية في بعض الفترات نسبة تفوق ١٠ ٪ . فعلى سبيل المثال بلغت صادرات السعودية المتجهة الى الدول الاسلامية نسبة ١٢٫٨ ٪ و ١٣٫٨ ٪ في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ م .

وتنخفض نسبة الصادرات البينية الى أقل من ٤ ٪ في سبع دول من دول المجموعة الاخيرة وهي الغابون ، سيراليون ، عمان ، موريتانيا ، اندونيسيا ، الجزائر و النيجر . وكمثال على ذلك بلغت نسبة هـ الصادرات ١٩٫٩ ٪ بالنسبة لموريتانيا في احسن حالاتها . الجدول (٢٨) .

اما فيما يتعلق بالمستوردات البينية فكما يتضح من الجدول (٢٧)

انها لم تتجاوز ١١ر٣ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

وعلى صعيد كل دولة اسلامية على حده يتضح من الجدول (٢٩) أن البحرين مازالت تحافظ على مركزها الأول في التجارة البينية حيث تمثل مستورداتها البينية ما بين ٤٠ - ٦٧ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ويليهما اليمن الجنوبي اذ تمثل مستورداتها من الدول الاسلامية ما بين ٢٨ - ٤٨ ٪ من اجمالى مستورداته خلال الفترة نفسها ، فى حين أن تركيا وباكستان حققت نسبة مرتفعة فى مستورداتهما البينية فى غالبية فترة الدراسة ، حيث بلغت المستوردات البينية فى باكستان نسبة ٢٣ ٪ عام ١٩٧٥ م ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٣٥ ٪ فى عام ١٩٨٠ م وظلت تحافظ على تلك النسبة حتى عام ١٩٨٢/١٤٠٢هـ م ، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً الى ٣٣ ٪ و ٣٠ ٪ فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م .

وإجمالاً فإن تلك الدول تعتبر أكثر الدول الاسلامية استيراداً من الدول الاسلامية الأخرى .

أما المجموعة الثانية من حيث الأهمية فى المستوردات البينية فهى الدول التى لم تتجاوز مستورداتها من الدول الاسلامية نسبة ٢٦ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ويصل عددها نحو تسع دول اسلامية هى الاردن ، لبنان ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، الصومال ، السودان ، سورية ، واليمن الشمالى . (١)

(١) شهدت المستوردات البينية فى اليمن الشمالى ارتفاعاً يفوق نسبة ٢٦ ٪ فى عام ١٩٧٩ م .

الجدول رقم (٢٩)
المستوردات من الدول الاسـلامية (١)

الدولة	١٩٧٥ (٢)	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستان	-	٦٦	٧٢	٥٩	٦٤	٣٠	٣	٣١	١٩
الجزائر	١٤	٤	١٢	٧	١٣	٢٠	٢٦	٢٧	٣٠
البحرين	٥٥٧	٤٠٨	٥١٥	٦٧٧	٦٤٩	٥٧٣	٥٢٢	٤٦٦	٥٢٧
بنغلاديش	٩٩	١١٨	١٢٠	١٣٦	٢٥٩	١٩٩	١٨٥	١٠٩	١٤٢
بنين	-	٢١	٩٠	١١٤	٩٧	٧٩	١٢١	٢٨	٢٤
تشاد	٨٣	٦١	٩٨	١٦٤	١٠٣	١٥٠	١٠٤	٩٦	٩١
مصر	-	٣٠	٣٦	١٤	٢٥	٣١	١٦	٢٨	٤٦
غينيا	١٠٧	٧١	٤٨	٣٩	٣٤	٣٢	٤٤	٤١	٥٤
اندونيسيا	٢٥	٤٥	٦٠	٧٨	١٨	٩١	٦٨	١١٥	٥٣
العراق	٦٠	٤٥	٦٢	٧٦	٨١	١٠٠	١٦٠	٢٠٦	١٦٤
الأردن	١٩٦	١٩٩	١٨٩	١٩١	٢٠٩	١٩٨	٢٢٥	٢٣١	١٧٩
الكويت	٦٨	٣٧	٥٥	٥٦	٧٢	٨١	٦٧	٥٢	٦٣
لبنان	١٠٧	١٦٥	١٧٠	١٦٠	١٧٦	١٤٨	١٢١	١٣٣	١٧١
ماليزيا	٩٤	٦٩	٨٤	٩٢	٨٢	٦١	٤٥	٥٦	٥٣
مالي	٨٩	٣٠	١٢٨	١٢٠	١٠٨	٩٥	٩٤	٧٧	٦٣
موريتانيا	١١٤	٨٤	١٨٣	٤٧	١٤١	٩٩	٨٧	١٦٦	١٤٧
المغرب	٧٤	٩٢	١١١	٢٠٧	٢١٥	٢٠٩	٢١٠	٢٤٧	٢١٤
النيجر	٩٦	٦٧	١٢٨	١١٢	٥٧	٣٩	٢٠	٤٨	٤٥
عمان	٢٥٨	١٦٩	١٧٦	١٧٥	٢٠٢	٢٣٦	٢٢٣	٢١٠	١٩١
باكستان	٢٣٣	١٨٩	٢٢٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٤	٢٢٧	٣٣٠	٣٠٣
قطر	١٥٤	٩١	٥٨	٦٤	٨٩	٦٥	٥٣	٧٠	٦١
العمانية	٢٥٩	٧٢	٤٠	٥٢	٣٢	٥٢	٥٥	٥٩	٦٣
السنغال	٣٦	٢٧	١٩٤	١١٩	٨١	٨٧	٦٠	٨٨	٩٣
سيراليون	١٧	-	-	-	٨	٥	٩٤	٥٧	٥١
العوامل	٤٤	٣٩	١٤٢	١٢٥	٢٩٢	٢١٥	٢١٨	٢٢٢	٢٥٤
السودان	١٥٦	١٢٩	٢٣٥	١٥٢	٢٤٣	٢٣٤	٢٦٤	٢٥٥	٢٣٣
سورية	١٠٣	١٨٥	١٧٥	٢٣٦	٢٥٤	٢٤٥	١٥٧	١٠٦	٩٨
تونس	٧٩	٧٣	٩٤	٩٠	١٣٣	٦٥	٤٠	٦٣	٨٣
تركيا	١٨١	١٤٧	١٨٥	٢٤٥	٢٤٣	٢٤٦	٢٩٩	٢٢٦	١٦٥
اوغندا	١٦	٦	٢٨	٤١	٤٢	٤١	٥٠	٣٦	٣٧
الامارات العربية	١١٦	١٠٢	٦٥	١٤٠	١٢٦	١٤٧	١٣٤	١٠٩	١٠٣
اليمن الشمالي	١٧٤	١٧٣	٣٢٧	١٦٥	٢٦٢	١٥٦	٢١٨	٢٠٨	١٧٥
اليمن الجنوبي	٢٠٦	٢٨٥	٢٣٥	٤٠٧	٤٨٦	٤٧٢	٣٩٦	٣١٧	٣٥٠
ليبيا	٤٩	٣٥	٢٠	٢٠	٤٨	٤٥	٤٤	٤٣	٣٩
الكاميرون	٧٣	٢٨	٣٢	٨٦	٩١	٧٨	٤٤	٤٥	٤٣
الجابون	٩	٤٧	٥٢	٥٤	٣٧	٣٣	٣٣	٤١	٤١

- (١) البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٣ .
 - البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٥ .
 (٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادي ، العدد ١٧ ، اكتوبر ، ١٩٨٢ م .
 ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ الى عدم توفرها .

وكمثال على ذلك تتراوح نسبة مستوردات الاردن من الدول الاسلامية الى اجمالى مستورداتها مابين ١٧ ٪ - ٢٥ ٪ خلال الفترة المذكورة . وفى عمان بلغت تلك النسبة مابين ١٧ ٪ - ٢٥ ٪ وفى المغرب ارتفعت نسبة مستورداته البينية من ٧ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ١١ ٪ عام ١٩٧٩ م ثم الى ٢١ ٪ عام ١٩٨٥ م .

أما المجموعة الثالثة من حيث الأهمية فهى الدول التى تشكّل مستورداتها البينية نسبة ضئيلة لم تتجاوز ١٠ ٪ من اجمالى مستورداتها من دول العالم الخارجى فى غالبية الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ويبلغ عدد هذه الدول احدى عشرة دولة اسلامية هى افغانستان ، الجزائر ، اوغندا ، مصر ، غينيا ، الكويت ، ماليزيا ، سيراليون ، ليبيا ، الكامبيرون والغابون . بل تنخفض تلك النسبة الى حدود ٥ ٪ كما فى الجزائر ، مصر ، سيراليون ، اوغندا ، ليبيا والغابون .

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل وجود تباين فى تدفق التجارة البينية لدى بعض الدول الاسلامية كما فى الصومال التى استحوذت صادراتها البينية على معدلات مرتفعة تتراوح مابين ٥٠ - ٨٠ ٪ خلال فترة الدراسة فى حين ان مستورداتها البينية لم تتجاوز ٢٥ ٪ خلال الفترة نفسها . وكذلك الحال فى الاردن حيث لم تتجاوز مستورداته البينية نسبة ٣٣ ٪ من اجمالى مستورداته فى حين أن صادراته البينية لم تنخفض عن نسبة ٣٧ ٪ خلال فترة الدراسة .

ويمكن عزو النسب المرتفعة فى الصادرات والمستوردات البينية

التي تحققت في بعض الدول الإسلامية جزئيا الى الجهود الفردية لهذه
الدول في تعزيز وتنشيط تبادلها التجاري مع الدول الإسلامية الأخرى . (١)

(١) البنك الإسلامي للتنمية ، جده ، التقرير السنوي التاسع ، ١٤٠٤هـ /
١٩٨٣ - ١٩٨٤ م ، ص ٥٤ .

الفصل الرابع

الميزان التجاري للدول الإسلامية (العجز والفائض)

- مفهوم الميزان التجاري
- الميزان التجاري للدول الإسلامية
- الميزان التجاري للدول الإسلامية غير النفطية .
- الميزان التجاري للدول الإسلامية النفطية .

❖ مقدمة :

نستعرض فى هذا الفصل الميزان التجارى للدول الاسلامية وسنحدد فى البداية المقصود بالميزان التجارى ؟ ثم ننتقل الى تحليل هذا الميزان للدول الاسلامية ككل وهل يحقق فائضا أو عجزا .

ونتيجة لما تميزت به الدول النفطية من فوائض فى موازينها التجارية فان ذلك يخفى العجز المتنامى لدى غالبية الدول الاسلامية عند استعراض الميزان التجارى لها ككل الأمر الذى يقضى بالتمييز بين تجارة الدول النفطية والدول غير النفطية ، وحينئذ يتضح الميزان التجارى للدول غير النفطية وهل يحقق فائضا أو عجزا .

الميزان التجارى

يعد الميزان التجارى لآية دولة جزءاً من ميزان مدفوعاتها^(١)، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات (المتحركات) وقيمة المستوردات (المدفوعات) فى حساب التجارة المنظورة^(٢)، والتي يراد بها الصادرات والمستوردات السلعية^(٣).

(١) ميزان المدفوعات هو بيان حسابى لكافة المعاملات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى الدولة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، أو هو سجل حسابى يبين مالدولة من حقوق ومسا عليها من التزامات تجاه العالم الخارجى خلال فترة زمنية معينة^(٤). ويشمل ميزان المدفوعات ثلاثة موازين فرعية هي: (٥)
(أ) ميزان التجارة المنظورة ويشمل قيمة الصادرات والمستوردات السلعية.

(ب) ميزان التجارة غير المنظورة ويشمل صادرات ومستوردات الخدمات
(ج) ميزان التحويلات الرأسمالية ويشمل انتقال رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل بما فى ذلك انتقال الذهب النقدي.
ويسمى ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة بميزان المعاملات الجارية وقد يستخدم المصطلح الميزان التجارى بدلاً من مصطلح المعاملات الجارية، وقد يستخدم الميزان التجارى أحياناً فى التجارة المنظورة (تجارة السلع) دون التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات)^(٦)، ونستخدم هذا المفهوم الأخير فى هذا البحث.
(٢) د. محمد خليل برعى، مقدمة فى الاقتصاد الدولى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٢، ص ٤١.

— د. محمود يونس، مقدمة فى نظرية التجارة الدولية، السداد الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٣٠.
(٣) د. سالم عفيفى، نظرية التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، ١٩٨٤/٨٣، ص ٤٢٣.

— د. أحمد بديع، الاقتصاد الدولى، توزيع مكتبة المعاصرف بالاسكندرية، لا يوجد سنة نشر، ص ١١.
(٤) د. محمد زكى شافعى، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٧٠، ص ٦١، ٦٢.
(٥) د. سعيد النجار، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١٩٢.
(٦) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

ومن الطبيعي ان الميزان التجارى لأية دولة لا يمكن أن يتعادل بمفـة
دائمه وذلك يعود الى عدم تساوى قيمة الصادرات والمستوردات السلعية
فى كل عام (١).

وعلى هذا النحو فانه فى حالة زيادة قيمة الصادرات السلعية عن
قيمة المستوردات السلعية فى سنة ما سينتج عن ذلك زيادة فى الجانب
الدائن لهذا الحساب (أى المتحملات) عن الجانب المدين فيــــه (أى
المدفوعات) وفى تلك الحالة يقال أن الميزان التجارى فى صالح الدولة
أى به فائض ، أما فى حالة انخفاض قيمة الصادرات السلعية وارتفاع قيمة
المستوردات أى زيادة قيمة المستوردات السلعية عن قيمة الصادرات السلعية
ففى تلك الحالة يقال ان الميزان التجارى به عجز أى فى غير صالح
الدولة . (٢)

-
- (١) د. على حافظ ، اقتصاديات التجارة الدولية ، ١٩٨١ م ، ص ٧٠ ، ٧١ .
(٢) د. على حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ،
ص ٧١ .
- د. محمد عثمان مصطفى ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار
المختار للنشر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ص ٦٦ .
- د. محمود يونس ، مقدمة فى نظرية التجارة الدولية ، السدار
الجامعية ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

✻ الميزان التجارى للدول الاسلامية :

تشير الاحصاءات الواردة فى الجدول (٣٠) ان الميزان التجارى للدول الاسلامية كمجموعة سجل رهيدا ايجابيا خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) حيث انه اتسم بتحقيق فائض طيلة الفترة المذكورة. الا ان هذا الفائض لم يكن على وتيرة واحدة خلالها اذ بلغ فى عام ١٩٧٥م حوالى ٤٠٤ بليون دولار ثم ارتفع الى ٥٤٩ بليون دولار عام ١٩٧٦ أى بتغيير ايجابى يقدر بنحو ٣٥٩ ٪ ، وانخفض فى العام التالى الى ٤٤٢ بليون دولار . وفى عام ١٩٧٨ انخفض مرة أخرى بمعدل ٣٢٩ ٪ قياسا بعام ١٩٧٧م ، وفى العامين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ قفز الفائض بمعدلات كبيرة بلغت نسبة الزيادة فيه ١٨٥٣ ٪ عام ١٩٧٩ قياسا بعام ١٩٧٨ حيث بلغ هذا الفائض ٨٤٦ بليون دولار عام ١٩٧٩ مقارنا ب ٢٩٦ بليون دولار عام ١٩٧٨ وفى عام ١٩٨٠ بلغ هذا الفائض ١٣١٦ بليون دولار بمعدل تغير ايجابى ٥٥٦ ٪ قياسا بعام ١٩٧٩ م .

لكن الموقف الاجمالى لهذا الفائض لمجموعة الدول الاسلامية شهد تراجعا مستمرا خلال الفتره ١٩٨١ - ١٩٨٣ م عن مستواه القياس الذى حققه عام ١٩٨٠ م والبالغ ١٣١٦ بليون دولار الى نحو ٨٤٢ بليون دولار عام ١٩٨١ م اى بنسبة انخفاض ٣٦ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٨٠ ، وانخفض أيضا الى ٢٩٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ أى بنسبة انخفاض ٦٤٧ ٪ قياسا بعام ١٩٨١ م ، وفى عام ١٩٨٣ تراجع الفائض الى أن بلغ ٦ بليون دولار بنسبة انخفاض ٧٩٣ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٨٢ م .

وابتداء من عام ١٩٨٤ م شهد الفائض التجارى تحسنا مطردا خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، محققا حينئذ نسبة نمو تقدر بنحو ٩٦٢ ٪ لعام ١٩٨٤ قياسا بالعام السابق حيث بلغ ذلك الفائض ١٢١ بليون دولار لعام ١٩٨٤ م وفى عام ١٩٨٥ ازداد هذا الفائض ليبلغ نحو ١٣٣ بليون دولار اى بمعدل تغير سنوى ١٠ ٪ قياسا بعام ١٩٨٤ م) .

الجدول رقم (٣٠)

الميزان التجاري للدول الإسلامية خلال الفترة ١٣٩٥ هـ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) (بليون دولار)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٨٤٢	٢٠٠٦	٢٠٧٥	٢٣٢٧	٢٨٢٤	٣٠١٩	٢١٣٣	١٤٩٧	١٥٠٣	١٢٤٤	١١٠٣	تجارة الدول الإسلامية اجمالا (٤٤ دولة)
١٧٠٩	١٨٨٥	٢٠١٣	٢٠٢٩	١٩٨٢	١٧٠٣	١٢٨٩	١٢٠١	١٠٦٢	٧٩٥	٢٩٩	■ المصادرات (فوب) (١)
١٣٢٣	١٢١	١٢١	٢٩٨	٨٤٢	١٣١٦	٨٤٦	٢٩٧	٤٤٢	٥٤٩ +	٤٠٤ +	■ المستوردات (سيف) (١)
١٠٥٠ +	٩٦٢ +	٧٩٣ -	٦٤٧ -	٣٦ -	٥٥٦ +	١٨٥٣ +	٣٢٩ -	١٩٥ -	٣٥٩ +		■ الميزان التجاري
											■ نسبة التغير السنوي
١٢٢٣	١٥٢٩	١١٣٠	١٩١٨	٢٤٠٩	٢٦٢	١٨١٩	١٢٥٧	١٢٧٩	١١٥٢	٩٣٣	تجارة الدول النفطية (١٢ دولة)
٩٠٤	١١١٨	١٢٧٣	١٣٦٧	١٢٧١	١٠٧٤	٨١٨	٧٨٩	٦٩٤	٥٠١	٤٠٩	■ المصادرات
٣٢٣٢ +	٤١١٤	٣٥٨٠ +	٥٥٥ +	١١٣٨ +	١٥٥١ +	١٠٠١ +	٤٦٩٠ +	٥٨٦٤ +	٦٥١٤ +	٥٢٦٤ +	■ المستوردات
٢١٥٠ -	١٤٠٤ +	٢٥٥ -	٥١٦ -	٢٦٦ -	٥٤٩	١١٣٦	١٩٩ -	٩٩ -	٢٣٨		■ الميزان التجاري
											■ نسبة التغير السنوي
٦١٩	٤٧٦	٤٤٤	٤٠٩	٥٤١	٣٩٤	٣١٦	٢٣٩	٢٢٥	١٩٢	١٦٨	تجارة الدول غير النفطية (٣٢ دولة)
٨٠٣٨	٧٦٧	٧٤١	٦٦٢	٧١١	٦٢٩	٤٧١	٤١٢	٣٦٩	٢٩٤	٢٨٩	■ المصادرات
١٨٩٩ -	٢٩١ -	٢٩٦ -	٢٥٣ -	٢٩٦ -	٢٣٠ -	١٥٥ -	١٧٢ -	١٤٤ -	١٠٢ -	١٢١ -	■ المستوردات
٧٦٦	٦٢١	٦٠٠	٦١٨	٥٨٤	٦٢٧	٦٧١	٥٨٢	٦١١	٦٥٤	٥٨١	■ الميزان التجاري
											■ المصادرات الى المستوردات

المصدر : (١) البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدولين (١٧ ، ١٨) .

- البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدولين (١٧ ، ١٨) .

وعلى الرغم من الانخفاض الذى طرأ على الفائض فإن الميزان التجارى لمجموعة الدول الاسلامية كان اجمالا لصالحها خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) . (١)

ويمكن أن تعزى تلك النتيجة الايجابية الى الفوائض المسجلة من قبل مجموعة الدول النفطية (٢) بالاضافة الى ماحققته بعض الدول الاسلامية غير النفطية من فائض فى ميزانها التجارى كما فى ماليزيا وبروناي واوغندا وغينيا . ويبرز ذلك جليا من خلال ارقام الجدولين (٣٠ و ٣١) حيث يتضح أن مجموعة الدول النفطية تتمتع بفوائض فى موازينها التجارية فى الوقت الذى نجد فيه ان مجموعة الدول الاسلامية غير النفطية (٣) تكاد تعرف فى مجموعها موازين تجارية عاجزة خلال الفترة المذكورة .

ويمكننا القول بأن الفائض فى الميزان التجارى الذى حققته الدول النفطية ساهم بتحويل العجز فى الميزان التجارى للدول الاسلامية غير النفطية الى فائض .

وتشير تلك النتيجة السابقة الى وجود تناقضات حادة بين اوضاع الموازين التجارية لكل الدول النفطية والدول غير النفطية .

ولكى يتضح الوضع الاجمالى للميزان التجارى للدول الاسلامية غير النفطية فان ذلك يتطلب استبعاد تجارة الدول النفطية ، كما فى الجدول (٣٠) .

(١) انظر الرسم البيانى رقم (١)، الذى يبين الصورة الاجمالية للميزان التجارى

للدول الاسلامية فى ملحق هذه الرسالة .

(٢) وهى : السعودية ، العراق ، ايران ، الكويت ، الامارات ، البحرين ،

الجزائر ، غابون ، قطر ، عمان ، اندونيسيا وليبيا .

(٣) سبق تعداد هذه الدول فى الفصل الأول من هذا الباب .

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
بنغلاديش											
■ المصادرات	٣٣٧	٤٠٠	٤٧٤	٥١٣	٦٥٦	٧٩٠	٧٩١	٧٦٨	٧٢٤	٩٣١	٩٩٨
■ المستوردات	١٣٢٠	٩٤١	١١٢٥	١٥٠٢	١٩٢٧	٢٦١١	٢٦٥١	٢٤١٩	٢٢٩١	٢٨٧٠	٣٦٩٧
■ الميزان التجاري	- ٩٩٣	- ٥٤١	- ٦٥١	- ٩٨٩	- ١٢٧٢	- ١٨٢١	- ١٨٥٠	- ١٦٥١	- ١٥٦٧	- ١٩٣٩	- ١٦٩٩
بنين											
■ المصادرات	٣٢	٣٨	٤١	٢٧	٤٦	٦٣	٤٠	٣٥	٨٣	١١٢	١٥١
■ المستوردات	١٩٧	٢١٣	٢٦٨	٣١١	٣٢٠	٣١١	٧٨١	٨٥٠	٤٥٣	٣٢٣	٤٩٠
■ الميزان التجاري	- ١٦٥	- ١٧٥	- ٢٢٧	- ٢٨٤	- ٢٧٤	- ٢٤٨	- ٧٤١	- ٨١٥	- ٣٧٠	- ٢٥١	- ٣٣٩
تشاد											
■ المصادرات	٤٨	١٣٨	١٤٤	١٢٠	١٢٩	١٣١	١٣٦	٩٥	١٧٥	١٤٣	١١٣
■ المستوردات	١٣٣	١٠١	١٤٤	١٨٠	١٢٣	١١٩	١٣٥	١٣٥	١٥٥	١٨٠	٢١٨
■ الميزان التجاري	- ٨٥	- ٣٧	- ٦٠	- ٦٠	- ٦٠	- ١٢	- ١	- ٤٠	- ٢٠	- ٣٧	- ١٠٥
جيبوتي											
■ المصادرات	٣٠	٣٠	٦٠	٤٢	٣٥	٤٥	٣٣	٣٣	٣٧	٣٩	٤٠
■ المستوردات	١٠٥	١١٣	١٠٩	١٤٤	١٧٦	٢٦١	٢٦٤	٣٠٢	٢٩١	٣٠٣	٣٢٠
■ الميزان التجاري	- ٧٥	- ٨٣	- ٤٩	- ١٠٢	- ١٤١	- ٢١٦	- ٢٣١	- ٢٦٩	- ٢٥٤	- ٢٦٤	- ٢٨٠
مصر											
■ المصادرات	١٤٠٤	١٥٢٢	١٧٠٨	١٧٣٧	١٨٤٠	٣٠٤٦	٣٣٣٣	٣١٢٠	٤٥٥٣	٤٧٣١	٤٧٧٠
■ المستوردات	٢٩٣٤	٣٨٠٨	٤٨١٥	٦٧٢٧	٣٨٣٧	٤٨٦٠	٨٧٨٢	٩٠٧٧	١٣٨٥٢	١٤٥٩٦	١٣٤٩٧
■ الميزان التجاري	- ٢٥٣٠	- ٢٢٨٦	- ٣١٠٧	- ٤٩٩٠	- ١٩٩٧	- ١٨١٤	- ٥٤٤٩	- ٥٩٥٧	- ٩٢٩٩	- ٩٨٦٥	- ٨٧٢٧
الجابون											
■ المصادرات	٩٤٢	١١٢٦	١٣٤٣	١١٠٧	١٨٤٩	٢١٧٣	٢٠٤٦	٢٠١١	١٩٠٨	٢٠٥١	١٨٠٩
■ المستوردات	٤٦٩	٥٠٣	٧١٨	٦١٧	٥٣٢	٦٧٤	٨٨٦	٧٨١	٧٢٨	٧٦٢	٩١٢
■ الميزان التجاري	٤٧٣+	٦٢٣+	٦٢٥+	٤٩٠+	١٣١٧+	١٤٩٩+	١١٦٠+	١٢٣٠+	١١٨٠+	١٢٨٩+	٨٩٧+
جامبيا											
■ المصادرات	٤٩	٣٥	٤٨	٤٥	٥٨	٣٠	٢٨	٣٣	٤٥	٤٤	٣٩
■ المستوردات	٥٩	٧٤	٧٨	٩٩	١٤٠	١٦٧	١٢٨	١١٧	١١٤	١١٨	١٢٧
■ الميزان التجاري	- ١٠	- ٣٩	- ٣٠	- ٥٤	- ٨٢	- ١٣٧	- ١٠٠	- ٨٤	- ٦٩	- ٧٤	- ٨٨
غينيا الشعبية											
■ المصادرات	١٣٨	٢١٤	٢٧١	٣٠١	٣١٤	٤٠٨	٤٢٥	٣٩٧	٣٩٠	٤٥٧	٤٦٤
■ المستوردات	١٦٠	١٢٠	١٥٩	٢٣٥	٢١٤	٣٦٢	٣٧٢	٣٠٥	٢٢٦	٢١٣	٢٧٠
■ الميزان التجاري	- ٢٢	- ٩٤	- ١١٢	- ٦٦	- ١٠٠	- ٤٦	- ٥٣	- ٩٢	- ١٦٤	- ١٤٤	- ٩٤
غينيا بيساو											
■ المصادرات	٦	٥	١٢	١٢	١٤	١١	١٦	١١	٢٣	٢٢	١٣
■ المستوردات	٣٨	٢٨	٣٥	٤٩	٦١	٥٥	٥٢	٦٠	٦٤	٤٦	٦٠
■ الميزان التجاري	- ٣٢	- ٣٣	- ٢٣	- ٣٧	- ٤٧	- ٤٤	- ٣٦	- ٤٩	- ٤١	- ٢٤	- ٤٧
اندونيسيا											
■ المصادرات	٧١٠٢	٨٥٤٦	١٠٨٤٦	١١٦٤٣	١٥٥٧٩	٢١٩٠٩	٢٣٨١٠	٢٣٣٢٩	٢١١٤٦	٢١٨٨١	١٨٣٣٠
■ المستوردات	٤٧٧٠	٥٦٧٤	٦٢٢٩	٦٦٩٠	٧٢٦٦	١٠٨٣٧	١٣٢٧٠	١٦٨٥٩	١٦٣٥١	١٣٨٨٠	٩٣٢١
■ الميزان التجاري	٢٣٣٢+	٢٨٧٢+	٤٦١٧+	٤٩٥٣+	٨٣٥٣+	١١٠٧٢+	١٠٥٤٠+	٥٤٧٠+	٤٧٩٥+	٨٠٠١+	٩٠٠٩+
ايران											
■ المصادرات	١٨٣٤٥	٢٠٧٥١	٢١٦٩٩	٢١٩٥٤	١٨٤٣٨	١٤١٨٨	٩٦٥٥	١٦١٥٥	١٩٠٢٩	١٥١٣٦	١٣٩٥٢
■ المستوردات	١٠٣٤٦	١٢٨٨٧	١٨٢٢٧	١٩٥٣٣	٨٨٤٣	١٢٨٣٨	١٢٩٥١	١١٢٨٥	١٨٨٦٠	١٥٣٤٣	١١١٤٥
■ الميزان التجاري	٧٩٩٩+	٧٨٦٤+	٣٤٧٢+	٢٤٢١+	٩٥٨٥+	١٣٥٠+	٣٣٦٦+	٤٧٧٠+	١٦٩+	٢٠٧-	٢٨٠٧+
العراق											
■ المصادرات	٧٤٣٦	٨٥١٨	١٠٣٧٢	١١٩٤٨	٢٠٢٧٥	٢٨٤٠٨	١١٥٥٣	١٠٦٤٠	٨٦٥٢	٩٦٨١	٩٥٦٣
■ المستوردات	٤٢٠٣	٣٩٠٠	٤٤٨١	٤٢١٢	٩٨٦٨	١٣٧٣٨	٢٠٤٧٢	٢١١٩٣	١٠٤١٥	٩٨٠٦	١٠٠٥١
■ الميزان التجاري	٣٢٣٣+	٤٦١٨+	٥٨٩١+	٧٧٣٦+	١٠٤٠٧+	١٤٦٧٠+	٨٩١٩	١٠٥٥٣-	١٧٦٣-	١٢٥-	٤٨٨-

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الأردن											
■ المصادرات	١٥٣	٢٠٧	٢٤٩	٢٩٥	٤٠٠	٥٠٦	٥٤١	٧٥٢	٥٣٩	٦٩١	٧٦٠
■ المستوردات	٧٣٣	١٠٢٢	١٢٨١	١٤٩٩	١٩٤٨	٢٣٨٩	٣٢١٣	١١٧١	٣٠٣٦	٣٢٧٨	٣٦٨٦
■ الميزان التجاري	- ٥٨٠	- ٨١٥	- ١١٣٢	- ١٢٠٤	- ١٥٤٨	- ١٨٨٣	- ٢٦٧٢	- ٤١٩	- ٢٤٩٧	- ٢٥٨٧	- ٢٩٢٦
الكويت											
■ المصادرات	٨٦٤٤	٩٨٤٤	٩٨٠٢	١٠٤٦٦	١٨٤٤٩	٢٠٤٠٢	١٦٣٠٠	١٠٨٦٣	٩٧٨٦	١٠٥٦٩	٩٣٠٥
■ المستوردات	٢٣٨٨	٣٣٢٤	٤٨٤٣	٤٦٠٤	٥١٩٨	٦٥٣٣	٧٠٣٨	٨٢٨٥	٨١٢٦	٧٦٤١	٦٤٠٧
■ الميزان التجاري	٦٢٥٦+	٦٥٢٠+	٤٩٥٩+	٥٨٦٢+	١٣٢٥١+	١٣٨٦٩+	٩٢٦٢+	٢٥٧٨+	١٦٦٠+	٢٩٢٨+	٢٨٩٨+
لبنان											
■ المصادرات	١٢١٦	٥٦٥	٧٦٣	٨٣٨	٩٠٩	١٠٣٢	٩٠٠	٨٧٩	٧٣٦	٦٧٧	٥٧٦
■ المستوردات	١٥٧٦	٦٨٨	١٦٧٤	٢٠٠٥	٢٩١٧	٣٨٠٧	٣٧٩٤	٣٤٧٣	٣٧١٠	٣٠٠٠	٢١٨٤
■ الميزان التجاري	- ٣٦٠	- ١٢٣	- ٩١١	- ١١٦٧	- ٢٠٠٨	- ٢٧٧٥	- ٢٨٩٤	- ٢٥٩٤	- ٢٩٧٤	- ٢٣٢٣	- ١٦٠٨
ليبيا											
■ المصادرات	٦٠٩٩	٨٣٠٥	٩٧٥٩	٩٩٠٧	١٦٠٨٥	٢١٩١٩	١٥٥٧٥	١٣١٧١	١١٧٢٧	١٠٥١٩	١٠٩٣٧
■ المستوردات	٣٥٤٣	٣٢١٢	٣٧٨٢	٤٦٠١	٥٣١١	٦٧٧٦	٨٣٨٢	٨٤٣٣	٧٥٦٨	٦٨٦٩	٥١٨٦
■ الميزان التجاري	٢٥٥٦+	٥٠٩٣+	٥٩٧٧+	٥٣٠٦+	١٠٧٧٤+	١٥١٤٣+	٧١٩٢+	٤٧٣٨+	٤١٥٩+	٣٦٥٠+	٥٧٥١+
عمان											
■ المصادرات	١٤٤٥	١٥٥٤	١٥٧٥	١٥١٢	٢١٦٦	٣٢٩٤	٤٤٤٨	٤١١٥	٤٠٥١	٣٧٣١	٤٣٧٤
■ المستوردات	٦٧٠	٦٦٧	٨٧٥	٩٤٧	١٢٤٧	١٧٣٢	٢٢٨٨	٢٦٨٣	٢٤٩٢	٢٧٤٨	٣٠٣٩
■ الميزان التجاري	٧٧٥+	٨٨٧+	٧٠٠+	٥٦٥+	٩١٩+	١٥٦٢+	٢١٦٠+	١٤٣٢+	١٥٥٩+	٩٨٣+	١٣٣٥+
قطر											
■ المصادرات	١٨١٦	٢٢٠٩	٢٣٢٦	٢٣١٨	٣٥٩٨	٥٣١١	٥٣٨٩	٤٥٤٤	٣٦١٦	٤٥٨٠	٣٣٢٨
■ المستوردات	٤٠٩	٨٣٣	١٢٢٥	١١٨٤	١٤٢٥	١٤٤٠	١٥١٨	١٩٢٧	١٤٥٥	١١٤٥	١٢٠١
■ الميزان التجاري	١٤٠٧+	١٣٧٦+	١١٠١+	١١٢٤+	٢١٧٣+	٣٨٧١+	٣٨٧١+	٢٥٩٧+	٢١٦١+	٣٤٣٥+	٢١٢٧+
السعودية											
■ المصادرات	٢٩٨٣٨	٣٨٩٠٦	٤٤٠٦١	٣٧٨١٦	٥٨٦٦٢	١٠٢٠١٢	١١٣٢٣٠	٧٥٨٣٩	٤٩٩٨٩	٤٢٦٥٤	٢٩٧٠٩
■ المستوردات	٤٢١٣	٨٦٩٤	١٤٦٥٤	٢٠٣٤٩	٢٤٢٥٧	٣٠١٦٦	٣٥٣٦٧	٤٠٦٥٣	٣٩١٨١	٣٣٦٦٨	٢٣٨١٦
■ الميزان التجاري	٢٥٦٢٥+	٣٠٢١٢+	٢٩٤٠٧+	١٧٤٦٧+	٣٤٣٩٥+	٧١٨٤٦+	٧٧٩٦٢+	٣٥١٨٦+	١٠٨٠٨+	٩٢٨٦٠	٥٨٩٣+
الإمارات العربية											
■ المصادرات	٥٩٦٤	٨٥٩١	٩٦٣٧	٩١٢٥	١٣٦٥٢	٢١٦١٨	٢١٢٣٨	١٦٨٣٧	١٨٧٦٥	١٧٦٣٦	١٦٥٤٦
■ المستوردات	٢٧٥٤	٣٤٢٠	٥١٨٦	٥٣٨٥	٦٩٧١	٨٥٧٧	٩٦٥١	١٠١٧٧	٨٣٥٦	٧٠٣٠	٦٨٢٧
■ الميزان التجاري	٣٢١٠+	٥١٧١+	٤٤٥١+	٣٧٤٠+	٦٦٨١+	١٣٠٢١+	١١٥٨٧+	٦٦٦٠+	١٠٤٠٩+	١٠٦٠٦+	٩٧١٩+
الكاميرون											
■ المصادرات	٤٤٨	٥١٣	٧٠٢	٧٩٨	١١٣٢	١٣٨٤	١١١٤	١٠٠٠	١٠٤٧	١٧٦٥	٢٣٨٨
■ المستوردات	٥٩٩	٦٠٩	٧٨٦	١٠٤٦	١٢٧٧	١٦١٦	١٤٣٦	١٢١٠	١٢٥٢	١٢٣٩	١٥١٤
■ الميزان التجاري	١٥١-	٩٦-	٨٤-	٢٤٨-	١٤٥-	٢٣٢-	٣٢٢-	٢١٠-	٢٠٥-	٥٢٦+	٧٧٤+
السودان											
■ المصادرات	٤٣٩	٤٥٤	٦٦١	٤٨٥	٥٩٠	٥٤٢	٤٦١	٥٠٧	٦٢٤	٦٣٣	٥٠٩
■ المستوردات	١٠٣٣	٩٨١	١٠٧٩	٨٧٦	٩١٩	١٥٧٦	١٥٥١	١٢٧٥	١٣٥٥	١٤١٧	١٥٦٨
■ الميزان التجاري	- ٥٩٤	- ٤٢٧	- ٤١٨	- ٣٩١	- ٣٢٩	- ١٠٣٤	- ١٠٩٠	- ٧٦٨	- ٧٣١	- ٧٨٤	- ١٠٥٩
سوريا											
■ المصادرات	٩٣٠	١٠٦٥	١٠٦٣	١٠٦٠	١٦٤٤	٢١٠٨	٢١٠٢	٢٠٣٧	١٩٣٦	١٩١٤	١٦٠٨
■ المستوردات	١٦٨٥	٢٣٦٣	٢٦٥٧	٢٤٥٩	٣٣٢٩	٤١١٧	٥٠٠٨	٤٠١٥	٤٥٤٢	٣٥١٦	٣٢٥٦
■ الميزان التجاري	- ٧٥٥	- ١٢٩٧	- ١٥٩٤	- ١٣٩٩	- ١٦٨٥	- ٢٠٠٩	- ٢٩٠٦	- ١٩٨٨	- ٢٦٠٦	- ١٦٠٢	- ١٦٤٨
تونس											
■ المصادرات	٨٥٦	٧٨٨	٩٢٥	١١١٠	١٧٩٣	٢٢٣٤	٢٤٦٤	١٩٧٦	١٧٧٦	١٧٩٨	١٦٩٣
■ المستوردات	١٤١٩	١٥٢٩	١٨٢٤	٢١٢٠	٢٨٤٤	٣٥٢٤	٣٩٣٧	٣٣٦٩	٣١٧٠	٣١٨٣	٣٥٤٠
■ الميزان التجاري	- ٥٦٣	- ٧٤١	- ٨٩٩	- ١٠١٠	- ١٠٥١	- ١٢٩٠	- ١٤٧٣	- ١٣٩٣	- ١٣٩٤	- ١٣٨٥	- ٨٤٧

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تركيا											
■ المصادرات	١٤٠١	١٩٦٠	١٧٥٣	٢٢٨٨	٢٢٥٩	٢٩١٤	٤٦٩٦	٥٧٦١	٥٧٢٨	٦٧٢٥	١٩٥٨
■ المستوردات	٤٧٣٨	٥١٣٠	٥٧٩٧	٤٦٠٠	٥٠٦٦	٧٦٦٨	٨٩٣٢	٨٨٧٥	٩٢١٤	١٠٥٠٠	١١٢٤٤
■ الميزان التجاري	٣٣٣٧-	٣١٧٠-	٤٠٤٤-	٢٣١٢-	٢٨٠٧-	٤٧٥٤-	٤٢٣٦-	٣١١٤-	٣٤٨٥-	٣٧٧٥-	٩٣٨٥-
اوغندا											
■ المصادرات	٢٧٨	٣٦١	٥٦٥	٢٤٤	٤١٢	٤٥٩	٢٨٠	٣٧٨	٣٤٤	٣٩٤	٣٩٥
■ المستوردات	١٩٧	١٦٠	٢٤٧	٣٠٢	٢٣٥	٤٨٢	٣٣٧	٣٤٠	٣١٦	٣٢٤	٣٢٣
■ الميزان التجاري	٨١+	٢٠١+	٣١٨+	٤٢+	١٧٧+	٢٣-	٥٧-	٣٨+	٢٨+	٧٠+	٧٢+
الجزائر											
■ المصادرات	٤٧٠١	٥٣٣٣	٥٨٠٩	٦٣١٢	٩٨٦٥	١٥٦٢٣	١٣٢٩٦	١١٤٧٦	١١١٦٢	١١٨٥١	١٩٢٠
■ المستوردات	٦٠١٥	٥٣٣٠٨	٧١٢٢	٨٦٨٤	٨٤٠٣	١٠٥٥٩	١١٢٦٩	١٠٧٣٨	١٠٣٩٥	١٠٣٠٥	٩١٦٩
■ الميزان التجاري	١٣١٤-	٥ -	١٣١٣-	٢٣٧١-	١٤٦٢+	٥٠٦٤+	٢٠٢٧+	٧٢٨+	٧١٧+	١٥٤٦+	٧٢٤٩-
البحرين											
■ المصادرات	١٢٠٣	١٥١٦	١٨٤٥	١٦٢٤	٢٤٩٢	٣٦١٠	٤٣٤٧	٣٧٨٩	٣٢٠٠	٣٦٤٥	٢٥٣٣
■ المستوردات	١١٩٨	١٦٦٤	٢٠٣٢	٢٠٤٤	٢٤٨٥	٣٤٨٤	٤١٢٤	٣٦١٤	٣٣٤٢	٢٩٢٢	٢٩٦٩
■ الميزان التجاري	٥ +	١٤٨-	١٨٧-	٤٢٠-	٧ +	١٢٦+	٢٢٣+	١٧٥+	١٤٢-	٢٧٧-	٤٣٦-
اليمن الشمالي											
■ المصادرات	١١	٨	١١	٧	١٣	٢٣	٤٧	٣٩	٥٥	٦٧	١٠٦
■ المستوردات	٢٩٤	٤١٢	١٠٤٠	١٢٨٣	١٤٩٢	١٨٥٣	١٧٨٥	١٥٢١	١٦٧٥	١٦٠٠	١٥٩٨
■ الميزان التجاري	٢٨٣-	٤٠٤-	١٠٢٩-	١٢٧٦-	١٤٧٩-	١٨٣٠-	١٧٢٨-	١٤٨٢-	١٦٢٠-	١٥٣٣-	١٤٩٢-
اليمن الجنوبي											
■ المصادرات	٢٧٨	٢٨٢	١٢٨	٩٦	٢٣٥	٥١٥	٤٦٢	٥٠٨	٤٠٥	٣٧٩	٣١٦
■ المستوردات	١٧٠	٣١٠	٥٦٢	٥١٨	٧١٦	١٦٨٢	١٣٦٤	٩٤٣	٨٨٢	٩٠٧	٧٦٢
■ الميزان التجاري	١٠٨+	٢٨-	٤٣٤-	٤٢٣-	٤٨١-	١١٦٨-	٩٠٢-	٤٣٥-	٤٧٧-	٥٢٨-	٤٤٦-
بروناي											
■ المصادرات	١٠٤٨	١٣٣٣	١٦٤٠	١٨٤٥	٢٦٥٣	٤٥٨٩	٤٠٠١	٣٧٨٥	٣٣٦٧	٣٧٤٠	٢٥٨٣
■ المستوردات	٢٧٣	٢٦٠	٢٨٢	٢٨١	٣٩٦	٥٧٣	٥٨٩	٧٣١	٧٢٤	٨١٤	٧٤٩
■ الميزان التجاري	٧٧٥+	١٠٧٣+	١٣٥٨+	١٥٦٤+	٢٢٥٧+	٤٠١٦+	٣٤١٢+	٣٠٥٤+	٢٠٤٣+	١٦٥٦+	١٨٢٤+
بروكينا فاسو											
■ المصادرات	٤٤	٥٣	٥٥	٤٢	٧٦	٩٠	٧٣	٥٥	٧٨	٩١	٦٥
■ المستوردات	١٥١	١٤٤	٢٠٥	٢٢٦	٣٠٠	٣٥٨	٣٣٧	٣٤٧	٢٤٨	٢٥٥	٢٧٢
■ الميزان التجاري	١٠٧-	٩١-	١٥٠-	١٨٤-	٢٢٤-	٢٦٨-	٢٦٤-	٢٩٢-	١٧٠-	١٦٤-	٢٠٧-
ماليزيا											
■ المصادرات	٣٨٠٦	٥٢٩٧	٦٠٨٤	٧٤١٣	١١٠٧٧	١٢٩٦٠	١١٧٧٢	١٢٠٤٤	١٤١٢٨	١٦٢٤٢	١٥٤٠٨
■ المستوردات	٣٥٢٦	٣٨٣١	٤٥٤٧	٥٩٢٩	٧٨٤٢	١٠٨٢١	١١٥٨١	١٢٤٠٩	١٣٢٤١	١٤٠٩٧	١٢٣٠١
■ الميزان التجاري	٢٨٠+	١٤٦٦+	١٥٣٧+	١٤٨٤+	٣٢٣٥+	٢١٢٩+	١٩٢+	٣٦٥-	٨٨٧+	٢٢٤٥+	٣١٠٧+
المالديف											
■ المصادرات	٤	٤	٥	٥	٧	٨	١١	١٣	١٤	١٣	٢٢
■ المستوردات	١٣	٧	٩	١١	١١	١٨	٣٧	٦٥	٦٥	٧٠	٧١
■ الميزان التجاري	٩ -	٣ -	٤ -	٦ -	٤ -	١٠ -	٢٦ -	٥٢ -	٥١ -	٥٧ -	٤٨ -
ماليسيا											
■ المصادرات	٣٧	٨٥	١٢٥	١٠٦	١٠٦	١٤٨	١٢٣	٨٨	٩٨	١٠٧	٨١
■ المستوردات	١٩٠	١٥٠	١٥٩	٢٠٣	٢٠٤	٤٥٨	٣٨٨	٣٤٤	٣٧٤	٣٨٤	٣٩٠
■ الميزان التجاري	١٥٣-	٦٥-	٣٤-	٩٧-	١٩٨-	٣١٠-	٢٦٥-	٢٥٦-	٢٧٦-	٢٧٧-	٣٠٩-
موريتانيا											
■ المصادرات	٢٢٠	١٩٥	١٩٤	١٤٠	٢٠٠	٢٣٥	٣٣١	٢٥٧	٢٤٦	٢٥٦	٢٩٦
■ المستوردات	٢٨٣	٢٢٤	٣٧٥	٢١٩	٢٦٠	٣١٦	٤٤٤	٤٤٦	٣٨٠	٣٧١	٣٥٩
■ الميزان التجاري	٦٣-	٢٩-	٢٨١-	٧٩-	٦٠-	٨١-	١١٣-	١٨٩-	١٣٤-	١١٥-	٦٣-

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
المغرب											
■ المصادرات	١٥٤٣	١٢٦٣	١٣٠١	١٥٠٣	١٩٣٣	٢٤٠٧	٢٢٨٦	٢٠٦٩	٢٠٥٢	٢١١٧	٢١٤٦
■ المستوردات	٢٥٦٧	٢٦١٥	٣١٩٨	٢٩٦٧	٣٦٦٢	٤٢٣٢	٤٣٥٦	٤٣١٦	٤٥٩٦	٤٠٦٤	٣٩١٥
■ الميزان التجاري	١٠٢٤-	١٣٥٢-	١٨٩٧-	٤٦٤-	١٧٢٩-	١٨٢٥-	٢٠٧٠-	٢٢٤٧-	٢٥٤٤-	١٩٤٧-	١٧٦٩-
النيجر											
■ المصادرات	٩١	١٣٤	١٦١	٢٨٢	٤٤٨	٥٦٦	٤٥٥	٤٠٤	٤٠١	٣٢٨	٢٢٢
■ المستوردات	١٠٢	١٢٦	١٩٧	٣٠٦	٤٦٢	٥٩٤	٥١٠	٥١٦	٣٣٢	٢٠٣	٢٥٤
■ الميزان التجاري	١١-	٨+	٣٦-	٢٤-	٢٤-	٢٨-	٥٥-	١١٢-	٦٩+	٢٥+	١٣٢-
باكستان											
■ المصادرات	١٠٥١	١١٦٢	١١٧٤	١٤٩٠	٢٠٥٦	٢٦١٨	٢٨٨١	٢٤٠٢	٢٠٧٥	٢٥٦٥	٢٧٢٨
■ المستوردات	٢١٢٩	٢١٣٣	٢٤٥٢	٢٢٨٥	٤٠٦١	٥٣٥٠	٥٦٣١	٥٤٦٠	٥٣٢٦	٥٨٥٢	٥٨٨٩
■ الميزان التجاري	١٠٧٨-	٩٧١-	١٢٧٨-	١٧٩٥-	٢٠٠٥-	٢٧٣٢-	٢٧٥١-	٣٠٥٨-	٢٢٥١-	٢٢٨٧-	٣١٥١-
السفاح											
■ المصادرات	٤٦٢	٤٩٠	٦٢٢	٤٤٩	٥٣٥	٤٧٧	٥٠٠	٥٤٨	٦٠٤	٥٨٧	٥٤٠
■ المستوردات	٥٨٢	٥٨٣	٧٦٣	٧٥٥	٩٣١	١٠٥٢	١٠٧٦	٩٩٢	١٠٦٠	١١١١	٩٥٧
■ الميزان التجاري	١٢٠-	٩٣-	١٤١-	٣٠٦-	٣٩٦-	٥٧٥-	٥٧٦-	٤٤٤-	٤٥٨-	٥٢٤-	٤١٧-
سيراليون											
■ المصادرات	١٣٢	١٠٢	١٢٤	١٥٥	١٨٣	٢١٩	٢٥٣	١٧١	١٩٦	٢٢٥	١٧٨
■ المستوردات	٢١٠	١٦٨	٢٠٣	٢٤٦	٢٢٦	٣٢٦	٢٥٥	٢٠٦	١٤٠	١٧٢	١٤٨
■ الميزان التجاري	٧٨-	٦٦-	٧٩-	٩١-	٤٣-	١١٧-	٢-	٣٥-	٥٦+	٥٣+	٢٠+
الصومال											
■ المصادرات	٨٩	٩٤	٦٢	١٠٧	١٣١	١٣٣	١٤٠	١٤٩	١٤٦	١٢٣	١٠٥
■ المستوردات	١٦٢	١٥٦	٢٢٧	٢٤١	٤٢١	٣٤٨	٤٤٥	٤٧٨	٤٣٥	٤١٣	٣٧٩
■ الميزان التجاري	٧٣-	٦٢-	١٦٥-	١٣٤-	٢٩٠-	٢١٥-	٣٠٥-	٣٢٩-	٢٨٩-	٢٩٠-	٢٧٤-
الغانستمان											
■ المصادرات	٥٢٢	٢٩٩	٣١٤	٣٢٢	٤٩٤	٦٨٨	٦٨٧	٦١٠	٥٨٩	٥٧٢	٦٠٣
■ المستوردات	٣٢٨	٣٣٦	٤٩٨	٥٩١	٦٨٦	٩٨٥	٩٣٨	٩٠٨	٩٥٩	٩٥٤	١٠١٤
■ الميزان التجاري	١١٣-	٣٧-	١٨٤-	٢٦٩-	١٩٢-	٢٩٧-	٢٥١-	٢٩٨-	٣٧٠-	٣٨٢-	٤١١-

- المصدر : البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدولين ١٧ ، ١٨ .

- البنك الاسلامي للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) مرجع سابق ، الجدولين ١٧ ، ١٨ .

ملاحظة : - المصادرات هنا " فوب " F.O.B وتعني قيمة السلعة في ميناء التصدير دون اضافة

نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد .

- المستوردات " سيف " C.I.F وتعني قيمة السلعة في ميناء الاستيراد مضافا اليها

نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد .

- د. سالم عفيفي ، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٤/٨٢ ، ص ٢٥١

و ٢٥٢ .

وتكشف الأرقام الواردة في الجدول المذكور عن تفاقم العجز المستمر الذى لحق بالموازن التجارية لمجموعة الدول الإسلامية غير النفطية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) ، والذى بلغ أقماء عام ١٩٨٣ م طبقاً لما ورد في الجدول المذكور . ومن الممكن أن يفسر ذلك الوضع المتدهور للموازن التجارية لتلك الدول بزيادة قيمة المستوردات الإجمالية بمعدل يفوق زيادة الصادرات فيها أو بمعنى آخر فإن ذلك العجز نشأ من خلال قصور إيرادات الصادرات عن تغطية قيمة المستوردات ومن ثم تدهور الوضع العام لموازينها التجارية ، حيث تراوحت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات ما بين ٥٨ ٪ و ٧٦٫٦ ٪ خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) ، أى بمتوسط سنوى ٦٢٫٩ ٪ .

ويمكن تفسير تزايد قيمة المستوردات بمعدل يفوق قيمة الصادرات لتلك الدول بتدهور معدل تبادلها التجارى الدولى (١) ، الناجم عن انخفاض أسعار صادراتها وارتفاع أسعار مستورداتها كما يتضح ذلك من الجدول (٣٢) .

ويتبين من مقارنة أرقام الجدول (٣٢) أن معدل التبادل التجارى قد تدهور بين سنتى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ فى دول المجموعة (أ) (٢) حيث أن أسعار الصادرات انخفضت بمقدار ١٦ ٪ فى حين أن أسعار المستوردات زادت خلال السنوات نفسها بمقدار ٤٩٫٩ ٪ .

وعلى ذلك إذا كان معدل التبادل التجارى الدولى يساوى ١٠٠ فى عام ١٩٨٠ فإنه فى سنة ١٩٨٤ يساوى $\frac{٨٤}{١٠٤٫٩} \times ١٠٠ = ٨٠٫١$ أى أن معدل التبادل التجارى الدولى قد تدهور بمقدار ١٩٫٩ ٪ وهى نسبة كبيرة .

(١) البنك الإسلامى للتنمية ، التقرير السنوى السابع ، ١٤٠٢ (١٩٨١ /

١٩٨٢) ، ص ٣٤ .

(٢) تمثل هذه المجموعة دولاً إسلامية غير نفطية إجمالاً .

الجدول رقم (٣٢)

معدل التبادل التجارى الدولى فى عدد من الدول الاسلامية (١)

١٩٨٠ = ١٠٠

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
				<u>المجموعة (أ)</u>
٨٤ر٠	٨٣ر٠	٧٨ر٣	٨٨ر٥	اسعار التصدير
١٠٤ر٩	١٠١ر٠	٩٩ر١	١٠٠ر٦	اسعار الاستيراد
٨٠ر١	٨٢ر٢	٧٩ر٠	٨٧ر٩	معدل التبادل التجارى الدولى
				<u>المجموعة (ب)</u>
٩٧ر٦	٩٩ر٤	١١٤ر٠	١١٣ر١	اسعار التصدير
١١٠ر٨	١٠٦ر٨	١٠٤ر٠	١٠٢ر٩	اسعار الاستيراد
٨٨ر١	٩٣ر١	١٠٩ر٦	١١٠ر٠	معدل التبادل التجارى الدولى
				<u>المجموعة (ج)</u>
٩٥ر٤	٩٢ر٧	٩١ر٨	٩٧ر٤	اسعار التصدير
١٠٧ر٥	١٠٤ر٤	١٠٤ر٣	١٠٣ر٩	اسعار الاستيراد
٨٨ر٨	٨٨ر٨	٨٨ر٠	٩٣ر٧	معدل التبادل التجارى الدولى

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، انقرة ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، اكتوبر ١٩٨٥ م ، العدد ٢٤ ، ص ٠٩

دول المجموعة (أ) هى بنغلاديش ، جزر القمر ، غينيا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، تشاد ، اوغندا واليمن الجنوبى .
دول المجموعة (ب) برونى ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، والامارات العربية المتحدة .
دول المجموعة (ج) مصر ، الاردن ، لبنان ، ماليزيا ، البحرين ، المغرب ، باكستان ، تونس ، تركيا .

وطبقا للبيانات الواردة فى الجدول (٣٣) فإنه يتضح أن بعضى الدول الاسلامية تكبدت خسائر كبيرة فى قيم صادراتها نتيجة انخفاض اسعارها ، وكشال على ذلك فان مجموع النقص المقدر فى عوائد صادرات كل من غينيا واوغندا والسودان هى ٦٩٧ر٨ مليون دولار ، ٤٣٥ مليون دولار و ٥٢٦ر٨ مليون دولار ، على التوالى وذلك خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ م .

وشمة اسباب أخرى ساهمت فى تراجع معدلات تغطية قيمة المصادرات للمستوردات منها ضآلة نسبة الصادرات الصناعية فى اجمالى مصادرات العديد من الدول الاسلامية^(١) . وانخفاض حجم بعض السلع التصديرية بسبب زيادة الاستهلاك المحلى وتدهور بعض فروع الانتاج التصديرية^(٢) .

وبطبيعة الحال فإنه لا يغيب عن الأذهان الكوارث الطبيعية التى اجتاحت بعض الدول الاسلامية ، كالجفاف الذى اجتاح منطقة الساحل الافريقى^(٣) وما نتج عنه من ضعف فى المقدرة التصديرية لتلك الدول^(٤) ، وآثار الانحسار الاقتصادى (١٩٨٠ - ١٩٨٣) والاجراءات الحمائية والتمييزية التى انتهجتها الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية ومنها الدول الاسلامية^(٥) .

-
- (١) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، التجارة بين الدول الاسلامية ، تقرير ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ، ص ٢٣ .
 - (٢) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية الى السوق الصناعية (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) اعداد . خلاف عبد الجابر خلاف ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، دار النهضة العربية ، ص ١٩ .
 - (٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ٤٨ .
 - (٤) - البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، ١٤٠٤ هـ (١٩٨٣ - ١٩٨٤ م) ، ص ٢٩ .
 - (٥) انظر الفصل الأول من هذا الباب .

الجدول رقم (٣٣)

خسارة عدد من الدول الإسلامية في صادراتها الأساسية

الدولة	سلع الصادرات الأساسية	مجموع النقص في حصيلتها خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ م (بملايين الدولارات)
افغانستان	فاكهه ، جلود ، هلال ، قطن .	٢٤٦٠
بنغلاديش	اسماك ، جوت ، شاي ، لحوم	٢٢٢٦
بنين	ككاو ، بن ، قطن ، اسماك ، زيوت نباتية وبذور زيتية	١١٤
بروكينا فاسو	قطن ، لحم بقرى ، جلود ، زيوت نباتية وبذور زيتية	٤٩٢
تشاد	قطن ، اسماك .	٣٣٠
غينيا	ككاو ، بن ، زيوت نباتية وبذور زيتية	٦٩٧٨
جامبيا	زيوت نباتية ، بذور زيتية ، اسماك	٥٦٤
المالديف	اسماك	٣٦
مالى	قطن ، زيوت نباتية وبذور زيتية	١٥٣٦
الصومال	موز ، اسماك	١٨
اليمن الشمالى	بن ، ككاو	٣٧٢
اوغندا	بن ، قطن .	٤٣٥٠
السودان	قطن ، جلود ، زيوت نباتية وبذور زيتية	٥٢٦٨

المصدر :

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ٦٠ .

واضافة الى ذلك فانه من الممكن عزو اسباب قهور تغطية الصادرات للمستوردات الى ارتفاع معدلات مستوردات هذه الدول من السلع المختلفة، اذ ان الجدول رقم (٢١) (١) يكشف اعتماد هذه الدول وبشكل متزايد على العالم الخارجى فى استيراد السلع الأولية والغذائية والصناعية الأمر الذى تسبب فى تفاقم العجز فى ميزان مدفوعات هذه الدول .

وتعتبر تلك العوامل من بين الاسباب التى جعلت صادرات العديد من الدول الاسلامية غير قادرة على تغطية مستورداتها وبالتالي لم تسهم تلك الصادرات فى تخفيف العجز التجارى لغالبية الدول الاسلامية كما يبرز ذلك من خلال الرسم البيانى رقم (٢) الذى يبين العجز التجارى للدول الاسلامية غير النفطية . (٢)

ومن خلال تفحص نسب الصادرات للمستوردات فيما يخص الدول المختلفة ذات العجز خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) يتضح قصور ارقام الصادرات عن مواجة وتغطية ارقام المستوردات فى ست وعشرين دولة اسلامية (الجدول ٣٤) مما تسبب فى عجز فى موازينها التجارية .

ويتباين عجز الموازين التجارية لهذه الدول من دولة لأخرى كما يتضح ذلك من الجدول (٣١) . وبالتالى فانه يجدر بنا أن نجعل تلك السدول مجموعتين حسب درجة العجز ، كما فى الجدول (٣٥) .

- المجموعة الأولى :

تعانى من عجز كبير تقل فيها نسب الصادرات للمستوردات عن ٥٠ ٪ طيلة الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) . ويتراوح عدد هذه السدول ما بين ١٢ - ١٩ دولة .

(١) الجدول (٢١) من الفصل الثانى من هذا الباب .

(٢) انظر الرسم البيانى فى ملحق هذه الرسالة .

الجدول رقم (٢٤)

تغطية المادرات للمستوردات (كنسبة مئوية) خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
بنغلاديش	٢٤٨	٤٢٥	٤٢١	٣٤٢	٣٤٠	٣٠٣	٢٩٨	٣١٧	٣١٦	٣٢٤	٣٧٠
بنين	١٦٢	١٧٨	١٥٣	٨٧	١٤٤	٢٠٣	ار٥	٤١	١٨٣	٣٠٩	٣٠٨
تشاد	٣٦١	١٣٦٦	١٠٠٠	٦٦٧	١٠٤٩	١١٠١	١٠٠٧	٧٠٤	١١٢٩	٧٩٤	٥١٨
جيبوتي	٢٨٦	٢٦٢	٥٥٠	٢٩٢	١٩٩	١٧٢	١٢٥	١٠٩	١٢٧	١٢٩	١٢٥
مصر	٣٥٧	٣٩٩	٣٥٥	٢٥٨	٤٧٩	٦٢٧	٣٦٨	٣٤٤	٣٢٩	٣٢٤	٣٥٤
جامبيا	٨٣١	٤٧٣	٦١٥	٤٥٥	٤١٤	١٧٩	٢١٩	٢٨٢	٣٩٥	٣٧٣	٣٠٧
غينيا بيساو	١٥٩	١٣٢	٣٤٣	٢٤٥	٢٢٩	٢٠٠	٣٠٨	١٨٣	٣٥٩	٤٧٨	٢١٨
السودان	٤٢٥	٥٦٥	٦١٣	٥٥٤	٦٤٢	٣٤٤	٢٩٧	٣٩٨	٤٦١	٤٤٧	٣٢٥
سورية	٥٥٢	٤٥١	٤٠٠	٤٣١	٤٩٤	٥١٢	٤١٩	٥٠٩	٤٢٦	٥٤٤	٤٩٤
تونس	٦٠٣	٥١٥	٥٠٧	٥٢٤	٦٣٠	٦٣٤	٦٢٦	٥٨٧	٥٦٠	٥٦٥	٦٦٧
تركيا	٢٩٦	٢٨٢	٣٠٢	٤٩٧	٤٤٦	٣٨٠	٥٢٦	٦٤٩	٦٢٢	٦٤٠	١٧٣
اليمن الشمالي	٣٧	١٩	١١	٦	٩	١٢	٢٦	٢٦	٣٣	٤٢	٦٦
اليمن الجنوبي	١٦٣٥	٩٠٩	٢٢٨	١٨٥	٢٢٨	٣٠٦	٢٣٩	٥٣٩	٤٥٩	٤١٨	٤١٥
بروكينا فاسو	٢٩١	٣٦٨	٢٦٨	١٨٦	٢٥٣	٢٥١	٢١٧	١٥٩	٣١٥	٣٥٧	٢٣٩
المالديف	٣٠٨	٥٧١	٥٥٦	٤٥٥	٦٣٦	٤٤٤	٢٩٧	٢٠٠	٢١٥	١٨٦	٣٢٤
مالي	١٩٥	٥٦٧	٧٨٦	٥٢٢	٣٤٩	٣٢٣	٣١٧	٢٥٦	٢٦٢	٢٧٩	٢٠٨
موريتانيا	٧٧٧	٨٧١	٥١٧	٦٣٩	٧٦٩	٧٤٤	٧٤٦	٥٧٦	٦٤٧	٦٩٠	٨٢١
المغرب	٦٠١	٤٨٣	٤٠٧	٥٠٧	٥٢٨	٥٦٩	٥٢٥	٤٧٩	٤٤٧	٥٢١	٥٤٨
النيجر	٨٩٢	١٠٦٤	٨١٧	٩٢٢	٩٦٩	٩٥٣	٨٩٢	٧٨٣	١٢٠٨	١٠٨٣	٦٢٧
باكستان	٤٩٤	٥٤٥	٤٧٩	٤٥٤	٥٠٦	٤٨٩	٥١٢	٤٣٩	٥٧٧	٤٣٨	٤٦٥
السنغال	٧٩٤	٨٤٠	٨١٥	٥٩٥	٥٧٥	٤٥٣	٤٦٥	٥٥٢	٥٦٩	٥٢٨	٥٦٤
سيراليون	٦٢٩	٦٠٧	٦١١	٦٣٠	٨٠٩	٦٥٢	٩٩٢	٨٢٠	١٤٠٠	١٣٠٨	١٢٠٣
الحوال	٥٤٩	٦٠٣	٢٧٣	٤٤٤	٣١١	٣٨٢	٣١٥	٣١٢	٣٣٦	٢٩٨	٢٧٧
افغانستان	٦٦٦	٨٨٩	٦٣١	٥٤٥	٧٢٠	٦٩٨	٧٣٢	٦٧٢	٦١٤	٥٩٩	٥٩٥
الاردن	٢٠٩	٢٠٣	١٨٠	١٩٧	٢٠٥	٢١٢	٢١٢	١٦٨	١٧٨	٢١١	٢٠٦
لبنان	٧٧١	٨٢١	٤٥٦	٤١٨	٣١٢	٢٧١	٢٣٧	٢٥٣	١٩٨	٢٢٦	٢٦٤
الكامبيرون	٧٤٨	٨٤٢	٨٩٢	٧٦٢	٨٨٧	٨٥٦	٧٧٦	٨٢٦	٨٢٦	١٤٢٥	١٥١١
غينيا الشعبية	٨٦٢	١٧٨٣	١٢٠٤	١٢٨١	١٤٦٧	١١٢٧	١١٤٣	١٣٠٢	١٧٢٦	١٤٦٠	١٢٥٤
ماليزيا	١٠٧٩	١٣٨٤	١٣٣٨	١٢٥٠	١٤١٣	١١٦٨	١٠١٧	٩٧	١٠٦٧	١١٥٩	١٢٥٣
اوغندا	١٤١١	٢٢٥٦	٢٢٨٧	١١٣٩	١٧٥٣	٩٥٢	٨٣١	١١١١	١٠٨٩	١٢١٦	١٢٢٣
بيروناي	٣٨٣٩	٢١٢٧	٥٨١٦	٦٥٦١	٦٦٩٩	٨٠٠٩	٦٧٩٣	٥١٧٨	٤٦٦٣	٣٣٦٦	٣٤٤٩
العراق	١٧٦٩	٢١٨٤	٢٣١٥	٢٨٣٧	٢٠٥٥	٢٠٦٩	٥٦٤	٥٠٢	٨٣١	٩٨٧	٩٥١
البحرين	١٠٠٤	٩١١	٩٠٨	٧٩٥	١٠٠٣	١٠٣٦	١٠٥٤	١٠٤٨	٩٥٨	٩٥٥	٨٥٣
الجزائر	٧٨٢	٩٩٩	٨١٦	٧٢٧	١١٧٤	١٤٨٠	١١٨٠	١٠٦٩	١٠٧٤	١١٥٠	٢٠٩
ايران	١٧٧٣	١٦١٠	١١٩٤	١١٢٤	٢٠٨٤	١١٠٥	٧٤٦	١٤١٩	١٠٠٩	٩٨٧	١٢٥٩
الكويت	٣٦٢٠	٢٩٦٢	٢٠٢٤	٢٢٧٣	٣٥٤٩	٣١٢٣	٢٣١٦	١٣١١	١٢٠٤	١٣٨٣	١٤٥٢
ليبيا	١٧٢١	٢٥٨٦	٢٥٨٠	٢١٥٣	٣٠٢٩	٣٢٣٥	١٨٥٨	١٥٦٢	١٥٤٩	١٥٣١	٢١٠٩
عمان	٢١٥٧	٢٣٢٩	١٨٠٠	١٥٩٧	١٧٢٧	١٩٠٢	١٩٤٤	١٥٣٤	١٦٢٦	١٣٥٨	١٤٢٨
قطر	٤٤٤٠	٢٦٥٢	١٨٩٩	١٩٥٨	٢٥٢٥	٣٦٨٨	٣٥٥٠	٢٣٣٤	٢٤٨٥	٤٠٠٠	٢٧٧١
المعودية	٧٠٨٢	٤٤٧٥	٣٠٠٧	١٨٥٨	٢٤١٨	٣٣٨١	٣٢١١	١٨٦٦	١٢٧٦	١٢٧٨	١٢٤٨
الامارات العربية	٢١٦٦	٢٥١٢	١٨٥٨	١٦٩١	١٩٥٨	٢٥١٦	٢٢٠١	١٦٥٤	٢٢٤٦	٢٥٠٩	٢٤٢٤
الجابون	٢٠٠٩	٢٢٥٨	١٨٧٠	١٧٩٤	٣٤٧٦	٣٢٢٤	٢٣٠٩	٢٥٧٥	٢٦٢١	٢٦٩٢	١٩٨٤
اندونيسيا	١٤٨٩	١٥٠٦	١٧٤١	١٧٤٠	٢١٥٦	٢٠٢٢	١٧٩٤	١٣٢٥	١٢٩٣	١٥٧٦	١٩٦٧

الجدول رقم (٣٥)

الدول الاسلامية حسب نسب تغطية الصادرات للمستوردات

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٩	١٦	١٧	١٥	١٧	١٧	١٥	١٦	١٣	١٢	١٤	دون ٥٠ %
٩	١١	٩	١٤	١٣	١٠	١١	١٣	١٥	١٥	١٤	٥٠ - ٩٩ %
١٥	١٦	١٧	١٤	١٣	١٦	١٧	١٤	١٥	١٦	١٥	١٠٠. وما فوق
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	المجموع
										دولة	

- المجموعة الثانية :

تتراوح فيها نسب الصادرات للمستوردات مابين ٥٠ الى ٩٩ ٪ ،
ويتراوح عدد تلك الدول مابين ٩ و ١٥ دولة خلال الفترة المذكورة ،
(كما فى الجدول ٣٥) . وقد عرفت هذه المجموعة قدرا من الاستقرار
النسبى فى حجم العجز الذى سجله الميزان التجارى وذلك على خلاف
المجموعة الأولى .

ومن خلال الجدول (٣٥) تبرز ظاهرة تناقص عدد الدول التى تنتمى
الى المجموعه الثانية (التى تتراوح فيها نسب الصادرات للمستورداث مابين
٥٠ - ٩٩ ٪ من أربع عشرة دولة عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م الى تسع دول عام
١٩٨٥ م . فى الوقت الذى ازداد فيه عدد الدول التى تبلغ فيها هــ
النسبه دون الـ ٥٠ ٪ من اربع عشرة دولة عام ١٩٧٥ م الى تسع عشرة دولة
عام ١٩٨٥ م .

وتشير تلك الظاهرة الى أن العجز فى الميزان التجارى للسـدول
الاسلامية قد اكتسب سمة الزيادة المستمرة خلال تلك الفترة لغالبية الدول
الاسلامية ، فى الوقت الذى ظلت غالبية الدول النفطية تحافظ على فوائضها
وذلك مما يمكن القول معه بأن ذلك التباين بين تلك الدول ذات العجز
والدول ذات الفائض آخذ بالاتساع خلال تلك الفترة .

ومما يجدر ذكره فان بعض الدول الاسلامية غير النفطية نجحت فى
زيادة صادراتها بشكل يفوق قيمة مستورداتها ومن تلك الدول ماليزيا ،
غينيا الشعبية وبروناي .

فيتضح أن ماليزيا استطاعت تغطية قيمة المستوردات بعائدات
الصادرات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م باستثناء عجز طفيف وجد فى عام
١٩٨٢ . حيث بلغت مساهمة الصادرات فى تغطية المستوردات ذلك العام

١٩٧١٪ . وقد يرجع ذلك لكون صادراتها تشتمل على تشكيلة واسعة نسبيا من السلع الصناعية . (١)

وكذلك غينيا الشعبية شهد ميزانها التجارى فائضا مستمرا ابتداء من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٥ فى حين أنه فى عام ١٩٧٥ شهد عجزا طفيفا بلغت نسبة التغطية فيه ٨٦٣٪ .

بينما نجد بروناى نجحت فى تحقيق فائض مستمر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ وبما يجدر ذكره بانها هى الدولة الوحيدة من بين الدول الاسلامية غير النفطية التى استطاعت أن تحقق فائضا مستمرا ومتواظلا فى ميزانها التجارى خلال تلك الفترة .

ويتبين كذلك من خلال الجدول (٣١) أن أوغندا استطاعت تحقيق فائض فى ميزانها التجارى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ باستثناء عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ حدث فيهما عجز بسيط حيث بلغ متوسط تغطية الصادرات للمستوردات فى العامين المذكورين نحو ٨٩٢٪ .

ويرجع الفائض الذى تحقق بعد هذا العجز الى ارتفاع قيمة صادراتها حيث بلغ معدل نمو صادراتها خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) نسبة ٤١٪ مقابل انخفاض مستورداتها خلال الفترة نفسها بنسبة ٤٢٪ . (٢)

وأخيرا بقى ان نحلل الفائض للدول النفطية .

يتبين من خلال تحليل الجدول (٣٠) أن الفائض الذى سجلته مجموعة الدول النفطية تعرض للتقلبات معوذا وهبوطا خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥م) .

-
- (١) مما يجدر ذكره أن هذه الدولة استفادت من الانتعاش الاقتصادى الذى ساد مؤخرا (١٩٨٤/١٩٨٥م) .
- انظر الفصل الأول من هذا الباب .
(٢) الجدول رقم (٣١) فى هذه الرسالة .

ففى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م شهد الفائض نموا ملحوظا باستثناء هبوط طفيف
فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ م .

وكما يتضح من الجدول (٣٠) بلغ الفائض ٦٥١ مليون دولار فى عام
١٩٧٦ م بمعدل تغير سنوى (ايجابى) ٢٣٩٪ مقارنة بعام ١٩٧٥ م وفى
عام ١٩٧٧ م انخفض ذلك الفائض بنسبة ٩٩٪ قياسا بعام ١٩٧٦ م وفى عام
١٩٧٨ م انخفض بمعدل ٢٠٪ عن العام السابق . بينما شهد الفائض التجارى
تحسنا فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ اذ قفز ذلك الفائض الى ١٠٠ مليون دولار أى
بمعدل نمو قدره ١١٣٦٪ لعام ١٩٧٩ م قياسا بعام ١٩٧٨ م وفى عام ١٩٨٠ م
بلغ هذا الفائض ١٥٥١ مليون دولار بمعدل تغير سنوى ٥٤٩٪ قياسا بالعام
المنصرم . ومما يجدر ذكره انه فى ذلك العام ارتفع الفائض ليحقق ارقاما
قياسية لم يشهدها الميزان التجارى للدول النفطية طيلة فترة الدراسة .

وعليه يمكن القول بأن الفائض فى عام ١٩٨٠ يعادل ثلاثة أمثـال
الفائض المتحقق فى عام ١٩٧٥ م وذلك بمعدل تغير سنوى قدره ٩٠٪ قياسا
بعام ١٩٧٥ م .

ويعزى ذلك التحسن الذى طرأ على فائض الميزان التجارى لـجدول
المجموعة النفطية الى ارتفاع معدل التبادل التجارى للدول النفطية (٢) .
ورغم محافظة تلك الدول على الفائض الا أن مستواه انخفض بصورة كـبيرة
اعتبارا من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ م . فقد بلغت نسبة الانخفاض فى عام
١٩٨١ م ٣٦٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الانخفاض
ايضا ٧٩٢٪ قياسا بعام ١٩٨٠ م . حيث كان هذا الفائض عام ١٩٨٠ م ١٥٥١
بليون دولار وانخفض الى نحو ٣٢٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ م . (٣)

-
- (١) انظر الفصل الأول من هذا الباب حيث ذكرت اسباب نمو هذا الفائض .
(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى السابع ، مرجع سابق ،
ص ٣٤ .
(٣) انظر الرسم البيانى رقم (٣) الذى يبين الصورة الاجمالية للفائض
التجارى للدول النفطية فى ملحق هذه الرسالة .

ويمكن ارجاع هذا التدنى والتراجع الملموس فى فائض الميزان التجارى للدول النفطية عما كان عليه فى الأعوام السابقة الى التطورات السلبية التى حدثت فى اسواق النفط العالمية. (١)

ويمكن تفسير الفائض المتحقق فى الدول النفطية فى الفترة الأخيرة من الدراسة رغم تدهور معدلات تبادلها التجارى - الناجم أصلا من انخفاض أسعار النفط فى السوق النفطية - الى التقلص الكبير فى مستورداتها وعلى سبيل المثال انخفضت تلك المستوردات من ١٣٦٧ بليون دولار عام ١٩٨٢م الى ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ م وذلك طبقا لما ورد فى الجدول (٣٠) .

ومن خلال تتبع نسب تغطية الصادرات للمستوردات فى الجدول (٣٣) فيما يخص كل دولة نفطية خلال تلك الفترة يتضح أن الدول النفطية لـم تتمتع جميعها بفائض تجارى فى بعض الفترات قيد الدراسة اذ تعرضت أربع دول منها - ايران ، العراق ، البحرين والجزائر - للعجز فى ميزانها التجارى .

ومن الطبيعى أن أسباب هذا العجز تتباين من دولة لأخرى الا أنه من الممكن عزو اسباب العجز فى الميزان التجارى لكل من العراق وايران الى الحرب الدائرة منذ عام ١٩٨١ مما تطلب زيادة مستورداتها بشكل يفوق معدل زيادة الصادرات فيهما فى الوقت الذى تعاني فيه تلك الدول - من بين الدول النفطية الأخرى - انخفاضا فى أسعار صادراتها النفطية .

بينما نجد أن أسباب العجز فى الميزان التجارى للجزائر هو التوسع فى خطط التنمية الاقتصادية والهادفة الى بناء قاعدة صناعية. (٢)

(١) راجع الفصل الأول من هذا الباب لمعرفة اسباب تدهور معدلات التبادل التجارى للدول النفطية .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان ، التجارة الخارجية فى الوطن العربى ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

الباب الثاني

وضع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية
وعوائق تنميته

الفصل الأول

أهمية التعاون الإقتصادي من الوجهة
الإسلامية

الفصل الأول

أهمية التعاون للمصداقي من الوجهة الإسلامية

أضحى التعاون بين دول العالم المختلفة من السمات المميزة لهذا العصر وما التكتلات القائمة حالياً مثل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) وغيرها الا مـــــــ الشواهد البارزة التي تؤكد أهمية التعاون بين الدول لتحقيق أهدافها .

وإذا كانت الأمة الإسلامية - التي وصفها الله في كتابه الكريم بقوله " كنتم خير أمة أخرجت للناس " (١) - تقع في عداد الدول النامية وتعاني من الفقر والتخلف والتبعية والتجزئة وضعف العلاقات التجارية فيما بينها بل واقامة الحواجز التجارية في وجه السلع المتبادلة بينها، فهل هذا الوضع يتفق مع المبادئ الإسلامية ؟ وهل يليق بهذه الأمة ويتفق مع ماضيها ؟ .

الاجابة بالنفي بالطبع :

اذ أن من الأحكام الثابتة في الاسلام والمبادئ المقررة فيه وجوب التعاون بين المسلمين وتعزيز التضامن فيما بينهم ، فقد حث هذا الدين المسلمين على التعاون فيما بينهم بشتى صوره شريطة كونه في اطار علاقات

(١) سورة آل عمران ، الآية " ١١٠ " .

البر والخير والتقوى بقوله عز وجل " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان " (١)

والتعاون فى الآية الكريمة يراد به تعاون المؤمنين على كل مايرضى الله سبحانه وتعالى من فعل الخيرات وترك المنكرات وان لا يكون هذا التعاون على المآثم والمحارم والعدوان . (٢)

وقد أورد الشوكانى (٣) - رحمه الله - تفسيراً لهذه الآية بقوله " أى ليعن بعضكم بعضاً على ذلك وهو يشمل كل أمر يصدق عليه أنه من البر والتقوى كائن ماكان ."

هذا واذا كان التعاون بين المسلمين على البر والتقوى مطلوباً بكل صوره ، فان ذلك أيضاً لا يقتصر على مجال العبادات فحسب بل يشمل

(١) سورة المائدة ، الآية " ٢ " .

(٢) ابو جعفر محمد بن جرير الطبرى ، مختصر تفسير الطبرى المسمى جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، اختصار وتحقيق الشيخ محمد على الصابونى ، د . صالح أحمد رضا ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ١٨٧ .

(٣) محمد بن على الشوكانى ، فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، ج ٢ ، عالم الكتب ، ص ٧ .

- أورد الصابونى فى مؤلفه صفوة التفاسير ، ج ١ ، ص ٣٢٦ ، تفسير لهذه الآية بقوله " أى تعاونوا على الخيرات وترك المنكرات وعلى كل مايقرب الى الله " .

المعاملات والانشطة الاقتصادية بين الدول الاسلامية سواء في داخل الدولة
أو على مستوى الدول الاسلامية ككل (١).

والرسول عليه الصلاة والسلام دعا الى التعاون وحث عليه في كثير
من أحاديثه فعن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه
كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا
والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد
ما كان العبد في عون أخيه ... الحديث " (٢)

وقال - أيضا - صلى الله عليه وسلم " المسلم أخو المسلم لا يظلمه
ولا يسلمه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم
كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ... الحديث " (٣)

ومعنى - من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته - أى أعانته
عليها . (٤)

-
- (١) د. عبدالرحمن يسرى ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلاميـــــة
ودورها في التنمية الاقتصادية ، الناشر : المركز العالمى لبحاث
الاقتصاد الاسلامى ، جده ، فى كتاب دراسات فى الاقتصاد الاسلامى ،
ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٢٨٣ .
- (٢) الحافظ المنذرى ، مختصر صحيح مسلم ، تحقيق ناصر الدين الالبانى ،
الناشر ، المكتب الاسلامى والدار العربية ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ،
الحديث رقم ١٨٨٨ ، ص ٤٩٨ .
- (٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، دار احياء التراث العربى ، بيروت ،
ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- (٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٤ .

ومن حثه صلى الله عليه وسلم على التعاون بين المسلمين وتعزيز
التضامن فيما بينهم تشبيهه صلى الله عليه وسلم المؤمنين في توادهم
وتعاونهم وتبادل النفع والخير بينهم بالجسد الواحد اذا أصيب عضو منه
بداءء أو علة اعتلت بقية أعضائه متأثرة به . فعن النعمان بن بشير
رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل
المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد اذا اشتكى
منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (١) ومعنى قوله - تداعى
له سائر الجسد - " أى دعا بعضه بضا الى المشاركة فى ذلك " (٢) .

وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" المسلمون كرجل واحد أن اشتكى عينه اشتكى كله وان اشتكى رأسه اشتكى
كله (٣) " .

وبالتالى فان هذه الأحاديث صريحة وواضحة فى تعظيم حقوق المسلمين
بعضهم على بعضهم وحثهم بالتالى على التعاون والتعاقد (٤) .

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- مختصر صحيح مسلم ، المرجع السابق ، الحديث رقم ١٧٧٤ ،
ص ٤٧٢ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤٠ .
(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٩ .

وإذا كان التعاون فيما بين المسلمين كأفراد أمراً مطلوباً بناءً على هذه النصوص التي سقناها من الكتاب والسنة فإن التعاون فيما بين الدول الإسلامية أمر مطلوب كذلك لأن هذه النصوص بعمومها تشمل الدول كما تشمل الأفراد والجماعات .

ومن أظهر أنواع التعاون بين الدول الإسلامية تعاونها فيما بينها في المجالات الاقتصادية وما يقتضيه ذلك من تنسيق في سياساتها الاقتصادية المختلفة .

ولاريب أن هذا التعاون سيحقق لهذه الدول منافع اقتصادية كثيرة - وأن تفاوتت درجة هذه المنافع من دولة لأخرى - لاسيما وأن هذا التعاون منطلق من دوافع إيمانية بأهمية هذا التعاون ، الوضع الذي يتطلب من هذه الدول العمل على إزالة معوقات التعاون الاقتصادي بينها ، ولذلك نجد أن الدولة الإسلامية منذ عهدها الأولى عملت على تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين أقاليمها ويتضح ذلك من بعض الأعمال التي قامت بها " فعندما ازدادت العلاقات بين المسلمين في الحجاز وبين أهل الحبشة وأهل مصر بعد ظهور الإسلام ، اهتم الخلفاء بالجار* وتعهده بالاصلاح والتعمير حتى أصبح الميناء الرئيسى للمدينة المنورة ورسب به السفن القادمة من مصر محملة بالحبوب في عهد عمر بن الخطاب " (١)

وكذلك لجأت هذه الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب إلى شق

(١) د. عبدالله محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م ، ص ١١٧ .

* الجار كانت الميناء الرئيسى للمدينة المنورة على البحر الأحمر وتقع على بعد ثلاث مراحل من المدينة المنورة .

قناة* تصل البحر الأحمر بالنيل بهدف تسهيل سير السفن التجارية بين موانئ الحجاز على البحر الأحمر والنيل^(١). أيضا عملت الدولة العباسية على تشجيع التعاون التجاري بين أقاليمها من خلال توفير سبل الراحة للقوافل التجارية المتنقلة بين هذه الأقاليم^(٢).

ووفقا لما اشارت اليه المصادر أن زبيدة بنت جعفر بن المنصور أمرت بإنشاء مراكز لراحة القوافل التجارية ، وأن المهدي أمر بتوفير المياه على طول الطريق الذي يربط بغداد بمكة^(٣). وطالما كان لذلك أثر ايجابي في تنشيط التبادل التجاري بين أقاليم الدولة الإسلامية.^(٤)

واضافة الى ذلك فان التعاون الاقتصادي وجد بين أقاليم الدولة الإسلامية اذ كثيرا ماكانت العراق تتلقى مساعدات مالية - اثناء أزماتها - من مصر كما حدث في سنة ٢٥٦ هـ (٨٦٩ م) بأن حصلت العراق على مبلغ

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٨ .

* تدهورت هذه القناة - والتي كانت تسمى باسم خليج امير المؤمنين نسبة الى عمر بن الخطاب - في بداية القرن الثاني الهجري اذ لم يتعهدوا الولاة بالميانة مما جعل الرمال تغطيها وتركت في النهاية .
- انظر المرجع نفسه ، ص ١١٨ .

(٢) د.حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، مطبعة النهضة المصرية ، ط ٦ ، ١٩٦٢ م ، ص ٣٠٦ .

(٣) د.حسين علي المسري ، تجارة العراق في العصر العباسي ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ م ، ص ٣٨١ ، ٣٤٨ .

(٤) د.حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

يقدر بنحو سبعمائة الفدينار من مصر (١) .

كما أنه من الأسس الإسلامية لتقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الإسلامية هو تطبيق مبدأ الأخوة والوحدة الإسلامية . يقول الله عز وجل " ان هذه امتكم أمة واحدة ... " (٢) وقال سبحانه وتعالى " انما المؤمنون أخوة " (٣) والمراد بالأخوة كما يقول المفسرون أخوة الدين وهي أقوى من أخوة النسب (٤) .

والأخوة رابطة ينتج عنها الحب والتضامن ويترتب عليها التعاون بين الجماعات (٥) . وتجعل بالتالى المجتمع الاسلامى متماسكا يشد بعضه بعضا كالبنيان المرصوص . لقوله صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا " (٦) .

-
- (١) أبو الحسن على بن أبى الكريم المعروف بابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، المجلد الخامس ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ص ٣٥٩ .
- د . حسين على المسرى ، تجارة العراق فى العصر العباسى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .
- (٢) سورة الانبياء ، الآية " ٩٢ " .
- (٣) سورة الحجرات ، الآية " ١٠ " .
- (٤) محمد على الصابونى ، صفوة التفاسير ، المجلد الثالث ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٢ هـ ، ص ٢٣٥ .
- (٥) د . يوسف قاسم ، التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، ص ١٨ .
- (٦) صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٦ ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .
- مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، الحديث رقم ١٧٧٣ ، ص ٤٧٢ .

وتطبيقا لهذه النصوص يصبح المسلمون وحدة واحدة لا يفرقهم الا ابتعادهم عن الاسلام وان ايمانهم بوحدتهم وتعاونهم فيما بينهم يعطى مدلولاً بأن الدول الاسلامية كتلة واحدة متماسكة (١)، تزول فيما بينها جميع القيود التى تقف أمام انتقال الاشخاص والسلع ورؤوس الأموال . كما كان ذلك فى الدولة الاسلامية فى العصر الأموى اذ كانت أقاليمها وحدة واحدة نظرا لعدم وجود قيود على انتقال الاشخاص والسلع فيما بين هذه الاقاليم (٢) ولذلك كانت العلاقات التجارية بين اقاليم الدولة الاسلامية قوية ومنظمة ، ورغم أننا لم نتمكن من معرفة حجم التبادل التجارى بين الاقاليم الاسلامية سواء من حيث الحجم المطلق أو النسبى الا أن حركة الاستيراد والتصدير بين هذه الاقاليم تدل على وجود تبادل تجارى قوى فيما بينها . اذ كانت المدينة المنورة تصدر الزيت والسمن الى الكوفة (٣) وتستورد الزيت والبر والفاكهة من الشام (٤) .

وكما يذكر اليعقوبى أن عليا بن الحسين كانت له ابل (قوافل)

-
- (١) د . عبدالرحمن يسرى ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٦ .
 - (٢) د . عبدالله محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الاموى ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .
 - (٣) المرجع نفسه ، ص ١١٩ .
 - (٤) نورة بنت عبدالملك آل الشيخ ، الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المدينة المنورة فى صدر الاسلام ، تهامة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ، ص ١٥٧ .

تقوم بنقل الفاكهة من الشام الى المدينة (١).

وكان الحجاز يستورد القمح والحبوب والزيوت والفواكه والادوات المنزلية والورق والمنسوجات من الشام ومصر ، ويصدر الحنطة والتمور والجلود والعسل والرماح الى العراق (٢).

كما اشتهر العراقيون بقيامهم بتمدير كميات كبيرة من الحنطة والشعير الى مكة اثناء موسم الحج (٣). ولذلك كان يقول أهل مكة وفوق ماأورده ابن المجاور " حاج العراق أبونا نكسب منه الذهب والسيرو * أمنا نكسب منهم القوت " (٤) في حين كانت آلاف الحجيج من مختلف الأقاليم الاسلامية يجلبون معهم العديد من السلع من بلادهم في مثل هذا الموسم (٥) ،

-
- (١) أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب المعروف باليعقوبى ، تاريخ اليعقوبى ، المجلد الثانى ، دار صادر ، بيروت ، ص ٢٥٩ .
 - (٢) د.عبدالله السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الأموى ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ .
 - (٣) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .
 - (٤) جمال الدين ابى الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد المعروف بابى جمال المجاور الشيبانى الدمشقى ، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر ، اعتنى بتمحيحها وضبطها اوسكر لوفغرين ، طبعت فى مدينة ليدن بمطبعة بريل ، ١٩٥١م ، ص ٢٧ .
 - (٥) د.عبدالله سيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الاموى ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
- * السرو هم " قبائل وفخوذ من العرب ليس يحكم عليهم سلطان بسـل مشائخ منهم وهم بطون متفرقون "
- انظر اليعقوبى ، تاريخ المستبصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

مما يشكل بالتالى سوقا اسلامية رائجة وكبيرة لتبادل السلع بين المسلمين .
ولذلك كان الرحالة المسلم ابن بطوطة يصف كثرة السلع الداخلة الى مكة
بقوله " كل طرفة تجلب اليها وثمرات كل شيء تجبى اليها " ويقول ايضا
" وكل مايفترق فى البلاد من السلع فيها اجتماعه " (١) .

فى حين كانت تشهد اسواق بيت المقدس حركة تجارية نشطة فى موسم
الحج نتيجة تيارات السلع المتدفقة اليها من الاعداد الكبيرة من
المسلمين القادمين المسجد الأقصى (٢) .

كذلك وجدت علاقات تجارية قوية بين العراق والاقاليم الاسلاميــــــــــــة
الآخري فى العصر العباسى نظرا لسهولة المواصلات وعدم وجود حواجز تعوق
انسياب السلع فيما بينها (٣) .

ووفقا لما أشارت اليه الدراسات كانت " السفن تأتى باستمرار
- محملة بالبضائع السورية وبالذقيق - فى الفرات ثم تسلك نهر عيسى السى
بغداد " (٤) . مما يعنى وجود خط ملاحى نهري منتظم لنقل السلع التجارية

(١) محمد بن عبدالله الطنجى المعروف بابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة

المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار ، شرحه وكتبه هوامشه طلال
حرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ٥٥٤ و ١٥٥

(٢) د . يوسف حسن درويش فوائمه ، دراسات فى تاريخ الاردن وفلسطين فى

العصر الاسلامى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان (الاردن) ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥

(٣) د . حسين على المسرى ، تجارة العراق فى العهد العباسى ، مرجع

سابق ، ص ٣٤٨ .

(٤) د . عبدالعزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ،

دار المشرق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤م ، ص ١٥٣ .

بين الشام والعراق . وكان العراق يستورد من الشام المعادن مثل الحديد والاسلحة والفواكه والخضروات والحبوب (١)، والمنسوجات الحريرية والقطنية والزجاج وزيت الزيتون والسكر ، في حين كانت مصر تصدر الى العراق الانسجة والسياب بأنواعها المختلفة والمنسوجات والسيورق (٢) ، وتستورد منه الحرير الأزرق المنسوج بالذهب والنسيج العتابي (٣) الذي اشتهرت بغداد بصناعته والنسيج الموصلي (٤) . في حين كانت بلاد اليمن تصدر الى العراق العديد من السلع المختلفة كالبرود (٥) والأدم (٦) والسيوف والبخور والدروع (٧) والأدوية والجواميس والسيوف (٨) .

-
- (١) د. حسين علي المسري ، تجارة العراق في العهد العباسي ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .
- (٢) د. عبدالعزيز الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .
- (٣) نسبة الى عتاب بن أسيد الأموي وهو نسيج من القطن والحرير المموج .
- انظر ابو الفضل جعفر الدمشقي ، الاشارة الى محاسن التجارة ومعرفة الاعراض ورديتها وغشوش المدلسين فيها ، حققه د. فهمي سعد ، دار الفباء للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٦٤ .
- (٤) د. حسين علي المسري ، تجارة العراق في العصر العباسي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .
- (٥) البرود جمع برده وهو رداء يستخدم فوق الملابس .
- (٦) الأدم : هي الجلود التي يكتب عليها .
- (٧) الدروع: هي ما يوضع على الصدر للوقاية به من ضرب الرماح أو السيوف .
- (٨) د. عبدالعزيز الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- د. حسين علي المسري ، تجارة العراق في العصر العباسي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

ويمكننا القول بناءً على ما سبق أنه في حالة مراعاة السـدول
الاسلامية هذه المبادئ الاسلامية - مبدأ التعاون والأخوة والوحدة - فإن
ذلك سيسهم في تقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية فيما بينها ويمكنها
من التغلب على التحدي الذي تواجهه اقتصاديات هذه الدول : التـخلف
الاقتصادي والتقني ، في الوقت الذي أخذت فيه دول العالم المختلفة
نحو التقارب وإقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها وبعد أن أثبت الواقع
أنه لم تعد امكانيات دولة اسلامية بمفردها كافية بنموها الا بتعاون هذه
الدول معا .

الفصل الثاني

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

المبحث الأول

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى الدول الإسلامية ككل

المبحث الثاني

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على المستوى الإقليمي
(الدول الخليجية والعربية)

المطلب الأول

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

المطلب الثاني

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى الدول العربية

الفرع الأول

الاتفاقيات المعقودة في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

الفرع الثاني

الاتفاقية المعقودة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

» مقدمة :

اتضح مما سبق ضآلة حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ،
الوضع الذى يشير الى ضعف العلاقات التجارية فيما بين هذه الدول مقابل
قوة هذه العلاقات مع دول العالم الخارجى لاسيما الدول المتقدمة .

ولاريب ان هذا الضعف النسبى لحجم التبادل التجارى البينى يفرض
علينا - قبل البدء فى معرفة العوائق - دراسة الجهود المبذولة لدعم
وتنمية التبادل التجارى البينى - على مستوى الدول الاسلامية ككل (ممثلا
فى الجهود المبذولة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامى) سواء كانت تلك الجهود
على مستوى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى أو على مستوى
جهود البنك الاسلامى للتنمية (١) .

(١) انشئ البنك الاسلامى للتنمية تطبيقا للبيان الصادر عن مؤتمر
وزراء مالية الدول الاسلامية المنعقد فى جدة عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣م) .
وانعقد الاجتماع الافتتاحى لمجلس المحافظين فى الرياض فى شهر رجب
١٣٩٥ هـ ، يوليو (١٩٧٥ م) . وفى الخامس عشر من شوال عام ١٣٩٥ هـ
الموافق العشرين من اكتوبر عام ١٩٧٥ م تم افتتاح البنك رسميا .
ويهدف البنك الاسلامى للتنمية الى دعم التنمية الاقتصادية
والاجتماعية فى الدول الاسلامية الاعضاء وفقا لمبادئ الشريعة
الاسلامية . ولكى يحقق البنك هدفه فانه يقوم بعدة مهام منها
المساهمة فى رؤوس أموال المشروعات الانتاجية فى الدول الاعضاء
ومنح القروض لتمويل المشروعات فى هذه الدول والمساهمة فى تنشيط
التبادل التجارى فيما بينها .

ويبلغ عدد الدول الاسلامية الاعضاء فى البنك حتى الآن اربعاً
وأربعين دولة ويشترط فى قبول عضوية اية دولة ان تكون عضواً فى
منظمة المؤتمر الاسلامى . وان تكتتب فى رأسمال البنك حسب ما يقرره
مجلس المحافظين . ويبلغ رأس مال البنك المصرح به (٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠)
الفا مليون دينار اسلامى مقسمه الى (٢٠٠.٠٠٠) الف سهم والقيمة
الرسمية للسهم الواحد (١٠.٠٠٠) دينار اسلامى . ورأس المسال ==

كما أنه من المهم التنويه الى انه فى حالة الانتقال من المجهودات التى بذلت على مستوى الدول الاسلامية ككل (ممثلة فى منظمة المؤتمر الاسلامى) الى المجهودات التى بذلت على مستوى أجزاء من العالم الاسلامى ، يتضح أن مجموعات متعددة من الدول الاسلامية انخرطت فى تكتلات اقتصادية - بغية زيادة التبادل التجارى فيما بينها بالاضافة الى أهداف أخرى . ورغم أننا لسنا بصدد التطرق الى جميع تلك المجهودات التى بذلت على مستوى أجزاء من العالم الاسلامى وانما نكتفى بالاشارة الى الجهود المبذولة من قبل مجموعة كبيرة من الدول الاسلامية كمثال بعد أن تزايد لها الادراك بأهمية تنشيط التبادل التجارى فيما بينها وهى مجموعة الدول العربية سواء كان ذلك على مستوى الاتفاقيات المعقودة فى نطاق المجلس الاقصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية أو فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو فى نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وبناء على ذلك سيشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول :

ويتناول الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى (على مستوى الدول الاسلامية ككل) .

المبحث الثانى :

ويتعلق بالوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على المستوى الاقليمى (الدول الخليجية والعربية) .

- == المكتتب فيه مبدئيا (٧٥٠٠٠٠ ر ٧٥٠٠٠) مليون دينار اسلامى .
- مقر البنك (جده) وله ان ينشئ مكاتب فى أى مكان آخر .
- * - البنك الاسلامى للتنمية ، اتفاقية التأسيس ، ص ٦ ، ٧ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ - (١٩٨٥ - ١٩٨٦ م) .

المبحث الأول

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري البيني على مستوى الدول الإسلامية ككل

شهدت العلاقات التجارية فيما بين الدول الإسلامية تطوراً وتحسناً ملحوظين منذ انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث لعام ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، حيث اعتبر ذلك المؤتمر بمثابة نقطة تحول في تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الإسلامية^(١) الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (*). حيث تمت الموافقة - في ذلك المؤتمر - على خطة العمل المتصلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية^(٢) ، والتي اشتملت على عشرة^(٣) مجالات للتعاون الاقتصادي وكان من جعلتها قطاع التبادل التجاري^(٤).

- (١) البنك الإسلامي للتنمية . التقرير السنوي العاشر ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥ م ، ص ٦٥ .
 - (٢) البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي التاسع ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م ، ص ٦٠ .
 - (٣) هذه القطاعات هي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ، التجارة ، الصناعة ، النقل والمواصلات والسياحة ، المسائل النقدية والتمويلية ، الطاقة ، العلوم والتقنية ، القوة البشرية والشؤون الاجتماعية ، السكان والصحة والتعاون الفني .
 - (٤) البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي الحادي عشر ، ١٤٠٦هـ (١٩٨٥ - ١٩٨٦ م) ، ص ٥١ .
 - (*) أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) بعد أن تمت موافقة ممثلي الدول الإسلامية على ميثاق المؤتمر الإسلامي في اجتماعهم المنعقد في جدة من ١٤ الى ١٨ محرم ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٩ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٢ م .
- وتهدف منظمة المؤتمر الإسلامي الى العديد من الاهداف من بينها العمل على تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية في المجالات المختلفة ودعم التعاون الاقتصادي فيما بينها .
- مقرر المنظمة جدة بالملكة العربية السعودية .
 - المصدر : وثيقة منظمة المؤتمر الإسلامي ، ص ٣ ، ٤ .

واضافة الى اعتماد خطة العمل فقد تقرر فى ذلك المؤتمر الثالث تشكيل لجان متخصصة (١) ومنها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاسلامية . (٢) والتى اسندت رئاستها فى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد عام ١٤٠٤ هـ الى رئيس الجمهورية التركية (٣) ، وذلك (تشكيل اللجنة واسناد رئاستها الى رئيس لحدى الدول الاسلامية) مما يعكس الرغبة الصادقة من قبل الدول الاسلامية نحو تقوية التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها .

وفى المؤتمر نفسه (مؤتمر القمة الاسلامى الرابع) والذى انعقد فى الدار البيضاء تمت الموافقة على تحديد ستة قطاعات (٤) من العشرة الواردة فى خطة العمل السالف ذكرها على أن لها الأولوية وتعطى الاهتمام الكافى خلال السنوات الست القادمة وكان من بينها أيضا قطاع التبادل التجارى (٥) . وعلى الرغم من أنه لم تظهر نتائج ملموسة وتقدم ملحوظ فى تنفيذ تلك الخطة اثناء الفترة ١٤٠١ - ١٤٠٤ هـ (١٩٨١ - ١٩٨٤ م) الا أن ذلك قد يعزى الى عدم وجود استجابة كافية لمساهمة الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى لتنفيذ الخطة ، بالاضافة الى تأخر اعداد الدراسات

-
- (١) وهذه اللجان هى لجنة التعاون العلمى والتقنى ، لجنة للاعلام والشئون الثقافية ، لجنة للتعاون الاقتصادى والتجارى .
 - (٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، المرجع السابق ، ص ٥١ .
 - (٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .
 - (٤) وهى التنمية الزراعية والامن الغذائى ، الصناعة ، التجارة ، العلوم والتقنية ، السياحة والنقل والمواصلات ، والطاقة .
 - (٥) - البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ٥١ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

اللازمة لذلك . (١)

وبعد أن حملت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري على عاتقها مسئولية تنفيذ خطة العمل بما في ذلك تنمية التبادل التجاري البيني ، عقدت أول اجتماع لها في شهر صفر ١٤٠٥ هـ (نوفمبر ١٩٨٤م) وتركز ذلك حول التبادل التجاري البيني وكيفية تنميته باعتبار ذلك مجالا هاما من مجالات التعاون التي لها الأولوية في خطة العمل (٢) . واهتماما من اللجنة الدائمة - السالف ذكرها - بتنشيط التبادل التجاري البيني فقد اسندت الى بعض الوكالات التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي مهمة القيام بدراسات حول جدوى بعض البرامج المتوخاه لتعزيز وتنشيط التبادل التجاري فيما بين الدول الاسلامية . وعلى سبيل المثال أسند الى البنك الاسلامي للتنمية مهمة القيام بدراسات حول البرامج التالية :

برنامج تسهيلات للتمويل الاطول أجلا ، ونظام اقليمي لضمان ائتمان الصادرات واتحاد مقاصد اسلامي متعدد الاطراف . (٣)

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي التاسع ، مرجع سابق ، ص ٦٠

(٢) البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي الحادي عشر ، مرجع سابق ،

ص ٥٢ .

(٣) البنك الاسلامي للتنمية التقرير السنوي العاشر ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

- بالنظر الى البرامج التي تسعى اللجنة الى تنفيذها نجد أنها تتمدى لأهم عوائق التبادل التجاري بين الدول الاسلامية .

ففي حالة برنامج التمويل الاطول أجلا فانه يعتبر في حد ذاته مساهمه في حل مشكلة التمويل التي تعاني منها غالبية الدول الاسلامية ، بينما نجد أن ترتيبات المقاصة المتعددة الاطراف بإمكانها تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف بالعملات الوطنية مما يحقق وفرا في استخدام العملات الاجنبية (٤) ، وذلك مما يساهم في تخفيف مشكلة الدول ذات العملات =

(٤) البنك الاسلامي للتنمية ، اتحاد مقاصد اسلامي متعدد الاطراف ، ١٤٠٥ هـ ،

ص ٢ .

وكذلك عهد الى المركز الاسلامى لتنمية التجارة (*) بدراسة الجدوى
الخاصة بانشاء شبكة معلومات تجارية بين الدول الاسلامية - الاعضاء بمنظمة
المؤتمر الاسلامى - وكذلك اعداد مشروع الافضليات التجارية فيما بين الدول
الاعضاء بالمنظمة (١).

== غير القابلة للتحويل أو التى تعانى من النقص فى العملات الاجنبية .
ولاريب ان هذه المشاكل تعانى منها غالبية الدول الاسلاميه ممــــا
يجعل تنفيذ هذا البرنامج يساعد على التغلب على أهم العوائق
الرئيسيه للتبادل التجارى البينى وهى العقبات النقدية .

أما الضمانه الائتمانيه فقد تعنى " قيام مؤسسه بالتعهد أو
بالضمان بانه عند تاريخ أو تواريخ استحقاق الدفع لسلعة ما مصدره
ولم يقم المستورد أو وكيله بالدفع فان المؤسسة الضامنه تقوم بهذا
الالتزام أى بالسداد (٢) . ومن المعترف به أن الضمان الائتماني
للمصادر قد يشمل المخاطر التجاريه أو غير التجاريه أو كليهما
معاً وبالتالي فانه فى حالة توفر ذلك الضمان الشامل لبيع المخاطر
فانه يسهم فى توفير التسهيلات الائتمانية - التى تعتبر فى حــــد
ذاتها من الادوات الفعاله لتنمية التبادل التجارى بين الدول -
والتي غالبا ما لاتتم بالحجم المطلوب فى حالة انعدام آليات الضمان (٣)

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى الحادى عشر ، مرجع
سابق ، ص ٥٣ .

(*) تمت الموافقه على انشاء هذا المركز من قبل مؤتمر القمة الاسلامى
الثالث (١٩٨١ م) فى الدار البيضاء بالمغرب ، ومن أهم اهدافه مايلى :
- تنشيط وتنمية التبادل التجارى بين الدول الاعضاء فى منظمة
المؤتمر الاسلامى .

- تنسيق السياسات التجارية فيما بين هذه الدول .
- تشجيع الاستثمارات الرامية الى تنمية التبادل التجارى البينى .
انظر : المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، المبادلات التجارية داخل
مجموعة البلدان الاسلامية ، ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ، ص ٢ ، ٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، نظام ضمان ائتمان الصادرات ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٨ .

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تنمية التبادل التجارى العربى
من خلال ضمان ائتمان الصادرات ، ١٩٨٧ م ، ص ٢ .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد انه تمت موافقة اللجنة الدائمة على فكرة انشاء برنامج للتمويل الاطول أجلا - بعد أن ثبتت دراسة جـسـدوى البرنامج على أساس الدراسة التى اعدھا البنك الاسلامى للتنمية - على أن ينشأ فى نطاق البنك الاسلامى للتنمية وكان ذلك فى اجتماعهم الثانى عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) (١) .

ويعتبر هذا البرنامج من ضمن التسهيلات المالية الرامية الى تعزيز وتنمية التبادل التجارى البينى . وسيأتى التعريف بهذا البرنامج فيما بعد .

ويمكن القول بأن اللجنة الدائمة حاولت التصدى لبعض عوائق تنمية التبادل البينى لاسيما فيما يتعلق بالتدابير المالية والعوائق النقدية والنقص فى المعلومات التجارية عن اسواق الدول الاسلامية ، والقيـسود التجارية . ولاريب بأن التعجيل بتنفيذ البرامج التى توصلت اليها اللجنة سيزيد من حجم التبادل التجارى البينى . وهذا ليعنى أن تلك البرامج السالف ذكرها تقضى على كافة العوائق التى تواجه التبادل التجارى البينى ، ولكن لايزال امام اللجنة مجموعة متنوعة من العوائق تحتاج الى مزيد من الجهود لتذليلها .

والآن فانه يجدر بنا أن نستعرض أهم سمات برنامج التمويل الاطول أجلا من حيث أهدافه ، نسبة التمويل ومدتها ، السلع المؤهلة للتمويل ، الجهات المشاركة والمساهمات فى البرنامج وطريقة دفعها ومرحلة التنفيذ .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة (١)

من المسلم به أن انشاء هذا البرنامج تم التوصل اليه ضمن سلسلة الجهود المشتركة من قبل كل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري والبنك الاسلامي للتنمية التي تبذل في سبيل ايجاد الوسائل التشجيعية لمحاولة تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الاسلامية. وعلى أية حال فانه يجدر القول - وذلك بناء على ماسبق - أن تنفيذ هذا البرنامج يعتبر من أبرز الانجازات التي حققتها اللجنة الدائمة وذلك كخطوة اولى للتغلب جزئيا على العوائق التي تقف حجر عثرة أمام نمو التبادل التجاري البيني ، وهذا أيضا ما أشار اليه البنك الاسلامي للتنمية باعتباره هذا البرنامج أول انجاز ملموس من قبل الدول الاسلامية لدعم التبادل التجاري فيما بينها . (٢)

- أهداف البرنامج :

يهدف برنامج التمويل الاطول أجلا الى تدعيم وتنمية التبادلات التجارية البيني خاصة في مجال السلع غير التقليدية ، وبناء على ذلك يتكفل البرنامج بتوفير التمويل الجزئي باعتبار أن توفير هذا التمويل اللازم لعمليات التصدير كفيل بنمو التبادل التجاري بين الدول المشاركة . (٣)

(١) The longest-term Trad financing scheme.

(٢) البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير الثاني عشر ، ١٤٠٧ هـ (١٩٨٦ /

١٩٨٧ م) ، ص ٨٠ .

(٣) البنك الاسلامي للتنمية ، برنامج التمويل الاطول أجلا ، المبادئ

التوجيه للتشغيل ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٢ .

- السلع المؤهلة للتمويل :

تمشيا مع أهداف البرنامج من حيث التركيز على السلع غير التقليدية
وهي التي لا تتجاوز قيمتها نسبة ١٠ ٪ من اجمالي قيمة صادرات الدولة (١)
خلال فترة السنوات الثلاث السابقة (٢) . وقد أدخل في وقت لاحق تعديل على
تلك النسبة وذلك برفعها الى ٢٠ ٪ (٣).

كما تضمنت شروط الاستفادة من التمويل أن تكون السلعة ذات منشأ
اسلامى - بمعنى أن يكون منشؤها احدى الدول الاسلامية المشاركة فى البرنامج
- وأن تتوفر فيها قواعد المنشأ التى يقررها البرنامج بحيث لا تقل القيمة
المضافة (٤) الناشئة عن انتاجها فى الدولة الاسلامية الطرف عن ٤٠ ٪ من
قيمتها النهائية (٥) . ويمكن تغيير تلك النسبة اذا رأى مجلس الادارة
ذلك . (٦)

-
- (١) على اساس القيمة فوب . وتعنى كلمة فوب اى قيمة السلعة فى ميناء التصدير .
 - (٢) البنك الاسلامى للتنمية ، دراسة تفصيلية لوضع برنامج تمويل اطول أجلا للتجارة بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى . دراسة مقدمة الى الاجتماع الثانى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجارى فى عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) .
 - (٣) البنك الاسلامى للتنمية ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول أجلا ، ص ٢ .
 - البنك الاسلامى للتنمية ، مذكرة برنامج التمويل الاطول أجلا ، ص ٣ .
 - (٤) تشمل العناصر المستوردة المنتجة بكاملها فى دولة أخرى عضو فى منظمة المؤتمر الاسلامى .
 - (٥) البنك الاسلامى للتنمية ، برنامج التمويل الاطول أجلا المبدئى التوجيهية للتشغيل ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٣ ، ٤ .
 - (٦) المرجع نفسه .

- نسبة التمويل وفترتها :

يقدم البرنامج نسبة تمويل تتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠ ٪ من قيمة المصادرات ومع تخويل مجلس ادارة البرنامج بزيادة هذه النسبة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وستكون فترة التمويل التى يقدمه البرنامج تتراوح ما بين ١٨ شهرا الى خمس سنوات على أن يفع مجلس الادارة أقصى حد للفترات الزمنية من حيث الوفاء والسماح والتمويل فيما يخص كل مجموعة من السلع المؤهلة (١)

ولن يقتصر النشاط التمويلي لهذا البرنامج على التمويل الجزئى طويل الأجل للسلع غير التقليدية وإنما تتمتع ادارة مجلس البرنامج بصلاحية تمويل أية سلعة طالما كان فى ذلك منفعة للدول الاعضاء (٢).

- المشاركة فى البرنامج :

يعتبر المشاركون فى هذا البرنامج الجهات التالية : (٣)

(أ) البنك الاسلامى للتنمية يساهم بمبلغ (١٥٠) مليون دينار اسلامى (٤)

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، برنامج التمويل الاطول أجلا ، المبادئ التوجيهية للتشغيل ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٤ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول أجلا بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، ص ٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول أجلا ، المرجع نفسه ، ص ٢ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، مذكرة برنامج التمويل الاطول أجلا ، ص ٣ .
(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، برنامج التمويل الاطول أجلا ، اللائحة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٢ .

- البنك الاسلامى ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول أجلا ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٤) الدينار الاسلامى وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة واحدة من وحدات حقوق السحب الخاصه لصندوق النقد الدولى .

يدفع منها نصف مساهمته (٧٥) مليون دينار اسلامى .

(ب) اتاحة المشاركة لكافة الدول الاسلامية الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، وتساهم كل دولة مشاركة بمبلغ لا يقل عن مليون ونصف مليون دينار اسلامى تدفع نصف ماتساهم به على ثلاث اقساط سنوية ومتساوية ويبقى النصف الآخر تحت الطلب .

- مرحلة التنفيذ :

ينص البرنامج على أن تنفيذه يتوقف على اكتتاب عشرة دول بمبلغ (٧٥) مليون دينار اسلامى كحد أدنى وذلك من خلال دفع القسط الأول^(١). وقد تم فعلا انضمام ١٧ دولة اسلامية الى البرنامج وذلك حتى نهاية عام ١٤٠٧ هـ ودفعت عشر^(٢) منها القسط الاول البالغ ١٩١٦ مليون دولار من مجموع مساهمتها فى البرنامج البالغة ١٢٠٥ مليون دينار اسلامى وحينئذ دخل البرنامج مرحلة التنفيذ .^(٣)

وقد بلغ ما اعتمد فى البرنامج حتى نهاية ١٤٠٧ هـ (٢٠) مليون دولار امريكى لتمويل أربعة عمليات تصديرية بين الدول الاسلامية .^(٤)

ومما تجدر الاشارة اليه التمويل قصير الأجل الذى يضغط به البنك الاسلامى للتنمية منذ عدة سنوات لتنشيط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وسيأتى توضيح ذلك الدور الهام الذى يقوم به البنك الاسلامى للتنمية فى

الفصول اللاحقة .

-
- (١) البنك الاسلامى للتنمية، مذكرة برنامج التمويل الأطول أجلا، ص ٥ .
 - (٢) وهى باكستان ، أوغندا ، تركيا ، برونى ، بنغلاديش ، ماليزيا ، السعودية ، السودان ، الصومال ومصر .
 - (٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ - ١٩٨٧ م ، ص ٩٧ .
 - (٤) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

المبحث الثاني

الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على المستوى الاقليمى
(الدول الخليجية والعربية)

المطلب الأول

الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على مستوى دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية

مقدمة :

ادراكا من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأهمية التعاون
الاقتصادى فيما بينها فى عصر أصبحت تسوده التكتلات الاقتصادية الاقليمية ،
أستأثر قطاع التبادل التجارى بين دول المجلس اهتمام قادة هذه الدول
والمسؤولين الاقتصاديين فيها ، باعتبار أن تنمية وتنشيط التبادل التجارى
بينها يعتبر من أهم عوامل نجاح العمل الاقتصادى المشترك لدول مجلس
التعاون .

وانطلاقا من ذلك فقد أقرت هذه الدول فيما بينها مشروع الاتفاقية
الاقتصادية الموحدة . وقد احتل موضوع التبادل التجارى نصيبا وافرا من
هذه الاتفاقية وبشكل يؤمن لهذا التبادل زيادة حجمه ونموه بينها .

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

تم اقرار مشروع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات العربية ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت) في ١٤٠٢/١/٥ هـ الموافق ١٩٨١/١١/١١ م (١) . ودخلت حيز التنفيذ في اليوم الأول من آذار (مارس) ١٩٨٣ م (٢) . وفيما يلي أهم الاحكام التي تضمنتها : (٣)

- اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والشروات الطبيعية التي يكون منشؤها احدى الدول الاطراف من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل . (٤)

- اشترطت الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطنى ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في الدولة الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة ، كما اشترطت ألا تقل نسبة ملكية مواطنى الدول الاطراف في المنشأة الصناعية المنتجة لهذه المنتجات عن ٥١ ٪ .

- يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء الجمركى بشهادة منشأ مصدقه من جهة حكومية مختصة .

-
- (١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، الرياض ، الاتفاقية الاقتصادية .
 - (٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، القرارات والخطوات التي اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ١٤ .
 - (٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الاتفاقية الاقتصادية ، ص ٢- ١٥ وينظر نصوصها في ملحق الرسالة .
 - (٤) " لايعتبر من قبيل الرسوم مايجبى مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أوالتخزين أوالنقل أوالشحن أوالتفريغ اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

- كما نصت الاتفاقية على ان تعمل الدول الاطراف على وضع حد أدنى لتعريف جمركية موحده تطبق تجاه دول العالم الخارجى وأن يكون من بين أهدافها حماية الانتاج المحلى من المنافسة الاجنبية وأن يتم تطبيق هذه التعريف تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

- لاتجيز الاتفاقية منح مميزات تفضيلية لدولة أخرى غير طرف تفوق تلك الممنوحة للدول الاطراف ، فى حين تجيز هذه الاتفاقية منح أية دولة طرف اعفاء مؤقتا من تطبيق بعض احكام الاتفاقية فى حالة وجود مبرر لذلك ، ويكون الاعفاء لفترة زمنية معينة وبقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربى .

- العمل على تنسيق النشاط الصناعى بين الدول الاطراف بما فى ذلك الصناعات النفطية ووضع السياسات المؤدية الى التنمية الصناعية والكفيلة ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة وكذلك التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والمصرفية ، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد وصولا الى توحيد العملة .

- كما نصت الاتفاقية على ان تعمل الدول الاطراف المتعاقدة على تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى كما فى حالة تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والعمل على ايجاد قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضى أمام التكتلات الاجنبية .

- العمل على تنسيق السياسات النفطية واتخاذ مواقف مشتركة تجاه العالم الخارجى .

- تيسير تجارة العبور (الترانزيت) المرتبطة بالدول الاطراف واعفاءها من الرسوم الجمركية ^(١) ، ودعم وانشاء المشروعات

(١) مع عدم الاخلال بما ورد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية ==

المشتركة لاسيما فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات بما يحقق التكامل الاقتصادى بين هذه الدول وتشجيع القطاع الخاص على انشاء مثل هذه المشروعات .

- كما نصت هذه الاتفاقية على أن احكامها تحل محل الاتفاقيات الثنائية ويكون لها الأولوية فى التطبيق حالة تعارضها مع الأنظمة المحلية فى الدول الاطراف .

وإذا ألقينا نظرة على الانجازات التى تحققت على أساس هذه الاتفاقية فانه يتبين أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ هذه الاتفاقية لاسيما فيما يتصل بالتبادل التجارى . ونورد فيما يلى أهم الانجازات التى تمت فى مجال التبادل التجارى :

(١) الغاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل اعتبارا من اليوم الأول من شهر آذار (مارس) ١٩٨٣ م (١) .

(٢) الغاء منتجات المنشآت الصناعية من هذه الرسوم حتى ولو لم تصل ملكية مواطنى الدول الاطراف فيها الى ٥١ ٪ ويكون ذلك لمدة سنة واحدة ابتداء من اليوم الأول من شهر (٣) آذار (مارس) ١٩٨٣ م (٢) .

== والذى ينص على أنه لايعتبر من قبيل الرسوم مايجب مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية "

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الرياض ،القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ،الطبعة الثانية ،١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م ،ص ١٥ .

(٢) المرجع نفسه ،ص ٧٣ .

(٣) مما يجدر التنبيه اليه أن هذه المدة انتهت فى آخر شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤م وطبق بعد هذا التاريخ حكم الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية والذى ينص على " انه يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطنى الدول الاعضاء فى المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ فى المائة " .

(٣) قرر المجلس الأعلى في دورته الخامسة في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (نوفمبر ١٩٨٤ م) منح الأولوية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية للدول الاطراف مع مراعاة أن تكون هذه المنتجات تتوافر فيها عناصر المنافسة سواء من حيث الجودة والسعر . (١)

(٤) السماح لمواطني الدول الأطراف بممارسة تجارة التجزئة في أية دولة طرف اعتباراً من أول شهر مارس ١٩٨٧ م ، والسماح لهم بممارسة تجارة الجملة في أية دولة طرف اعتباراً من أول مارس ١٩٩٠ م . (٢)

- وفيما يتعلق بالمادة الرابعة والتي تنص على وضع تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى فقد قررت الدول الاطراف على أن يكون الحد الأدنى للرسوم الجمركية المفروضه على السلع الأجنبية المستوردة ٤٪ والحد الأعلى ٢٠ ٪ وذلك اعتباراً من أول ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ م . (٣)

كما قررت لجنة التعاون المالى والاقتصادى فى شعبان ١٤٠٤ هـ آيسار (مايو) ١٩٨٤ م فرض رسوم جمركية على السلع ذات الطبيعة الخاصة (٤) بنسبة ٣٠ ٪ كحد أدنى ولاية دولة طرف أن تزيد هذه النسبة اذا رأت ذلك (٥)

(١) المرجع السابق، ص ٩٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

- جاسم بن محمد القاسمى ، التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، انجازاته وتحدياته ، منشورات مركز الانماء القومى ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، ص ٩٤ .

(٤) التبغ ومشتقاته .

(٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، الرياض ، القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

ونظرا لأهمية الحصص النسبية للتبادل التجارى فيما بين دول المجلس فى تقويم اثر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ودورها فى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الاطراف فانه يبدو ان مساهمة هذه الاتفاقية فى تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الاطراف مازالت متواضعة نسبيا ويتضح ذلك من خلال الارتفاع البطء فى حجم التبادل التجارى بين دول المجلس من سنة ٤ ٪ فى عام ١٩٨١ م الى ٦ ٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى فى عام ١٩٨٥ م . فى حين أن هذه النسبة بقيت تدور حول ٤ ٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ م . رغم أن الحجم المطلق لهذا التبادل التجارى انخفض من ٩٢ بليون فى عام ١٩٨١ الى ٦٢ بليون فى عام ١٩٨٥ م .

(الجدول ٣٧) .

ويعزى هذا الانخفاض فى الارقام المطلقة لحجم التجارة البينية الى انخفاض أسعار الصادرات النفطية والتي بدورها أدت الى انخفاض مستوردات دول المجلس من بعضها البعض ومن دول العالم الخارجى فى نفس الوقت . (١)

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربيه ، الرياض ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ١٢١ .

الجدول رقم (٣٧)

حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

" بليون دولار "

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٣١	٣٠	٣١	٣٩	٤٦	الصادرات البينية
٣١	٣٠	٣١	٣٩	٤٦	المستوردات البينية
٦٢	٦٠	٦٤٢	٧٨	٩٢	اجمالي التبادل التجاري
٥٦	٤٣	٤٠	٤٣	٤١	حجم التبادل التجاري البيني كنسبة من مجموع تجارتها مع دول العالم

* المصدر :

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، المنشورة
الاقتصادية ، العدد الثاني ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، الجدول (٣١) ، ص ١٣٢ .

الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على مستوى الدول العربية

الفرع الاول

الاتفاقيات المعقودة فى نطاق المجلس الاقتصادى العربى (١)

أولا : اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين
دول الجامعة العربية :

ابرمت هذه الاتفاقية فى ١٩٥٣/٩/٧ م وصادق عليها كل من الاردن،
سورية ، العراق ، لبنان ، مصر والسعودية (٢) ، ثم انضمت اليها الكويت
فى عام ١٩٦٢ م (٣) .

وتعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية عربية جماعية تهدف الى تشجيع

(١) فى عام ١٩٥٠ م ابرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى
بين دول الجامعة العربية على تعاون هذه الدول على النهج
باقتصادياتها وزيادة التبادل التجارى بينها والتنسيق بين
انشطتها الاقتصادية وغير ذلك من الأهداف التى يتحقق بها نشر
التنمية والرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول العربية . *

وفى عام ١٩٧٧ قرر مجلس الجامعة العربية تعديل مسمى هذا المجلس
ليصبح المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى وتسد اليه الاعمال
المتعلقة بالشئون الاقتصادية . **

* انظر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية (الفكرة - التطبيق - الانجازات) اشراف د. احمد جامع ،
ط ١ ، ١٩٧٥ م ، ص ٣ .

** انظر د. احمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥ م
دراسة تاريخية سياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،
ط ١ ، ١٩٨٦ م ، ص ٣٦ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية
المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ م ، ص ٧ .

(٣) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية
(دراسة تحليلية) ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨٢ م ، ص ٣ .

وتنمية التبادل التجارى العربى ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٢/١٢/١٩٥٣م^(١)

وفيما يلى أهم المبادئ والاحكام التى تضمنتها الاتفاقية :^(٢)

(أ) اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والشروات الطبيعية والمدرجة فى الجدول (أ) ^(٣) من الرسوم الجمركية اعفاء كاملاً عند تبادلها بين الدول الاطراف . وعلى أن يكون منشأ تلك المنتجات احدى الدول الاطراف .

(ب) منح المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول (ب) ^(٣) والتى يكون منشؤها إحدى الدول الاطراف معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية ، بحيث تتمتع تلك المنتجات بتعريفه جمركية مخفضة بنسبة ٢٥ ٪ من التعريفه العادية المطبقة فى البلد المستورد .

(ج) عدم فرض رسوم داخلية على المنتجات - الزراعية والحيوانية - والصناعية - المتبادلة بين الدول الاطراف تفوق الرسوم الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية فى البلد المستورد .

والهدف من هذه الفقره هو تفادى حالات رفع الرسوم الداخلية التى قد تلجأ اليها الدول الاطراف لتعويض التخفيضات الجمركية التى نصت

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها، ١٩٨٧، ص ١٥ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية، مرجع سابق ، ص ٧ - ١٣ .

(٣) انظر الجداول فى ملحق هذا البحث .

عليها الاتفاقية . (١)

- مبدأ المعاملة التفضيلية فيما بين الدول العربية فيما يتعلق
بإجازات التصدير والاستيراد .
- عدم خضوع المواد الخاضعة للاحتكار الحكومي لبنود تلك الاتفاقية .
بمعنى عزل تلك المواد وإخراجها عن نطاق الاتفاقية .
- التزام الدول الأطراف بتيسير حركة تجارة العبور (الترانزيت) .
- إتاحة العضوية لكافة دول جامعة الدول العربية .

ومن ثم أجريت على تلك الاتفاقية أربعة تعديلات وهي كالآتي :

التعديل الأول (٢) في عام ١٩٥٤ م

- ويتضمن إضافة المنتجات الواردة في الملحق رقم (١) الى الجدول
(أ) المتعلق بالمنتجات الأولية وكذلك يتضمن إضافة المنتجات الموضحة في الملحق رقم (٢)
الى الجدول (ب) المتصل بالمنتجات الصناعية في مقابل حذف المنتجات المدرجة في الملحق
رقم (٣) من نفس الجدول (ب) المذكور .
- استحداث جدول جديد هو (الجدول ج) ويشتمل على قائمة من المنتجات
الصناعية تتمتع بتخفيض جمركي قدره ٥٠ ٪ من التعريفة العادية
المطبقة في البلد العربي المستورد .
 - منح المنتجات الزراعية المدرجة في الجدول (أ) إجازات تصدير

(١) الاتحاد العام للغرف العربية ، سبل تطوير التجارة العربية البينية ،
١٩٨٧ م ، ص ٦ .

- د . محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد
العربية (دراسة تحليلية) ، صندوق النقد العربي ، ١٩٨٢ ، ص ٤ .

(٢) جامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة في
نطاق جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

سريعة وبأقصر فترة ممكنة فيما بين الدول الاطراف وذلك تفادياً
لتلفها .

— يجب أن تمتد كل سلعة تتمتع بالاعفاء الكامل أو بالتخفيضات الجمركية
بمقتضى هذه الاتفاقية ، شهادة منشأ مصدقه من جهة حكومية مختصة .

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية المدرجة فى الجدولين (ب ، ج)
فانه يشترط فيها لكى تكتسب صفة المنشأ أن لاتقل فيها نسبة المواد
الاولية واليد العاملة المحلية (القيمة المضافة محليا) عن ٥٠ ٪ من
نفقة الانتاج الكليه .

وفى عام ١٣٥٦ هـ (١٩٥٦ م) :

أدخل التعديل الثانى^(١) على الاتفاقية ويشتمل على الآتى :

— اضافة المنتجات الصناعية الموضحة فى الملحق (١) الى الجدول
(ب) .

— تضاف المنتجات المبينة فى الملحق رقم (٢) الى الجدول (ج)
المستحدث فى عام ١٩٥٤ م .

— استحداث جدول جديد (الجدول د) ويسمى بجدول صناعات التجميع^(٢)
وعلى أن تتمتع بتخفيض جمركى قدره ٢٠ ٪ من التعريفه العاديـة
المطبقة فى البلد المستورد . وينص ذلك التعديل على أن لاتقل
كلفة اليد العاملة المحلية والمادة الأولية العربية أو كليهما عن
٢٠ ٪ من الكلفة الاجمالية للسلعة .

أما التعديل الثالث^(٢) فقد ادخل فى عام ١٩٥٧ م وتضمن اضافة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٢) كالتجميع فى صناعة السيارات والاجهزة الكهربائية المختلفة .

بعض المنتجات الصناعية الى الجدول (ج) . وفى عام ١٩٥٩ م أدخل
التعديل الرابع (١) على الاتفاقية والذي تضمن اعفاء المنتجات الموضحة
فى الجدول (أ) من رسوم التصدير على أن لايسمح باعادة تصديرها من قبل
البلد المستورد . كما تضمن ايضا زيادة تخفيض رسوم الاستيراد والتصدير
على السلع الصناعية المدرجة فى الجدولين (ب ، ج) بحيث تنخفض بنسبة
٣٥ ٪ من رسوم الاستيراد و ٢٥ ٪ من رسوم التصدير على السلع المدرجة فى
الجدول (ب) و ٦٠ ٪ من رسوم الاستيراد و ٥٠ ٪ من رسوم التصدير على
السلع الموضحة فى الجدول (ج) .

(١) فيما يتعلق بالتعديلات لعام ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ م فالمرجع الاساس فيها
د . محمد لبيب شقير ، اتفاقيات وتشجيع وتنمية التجارة بين البلاد
العربية (دراسة تحليلية) ، صندوق النقد العربى ، ابريل ١٩٨٢ ،
ص ٤ ، ٥ .

تقييم اتفاقية ١٩٥٣ :

بعد دراسة الاحكام التى تضمنتها اتفاقية ١٩٥٣ م اتضح أنها تقتصر على بعض المبادئ دون البعض الآخر وهذا ما جعلها قاصرة عن تحقيق أهدافها ومن تلك الانتقادات الهامة التى يمكن أن توجه الى اتفاقية ١٩٥٣ مايلى :

- تركز أحكام ومبادئ الاتفاقية على الرسوم الجمركية دون التطرق الى الأنواع الأخرى من القيود خاصة نظام منع استيراد وتصدير سلح معينه ونظام اجازات الاستيراد والتصدير وايضا نظام الاحتكار الحكومى لاستيراد وتصدير بعض السلع ، برغم أهميتها فى هذا المجال، وطالما شكلت تلك القيود عائقا أمام زيادة حجم التبادل التجارى^(١)

ويتضح مدى صحة هذا الانتقاد من خلال تفحص الاحكام التى تضمنتها الاتفاقية والتى لم تنص على الغاء اجازات التصدير والاستيراد بل جعلت ذلك على أساس المعاملة التفضيلية . وكذلك يبرز قصور احكام الاتفاقية عن شمول الاحتكار الحكومى من خلال المادة الثانية التى تضمنت استبعاد المواد الخاصة بالاحتكار الحكومى عن احكام ومبادئ تلك الاتفاقية .

- كما أنه من المآخذ على تلك الاتفاقية أنها لم تعالج كيفية تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف وذلك مما يعكس قصور احكام تلك الاتفاقية عن مواجهة عوائق التجارة لتلك الدول .

- ومن الانتقادات التى يمكن أن توجه الى تلك الاتفاقية ايضا أنها

(١) - د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد

العربية ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨٢ م ، ص ١٠ .

- د. الياس غنطوس ، ترشيد التجارة العربية البينية - وجهة نظر عربية -

دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال فى ترويج العلاقات

الاقتصادية العربية البينية فى البحرين بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩ م ، ص ٢ ، ٣ .

لم تأخذ بالحسبان تنمية الطاقات الانتاجية والربط بين ذلك الانتاج وتبادلته . ومن المهم أن نشير الى مقالته أحد الاقتصاديين^(١) العرب من أن تحرير التجارة بين الدول الاطراف من الرسوم الجمركية سيكون ذا أثر محدود في زيادة التبادل التجاري في حالة ضعف الهياكل الانتاجية وعدم تنوعها والتي يفترض أن تكون على نحو يمكنها من التوسع في التبادل التجاري للاستفادة من مبدأ التحرير .

- اضافة الى ذلك فانه يمكن توجيه انتقاد آخر الى تلك الاتفاقية وهو تجاهلها . أحد العوائق الاساسية للتبادل التجاري وهو الاعتبارات السياسية ومن ثم ينبغي أن ينص في بنود تلك الاتفاقية على عزل التبادل التجاري بين الدول العربية عن تقلب الظروف والعلاقات السياسية فيما بينها .

(١) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، المرجع السابق ، ص ٨ ، ٩ .

ثانيا : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

لعام ١٩٨١ م :

- تمشيا مع مانصت عليه المادة ٢/ من ميثاق جامعة الدول العربية والتي تقضى بالتعاون الاقتصادى والمالى بين دول الجامعة ويدخل فى ذلك تنمية التبادل التجارى البينى واستنادا الى القرار رقم ٧١٢ الصادر عن المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى تاريخ ٢٢/ شباط (فبراير) لعام ١٩٧٨ م والذى ينص على ضرورة وضع اتفاقية جديدة فى مجال التبادل التجارى بين دول الجامعة^(١) . بعد ماظهرت حاجة الدول العربية الى ايجاد اتفاقية جديدة بعد التأكد من قصور احكام ومبادئ الاتفاقيات السابقة^(٢) عن تنمية التبادل التجارى ودفع حركته الى مستوى أفضل وبصورة متزايدة^(٣) يضاف الى ذلك ماوردده معظم الاقتصاديين العرب من أن عملية تحرير التبادل التجارى من القيود الجمركية وغير الجمركية تعتبر شرطا غير كاف لتنمية وزيادة التبادل التجارى وبصورة مستمرة مالم يقترن ذلك بتنمية الاقتصاديات العربية^(٤) . وبناء على ذلك أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية اتفاقية جديدة لتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨١ م^(٥) . ودخلت هذه الاتفاقية
- (١) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وشائــــــــــــــــق اقتصادية ، رقم (٢) تونس ، ١٩٨٢ م ، وتنظر نصوص هذه الاتفاقية فى ملاحق هذه الرسالة .
- (٢) اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ١٩٥٣ م ، وتعديلاته المتلاحقه . وتنظر نصوص هذه الاتفاقية فى ملاحق هذه الرسالة .
- (٣) د . محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
- (٤) المرجع نفسه ، ص ١٧ .
- (٥) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

حيز التنفيذ فى ١٦/١١/١٩٨٢ م. (١)

ونعرض فيما يلى لأهم المبادئ التى تضمنتها الاتفاقية (٢).

(١) لقد أقرت الاتفاقية تحرير السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة بحيث يتضمن ذلك تحريراً كاملاً لبعض السلع وتدرجياً للبعض الآخر ، مما يفهم منه أن هناك تمييزاً بين مجموعتين من السلع احدهما ينطبق فى حقها الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى وتشمل السلع الزراعية والحيوانية (٣) والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية (٤) وكذلك تشمل السلع التى تقوم المشروعات العربية المشتركة بانتاجها بشرط أن تكون تلك المشروعات فى نطاق جامعة الدول العربية أو فى اطار المنظمات التابعة لها . كذلك تشمل هذه المجموعة السلع نصف المصنعة الداخلة فى عملية انتاج سلع صناعية والواردة فى القوائم التى يعتمدها المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ، وتشمل أيضاً هذه المجموعة السلع المصنعة التى يتفسق عليها وترد فى قوائم يعتمدها المجلس .

أما المجموعة الثانية من السلع فىنطبق عليها تخفيض تدريجى من الرسوم والقيود الأخرى ولفترة زمنية محددة تلغى بانتهاؤها

-
- (١) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع التجاره العربية البينيـه وسبل تطويرها ، ١٩٨٧ م ، ص ١٩ .
- (٢) جامعة الدول العربية ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٣) سواء من شكلها الأولى أو بعد احداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك .
- (٤) سواء فى شكلها الأولى أو فى الشكل المناسب لها فى عملية التصنيع .

جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على المنتجات والسلع المتبادلة بين الدول الاطراف ، وعلى أن يتم ذلك التخفيض عن طريق التفاوض بين الدول الاطراف وذلك طبقا للنسب والوسائل وحسب القوائم التى يوافق عليها المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى .

(٢) كذلك تضمنت الاتفاقية عدة معايير للاسترشاد بها فى حالة اختبار السلع التى تتمتع بالاعفاءات والتخفيضات ومنها :

(١) أن تكون قيمة السلعة ذات أهمية بارزة فى تكوين الناتج الاجمالى للدولة الطرف .

(٢) أن تكون السلعة ذات أهمية تديرية لأى دولة عضو .

(٣) السلع التى تواجه سياسات تمييزية واجراءات تقييدية فى الاسواق الخارجية .

(٤) السلع التى تشكل مطلبا أساسيا لتنمية احدى الدول الاطراف .

(٥) ان تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .

(٦) أن يؤدى تبادل تلك السلعة الى تعزيز وتدعيم التكامل الاقتصادى العربى .

كما أن الاتفاقية تميزت باعطاء مرونة للمجلس الاقتصادى فى وضع وتحديد معايير أخرى .

(٣) التنسيق بين انتاج السلع العربية وتبادلها .

(٤) كما تجيز الاتفاقية لاية دولة طرف منح ميزات اضافية لدول عربية أخرى ، فى حين لاتجيز هذا المنح لدول غير عربية يفوق ذلك الممنوح للدول الاطراف .

كما أقرت المادة ٢/٨ من الاتفاقية ميزه نسبته للسلع العربية

فى مواجهة السلع الخارجية المنافسة والبديلة ، لاسيما فى حال
تساوى أسعارها ، وتكون الأولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية .

(٥) وفيما يتعلق بحماية السلع العربية من المنافسة الخارجية ، فإن
على الدول الاطراف فى الاتفاقية التفاوض بشأن فرض حد أدنى موحد
ومناسب من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل تجاه المستوردات
الاجنبية المنافسة أو البديلة للسلع العربية . مع إعطاء المجلس
الاقتصادى والاجتماعى العربى مرونة أكبر من حيث اتخاذ أية اجراءات
لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التمييز التى قد تلجأ اليها الدول
الاجنبية . كما أجازت المادة الخامسة عشر لكل دولة طرف طلب فرض
قيود جمركية وغيرها من القيود وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج
محلى وللمجلس أن يقر ذلك ولفترة محددة .

(٦) وفيما يتعلق بقواعد المنشأ فيشترط أن لا تنقل القيمة المضافة
الناشئة عن انتاج السلعة فى الدولة الطرف عن ٤٠ ٪ من القيمة
النهائية للسلعة ، وتخفيض الى ٢٠ ٪ بالنسبة لصناعات التجميع العربية .
وللمجلس زيادة هاتين النسبتين تدريجيا . كما تضمنت الاتفاقية
عدم جواز اعادة تمدير السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول
الاطراف الى أية دولة غير طرف مالم تتم موافقة بلد المنشأ . وأن
يتم التبادل التجارى بين الدول الاطراف بشكل مباشر وبدون وساطة
أجنبية من طرف آخر .

(٧) كما أعطت الاتفاقية اهتماما لمراعاة أحكام مبادئ المقاطعة
العربية والتعاون فيما بين الدول الاطراف فى مجال تيسير النقل
والمواصلات بما فى ذلك تقديم التسهيلات لتجارة العبور (الترانزيت) .

وحث الاتفاقية المؤسسات الاقتصادية العربية - بما فى ذلك
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات المالية العربية -
على المساهمة فى تنشيط التبادل التجارى بين الدول العربية .

فيما تركت موضوع تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف الى صندوق النقد العربي وذلك طبقا لاتفاقية انشائه .

(أ) ونظرا للخطر الذي تشكله التقلبات السياسية على التبادل التجاري بين الدول العربية ، بعد أن اتضح لدى واضعي الاتفاقية أن التأثيرات السياسية لدى بعض الدول أصبحت تهدد التبادل التجاري العربي ، فقد تضمنت المادة الخامسة على تحييد التبادل التجاري وابعاده عن المؤثرات السياسية بين الدول الاطراف .

ويتضح من هذا العرض للاحكام والمبادئ التي تضمنتها اتفاقية عام ١٩٨١ المتعلقة بتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أن هذه الدول تملك الأطار الملائم المنظم للتبادل التجاري والكفيل بتنميته . ومن مميزات هذه الاتفاقية أنها استفادت من عيوب الاتفاقيات السابقة وحاولت بالتالي تفادي ذلك . واشتملت بالتالي على مجموعة من المبادئ والاحكام لم تنص عليها في الواقع الاتفاقية السابقة ومنها ربطها المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها . واسناد موضوع تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف الى صندوق النقد العربي . وتحييد التبادل التجاري وعزله عن التقلبات السياسية وتأثيراتها . كما أن جملة البنود التي تضمنتها اتفاقية ١٩٨١م تشير الى حدوث تقدم ملحوظ في هذا الشأن عن الاتفاقيات التي سبقتها .

وبناء على ذلك يمكن القول بأن الأخذ بتلك الاحكام التي تضمنتها هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ الشامل كفيل بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ودفع حركته الى مستوى أفضل . الا أن الواقع يشير الى أن تلك الاتفاقية والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٢م لم

توضع كافة بنودها بعد موضع التنفيذ^(١). وهذا ما أكدته وزير المالية والاقتصاد الوطنى السعودى فى كلمته أمام الدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى حيث بين أنه ماتم حتى الآن فى تلك الاتفاقية هو تحرير التجارة العربية البينية من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى فيما يخص المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية ، بينما نجد أن تحرير تبادل المنتجات الصناعية بما فى ذلك منتجات المشروعات العربية المشتركة لم يشملها هذا التحرير^(٢).

وعلى وجه الاجمال يمكن القول بأن تلك الاتفاقية - رغم شموليتها - لم تنشط التبادل التجارى بين الدول العربية بالشكل المتوقع ، يؤيد ذلك ضالة حجم التبادل التجارى العربى حيث لم تتجاوز الصادرات العربية - البينية ٧ ٪ فى عام ١٩٨٣ م^(٣) مقارنة ب ٥ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م^(٤) أما المستوردات العربية البينية فتتراوح نسبتها حول متوسط قدره ٩ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م ولم تتجاوز فى احسن حالاتها فى تلك الفترة ١١ ٪^(٥) مقارنة ب ٨ ٪ فى عام ١٩٨٣ م^(٦).

-
- (١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، بيروت ، سبل تطوير التجارة العربية البينية ، ١٩٨٧ م ، ص ١٠ .
 - (٢) جريدة الجزيرة ، الصادره يوم الخميس ١٤ / جمادى الآخرة / ١٤٠٧ هـ ، العدد ٥٢٥٠ .
 - (٣) جامعة الدول العربيه (الامانة العامة) وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م ، ص ١٤٤ .
 - (٤) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م ، ص ٩٦ .
 - (٥) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م ، ص ٩٧ .
 - (٦) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م ، ص ١٤٤ .

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل انه رغم شمولية احكام تلك الاتفاقية فانها لم تتمدد للعوائق والحواجز التقنية فى التبادل التجارى والناجمة عن تعدد واختلاف المواصفات (١) . ويظهر ذلك خلال قصور احكامها عن معالجة تلك الحواجز .

(١) د. مهدى حنوش ، أهمية المواصفات والمقاييس العربية الموحدة فى التبادل التجارى بين الدول العربية ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٧ ، ص ١٩ .

الفرع الثانى

الاتفاقية المعقودة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية

العربية

- قرار السوق العربية المشتركة :

رغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى الاسراع بتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية^(١) وتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية المتعاقدة فقد اصدر المجلس المذكور القرار رقم (١٧) الخاص

(١) وافق المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فى تاريخ ١٩٥٧/٦/٣ م ، ودخلت مرحلة التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠ م^(٢) . وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية أهداف الوحدة الاقتصادية العربية منها حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل السلع الوطنية والاجنبية ، وحرية النقل والتراخيص

كما نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على انشاء هيئة دائمة تدعى " مجلس الوحدة الاقتصادية العربية " لمتابعة تنفيذ أهداف الوحدة الاقتصادية واعطاؤه الصلاحيات اللازمة لذلك^(٣) . وقد بدأ هذا المجلس فى مباشرة أعماله فى حزيران (يونيو) ١٩٦٤ م^(٤) . وقد بلغ عدد الدول الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ثلاث عشرة دولة عربية قبل تعليق عضوية مصر وهى : الكويت ، مصر ، العراق ، سورية ، الاردن ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى ، السودان ، الامارات العربيه المتحدة ، الصومال ، ليبيا ، موريتانيا وفلسطين^(٥) .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الفكرة - التطبيق - الانجازات . اشرف د. احمد جامع ديمسبر (كانون الأول) ١٩٧٥ م ، ص ٥٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٥) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٠ .

بانشاء السوق العربية المشتركة وذلك فى ١٣/٨/١٩٦٤ م . وتهدف هذه السوق
- بالاضافة الى أهداف أخرى - (١) الى حرية تبادل السلع والمنتجات المحلية
والأجنبية وذلك طبقا لمجموعة من المبادئ والأحكام (٢) أهمها مايلى :

- تثبيت القيود الادارية والرسوم والضرائب المفروضة على الاستيراد
والتصدير بين الدول الاطراف عند مستواها المطبق حاليا عند صدور
قرار انشاء السوق .

- الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى للمنتجات
الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية (٣) المدرجة فى الجدول
(أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة
الترانزيت وتعديلاته الثلاثة الأولى . أما المنتجات الأخرى غير
المدرجة فى الجدول المذكور - سواء كانت زراعية أو حيوانية -
أو ثروات طبيعية - فيطبق عليها تخفيض تدريجى بمعدل ٢٠ ٪ سنوياً
من جميع الرسوم والضرائب الأخرى والقيود الادارية اعتباراً من
أول عام ١٩٦٥ م .

- تتمتع المنتجات الصناعية (٤) ، ذات المنشأ الوطنى للدول الاطراف ،

-
- (١) هى حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال ، حرية النقل والترانزيت
واستعمال الموانى والمطارات المدنية وحرية الإقامة والعمل
والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .
- (٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، قرار انشاء السوق العربية المشتركة
الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم (١٧) تاريخ
١٣/٨/١٩٦٤ م وتعديلاته . وتنظر نصوصه فى ملاحق هذه الرسالة .
- (٣) يشترط فى تلك المنتجات أن يكون منشؤها إحدى الدول الاطراف
المتعاقده والمستوردة بحالتها الطبيعية .
- (٤) تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطنى عندما لا تقل القيمة المضافة
الداخله فى انتاجها عن ٤٠ ٪ من تكاليف انتاجها . بما فى ذلك
المواد المستوردة من احدى الدول الاطراف .

بتخفيض فى الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى بنسبة ١٠ ٪ اعتباراً من عام ١٩٦٥ م وتزاد الى ٢٠ ٪ ابتداءً من أول عام ١٩٦٩ م .
بينما تخفض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول (ب) (١) بواقع ٣٥ ٪ سنوياً ابتداءً من أول عام ١٩٦٥ م ، فى الوقت الذى تتمتع فيه المنتجات الصناعية الواردة فى الجدول (ج) بتخفيض قدره ٦٠ ٪ اعتباراً من أول عام ١٩٦٥ م .

وتزاد نسبة التخفيض التى تتمتع بها المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدولين (ب ، ج) بمقدار ١٠ ٪ سنوياً طبقاً للجدول التالى :

تاريخ التخفيض	نسبة التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية الواردة فى الجدول (ب)	نسبة التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الواردة فى الجدول (ج)
١٩٦٥/١/١	٣٥ ٪	٦٠ ٪
١٩٦٦/١/١	٤٥ ٪	٧٠ ٪
١٩٦٧/١/١	٥٥ ٪	٨٠ ٪
١٩٦٨/١/١	٦٥ ٪	٩٠ ٪
١٩٦٩/١/١	٨٥ ٪	١٠٠ ٪
١٩٧٠/١/١	١٠٠ ٪	

(١) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بتعديلاته الثلاثة الأولى .

- كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر على مبدأ تحرير تلك المنتجات الصناعية من القيود الادارية على عشرة مراحل سنوية ابتداءً من أول عام ١٩٦٥ م وبواقع ١٠ ٪ سنوياً .
- يشترط اصطحاب كل سلعة تتمتع بالاعفاء أو التخفيض الجمركى الوارد فى القرار المذكور بشهادة منشأ مصدقة من جهة حكومية مختصة ، كما يشترط بأن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠ ٪ من كلفة الانتاج الكلية ، مع اعتبار المواد المستوردة من احدى الدول الأطراف جز ١٤ من القيمة المضافة .
- لايجوز اعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الدول الأطراف الى خارج السوق الا بموافقة بلد المنشأ باستثناء المنتجات التى اكتسبت صفة المنشأ الوطنى فى الدولة المستوردة بعد أن أجريت عليها عمليات تحويل صناعية . بالاضافة الى ذلك فان القرار لايجيز الدعم لى منتج تصديرى من قبل أية دولة طرف فى حالة وجود انتاج مماثل له فى الدولة المستوردة .
- تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية تجاه الدول العربية الاعضاء فى السوق .
- كما تضمن القرار اعطاء الحق لكل دولة طرف فى أن تطلب من مجلس الوحدة الاقتصادية استثناء بعض السلع من الاعفاء أو التخفيض المطبق عليها من الرسوم الجمركية أو تحريرها من القيود وذلك فى حالة وجود أسباب مبررة تفتضى ذلك الاستثناء وللمجلس أن يقر هذا الاستثناء ولفترة زمنية معينة لاتتجاوز مراحل التدرج .
- وفيما يتعلق بتسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف فقد تضمنت المادة السادسة عشرة ترك ذلك الى اتفاقيات الدفع الثنائية فيما بين الدول الاطراف ، الى أن يتم

انشاء اتحاد مدفوعات عربى . وفى حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائى بين الدولتين فتتم تسوية المدفوعات بالدولار الأمريكى أو بالجنيه الاسترلى أو أية عملة قابلة للتحويل ومقبولة لدى الطرفين . وفى هذا المدد نصت المادة / ١٦ بالتزام كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون تأخير أو مماطلة .

ومما يجدر ذكره أن الدول التى انضمت الى السوق العربية المشتركة هى كل من الاردن وسورية والعراق ومصر وليبيا وموريتانيا وانضمت أخيراً اليمن الجنوبى ، بمعنى أنه انضمت الى السوق سبع دول من الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والبالغة ثلاث عشرة دولة . (١)

(١) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

- تقييم قرار السوق العربية المشتركة :

لقد اتضح بعد دراسة الاحكام التى تضمنها قرار السوق العربية المشتركة أنه يشوبها بعض القصور ، ورغم ماوجه الى ذلك القرار من انتقادات متعددة الا أننا لن نتطرق لكل ما قيل بهذا الصدد . وسنكتفى بما يلى :-

- (١) تجاهل الاتفاقية احدى وسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الأطراف ألا وهو معالجة سياسات الانتاج وتنميته وربطه بالتجارة البينية واقتصارها على ازالة الرسوم الجمركية أو تخفيضها - اقتناعا من واضع القرار بأن ذلك وحده كفيل بتنمية التبادل التجارى البينى - وان كان ذلك حقيقة مسلم بها فى الواقع ، الا أنه لايعتبر كافيا لتنمية التجارة بين الدول الأطراف فى حالة تخلف الهياكل الانتاجية والذى يفترض أن تكون على نحو يمكنها من تلبية احتياجات السوق العربية فى حالة تحرير التجارة^(١) ، الأمر الذى جعل بعض الاقتصاديين يصفون قرار السوق العربية المشتركة بأنه قرار تجاهل واقع الاقتصاد العربى وأهم مقومات نجاحه ألا وهو وجود قاعدة انتاجية قادرة على انتاج السلع المطلوبة للسوق العربية^(٢).
- (٢) كما أنه من أهم ماوجه من انتقادات الى قرار السوق العربية المشتركة هو اعتبار نص المادة / ١٤ - التى تجيز للدول الأطراف

-
- (١) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربيه (دراسة تحليلية) ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
 - (٢) د. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثه ، تهامة، جده ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٥٨٤ .

طلب استثناء بعض السلع من الاعفاءات والتخفيضات التي جاء بها القرار نقطة ضعف في هذا القرار (١). ويظهر ذلك من خلال لجوء جميع الدول الاطراف في استعمال حقهم في طلب استثناء العديد من السلع من الاعفاءات والتخفيضات التي تضمنها القرار (٢).

(٣) كما أنه من المآخذ على قرار السوق العربية المشتركة أنه لم يتوصل الى وضع تعريفه خارجي موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأطراف (٣)، لاسيما وأن التعريف الجمركي الموحدة تجاه الدول الأخرى شرط أساسي في تكوين الأسواق المشتركة (٤).

(٤) وضافة الى ماسبق من انتقادات والتي أثرت بدورها على قدرة قرار السوق العربية المشتركة في تنشيط وتنمية التبادل التجاري بين الدول الاطراف فان هناك حقيقة لا يمكن اغفالها وطالما يعزى لها التقدم البطيء في تحرير المنتجات المتبادلة وهي المواقف السياسية المتعارضة للدول الاطراف (٥) وبهذا المدد يتضح أن بنود القرار لم تنص على تحييد التبادل التجاري وعزله عن تقلب الاوضاع السياسية والتي أثرت بدورها في تدنى مستوى التبادل التجاري .

(١) د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول في الاقتصاد العربي ، دار النهضة

العربية ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٢٤٦ .

(٢) د. محمد لبيب شقيير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد

العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

- غرفة تجارة وصناعة الكويت ، وضع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال في ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية التي عقدت في البحرين في ٣٠ يناير ١٩٨٩ م ، ص ٣

(٣) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية

للدول الأخذ في النمو ، دار الفكر العربي ، لا يوجد سنة نشر ، ص ٢٢٣ .

(٤) د. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربي ، معهد الدراسات الاسلاميه ،

القاهرة ، ١٩٧٠ م ، ص ٥٨٣ . وذلك نقلا من د. خلاف ، المرجع السابق ،

ص ٢٢٣ .

(٥) عبدالوهاب حميد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، بحث

مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

في الرياض ١٤٠٤ هـ . الناشر : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، ص ٩٣ .

وإذا تساءلنا عن أثر قرار السوق العربية المشتركة في تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأطراف . فإن من المسلم به أن حجم التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة يعد أفضل مقياس لمدى نجاح القرار المذكور في تنشيط التبادل التجاري فيما بينها .

ويتضح من الجدول رقم (٣٨) أن حجم التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة بلغ ١٤ ٪ من اجمالي تجارتها مع العالم الخارجي في عام ١٩٧٥ م ، وارتفع الى ٣ ٪ في عام ١٩٨٠ م . وهذا مما يشير الى أن الدول الاطراف مازالت تتبادل نسبة ضئيلة من التجارة فيما بينها واتجاه الجزء الأكبر - بما لا يقل عن ٩٧ ٪ - من تجارتها لدول غير أطراف .

وبناء على تلك النسب المتدنية أعلاه فإنه يمكن القول أن قرار السوق العربية المشتركة لم يدعم حركة التبادل التجاري بين الدول الاطراف ليرتفع الى مستوى أفضل . ويبرز ذلك من الزيادة الضئيلة (١٦) التي تحققت في حجم التبادل التجاري لدول السوق خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م .

الجدول رقم (٣٨)

" بالمليون دولار "

الدولة	(١) حجم التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة		(٢) اجمالي التجارة الخارجية لدول السوق صادرات + مستوردات		٪ حصة دول السوق (التجارة البيئية) في تجارتها مع دول العالم	
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
سورية	١١٢	٩٦١	٢٦١٥	٦٢٢٥	٥ر٢	١٥ر٤
العراق	١٠٧	٩٠٤	١١٦٣٩	٤٢١٤٦	ر٩	٢ر١٤
مصر	٩٢	٤٨	٥٣٣٨	٧٩٠٦	١ر٧	ر٦
الأردن	٦٤	١٩٦	٨٨٥	٢٨٩٥	٧ر٢	٦ر٨
ليبيا	٣٣	١٧	٩٦٤٢	٩٦٩٥	ر٣	ر٢
الاجمالي	٤٠٨	٢١٢٦	٣٠١١٩	٦٨٨٦٧	ر٤	٣ر٠

- (١) المصدر: د.د. فؤاد مرسى ، دراسة انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٨٢ م ، جدول تطور التبادل التجاري لدول السوق العربية المشتركة ، ص ١٧٨ .
- (٢) تم استخراجها بناء على الاحصائيات الواردة في جدول (٣٠) في الفصل الخامس من الباب الأول .

الفصل الثالث

عوائق تنمية التبادل التجاري بين الدول
الإسلامية

* مقدمة :

سبق الايضاح بأن حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية مازال فى مستوى منخفض ، حيث بلغ نسبة ٨٨ ٪ الى صادرات الدول الاسلامية لعام ١٩٨٥ م ونسبة ١١ ٪ الى مستوى مستوردات هذه الدول فى نفس العام .
أى بنسبة ٩٨ ٪ من اجمالى التجارة الكلية لها . وتعتبر تلك النسب متدنية لاسيما فى حالة مقارنتها بحجم التبادل التجارى بين هذه الدول ودول العالم الخارجى .

وعند البحث عن أسباب ذلك الضعف الكبير فى التبادل التجارى البينى يتضح أن ثمة مجموعة متنوعة من العوائق تكمن وراء هذا الواقع المؤلم ، تؤثر سلبا على تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى البينى .
وبهذا العدد فانه من الممكن تصنيف تلك العوائق الى مجموعتين :

- * مجموعة العوائق الداخلية .
- * مجموعة العوائق الخارجية .

أولا : العوائق الداخلية وتشتمل على :

- (١) العقبات الهيكلية .
- (٢) اتساع المسافات الاقتصادية .
- (٣) العقبات النقدية .
- (٤) القيود التجارية .
- (٥) اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية اقليمية غير اسلامية .
- (٦) الاعتبارات السياسية .

ثانيا : العوائق الخارجية وتشتمل على :

- التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة .

أولا : العوائق الداخلية :

(١) العقبات الهيكلية :

يراد بالعقبات الهيكلية ذلك التشابه والتماثل الى حد كبير فى الهياكل الانتاجية لمجموعة من الدول . ويرى البعض^(١) أن وجود تلك العقبات الهيكلية فى اقتصاديات الدول الاسلامية كان عائقا هاما أمام نمو التبادل التجارى البينى، الوضع الذى أوجد منها اقتصاديات متنافسة غير قابلة للتكامل .

فى الوقت الذى يرى فيه البعض أن تلك العقبات تتمثل فى ضعف الهياكل الانتاجية وخروج أهم السلع التصديرية للدول الاسلامية من دائرة التبادل التجارى البينى^(٢)، مما يجعل هذه الدول عاجزة

(١) البنك الاسلامى للتنمية، جدة، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥ (١٩٨٤)-

١٩٨٥ (ص ٥٥ .

- د. ابراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية (دراسة خاصة بالدول النامية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٩٩ .

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، التجارة الخارجية فى الوطن العربى، ١٩٨٢، م، ص ٢١ .

- د. فؤاد مرسى، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، عام ١٩٨٢، ص ١٢٤، ١٣٠ .

- د. عبد المنعم السيد على، د. عبد الرحمن الحبيب، نظام النقد الدولى والتجارة الخارجية للبلاد العربية، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١٠٩ .

(٢) د. محمد لبيب شقير، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول

العربية، صندوق النقد العربى، ابوظبى، ١٩٨٢، ص ٩٠ .

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، عام ١٩٨٤، ص ١٢٠ .

- الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية الدمام، حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى للفترة (١٩٧١-١٩٨٢)، ط ١، ١٤٠٧هـ، ص ٧١ .

عن توفير السلع المطلوبة للسوق الإسلامية ويقلل من فرص التبادل التجارى
البنى .

ومع التسليم بضعف تلك الهياكل وقيامها على التخفيض المتطـرف
الا أن هناك آفاقا مفتوحة لزيادة وتنمية التبادل التجارى البنى رغم
التماثل الذى أشير اليه سابقا ، نظرا لكون ذلك التماثل ينطبق عليها
لكونها دولا متخففة فى انتاج وتعدير السلع الاولى ، أما اذا نظرنا الى
انواع السلع الاولى التى تنتجها فانه يتضح أن هذه الدول تختلف فيما
بينها من حيث نوعية هذه السلع .

وبهذا العدد فانه يجدر بنا من خلال الجدول رقم (٣٩) أن نبرز موقف
اقتصاديات الدول الإسلامية من هذا التنافس الذى أشير اليه من قبل معتمدين
حينئذ على المعيار الذى وضعه أحد الكتاب الاقتصاديين لقياس درجة التنافس
أو التكامل بين اقتصاديات مجموعة من الدول والذى ينص على أن " تقدير
تنافس أو تكامل اقتصاديات مجموعة من البلاد يمكن أن يقوم على مستويات
متلاحقة من التعميم أو التخصيص بحيث قد يعتبر اقتصادان متنافسان من
وجهة نظر عامة جدا بحكم تخصصهما فى المواد الاولى ولكنهما يعتبران
أقل تنافسا اذا نظرنا لانواع السلع التى ينتجها كل منهما ، وحتى اذا كانا
ينتجان نفس السلعة فانهما قد يعتبران أقل تنافسا ومن ذلك اذا كانت
سلعة كل منهما تختلف لدرجة كبيرة فى خصائصها ومميزاتها عن السلعة
الأخرى " . (١)

ويتبين من خلال الجدول (٣٩) الذى ورد فيه أهم السلع التعديرية
للدول الإسلامية - أن التنافس بين اقتصاديات الدول الإسلامية كمجموعة
يكاد ينعدم ، حيث يتضح من خلال الجدول المذكور أن هناك دولا لديها

(١) د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد
الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٨ م ، ص ٩١ ، ٩٢ .

الجدول رقم (٣٩)

اهم صادرات الدول الاسلامية

البلد	اسماء المواد	نسب البلد من الصادرات العالمية %
افغانستان	الفراء والجلود الحيوانية الفواكه الطازجة واليابسة الفلانات الارضية والبسط المواد الأولية ذات الامل الحيواني	١٥ ١٦ ١٨ ١٣
الجزائر	الغاز الطبيعي والممتنع البتروال الخام المواد البترولوية الاسمدة الخام	٤٩ ٢٣ ٣٨ ١٢
البحرين	المواد الكيماوية غير المعفوية الالومينيوم	٩٠ ٢١
بنغلاديش	المنتجات النسيجية القنب الجلد والجلود المصنوعة الشاي وبهشية الشاي	٤٨ ٧٨٩ ١٧ ١٥
بروناي	الغاز الطبيعي والمصنوع	٤٣
الكاميرون	القهوة الكافور	١٦ ٤٥
مصر	المواد المعدنية المصنوعة الخيط النسيجية الالومينيوم الزيوت ، الوقود ، المطور	٦٣ ١١ ١١ ١٣
الجابون	خشب المسحق	١٨
فينايسا	معادن غير حديدية	٤٣
اندونيسيا	الغاز الطبيعي والمصنوع المطاط الخام والمركب القصدير خشب المسحق اوراق التفليف الخشبية للخشب المعاكس الخشب المنشور والاعدة الخشبية البتروال الخام القهوة المعادن غير الحديدية المك الطازج المتلج والمجمد زيوت نباتية أخرى مواد أولية نباتية الأصل	٨٢ ١٠٠ ١٦٤ ٦٠ ٢٤ ٥٩ ٣٤ ٣٠ ٢١ ٢٤ ٢١

تابع الجدول رقم (٢٩)

البلد	اسماء المواد	نصيب البلد من الصادرات العالمية %
ايران	اللحافات الارضية والبسط الجلد والجلود البترول الخام المواد البترولية الفواكه الطازجة واليابسة مواد خام نباتية الاصل الاحجار ، الرمال ، والحمباء	١٧ر٣ ٤ر٥ ٥ر٦ ٢ر٣ ١ر٠ ٢ر٩ ١ر١
العراق	البترول الخام	٤ر٠
الكويت	البترول الخام المواد البترولية الفان الطبيعي والمصنوع	٣ر٢ ٢ر١ ١ر٥
لبنان	مشروبات غير كحولية الببى الفواكه الطازجة واليابسة الجير والاسمنت والمواد البشائية	٢ر١ ١ر٥ ١ر٢ ١ر١
ماليزيا	خشب المحق الآلات والمعدات الكهربائية زيوت نباتية شابة أخرى المطاط الخام والمركب القمدير الخشب المنشور والمصنوع والاعمدة الخشبية البترول الخام أوراق التغليف الخشبية للخشب المعاكس الكاكاوو	٢٦ر٤ ٣ر٤ ٤٤ر٤ ١٨ر٨ ٢٨ر٥ ٥ر٤ ١ر٣ ٣ر٧ ٣ر٢
ماليسي	القطن	١ر٠
موريتانيا	معادن الحديد المركز	٢ر٠
المغرب	الاسمدة الخام المواد الكيميائية غير المعفوية وعناصر الاكسيد والاملاح الرماس الفواكه الطازجة واليابسة الاسمدة المصنوعة السك والقمريات والرخويات المصبرة اللحافات الارضية والبسط الخضروات والجذور والعساقل	٢٧ر٨ ٢ر٩ ٢ر٨ ١ر٩ ١ر١ ٢ر٦ ١ر٠ ١ر٥
عمان	البترول الخام	١ر٦
باكستان	الروز الانصة القطنية القطن المنتجات النسيجية خيوط النسيج اللحافات الارضية والبسط الجلود المصنوعة	٧ر٧ ٤ر٢ ٤ر١ ٦ر٣ ٢ر٠ ٣ر٠ ٢ر٩

تابع الجدول رقم (٢٩)

البلد	اسماء المصاد	تمثيل البلد من المصادرات العالمية %
قطر	البتروك الخام	١٥
المملكة العربية السعودية	البتروك الخام الغاز الطبيعي والمصنوع المواد البترولية الجير ، والاسمنت ، والمواد البنائية	٢٩٣ ٧٢ ٢٣ ١٣
السنغال	الاسمنت الخام الزيوت النباتية الخام والمكررة السك القشريات والرغويات	٤٦ ٢٤ ١٨
الموالم	الحوانات الحية للتغذية البشرية	٣٢
السودان	القطن الحوانات الحية للتغذية البشرية	٢٠ ١٣
موريا	القطن المواد الطبيعية الحيوانية الاصل	٢٠ ٢٠
تونس	المواد الكيميائية غير العضوية الزيوت النباتية الشابة الاسمدة المصنوعة الاسمدة الخام المنتجات الجلدية	١٣ ٣٠ ١٢ ١٨ ٢١
تركيا	الفواكه الطازجة واليابسة الحوانات الحية للتغذية البشرية التبغ الخام والغير المصنوع الخيط النسيج القطن اللحافات الارضية والبسط الجير ، الاسمنت ، والمواد البنائية العدايد والفولاد الفواكه اليابسة الاخرى المعادن الخام الاخرى الملابس الخفروا والنباتات البقلية اللحوم الانسجة القطنية .	٤٤ ٧٠ ٨٢ ٢٨ ٤٧ ٥٠ ٤٦ ١٧ ٢٢١ ٣٦ ١١ ٣٢ ١٠ ١٧
اوغندا	القهوة	٢٤
الامارات العربية المتحدة	القفة والبلاطين وغيرهما المجوهرات المشروبات غير الكحولية البتروك الخام الغاز الطبيعي والمصنوع الالومنيوم الجير ، الاسمنت ، والمواد البنائية	٥٨ ١٢ ٢٧ ٦٠ ١٨ ١ ٢٠

المصدر : المركز الاسلامي لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، تقرير ١٩٨٤ م ، الجدول (٦) ، ص ١٤٤ - ١٤٧ .

امكانات تقديرية لبعض السلع تختلف عن السلع التمهيدية لبعض الدول
الأخرى .

وكمثال على ذلك نجد أن التنافس الاقتصادي بين الدول النفطية
وبقية الدول الإسلامية الأخرى يكاد يكون معدوماً إذ أن الدول الإسلامية
النفطية جميعها يشكل فيها النفط ومشتقاته السلعة الرئيسية في صادراتها
وكما سبق ايضاح ذلك (١) في الوقت الذي تستورد فيه الدول الإسلامية
الأخرى تلك السلعة النفطية وبمعدلات مرتفعة احياناً كما في سيراليون
حيث يشكل استيراد النفط ٣٥٪ من اجمالي مستورداتها ، واليمن الجنوبي
٣٧٪ والمغرب ٢٨٪ وسورية ٣٤٪ وتركيا ٣٦٪ وباكستان ٢٤٪ والاردن ٢٢٪ (١)

ويشير ذلك الى أن هناك امكانات لزيادة وتنمية التبادل التجاري
بين الدول الإسلامية من خلال تدفق بعض الصادرات النفطية للمجموعة النفطية
الى بقية الدول الإسلامية الأخرى ، في الوقت الذي يمكن أن تناسب فيهم
منتجات الدول الإسلامية الأخرى الى الدول النفطية نظراً لانعدام المنافسة
بينهما . فصادرات كل من تركيا وباكستان وماليزيا وبنغلاديش وكذلك
اندونيسيا تتمتع بتشكيلة واسعة نسبياً كما يتضح ذلك من خلال الجدول
(٣٩) وبالتالي تنعدم المنافسة فيما بينها وبين الدول النفطية مما
يفتح آفاقاً جديدة لتنمية المبادلات بين تلك الدول . كذلك نجد أن العفة
التنافسية بين اقتصاديات أوغندا وغالبية اقتصاديات الدول الإسلامية
تكاد تكون منعدمة ، نظراً لأن المادة الأولية التي تسيطر على صادرات
أوغندا هي القهوة في الوقت الذي تكاد تخلو صادرات العديد من الدول
الإسلامية من هذه السلعة . وأيضاً نلاحظ أن العفة التنافسية لاقتصاديات
كل من السودان والصومال تنعدم مع غالبية الدول الإسلامية حيث أن أهم
السلع التي يقوم عليها التمهيد السوداني والصومالي هي الحيوانات الحية
وذلك ماتخلو منه صادرات العديد من الدول الإسلامية الأخرى التي تنتج
سلعاً قابلة للتبادل فيما بينها .

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الأول .

وبناءً على ذلك فإن التنافس في اقتصاديات العديد من الدول الإسلامية يكاد يكون منعدماً، الأمر الذي يحملنا على القول بأن ذلك التنافس غير مقنع وغير مبرر لتفسير المستوى المنخفض في التبادل التجاري البيني ، وأنه بالإمكان زيادة حجم التبادل التجاري في ظل الهياكل الانتاجية القائمة من خلال تبني استراتيجية التحول التجاري (١) وذلك في الأجل القصير .

(١) يقصد بالتحول التجاري : تحويل وجهة الصادرات ومصدر المستوردات عن أسواقهما التقليدية بحيث تستبدل في هذه الحالة صادرات دول العالم الخارجي المتجهة للدول الإسلامية - كلياً أو جزئياً - بصادرات دول إسلامية .

ولتوضيح أهمية استراتيجية التحول التجاري في زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية - في الأجل القصير - نأخذ مثلاً سلعة النفط ونجعلها موضع تبادل تجاري بين الدول الإسلامية وفي هذه الحالة فإن ماقيمته ٣٥٪ من مستوردات سيراليون من النفط و ٢٤٪ من مستوردات باكستان و ٣٧٪ من مستوردات اليمن الجنوبي و ٣٦٪ من مستوردات تركيا و ٢٨٪ من مستوردات المغرب، يمكن تحويلها إلى دول إسلامية نفطية بدلاً من استيرادها من دول غير إسلامية . وبالتالي فإن ما ينطبق على مادة النفط ينطبق على المواد الأولية الأخرى والمواد الغذائية والانسجة والملبوسات والآلات وغير ذلك من المواد المصنوعة ، وذلك مما يشير إلى أن هناك إمكانيات واسعة لزيادة التبادل التجاري من خلال التحول التجاري .

- إحصائيات تلك الدول تتعلق بعام ١٩٨٥ . انظر جدول التركيب السلعي للمستوردات (٢١) الفصل الثاني من الباب الأول .

(٢) اتساع المسافات الاقتصادية بين اسواق الدول الاسلامية (ارتفاع

التكلفة الاقتصادية) :

يعتبر ضعف الترابط بين الدول الاسلامية والنقص فى وسائل النقل والمواصلات من العوائق الطبيعية أو ما يعرف باتساع المسافات الاقتصادية ويحد من امكانيات التوسع التجارى وتقلل من حجم التبادل التجارى بين تلك الدول ، نظرا لما يؤديه ذلك من ارتفاع تكلفة نقل السلعة محسلة التبادل فى حالة مقارنتها بنظائرها من السلع الاجنبية المستوردة (١) .

ووفقا لما اشارت اليه الدراسات الاقتصادية (٢) فان تكلفة نقل السلعة فيما بين الدول الاسلامية تفوق بكثير تكلفة النقل فيما بين هذه الدول والدول الأوروبية .

وبالتالى فان تلك التكلفة الباهظة ليست مستغربة فى حالة ——— اذا كان تعدير منتجات بعض الدول العربية الى دول عربية أخرى يتم عن طريق الموانئ الأوروبية (٣) وعلى سبيل المثال فى حالة تعدير منتجات من

(١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، الكويت ، امكانيات

قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ١٩٨٦، ص ١٠

— د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخامة دول السوق العربية المشتركة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، ١٩٨٢، ص ١٢٨ .

— كتاب العرب وافريقيا ، بحوث ومناقشات الندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع منتسدى الفكر العربى ، المناقش خبير الدين حسيب ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٤، ص ٤٩٣ .

— د. محمود الحمص ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠، ص ٦٣ .

(٢) د. محمود الحمص ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٣) د. سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية

وامكانية تنشيط هذا النقل ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، عمان ، ١٩٨٢، ص ٩٨

— المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تنمية التبادل التجارى العربى من خلال ضمان ائتمان الصادرات ، ١٩٨٧، ص ٦ .

دول المغرب العربى الى دول الخليج العربى فان ذلك يحتاج الى نقلها الى الموانى الاوربية ومن ثم يعاد شحنها الى دول الخليج العربى والعكس كذلك . (١) ناهيك عما يضاف الى ارتفاع التكلفة لتلك السلع الاضرار التى تلحق بتلك السلع والناجمة أصلا من تعدد عمليات النقل فيما بين الموانى والذى يقلل من امكانية منافسة تلك السلع للسلع الاجنبية فى اسواق الدول الاسلامية . (٢)

ومن ثم فانه مهما كان انتاج تلك الدول يحقق فائضا وبشكل يسمح لها بالتصدير فان ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن اتساع المسافات الاقتصادية بين اسواق الدول الاسلامية يجعلها تبحث عن منافذ تسويقية فى دول أخرى غير اسلامية .

وبالاضافة الى ذلك فان مشكلة النقل تتفاقم بشكل كبير لدى الدول الاسلامية الاقل نموا شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الاقل نموا - نظرا للنقص الشديد فى شبكة الطرق الداخلية والخارجية لتلك الدول . (٣) وكما يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن الجزء الأكبر من شبكة الطرق فى هذه الدول غير معبدة ، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة الطرق المعبدة الى غير المعبدة فى تشاد ٨٢٪ وفى جيبوتى ١٠٧٪ وفى غينيا ٤٤٪ وفى أوغندا ٦٦٪ . وتلك النسب تعكس انخفاض مستوى التنمية فى قطاع المواصلات ، الأمر الذى قد يودى الى بقاء هذا الانتاج داخل أماكنه معرضا للتلف وما يترتب على ذلك من أضرار للاقتصاد القومى ، ويؤثر بالتالى على التبادل التجارى البينى .

(١) د . سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحرى ، نفس المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٨ .

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ، جنيف ، تقرير ١٩٨٦ ، ص ٣٩ .

الجدول رقم (٤٠)

شبكة الطرق في عدد من الدول الاسلامية الأقل نمواً

(الاطوال بالكيلومتر)

الدولة	السنة	مجموع شبكة الطرق	الطرق المعبده	نسبة المعبد الى غير المعبد %
افغانستان	١٩٨٠	١٨٨٥٢	٢٨٤٦	١٥ر١
بنغلاديش	١٩٨٣	٧٥٥٦	٤٧٨٨	٦٣ر٤
بروكينا فاسو	١٩٨٣	١١٢١١	١٧٦٠	١٥ر٧
تشاد	١٩٨٥ - ١٩٨٠	٣١٠٠٠	٢٥٣	٨٢
اليمن الجنوبي	١٩٨٣	—	١٦٥٠	
جيبوتي	١٩٨٢	٣٧٩٥	٣٠٠	١٠ر٧
جامبيا	١٩٨٣	٣٠٨٣	٤٦٢	١٤ر٩
غينيا	١٩٨١	٢٨٤٠٠	١٣٠٠	٤ر٦
غينيا بيساو	١٩٨٥ - ١٩٨٠	٣١٠٠	٥٦٠	١٨ر١
مالي	١٩٨١	١٨٠٠٠	١٥٠٠	٨ر٣٣
النيجر	١٩٨٣	١٩٠٠٠	٣٣٣٠	١٧
الصومال	١٩٨٤	٢١٣١١	٥٢٨٥	١٢ر١٣
اوغندا	١٩٨٥ - ١٩٨٠	٣٧٠٠٠	١٨٠٠	٦ر٧
اليمن الشمالي	١٩٨٤	٣٢٤٨	٢٢٤١	٦٨ر٩
السودان	١٩٨١	١٩١١٠	١٠٢٠	٥ر٣

المصدر :

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، جنيف ، أقل البلدان
نموا ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ٤١ .

أما بالنسبة للنقل البحرى فكما تشير الدراسات المعنية بذلك بأن ضعف ذلك القطاع وعدم وجود خط ملاحى منتظم بين الدول الاسلامية شكل عقبة رئيسية أمام نمو التبادل التجارى البينى (١) مؤكدة بأنه فى حالة توفر خط ملاحى منتظم على مستوى الدول العربية فقط - وهى جزء هام من السدول الاسلامية - لقفز حجم التجارة البينية الى خمسة أضعاف حجمه الحالى فى مدة لا تتجاوز سنتين . (٢)

وعليه فان قطاع النقل البحرى غير قادر على سد الفجوة الجغرافية فيما بين الدول الاسلامية ، ناهيك أيضا عن تدنى مساهمة السكك الحديدية فى هذا المجال (مجال المبادلات التجارية) (٣) ، لاسيما فى الدول الاسلامية الأقل نموا التى تعاني من التخلف الشديد فى شبكة السكك الحديدية شأنها فى ذلك شأن الدول النامية التى توصف بالاقلة نموا . (٤)

وخلاصة القول أن بقاء مشكلة النقل البرى (الطرق والسكك الحديدية) والنقل البحرى على ماهى عليه يجعلها عائقا أمام نمو التبادل التجارى البينى . مما يجعل عملية التبادل عملية غير اقتصادية سواء للمستهلك أو للمصدر . (٥)

(١) د. سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية ، وانمكانية تنشيطه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ م ، ص ٩٥ ، ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، ص ٤٠ .

(٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) - العقبات النقدية (معوبة تسديد المدفوعات) :

من المسلم به أن انعدام التعاون النقدي بين الدول الإسلامية كمجموعة يندرج ضمن سلسلة العوائق المسبولة عن انخفاض حجم التبادل التجاري البيني . ويظهر ذلك من خلال قصور العملات الوطنية عن تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية ، أو مع غيرها من الدول الأخرى ، ومن خلال اختلاف أنظمة الصرف وعدم قابلية عدد كبير من عملات الدول الإسلامية للتحويل حتى أصبح ذلك يشكل عقبة رئيسية أمام زيادة حجم التبادل التجاري البيني . (١)

كما أنه من العقبات النقدية التي تعاني منها غالبية الدول الإسلامية وطالما تحد من نمو التجارة البينية هو افتقار غالبية تلك الدول إلى العملات الأجنبية - القابلة للتحويل - الوضع الذي جعل تلك الدول تفرض قيودا نقدية *، وتوجه مآدراتها إلى دول العالم الخارجي بدلا من الدول الإسلامية من أجل الحصول على تلك العملات . (٢)

(١) البنك الإسلامي للتنمية، جده ، اتحاد مقاصة إسلامي متعدد الأطراف

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٤٠ .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان ، التجارة العربية البينية

والمرتكزات الأساسية لتنميتها وتطويرها ، ١٩٨٧ ، ص ١٥ .

- د . عبد الحميد إبراهيم ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي -

واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،

ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧٦ .

- مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي ، كتاب العرب

وأفريقيا ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز

دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي ، المناقش خبير

الدين حسيب ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٤٩٣ .

* - القيود النقدية :

لا تقتصر الرقابة على التجارة الدولية على فرض القيود الجمركية

أو الكمية فحسب وإنما قد تتم عن طريق فرض القيود النقدية من

خلال تحديد كمية من العملات الأجنبية وتخفيضها للانفاق على =

ومما يجدر التنبيه اليه أن هناك عدة محاولات بذلت من قبل مجموعة من الدول الإسلامية (هي الدول العربية) منذ فترة ليست بالقصيرة - لإنشاء اتحاد مدفوعات متعدد الاطراف فيما بين الدول العربية ، الا أنه من المؤسف حقا أن تلك المحاولات لم تنجح ولم تظهر الى حيز الوجود وبقيت حبرا على ورق .

ومن أولى تلك المحاولات مشروع مجلس الوحدة الاقتصادية لاقامة اتحاد مدفوعات عربي في عام ١٩٦٦ بين الدول الاعضاء في المجلس آنذاك * وذلك بهدف تعزيز وتنمية التبادل التجاري البيني . الا أن تلك المحاولة باءت بالفشل . (١)

= المستوردات . وبالتالي اذا كان الطلب على العملات الاجنبية من قبل المستوردين المحليين يفوق العرض المتاح منها لدى السلطات النقدية فان الدولة في هذه الحالة تعتمد الى تخفيض هذا الطلب بما يعادل الكميات المتوفرة من العملات الاجنبية ويعد هذا التخفيض استبعادا لبعض المستوردات أو انقاصها وهذا يعتبر في حد ذاته كبحا لجماع (تقييد) الاستيراد وقد يكون ذلك الاستبعاد أو الانقاص على أساس " تمييزي " بين المستوردات الضرورية والكمالية وقد يكون على أساس التمييز بين عملات الدول المختلفة .

انظر د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .
(١) صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، الاطار الاساسي لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٠ .

* الدول الاعضاء في المجلس آنذاك هي : الاردن ، سورية ، مصر ، العراق ، السودان والكويت .

كما أنه من تلك المحاولات المشروع الذى تقدم به صندوق النقد العربى لمجلس محافظى المعارف المركزية العربية فى ١٩٨١ والذى يقترح انشاء نظام لتسوية المدفوعات الجارية بهدف تعزيز التبادل التجارى فيما بين الدول العربية (١) باعتبار ذلك من أحد أهداف الصندوق طبقا لما نعت عليه المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق (٢). ومازال ذلك الاقتراح وغيره من المقترحات البدائل فى اطار المفاوضات (٣).

وهذا يعنى أن معظم الدول الاسلامية ، لاسيما مجموعة الدول العربية ، مازالت تفتقر الى نظام لتسوية مدفوعاتهما ، الأمر الذى ينعكس سلبا على نمو التجارة البينية ، فى حين أن قلة من الدول الاسلامية يربطها اتحاد مدفوعات (٤) ، وبعضها أيضا تشترك مع دول نامية أخرى غير اسلامية فى اتحادات مقاصة (٥) بهدف تشجيع التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .

-
- (١) صندوق النقد العربى ، ترتيبات الدفع الثنائيه وتشجيع التبادل التجارى بين الدول العربية ، بدون سنة نشر ، ص ١ .
 - (٢) صندوق النقد العربى ، الاطار الاساسى لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .
 - (٣) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، المعهد الاسلامى للبحوث والتدريب ، اتحاد مقاصه اسلامى متعدد الاطراف ، ١٤٠٥هـ ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .
 - (٤) اتحاد مدفوعات لدول منظمة التعاون الاقتصادى ويضم كل من ايران وتركيا وباكستان .
 - (٥) مثل اتحاد المقاصة الاسيوى : وتشمل عضويته كل من ايران ، الهند ، بنغلاديش ، نيبال ، باكستان ، سيرلانكا وبورما .
 - وغرفة (اتحاد) المقاصة لغرب افريقيا : وتشمل عضويته حتى عام ١٩٨٣ ١٥ دولة وهى بنين ، بروكينافاسو ، جامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، نيجيريا ، غانا ، ساحل العاج ، ليبيريا وتانجو .
 - واتحاد المقاصة لمنطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا : وتشمل عضويته كل من جزر القمر وجيبوتى ، الصومال ، اوغندا ، بروندي ، اثيوبيا ، كينيا ، ملاوى اليسوتو ، موريشيوس ، رواندا ، سوازيلاند وزيمبابوى .
 - المصدر : اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ، البنك الاسلامى للتنمية ، مرجع سابق ، ص ١١ ، ١٩ ، ٣٧ ، ٤١ .

وجملة القول فان عدم وجود نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات
الجارية بين الدول الاسلامية يشكل عائقا رئيسيا أمام نمو التبادلات
التجارية فيما بينها لاسيما وان غالبية الدول الاسلامية تستخدم عملات غير
قابلة للتحويل وتفتقر الى العملات الاجنبية .

تتمثل تلك العوائق فى القيود الجمركية والقيود الكمية* التى تفرضها الدول النامية - ومنها الدول الاسلامية - فى وجه التبادل التجارى ،
والتي من شأنها أن تعوق حركة السلع والمنتجات فيما بينها .^(١)

كذلك فان هناك عوائق ادارية أخرى ناجمة عن اجراءات التخليص المطولة على البضائع فى مناطق الحدود أو فى الموانئ وسوء معاملة موظفى الجمارك للمصدرين والمستوردين .^(٢) وحينئذ تصبح تلك الاجراءات نوعاً من التكاليف غير المنظورة ، والتي أشار اليها بعض الكتاب^(٣) بالتعرفة الخفية التى قد تؤدى الى تقييد التبادل التجارى كما فى حالة التعرفة المعلنة .

- (١) د. ابراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية - دراسة خاصة بالسياسة التجارية النامية - الناشر ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٩ .
- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢ .
- د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول فى الاقتصاد العربى ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٦/١٤٠٦ ، ص ٢٠٤ .
- الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، غرفة تجارة العراق ، التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها فى المستقبل ، ١٩٧٣ ، ص ٢٩ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة عام ١٩٨٣ م ، المجلد الثالث ، الوثائق الاساسية ، نيويورك ١٩٨٤ م ، ص ٤٢٥ .
(٢) د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٣ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ١٢٣ .
* القيود الجمركية هى ضريبة تفرض على السلع العابرة لحدود الدولة دخولا أو خروجاً ويمكن فرضها على المستوردات أو على الصادرات .
أما القيود الكمية ويعنى بها نظام الحصص وهى تعد من أهم وسائل الرقابة على التجارة الدوليه وهى عبارة عن نظام تحدد الدوله بمقتضاه كمية المستوردات التى يجوز استيرادها من سلعة معينة .
انظر تفصيل هذا الموضوع فى الفصل الاول من الباب الثالث من هذه الرسالة .

(٥) - اندماج بعض الدول الإسلامية فى مجموعات اقتصادية اقليمية :

ويمكن عزو اسباب انخفاض حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الإسلامية الى اندماج بعض هذه الدول فى مجموعة أو أكثر من مجموعات التعاون الاقتصادى كما فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد العربى * واتحاد دول جنوب شرق آسيا (١) ومنظمة التعاون الاقتصادى والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، ونتيجة لذلك يميل التبادل التجارى الى أن يكون موجهاً توجيهها اقليمياً أكثر منه توجيهها آخر (٢) . وذلك مايقودنا الى الكشف عن حجم التبادل التجارى لبعض تلك المجموعات فيتضح أن حجم التبادل التجارى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل نسبة ٥ ٪ فى عام ١٩٨٣ (٣) و ٦ ٪ من اجمالى تجارتها الدولية فى عام ١٩٨٥ . (٤)

(١) أسس هذا الاتحاد فى عام ١٩٦٧م بهدف تنمية التعاون فى الميادين الاقتصادية وغيرها من المجالات بين الدول الاعضاء وهى اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة وتيلاند . وفى عام ١٩٧٧ أبرمت معاهدة تجارية بين الدول الاعضاء وذلك بهدف تنمية التبادل التجارى فيما بينها -

- المركز الإسلامى لتنمية التجارة ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الإسلامية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨ .

(٢) البنك الإسلامى للتنمية ، جدة ، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥ (١٩٨٤ - ١٩٨٥ م) ، ص ٥٨ .

(٣) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرئيس ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ص ٧٩ .

(٤) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ١١٨ .

* أقرت اتفاقية صندوق النقد العربى من قبل كل من المجلس الاقتصادى العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى كانون الثانى (يناير) ١٩٧٦ م . وقد بدأ الصندوق نشاطه فى أبوظبى فى نيسان (ابريل) ١٩٧٧ م بعد أن صادقت جميع الدول العربية على اتفاقية الصندوق . ويبلغ رأسمال الصندوق ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى - الدينار العربى يعادل فى قيمته ثلاثة وحدات من حقوق السحب الخاصة - وقد تم توزيع الاسهم الى ٥٠٠٠ سهم قيمة السهم منها ٥٠٠٠٠ دينار==

وعلى مستوى الدول العربية نجد أن التبادل التجارى فيما بينها مازالت نسبته متدنية وذلك وفقا لما ورد فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ من أنه لم تتجاوز نسبة الصادرات العربية البينية ٥ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (١). وفى عام ١٩٨٣ لم تتجاوز تلك النسبة ٧ ٪ من الصادرات العربية البينية (٢)، أما المستوردات العربية البينية فتترواح نسبتها حول متوسط قدره ٩ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م وللم تتجاوز فى احسن حالاتها نسبة ١١ ٪ (٣). وفى عام ١٩٨٣ م بقيت المستوردات البينية تدور حول ٨ ٪ من اجمالى المستوردات العربية (٤)

- = عربى حسابى، وتم دفع ٥٢ ٪ من رأس مال الصندوق، منها ٢ ٪ عملات وطنيه و ٥٠ ٪ عملات قابلة للتحويل .
- ومن أهداف الصندوق تصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الاعضاء، وتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها .
- وقد أقرت المادة الخامسة من الاتفاقية بعض الوسائل لتحقيق أهداف الصندوق منها تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الاجل للدول الاعضاء التى تعاني من عجز فى ميزان مدفوعاتها الكلى .
- د.عبدالعال المكيان، صندوق النقد العربى : أهدافه وأداؤه، مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى العربى فى المجال النقدى، عام ١٩٨٠ م، نشره مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، مع بحوث أخرى فى كتاب التكامل النقدى العربى (المبررات - المشاكل - الوسائل) ط ٢، ١٩٨٣، ص ٣٣٧ - ٢٤٠ .
- (١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م، ص ٩٦ .
- (٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م، ص ١٤٤ .
- (٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م، المرجع السابق، ص ٩٧ .
- (٤) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م، المرجع السابق، ص ١٤٤ .

وكذلك يمثل حجم التبادل التجارى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا نسبة ١٢ر٦ ٪ من اجمالى حجم تبادلها التجارى فى عام ١٩٨١ م بينما تصل تلك النسبة الى ٣١ ٪ لدول اتحاد المقامة لغرب افريقيا^(١) فى نفس العام .

وتكشف تلك النسب ضآلة المبادلات التجارية لتلك المجموعات رغم ميغ التعاون الاقتصادى التى تربطها ، الأمر الذى يجعلنا نسجل بهذا الصدد تحفظا على هذا العامل الذى صنف ضمن العوائق الرئيسية لانخفاض حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ، بعد أن اتضح من تلك النسب السالف ذكرها أن الجزء الأكبر من تجارة تلك المجموعات الاقتصادية يتجه الى دول العالم الخارجى .

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن تلك المجموعات الاقتصادية بوضعها الحالى لاتشكل عقبة رئيسية أمام نمو التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية كمجموعة .

يضاف الى ذلك أن ما أشارت اليه بعض الدراسات^(٢) من اعتبار اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعة أو أكثر من مجموعات التعاون الاقتصادى من العوامل التى ساهمت فى تدنى حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ، يعد بمثابة اشتراك كافة المجموعات المتعددة فى حمل مسؤولية هذا المستوى المنخفض من التبادل التجارى البينى ، وبالتالي لم تفرق تلك الدراسات بين المجموعات الاقتصادية التى تقتصر عضويتها على دول اسلامية والمجموعات الاقتصادية التى تضم بجانب الدول الاسلامية دولاً نامية أخرى ، حيث أنه من الملاحظ فى هذه الحالة أن أى اندماج اقتصادى

(١) استخرجت تلك النسب بناء على الارقام الواردة فى بحث الدكتور على

أحمد سليمان ، عن نظرية الاتحادات الجمركية فى اطار التعاون الخليجى ،

مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية ، الرياض ، ١٤٠٤ ، الجدولين (٤ ، ٦) .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

تشتمل عضويته على دول اسلامية فقط كما فى حالة صندوق النقد العربى
أو مجلس التعاون الخليجى أو منظمة التعاون الاقتصادى (١) من شأنه
أن يزيد حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية اقليميا وبالتالى
كلية وهذا تحول تجارى لصالح الدول الاسلامية ، بينما فى حالة اندماج
بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية تضم فى عضويتها دول أخرى غير
اسلامية كما فى حالة دول اتحاد المقاصة لغرب افريقيا ومنطقة التجارة
التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا فان هذا من شأنه أن يؤثر على وجهة
التبادل التجارى للدول الاسلامية لصالح الدول النامية الأخرى المنضمة
الى ذلك الاندماج .

إضافة الى ماسبق فانه يتضح ايضا أن من العوامل التى ساهمت فى
هذا المستوى المتدنى لحجم التبادل التجارى البينى هو ضعف (نقص)
المعلومات عن السلع والاسواق والفرص التجارية فى الدول الاسلامية (٢) ، فى
حين أن هذه الدول توجد لديها معلومات تجارية واسعة عن اسواق الدول
المتقدمة ، وقد يكون ذلك لوجود مراكز معلومات فى تلك الدول تقوم بنشرها
على دول العالم المختلفة .

(١) يطلق على تلك المنظمة سابقا " منظمة التعاون الاقليمى لأغراض

التنمية ، وتضم عضويتها كل من ايران ، باكستان وتركيا .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦ (١٩٨٥ /

١٩٨٦ م) ، ص ٣٣ .

— البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ،

— الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات أخرى ، التقرير

الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٨٤ ، ص ١٢٠ .

(٦) - الاعتبارات السياسية :

اضحى مألوفاً في غالبية الدول الإسلامية أن التقلبات السياسية - والتي تظهر من حين لآخر - تنعكس سلباً على مختلف العلاقات الاقتصادية لتلك الدول بصفة عامة والتبادل التجاري فيما بينها بصفة خاصة (١) . وقد يمتد أثر ذلك أحياناً الى درجة تجميد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ووضع العراقيل التي من شأنها أن تلغى أثر تلك الاتفاقيات (٢) ، رغم أن بعض الاتفاقيات تنص على تحييد التبادل التجاري وابعاده عن التأثير باختلافات السياسة (٣) . إلا أن واقع التطبيق الفعلي لا يعكس ذلك (٤) .

وبهذا العدد فإنه من الممكن التدليل ببعض الحالات التي منها - يتضح تأثر التبادل التجاري بالمتغيرات السياسية .

فاذا استعرضنا تطور التبادل التجاري بين مصر ودول السوق العربية المشتركة فإنه يتضح من الأرقام المذكورة أدناه أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول السوق قد انخفض بصورة كبيرة ولاريب أن هذا الانخفاض يرجع

-
- (١) جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، تونس ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، ١٩٨٧ ، ص ٤٩ .
- د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .
- د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو ، دار الفكر العربي ، لا يوجد سنة نشر ، ص ٢١٥ .
- (٢) د. فؤاد مرسى ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- (٣) كما في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للدول العربية - المادة الخامسة التي تنص على أنه لا يجوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الدول الأطراف في المجال التجاري الذي تنظمه الاتفاقية إلا بقرار من المجلس الاقتصادي ولأسباب قومية .
- أنظر : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٨٢ م .
- (٤) جامعة الدول العربية ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

الى تعليق عضوية مصر فى السوق العربية المشتركة . (١)

(٢)

التبادل التجارى مع دول السوق العربية المشتركة .			
السنة	السنة	نسبة الانخفاض	
١٩٧٥	١٩٨٠		
٩٢ مليون دولار	٤٨ مليون دولار	٤٧ر٨٪	مصر

ومن الامثلة الأخرى التى تبين تأثير المتغيرات السياسية على التبادل التجارى بين الدول الاسلامية التقلبات الشديدة التى يشهدها حجم التبادل التجارى بين سورية والعراق من جراء المنازعات السياسية (٣) . وكمثال على ذلك بلغت مستوردات سورية من العراق نحو ٢٥٤ مليون دولار عام ١٩٧٦ ثم انخفضت الى ٣ مليون دولار عام ١٩٧٧ م ثم ارتفعت الى ١٦٣ مليون دولار عام ١٩٧٨ م . (٤)

ثانيا : العوائق الخارجية :

- التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة :

- لا ريب أن الاتجاهات التقليدية للمبادلات التجارية مع اقتصاديات الدول المتقدمة انعكست فى استمرار هذا المستوى المتدنئ للتبادل التجارى
- (١) د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .
- (٢) د. فؤاد مرسى ، المرجع نفسه ، جدول تطور التبادل التجارى للدول السوق العربية المشتركة ، ص ١٧٨ .
- (٣) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .
- (٤) د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

البيني الذي يمثل ٨٨٪ على مستوى المصادرات و ١١٪ على مستوى المستوردات
أى بنسبة ٩٩٪ من اجمالي التجارة الخارجية فى عام ١٩٨٥ م . (١)

وتشير تلك النسب المتوافقة للتبادل التجارى البيني الى ضعف
العلاقات التجارية فيما بين الدول الاسلامية وانها مازالت هامشية ، ففى
الوقت الذى تؤكد فيه نسب التبادل التجارى مع العالم الخارجى عن تبعية
الدول الاسلامية لاقتصاديات الدول المتقدمة .

وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الدول المتقدمة كيف علاقاتها
التجارية مع الدول النامية بشكل يؤمن لها خدمة اقتصاداتها وبهذا
العدد فانه يجدر بنا أن نشير الى بعض الآليات التى استخدمتها الدول
المتقدمة بغية تعميق درجة تبعية الدول النامية ومنها الدول الاسلامية .

(أ) محاولة اجتذاب الدول النامية من خلال ابرام الاتفاقيات الثنائية
أو ترتيبات مع المجموعات الاقتصادية والتى من شأنها منح معونات
سواء على شكل موارد مالية أو فنية أو غير ذلك وفى مقابل ذلك
تكون الدول المتقدمة ضمنّت استمرارية نمط الهيكل الانتاجى السائد
فى الدول النامية والمبادلات غير المتكافئة التى تخدم اقتصاداتها
وتعمق من درجة تبعية الدول النامية واعتمادها بشكل كبير على
الدول المتقدمة . (٢) وحينئذ أصبحت تلك الاتفاقيات عائقا يقف فى
وجه التوسع التجارى فيما بين الدول النامية لكونها تمثل تحيزا
للسوق الدولية (٣) ، لاسيما لاسواق الدول المتقدمة .

-
- (١) انظر الفصل الثالث من الباب الأول .
(٢) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع
التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، مرجع سابق ، ص ٥١ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٥٢ .

(ب) انتهاج سياسة القروض الخارجية المشروطة باستخدام غالبيتها فى استيراد سلع وخدمات من الدول المقدمة لهذه القروض وبالتالى أصبح لتلك القروض المقيده دور بارز فى تحديد الشريك التجارى لتلك الدولة المستفيدة (١) ووفقا لما أشارت اليه احدى الدراسات الاقتصادية (٢) فان غالبية المعونات الامريكية يشترط للحصول عليها الاستيراد بها من منتجات الولايات المتحدة ،وعلى سبيل المثال صدرت الولايات المتحدة ١٤ ٪ من القمح فى عام ١٩٧٨ لدول نامية قامت باستيراده باستخدام القروض والارصدة التى حصلت عليها من الولايات المتحدة . وقد عزز احكام طوق التبعية فى هذا المجال قلة الموارد المالية المتاحة لدى الغالبية الكبيرة من الدول النامية .

كما أنه تجدر الملاحظة الى أن اشتراك غالبية الدول الاسلاميه فى ظاهرة التركيز فى تبادلها التجارى مع الدول المتقدمة تسبب فى زيادة تكامل اقتصاديات الدول الاسلاميه - وهو تكامل مشوه - مع اقتصاديات الدول المتقدمة ،حتى أضى يشكل ذلك التركيز عقبة رئيسية فى نمو التبادل التجارى البينى ،فضلا عن كون ذلك أيضا يقف كعائق هام أمام التكامل الاقتصادى بين هذه الدول الاسلاميه (٣) .

ومن جهة أخرى فانه لم يقتصر أثر تلك الظاهرة على انخفاض حجم

-
- (١) جامعة الدول العربية ،واقع التجارة العربية البينية وسبيل تطويرها ،مرجع سابق ،ص ٥٣ .
 - (٢) جون هدسون ،مارك هرنذر ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة د. طه عبدالله منصور ،د. محمد عبدالصبور ،دار المريخ الرياض ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ،ص ٦٩٢ .
 - (٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،عمان ، التجارة الخارجية فى الوطن العربى ، ١٩٨٢ م ،ص ٢٣ .
- د. فؤاد مرسى ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ،ص ٧٤ .

التبادل التجارى البينى فحسب بل أدى ذلك الى تجميد الهياكل الانتاجية للدول
النامية وابقائها على حالها غير قادرة على تنويع اقتصاداتها التى
تميزت باقتصادات الغلة الواحدة^(١)، اضافة الى الازمات الاقتصادية التى
تحل باقتصادات الدول المتقدمة وتنتقل (تصدر) الى اسواق الدول
النامية .^(٢)

-
- (١) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية
للدول الآخذة فى النمو ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- (٢) المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

الباب الثالث

وسائل تنمية التبادل التجاري بين الدول
الإسلامية

❖ مقدمة :

من المؤسف حقا أن يكون التبادل التجارى بين الدول الإسلامية ضعيفا للغاية رغم أن عددا لا يستهان به من هذه الدول تربطها اتفاقيات تجارية . (١)

ولاريب أن هذا الواقع تسببت فيه عوامل كثيرة تم ايضاحها فيما سبق .

ونتساءل هنا عن الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجارى بين الدول الإسلامية والقادرة على تخطى عوائق هذا التبادل التجارى البينى .

ومن الواضح أن هذه الوسائل متعددة وتتباين فيما بينها ، فبعضها يتطلب فترات قصيرة الأجل والبعض الآخر يتطلب فترات طويلة الأجل . وعلى ذلك سنميز فى هذا الباب بين مجموعتين رئيسيتين فى وسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الإسلامية .

فالمجموعة الأولى تتعلق بوسائل تنمية التبادل التجارى البينى فى الأجل القصير ، وتختص المجموعة الثانية بوسائل تنمية التبادل التجارى البينى فى الأجل الطويل .

ولعل من الحوافز الهامة الدافعة لتوسيع نطاق التبادل التجارى البينى ما اتسمت به الأوضاع الاقتصادية العالمية من عدم الاستقرار وتفاقم سياسات الحماية فى التجارة الدولية مما أعاق نمو صادرات الدول النامية ومنها الدول الإسلامية وجعلها بالتالى تبحث عن اسواق لتعريف منتجاتها . وكذلك اتساع عضوية السوق الاوربية المشتركة التى شملت أخيرا أسبانيا والبرتغال الأمر الذى أفقد صادرات بعض الدول الإسلامية لاسيما دول المغرب العربى أسواقها التقليدية .

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الثانى .

الفصل الأول

وسائل تنمية التبادل التجاري البيني في
الأجل القصير

❖ مقدمة :

يشتمل هذا الفصل على الوسائل التالية :

- (١) مجموعة وسائل تخفيض الرسوم الجمركية . وستعرض في هذه المجموعة وسيلتين هما :
 - (أ) التعاون التجارى فى اطار النظام الشامل للتفضيلات التجارية .
 - (ب) نظام العشور الاسلامى .
- (٢) ضمان ائتمان الصادرات .
- (٣) انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية .
- (٤) التجارة المكافئة .
- (٥) تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى البينى (اتحاد مدفوعات) .

* مجموعة وسائل تخفيض الرسوم الجمركية :

تمهيد :

من المسلم به أن الحواجز التجارية سواء كانت على شكل قيود جمركية أو غير جمركية تعد من العوائق الرئيسية لنمو التجارة الدولية .

ومن الواضح أن تلك الحواجز تسببت - بالإضافة الى عوامل أخرى - في ضعف معدلات التبادل التجارى بين الدول الاسلامية . ويشير ذلك الى أن الدول الاسلامية تنتهج سياسات تجارية أقل انفتاحا فيما بينها وأكثر انفتاحا على دول العالم الخارجى . وبالتالي فإنه لكي ينشط التبادل التجارى البينى لابد أن تقوم الدول الاسلامية بتحرير التبادل التجارى فيما بينها من القيود الجمركية والكمية والنقدية والادارية . (١)

(١) صندوق النقد العربى ، دائرة الابحاث والاحصاء ، وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربى ، الناشر : اتحاد غرف التجارة والصناعة فى دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد الحادى عشر ، السنة الثالثه ، يوليو (تموز) ١٩٨٢ م ، ص ٥٦ .

- يطلق على هذه القيود مصطلح القيود التجارية وتعنف الى قيود جمركية وغير جمركية .

والقيود الجمركية تشتمل على العديد من الأنواع منها :

(أ) الرسوم الجمركية :

وهى ضريبة تفرض على السلع العابرة لحدود الدولة دخولا أو خروجاً . ويمكن فرضها على الصادرات (رسوم الصادرات) أو على المستوردات (رسوم المستوردات) (٢) . =

(٢) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ومن المناسب أن تذكر ما أشارت اليه بعض الدراسات الاقتصادية الدولية الى أن الدول النامية ليست بحاجة الى سياسات جديدة لانعاش التبادل التجارى فيما بينها ، وانما يمكن تنشيط ذلك التبادل من خلال

= ورغم أن رسوم المستوردات أكثر شيوعاً من رسوم الصادرات إلا أن العديد من الدول النامية تفرض هذه الرسوم على غالبية سلعها المصدرة . (١)

ويتم تطبيق هذه الرسوم أما على شكل قيمى أى على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المتاجر بها مثل ١٥ ٪ من قيمة السلعة ، أو على شكل نوعى بحيث تحدد هذه الرسوم على أساس كمية معينة لكل وحدة سلعة مثل ٥٠ هللة على كل كيلو ، وقد تطبق أحياناً الدولة رسوم مركبة تجمع بين النوعين المشار اليهما أعلاه . (٢)

وبجانب الرسوم الجمركية فإنه يوجد أنواعاً أخرى من القيود الجمركية تسمى بالقيود الجمركية الاحتياطية وتشمل الرسوم التعويضية وتعريفية القصاص (الشار) وتعريفية الأفضلية . (٣)

(ب) الرسوم التعويضية : وتفرض هذه الرسوم فى حالات خاصة تجاه بعض الدول التى تلجأ الى تخفيض اسعار صادراتها لتبـاع بـثمن أقل من تكلفة إنتاجها كما فى حالات الإغراق . (٤)

(ج) تعريفية القصاص (الشار) : وتفرض هذه الرسوم عندما تتعرض الدولة لاجراءات تعسفية من قبل بعض الدول باعتبارها وسيلة ضغط لى تعدل تلك الدول عن موقفها . ومما يجـدر ذكره فى هذا العدد أن هذه التعريفية يفترض فى تطبيقها =

(١) جون هدسون ، مارك هرنر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د. طه عبدالله منصور ، د. محمد عبدالعبور ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة العربية ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٤٠٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠٦ .

(٣) د. خلاف عبدالجابر ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

تخفيض الحواجز التجارية فيما بينها وترك قوى السوق (العرض والطلب)
فى تلك الدول تحدد اتجاهات المبادلات التجارية . (١)

وفيما يلى نستعرض الوسائل التى تندرج تحت هذه المجموعة .

= التكافؤ فى القوة الاقتصادية بين الدول التى تطبقها الأمر الذى
يجعل تطبيق هذه التعريف من جانب الدول النامية غير مجدى وضعيف
الأثر . (٢)

(د) تعريف الافضلية : وتمنح هذه التعريف من جانب الدولة من
خلال اقرار ميزات تفضيلية لدولة أخرى وغالبا مايتمثل ذلك
فى تخفيض الرسوم الجمركية (٣)

أما القيود غير الجمركية فتشمل القيود الكمية والنقدية والادارية .
- القيود الكمية ويعنى بها نظام الحصص .
ويعد هذا النظام من أهم وسائل الرقابة على التجارة الدولية
وهو عبارة عن نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية المستوردات التى
يجوز استيرادها من سلعة معينة ، ويتخذ هذا النظام مـورا
عديدة منها نظام الحصة الاجمالية دون الأخذ فى الاعتبار توزيع
هذه الحصة على الدول المصدرة لهذه السلعة ، ومنها نظام
الحصة الموزعة وتحدد فى هذه الحالة حصة كل دولة يراد منها
الاستيراد ، وقد تلجأ الدولة الى عدم توزيع الحصة بأكملها
نظرا لما يسببه ذلك من ربطها بدول معينة وتقتصر بالتالى
على توزيع نسبة معينة من الحصة . (٤)

- فيما يتعلق بالقيود النقدية والادارية فقد سبق ايضاحها فى
الفصل الاول من الباب الثانى .

(١) أولى هافر فيليشين ومارتن وولف ، تشجيع التجارة فيما بين البلدان
النامية ذاتها : عرض وتقييم ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد
الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، الجزء ١٩ ، رقم ١ ، مارس
١٩٨٢ م ، ص ١٧ ، ٢١ .

- جون مكديويل ، التبادل التجارى بين الدول النامية ، نشرت مقتطفات
منه فى قضايا واتجاهات ، وزارة المالية والاقتصاد ، الرياض ، رقم
١٧١ ، ١٤٠٧ هـ ، ص ٦٣ .

(٢) د.خلاف عبد الجابر ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة
فى النمو ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

(٤) د.سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

(أ) التعاون التجارى بين الدول الاسلامية فى اطار نظام التفضيلات التجارية :

يقعد بنظام التفضيلات التجارية : المميزات التى تمنحها الدول لدول أخرى لتعزيز التبادل التجارى بينها ، وغالبا تتمثل تلك المميزات فى الغاء أو خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستورة من الدول الممنوحة هذا التفضيل . (١)

وقد يقوم نظام التفضيل بين الدول على أساس التبادل (٢) ، ومثال ذلك التفضيلات الجمركية التى تضمنتها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فى عام ١٩٨١ م (٣) وقد يكون ذلك النظام غير متبادل (٤) - من جانب واحد - مثل نظام الافضليات المعمم الممنوح للدول النامية من قبل الدول المتقدمة بعد أن تم التفاوض عليه فى نطاق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) فى الستينات . (٥)

ويشمل ذلك النظام - الممنوح للدول النامية - المنتجات الممنوعة وشبه الممنوعة وعددا محدودا من المنتجات الأولية . (٦) الأمر الذى جعل الاستفادة من هذا النظام تعود الى الدول النامية ذات القاعدة الصناعية المتنوعة نسبيا بشكل يفوق الفائدة التى تحمل عليها الدول المنتجة

-
- (١) د . اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية . لايوجد سنة نشر ، ص ٤٧ .
 - (٢) د . اسماعيل شلبى ، نفس المرجع ، ص ٤٧ .
 - (٣) انظر الاتفاقية المذكورة فى الملحق من هذه الرسالة
 - (٤) د . اسماعيل شلبى ، نفس المرجع ، ص ٤٧ .
 - (٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، التقييم وخيارات السياسة العامة ، نيويورك ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٠ .
 - (٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نمواً ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ١٢٥ .

والمعدرة للمواد الأولية . (١) ويتضح ذلك من الجدول (٤١) الذى يتبين منه ضالة الفائدة التى حصلت عليها الدول الأقل نموا من نظام التفضيلات المعمم . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات أقل البلدان نموا التى تحمل على معاملة تفضيلية من اليابان نحو ٦٠ مليون دولار وذلك من مجموع الصادرات الى اليابان البالغه ٢١٩ مليون دولار .

ورغم أن هذا النظام - نظام التفضيلات المعمم - بإمكانه تنشيط التبادل التجارى بين الدول النامية والدول المتقدمة إلا أن لجوء الدول الأخيرة الى التدابير الحمائية ضد صادرات الدول النامية يلقى شكوكا حول معاملة الدول النامية معاملة تفضيلية ، لاسيما وان الدلائل تشير بأن المعاملة التى تحظى بها الدول النامية من الدول المتقدمة أقل من تلك الممنوحة للدول المتقدمة . (٢)

ولارىب أن تبني هذا النظام - النظام الشامل للتفضيلات التجارية - من قبل الدول الاسلامية سيساهم فى تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى البينى ، نظرا لما يمكن أن يتيح هذا النظام من منح امتيازات تجارية متبادلة فى المنتجات التى بإمكانها أن تسهم فى زيادة التبادل التجارى البينى . (٣)

وقد يشار فى وجه هذه الوسيلة التى يمكن أن تنشط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية مشكلة وهو أنه من خلال تبني امتيازات تعريفية متبادلة بين الدول الاسلامية سيفقد بعض الدول لاسيما أقل الدول نموا

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٥ .

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، المبادئ التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٩ .

الجدول رقم (٤١)

مستوردات دول مختارة مانحة للافضليات من أقل الدول نموا

"بلايين الدولارات"

الدولة المانحة للافضليات	سنة المنح	مجموع المستوردات	مستوردات تفضيلية*	النسبة المئوية للنصيب ١ : ٢
		(١)	(٢)	
النمسا	١٩٨٤	٢٣٧٧	١٥	٦٣٢
كندا	١٩٨٤	٣٧٨٨	٥٦	١٤٨٨
الجماعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٣	٦٤٠٧	٢٦٠٠	٤٠٦
اليابان	١٩٨٤/٨٣	٢١٩٠	٦٥	٢٩
نيوزيلندا	١٩٨٤/٨٣	١١٧	٢٩	٢٤٧
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٢	٨٨٤٩٤	٤٧٩	٥٤

- المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) جنيف ، اقل
البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، الجدول (٤٨) ص ١٣٦ .

* تشير الى المستوردات المشمولة بنظام الافضليات المعمم التي تلقت فعلا معاملة
تفضيلية .

نسبة هامة من إيراداتها الحكومية المتأتية من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي كانت تستوفيها قبل اشتراكها فى النظام الشامل للتفضيلات التجارية .

ويبين الجدول رقم (٤٢) نسبة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة الى اجمالى الإيرادات الحكومية ومنه يتبين كبر هذه النسبة لأحدى عشرة دولة اسلامية حيث ترتفع فيها تلك النسبة عن ٣٠ ٪ ومن تلك الدول بنين حيث تبلغ فيها تلك النسبة ٤٩ ٪ ، وفى تشاد ٤٤ ٪ ، جامبيا ٤٥ ٪ ، السودان ٤٥ ٪ ، الاردن ٤٠ ٪ ، الصومال ٥١ ٪ ، وفى السنغال ٣٤ ٪ ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤٣) ومن الجدول نفسه أيضا يتضح أن هذه النسبة تقل عن ٣٠ ٪ لست عشرة دولة .

كما فى بنغلاديش ٢٤ ٪ ، المالديف ٢٣ ٪ ، الكاميرون ١٦ ٪ ، موريتانيا ٢٥ ٪ ، المغرب ١٩ ٪ فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه تلك النسبة ١٠ ٪ لكل من تركيا ٤ ٪ واندونيسيا ٤ ٪ وايران ٨ ٪ والكويت ١ ٪ وسلطنة عمان ٢ ٪ وجيبوتى ٣٩ ٪ انظر الجدول (٤٣) .

وبناء على ذلك يتضح أن الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فى بعض الدول الاسلامية لاسيما الاقل نموا تكتسب أهمية فى تكوين إيراداتها العامة ، ومن ثم فإن اشتراكها فى نظام التفضيل على أساس التبادل يعنى فقدان جزء هام من إيراداتها العامة . وبالتالى قد يععب عليها تقويم الفائدة المرجوة من هذا النظام ، مما يجعلها غالبا تتردد فى قبول الانضمام الى ذلك النظام ، ويجعلها أيضا أمام مشكلة البحث عن الوسائل الكفيلة بتعويض النقص الحاصل فى إيراداتها . (١) ولاريب أن هذه المشكلة

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الاسلامية ، انقره ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، العدد ٢٣ - يوليو

الجدول رقم (٤٢)

حصة الضرائب الاستيرادية من اجمالي الايرادات الحكومية
 " تصنيف الدول الى شرائح حسب نسبة الرسوم الى الايرادات

عدد الدول	%
٦	دون ١٠
١٦	١٠ - ٣٠
٩	٣٠ - ٥٠
٢	ما فوق ٥٠
٣٣ دولة	عدد الدول

الجدول رقم (٤٣)
حصة الضرائب الاستيرادية* فى اجمالى الايرادات الحكومية

الدولة	العام	نسبة الضرائب للايرادات %
<u>الدول الأقل نموا</u>		
بنغلاديش	١٩٧٩	٢٤.٧ %
بنين	١٩٧٩	٤٩.٤ %
بروكينا فاسو	١٩٨٣	٣١.٥ %
تشاد	١٩٧٦	٤٤ %
جيبوتى	١٩٨٠	٣.٩ %
جامبيا	١٩٧٨	٤٥.١ %
المالديف	١٩٨٢	٢٣.٧ %
مالى	١٩٨٣	١٨.٨ %
النيجر	١٩٨٠	٣١.٥ %
الصومال	١٩٧٨	٥١ %
سيراليون	١٩٨٣	٣٣.١ %
السودان	١٩٨٢	٤٥.٧ %
اليمن الشمالى	١٩٨٣	٥١.٦ %
اوغندا	١٩٨٣	١٣ %
<u>الدول ذات الدخل المتوسط</u>		
البحرين	١٩٨٣	١١ %
الكاميرون	١٩٨٣	١٦ %
مصر	١٩٨٣	١٥.٧ %
غانا	١٩٨٢	١١.٩ %
الاردن	١٩٨٢	٤٠.٨ %
ماليزيا	١٩٨١	١٤.٢ %
موريتانيا	١٩٧٩	٢٥.٩ %
المغرب	١٩٨٢	١٩.٢ %
الباكستان	١٩٨٢	٢٩.١ %
السنغال	١٩٨٢	٣٤.١ %
تونس	١٩٨٢	٢٦.٦ %
سورية	١٩٨١	١٣.٥ %
تركيا	١٩٨١	٤.٩ %
<u>الدول المصدرة للنفط</u>		
اندونيسيا	١٩٨٢	٤.١ %
ايران	١٩٨٢	٨ %
الكويت	١٩٨٣	١.٩ %
عمان	١٩٨٣	٢ %
نيجيريا	١٩٧٨	٢٢.٣ %

مصدر الجدول : مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول
الاسلامية ، انقره ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، العدد ٢٣ ، يوليو

١٩٨٥ م ، ص ١٢ .

* اى الرسوم الجمركية على السلع المستوردة .

تفع الدول الاسلامية أمام خيارين : اما استثناء تلك الدول التى تشكل فيها الرسوم الجمركية نسبة هامة من إيراداتها الحكوميه من تقديم امتيازات جمركية . أو تعويض تلك الدول عن ذلك النقص ليكون حافزا لهم على قبول هذا النظام . وذلك الأخير ما أشار اليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره حلا لمشكلة النقص فى العائدات الجمركية للدول الاقل نموا الناجم من اشتراكهم فى النظام الشامل للتفضيلات التجارية بين الدول النامية . (١)

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(ب) نظام العشور الاسلامى :

اتفح فيما سبق أن من بين العوائق التى تحد من التبادل التجارى بين الدول الاسلامية القيود التجارية ، ولا ريب أن تلك القيود نابعة من السياسات التجارية المتباينة فى الدول الاسلامية بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب التجارية . ورغم أن هذا الهدف أمر مرغوب فيه وتسعى كل دولة الى تحقيقه الا أن واقع التبادل التجارى للدول الاسلامية يعكس ضالة تلك المكاسب فى ظل نظام تجارى عالمى لا يراعى اقتصاديات الدول الاسلامية .

وبهذا الصدد تبرز وسيلة هامة هى نظام العشور الذى يستمد أصوله من النظام الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، نظرا لما يشتمل عليه من مبادئ اقتصادية اسلامية بإمكانها أن تسهم فى زيادة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية .

أولا : تعريف العشور :

العشور هى الأموال التى يأخذها العاشر من التجار المارين عليه بتجارتهم بين أقاليم الدولة الاسلامية أو المجتازين لحدود الدولة بتجارتهم .

والعاشر : من نصبه الامام على حدود الأقليم أو الدولة ليأخذ

العشور من التجار (١).

وتشير المصادر الى أن أول من وضع العشور في الاسلام الخليفة
الشانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

فعن عمرو بن شعيب أن أهل منبج - قوم من أهل الحرب - وراء البحر
كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه " دعنا ندخل أرضك تجارا
وتعشرنا " قال فشاور عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
فأشاروا عليه به فكانوا أول من عثر من أهل الحرب (٢).

وعن عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعري الى
عمر بن الخطاب " ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحـرب *

-
- (١) الامام كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمـام
الحنفى ، شرح فتح القدير والهداية ، ج ٢ ، دار احياء التراث
العربى ، بيروت) ، ص ١٧١ .
- د. زكريا محمد بيومى ، المالية العامة الاسلامية ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٣٨٧ .
- (٢) ابويوسف ، الخراج ، تحقيق وتعليق د. محمد ابراهيم البنا ، دار
الاصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، ص ٢٧٦ .
- * لاتعتبر غالبية دول العالم المعاصره دار حرب اذ أن خصائص دار
الحرب تتمثل فى وصفين أحدهما أن تكون الغلبة فيها والسلطة
لأحكام الكفر والشانى أن تكون فى حالة حرب واقعة أو متوقعة مع
دار الاسلام ، وبالتالي اذا انطبق الوصف الاول على احدى دول العالم
يقال بأنها دار كفر دون تسميتها بدار حرب أو أن ينطبق عليهما
أحكامها اما اذا اجتمع فيها الوصفان - اى انضم الوصف الثانى
الى الأول - فانها فى هذه الحالة تصبح دار حرب وبالتالي تسرى
عليها احكامها .
- انظر د. نزيه حماد ، احكام التعامل بالربا بين المسلمين وغير==

فيأخذون منهم العشر " قال فكتب اليه عمر " خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما وليس فيما دون المائتين شيء فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فيحسابه " (١) .

وعن عاصم بن سليمان عن الشعبي قال " أول من وضع العشر فـي الإسلام عمر " (٢)

ثانيا : الأموال التي تؤخذ منها العشر :

تؤخذ العشر من الأموال المعده للتجارة عند عبورها
حدود الدولة الاسلامية أو تنقلها بين أقاليمها أما الأموال

- ==
- المسلمين في ظل العلاقات الدولية المعاصرة ، الناشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جده ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ .
- (١) ابويوسف ، الخراج ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .
- يحيى بن آدم القرشي ، الخراج ، صححه وشرحه ووضع فهرسه أبو الاشبال أحمد محمد شاكر ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢ ، ص ١٦٢ .
- وانظر : قطب ابراهيم محمد ، السياسة المالية لعمر بن الخطاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ م ، ص ٨٩ .
- د. ابراهيم فؤاد أحمد ، الموارد المالية في الاسلام ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، ط ٣ ، ١٩٧٢ م ، ص ٢٠٧ .
- (٢) الامام أبي عبيد القاسم بن سلام ، الأموال ، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ص ٤٧٦ .

التي لاتعد للتجاره فلا تؤخذ منها العشور (١).

ثالثا : التجار الذين يعشرون :

اتفق جمهور الفقهاء على أن تجار أهل الذمة والمستأمنين وأهل الحرب تؤخذ منهم العشور اذا مروا بتجارتهم عبر حدود الدولة الاسلامية أو تنقلوا بها بين أقاليمها (٢). لكنهم اختلفوا في أخذ العشور من تجار المسلمين المارين على العاشر بتجارتهم ففقهاء المالكية والشافعية والحنابلة يرون أن تجار المسلمين لا تؤخذ منهم عشور وأخذ العشور خاص بالذميين والحريين أما المسلمون فتؤخذ منهم الزكاة على أموالهم وفقهاء الحنفية يرون أن العشور تؤخذ من التجار المسلمين الا أن المأخوذ منهم يكون زكاة لهذا اذا كانوا أخرجوا زكاة أموال تجارتهم وثبت هذا عند العاشر فلا يجوز أخذ العشور منهم (٣).

-
- (١) ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .
- يحيى بن آدم القرشي ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .
- ابو عبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير والهداية وشرحها ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧١ وما بعدها .
- ابن قدامة ، المغنى ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض ، ص ٥١٩ .
(٢) انظر نفس المراجع السابقه .
(٣) أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
-

وإذا دققنا النظر فيما يراه المالكية ومن معهم وفيما يراه الحنفية نجد أن الخلاف بينهم في أخذ العشور من تجار المسلمين لفظي فقط لأن الفقهاء متفقون جميعا على وجوب أخذ الزكاة من أموال المسلمين والحنفية يقولون بأخذها منهم تحت اسم العشور إذا لم يكونوا أدوها وهذا لا يخالفهم فيه بقية الفقهاء ، كذلك هم متفقون جميعا على أنه لا يجوز للعاشر أن يأخذ من تجار المسلمين شيئا إذا كانوا قد أدوا زكاة أموالهم وإذا أخذ منهم شيئا رغم علمه بادائهم لزكاة أموالهم فهذا سحت وهذه هي المكوس التي وردت النصوص بتحريمها (١) .

رابعاً : نصاب العشور :

عرفنا فيما تقدم أن تجار المسلمين لأشور عليهم وأنما عليهم الزكاة ، وأن الذين قالوا بفرض العشور عليهم وهم الحنفية فسروها بالزكاة الواجبة عليهم في أموالهم ، وعليه قلنا أن الاختلاف بين الجمهور وبين الحنفية في فرض العشور على تجار المسلمين وعدمه لفظي . وإذا أخذنا بمنطق الحنفية

-
- == - أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧١ وما بعدها .
 - ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ وما بعدها .
 - أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ وما بعدها .
 (١) انظر في هذا الأحاديث التي أوردها أبو عبيد في كتاب الأموال ، ص ٤٦٩ وما بعدها .

فانه لاختلاف بين الفقهاء في أن نصاب أموال تجارة المسلمين
الذى يخضع للعشور هو مائتا درهم من الفضة أو عشرون مثقالا
من الذهب فاذا قل مال تجارة المسلم عن هذا المقدار فلا
يؤخذ منه شيء اذ لا زكاة فيما دون نصاب الزكاة المذكور (١).

أما فيما يتعلق بنصاب أموال تجارة الذمى والحربى فقد
اختلف الفقهاء فيه . فيرى الحنفية أن تجارة الذمى والحربى
لا يؤخذ عشرها اذا كان التاجر حربيا أو نصف عشرها اذا كان
ذميا الا اذا بلغت قيمتها نصاب الزكاة وهو مائتا درهم
فصاعدا أو عشرون مثقالا من الذهب فصاعدا فان كانت قيمتها
أقل من ذلك فلا يؤخذ منها شيء اللهم الا اذا كانت دولة الحربى
تأخذ من تجار المسلمين عشورا على ما قيمته أقل من نصاب الزكاة
ففى هذه الحالة يرى بعض فقهاء المذهب أنه تؤخذ العشور من
تجارهم على القليل معاملة بالمثل (٢).

ويرى المالكية (٣) وابن حامد من الحنابلة (٤) عدم
اشتراط نصاب معين حتى تؤخذ العشور من الذمى والحربى فتؤخذ

-
- (١) ابويوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٢٧١ و ٢٧٢ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير والهداية ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص
١٧٤ .
(٢) ابويوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٢٧٢ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير والهداية ، ج ٢ ، مرجع سابق، ص ١٧٤ .
(٣) ابن عبد البر ، الكافي في فقه المالكية ، مرجع سابق، ص ٢١٧ .
(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، مرجع سابق، ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

العشور من أموالهما المعدة للتجارة عند عبورها حدود الدولة
الاسلامية أو تنقلها بين اقاليمها سواء أكانت قليلة أم كثيرة .
وقال أبو عبيد في بيان مستند الملكية فيما ذهبوا اليه :
" وأما مالك وأهل الحجاز فان مذهبهم في ترك النظر إلى
المائتين وأخذهم مما دونها انهم قالوا : ان الذى يؤخذ من
أهل الذمة ليس بزكاة فينظر فيه الى مبلغها وإلى حدها انما
هو فى بمنزلة الجزية التى تؤخذ من رؤوسهم " (١) .

أما الحنابلة فيرون فى رواية عن الامام أحمد أن نصاب
العشور بالنسبة للذى والحربى هو عشرة دنانير أو مايقابلها
من الفضة فان نقص مال تجارتهما عن ذلك فلا عشور عليهما ويظهر
ان هذه الرواية هى الراجحة . ويرون فى أخرى أن النصاب
بالنسبة للذى هو نصاب الزكاة يعنى عشرون دينارا أو مائتا
درهم ولا عشور عليه فيما قل عن هذا وأما الحربى فنصابه عشرة
دنانير أو مائة درهم ولا عشور عليه فيما قل (٢) .

وما رآه الحنابلة فى الرواية الأولى من أن نصاب العشور
بالنسبة للذى وهو عشرة دنانير أو مائة درهم هو رأى سفيان

(١) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، مرجع سابق ، ص ٥١٩ .

— منصور بن يونس البهوتى ، شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، المكتبة
السلفية ، المدينة المنورة ، ص ١٣٦ .

الثورى رحمه الله تعالى وهو الذى اختاره الامام أبوعبيد
رحمه الله غير أنه ذكر أن سفيان رحمه الله تعالى لم يذكر
مقدار النصاب للحربى وأنه ينبغى على رأيه أن يكون على النصف
من الذمى^(١).

خامسا : سعر ضريبة العشور :

يختلف سعر هذه الضريبة باختلاف الخاضعين لها أو التجار
المفروضة عليهم وذلك على النحو التالى :

(١) تجار المسلمين ويدفعون ربع العشر (٢٥ ٪) وهذا جار
على اصطلاح الحنفية فقط لأن المأخوذ من تجار المسلمين زكاة
وتسميته عشورا إنما كان لأن من يأخذه منهم هو العاشر
المنصب من قبل الحاكم لذلك فالتسميه مجازية لاحقيقية
وقد تقدم الكلام فى هذا .

وعليه فانه اذا مر التاجر المسلم على العاشر بمال
وقال أديت زكاته فى المصر وحلف على ذلك فانه يقبل منه
ذلك أما ان قال أديت زكاته فى غير المصر فانه لا يقبل
واذا قال الذمى أو الحربى أديت زكاته فلا يقبل منهما
ذلك لانهما لازكاة عليهما بكل هذا قال الحنفية^(٢)

(١) أبوعبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨ .

(٢) أبويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

- ابن الهمام ، شرح فتح القدير مع الهداية ، ج ٢ ، مرجع
سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٤ .

وقال سفيان رحمه الله تعالى " لا أرى أن يستحلف المسلمون عليه لأنهم مستأمنون في زكاتهم (١) يعني أن يصدق المسلم في قوله أدبت زكاته بدون استحلاف*.

(٢) أما تجار أهل الذمة فيرى الحنفية (٢) والحنابلة (٣) أنه يؤخذ منهم نصف العشر (٥ ٪) وهذا مذهب سفيان الثوري رحمه الله تعالى (٤) كما يرى هؤلاء أن تجار أهل الحرب يدفعون العشر (١٠ ٪) .

وقد استدلوا على هذا بما رواه أبو حنيفة عن القاسم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال : بعثني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على العشور وكتب لي عهدا " أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجارتهم ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر (٥).

ويرى المالكية أن تجار أهل الذمة يدفعون عشر قيمة ما مروا به من تجارة إلا في حملهم الطعام الحنطة والزيت

-
- (١) أبو عبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ .
(٢) أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير مع الهداية ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢ .
- البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
(٤) أبو عبيد ، الأموال ، ص ٤٧٦ .
(٥) أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .
* يمكن الاستغناء عن الاستحلاف في هذه الحالة من خلال إبراز إيصال الدفع الذي دفعت بموجبه العشور في المرة الأولى .

خاصة الى مكة والمدينة فانه يؤخذ منهم من ذلك نصف العشر
وأما تجار أهل الحرب فانهم يدفعون العشر الا أن يشترط عليهم
في حين دخولهم أكثر من ذلك فيؤخذ منهم (١) .

ويتضح مما سبق في سعر ضريبة العشر أن مقدار مايفرض
على تجارة المسلمين هو ربع العشر وهو من قبيل الزكاة اذا لم
يكن التاجر زكي ماله والا فلا شيء يؤخذ منه . ونستفيد من
هذا المبدأ أن التبادل التجاري بين الدول الاسلامية يتمتع
بحرية تنقل السلع وأن مايفرض عليه من رسوم هو مقدار قليل
وهو ربع العشر ، ومن شأن هذا تشجيع هذا التبادل وتنميته
اذا أخذت به الدول الاسلامية في هذا العصر .

كما أنه يتضح من خلال مقارنة النسبة المفروضة على تجارة
المسلمين وهي (٢٥ ٪) بالنسب المفروضة على غيرهم من تجار
أهل الذمة (٥ ٪) وأهل الحرب (١٠ ٪) اقرار مبدأ التفضيل
النسبي للمسلمين (٢) إذ أن ذلك المبدأ يقضى بأن السياسة
الجمركية الاسلامية تكفل سيادة ضريبة نسبية موحدة على القيمة
بين الدول الاسلامية تعادل ربع أو نصف مايفرض على دول العالم
الخارجي .

(١) ابن عبد البر ، الكافي ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) د. عبدالرحمن يسري ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية
ودورها في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

وبناء على ماتقدم فانه فى حالة تطبيق هذا المبدأ
ستمسح الدول الاسلامية فى حالة انتهاج سياسة جمركية موحدة
أكثر انفتاحا فيما بينها وأقل انفتاحا على دول العالم
الخارجى ، ومن شأن ذلك أن يسهم فى تنمية وزيادة التبادل
التجارى بين الدول الاسلامية بعمله على ازالة أحد عوائق تنمية
التبادل التجارى البينى وهو القيود الجمركية .

وعلى ذلك فانه جدير بالدول الاسلامية أن تطبق هذا المبدأ
الاسلامى فى تبادلها التجارى مع الدول الأخرى اذ أن (مبدأ
التفضيل النسبى للمسلمين) سنة خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ووافقه
عليها الصحابة رضى الله عنهم ، وأن تعمل بها عملا بقوله عليه الصلاة والسلام
" فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها
وعضوا عليها النواجذ " (١)

هل يتكرر تحصيل العشور فى السنة :

- يرى الحنفية أن العشور لا تؤخذ على المال نفسه من تجار
المسلمين والذميين الا مرة واحدة فى السنة وان مروا به

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الأثير، ج ١،
تحقيق محمد حامد الفقى ، ط ١ ، دار احياء التراث العربى ، بيروت ،
ص ١٨٩ .
وذكر ابن الأثير أن الحديث فى الترمذى وسنن أبى داود .

على العاشر مرارا ، أما أن مروا بمال سواه أخذت منهم
العشور في كل مرة (١) .

- وقد قال بذلك أهل العراق وسفيان (٢) . ونص عليه أحمد (٣)
في رواية جماعة من أصحابه .

وقد روى الامام احمد باسناده قال : جاء رجل نصراني الى
عمر فقال : ان عاملك عشرين في السنة مرتين فقال ومن أنت ؟
قال أنا الشيخ النصراني قال عمر وأنا الشيخ الحنيف ثم كتب
الى عامله أن لاتعشروا في السنة الا مرة لأن الجزية والزكاة انما
تؤخذ في السنة مرة واحدة ، فكذلك هذا اذا ثبت هذا فانهم
متى أخذ منهم ذلك مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة
لهم وحجة على من يمرون عليه فلا يعشرهم ثانية فان مر ثانية
بأكثر من المال الذي أخذ منه أخذ من الزيادة لانها للم
تعشر (٤) .

وقال ابو عبيد حدثنا يزيد عن جرير بن حازم قال : قرأت
كتاب عمر بن عبدالعزيز الى عدي بن أرطاة " أن يأخذ العشور
ثم يكتب بما يأخذ منهم البراءة ولا يأخذ من ذلك المال ولا من

-
- (١) ابويوسف ، كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .
(٢) ابو عبيد بن سلام ، كتاب الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦ .
(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .
(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ٥١٨ ، ٥١٩ .

ربحه الا زكاة سنة واحده ويأخذ من غير ذلك المال أن مر به (١).

ويذهب مالك الى انه تؤخذ من الذمى ضريبة العشر كلما

مر وان مر بماله فى السنة مرارا (٢).

أما فيما يتعلق بتجارة الحربى فيرى الفقهاء بأنه يعشر

كلما دخل بلاد المسلمين لانه يرجوعه الى بلاده سقطت عنه

أحكام المسلمين (٣).

(١) أبوعبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٧٧ .

(٣) ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

- أبوعبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .

- يحيى بن آدم القرشى ، الخراج ، صححه وشرحه ابوالاشبال أحمد محمد شاكى ، ط ٢ ، مكتبة دار التراث الشعبى ، القاهرة ، لا يوجد سنة نشر ، ص ١٦٢ .

❖ ضمان ائتمان الصادرات :

يقصد بضمن ائتمان الصادرات تعهد ضمان من قبل مؤسسة ضمان لقيمة سلعة مصدرة بدفع قيمتها عند حلول أجل السداد واخفاق المستورد أو وكيله عن القيام بالدفع ، وغالبا مايسمى هذا النوع باسم (ورقة تعديـــــر) ويحتفظ بها المصدر أو الوكيل أو المصرف .^(١)

ومن المتعارف عليه أنه عند تعدير سلعة ما فانه اما ان يكون الدفع فورا أو مؤجلا ، وفى حالة الدفع المؤجل قد يكون المصدر لايريد الانتظار الى الوقت المحدد وبالتالي يحتاج ثمن صادراته فى أقصر وقت ممكن ، ومن هنا تبرز أهمية توفر هذا الضمان لأنها تمكن المصدر من الحصول على ثمن صادراته قبل موعد استحقاقها عن طريق خصم ورقة الضمان لدى المؤسسات المالية المتخصصة وتسمى هذه العملية باعادة التمويل وبالتالي تحتفظ هذه المؤسسة المالية بورقة الضمان الى أن يحين موعد الاستحقاق .^(٢)

ولا تعد هذه الوسيلة وبهذا الشكل (أى خصمها لدى المؤسسات المالية المختصة والحصول على أقل من قيمتها الاسمية) متفق مع احكام الشريعة الاسلامية .^(٣) رغم ان ذلك يتيح التسهيلات الائتمانية التى تعتبر بحد ذاتها من الادوات الفعالة لتنمية التجارة الدولية . وبالتالي فانه لابد من ايجاد البديل الاسلامى الذى يمكن المصدر من الحصول على ثمن صادراته وفى نفس الوقت يعطى المستورد فرصة يتمكن من خلالها من السداد .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، نظام ضمان ائتمان الصادرات ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ،

ص ٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٣) لان بيع ورقة الضمان والحصول على قيمة أدنى من قيمتها النقدية المسجلة فيها هى فائدة مدفوعة مقدما وهى فائدة ربوية .

ووفقا لما اشارت اليه احدى الدراسات الاقتصادية فانه بالامكان توفير التمويل المتفق مع احكام الشريعة الاسلاميه بدلا من التمويل الربوى من خلال خيارين تم تكييفهما على انهما مقبولان شرعا . (١)

الخيار الأول :

وفيه يتم التمويل عن طريق جماعة من المستثمرين (مؤسسة تمويل وطنية أو متعددة الاطراف) ومورتها أن يتم توقيع عقدين احدهما بين مؤسسة التمويل والمصدر على دفع قيمة السلعة كامله حسب الاتفاق ، والآخر بين مؤسسة التمويل والمستورد الذى سيستلم السلعة لقاء ضمانات (٢) يقدمها للمؤسسة لضمان حقوقها الى ان يتم سداد قيمتها ، الربح الذى تحصل عليها مؤسسة التمويل تتمثل فى الفرق بين القيمة فى كلا العقدین . بحيث ان العقد الذى مع المستورد يتضمن سعرا أعلى نسبيا من المبلغ الذى تدفعه المؤسسة للمصدر . والفرق بينهما هو الربح الذى تحصل عليه مؤسسة التمويل .

الخيار الثانى :

وفى هذه الحالة تقوم ايضا مؤسسة التمويل بدفع الثمن للمصدر وتحفظ المؤسسة بملكية السلعة حتى يدفع المستورد ثمنها حسب المدة المتفق عليها . وفى هذا الخيار يتخذ المستورد صفة المستأجر (٣) حتى يتمكن من دفع قيمة السلعة كاملة حسب الاتفاق . أما فيما يتعلق بربح المؤسسة فهو يتمثل فى الفرق بين السعر الأعلى الذى يدفعه المستورد وبين السعر الأقل الذى تدفعه المؤسسة للمصدر .

- (١) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .
- (٢) يمكن أن تكون الضمانات اوراق مالية أو ضمانات عينيه كرهن عقار ويمكن أن يكون الضمان صادرا من مؤسسة وطنية .
- (٣) هذه الحالة تنطبق على السلع التى تعلق للايجار كالسيارات مثلاً والجرارات

* انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية :

يعد توفير المعلومات التجارية من الوسائل الهامة لتنمية التبادل التجارى البينى^(١) ، حيث أنه لا يمكن أن تتم التدفقات التجارية بالحجم المطلوب دون الالمام بالمعلومات التجارية اللازمة . وطالما تسبب النقص الكبير فى المعلومات التجارية المتبادله بين الدول الاسلاميه فى فآلة التدفقات التجارية فيما بينها^(٢) .

وتزداد أيضا أهمية ذلك نظرا لكون قطاع التجارة الخارجية قطاع حركى (ديناميكى) وغالبا مايكون المستهلك والمستورد والمصدر على حد سواء يجهل صناعات ومنتجات بعض الدول الاسلامية ومدى جودتها . وذلك الأمر لاغرابة فيه فى ظل انعدام المراكز التى تقوم بهذا الدور وبالتالى فان الوضع يستدعى باستمرار متابعة المتغيرات التى تحدث فى جانب العرض والطلب فى أسواق الدول الاسلامية .

(١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، بيروت ، سبل تطوير التجارة العربية البينية ، ١٩٨٧ م ، ص ١٨ .

- د. الياس غنطوس ، ترشيد التجارة العربية البينية - وجهة نظر عربية - دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الاعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية التى عقدت فى البحرين فى تاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩ م ، ص ١٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

ففى جانب العرض يتطلب الوضع اجراء مسح شامل للمنتجات السلعية
فى الدول الاسلامية لتحديد الفوائض القابلة للتصدير ومواصفاتها وجودتها
والداخله فى التبادل التجارى^(١)، مما يمكن المستوردين بالدول الاسلامية
من امكانية احلال هذه المنتجات بدلا من المنتجات المستوردة من دول العالم
الخارجى الامر الذى ينشط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية^(٢)

ويجدر بنا أن نشير الى ما أوضحته احدى الدراسات الاقتصادية من
أن تحديد السلع التى يمكن أن تدخل فى التبادل التجارى البينى من
الوسائل التى تسهم فى توسيع نطاق التجارة بين الدول المتجاورة حيث
أوضحت هذه الدراسة انه فى الوقت الذى كان يعتقد فيه ان مجموعة من
الدول الافريقية جنوب الصحراء ليس لديها سلع يمكن تبادلها مما يجعل
تجارتها البينية محدودة فقد أتضح بعد دراسة أعدها مركز التجارة الدولية
لهذه الدول انه يوجد لديها قائمة من السلع تقدر بنحو ٤٠٠ سلعة يمكن
تبادلها فيما بينها^(٣).

-
- (١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، الدمام ، حجم
واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى للفترة
(١٩٧١ - ١٩٨٢ م) جماد الأول ١٤٠٧ هـ ، ط ١ ، ص ١٠٥ .
- د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول
العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .
- (٢) صندوق النقد العربى ، وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية
ودور صندوق النقد العربى ، اتحاد غرف التجاره والصناعة بدولة
الامارات العربية المتحدة ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد الحادى
عشر ، السنة الثالثة ، يوليو (تموز) ١٩٨٢ م ، ص ٥٦ .
- (٣) د. سعيد طلعت حرب ، سبل تحسين أساليب التسويق لدعم التجارة
العربية البينية ، دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الاعمال
فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية المنعقدة فى
البحرين بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩ م ، ص ١٣ ، ١٤ .

وفى جانب الطلب فان الوضع أيضا يتطلب دراسة حجم الطلب فـسـى
أسواق الدول الاسلامية لكل سلعة وأسعارها ومدى درجة المنافسة فيها وغير
ذلك من المعلومات التسويقية (١) .

ومن هنا تبرز أهمية انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين
الدول الاسلامية فى توفير تلك المعلومات وجعلها متاحة للمسـتـوردين
والمصدرين . وقد يساعد ذلك أيضا على تشجيع المقايضة العينية للسلع
والتي تشكل عاملا هاما فى تنمية التبادل التجارى البينى لاسيما الدول
التي تفتقر الى العملات الاجنبية (٢) .

ومما يجدر ذكره فى هذا السياق أن أهمية توفير المعلومات
التجارية بين الدول الاسلامية قد حظيت باهتمام من قبل اللجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادي والتجارى بين الدول الاسلاميه وكلفت المركز الاسلامى
لتنمية التجارة باجراء دراسة خاصة بانشاء شبكة معلومات تجارية بين
الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

-
- (١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، حجم واتجاهات
التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
- (٢) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، سبل تطوير التجارة العربية
البيئية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

* التجارة المكافئة :

يبدو مما سبق أن التبادل التجاري بين الدول الإسلامية مازال مستـ تهيم عليه عقبات تحول بالتالى دون نموه ، ومنها عدم قابلية غالبية عملاتها للتحويل وندرة القطع الاجنبى لدى الغالبية منها . وذلك يدعو الى البحث عن مختلف الاساليب والأخذ بشتى الوسائل الممكنة لتنشيط ونمو التبادل التجارى البينى . ويعتبر من الوسائل القادرة على التغلب على العقبات المذكورة أعلاه ومن ثم زيادة التبادل التجارى البينى :

ممارسة التجارة المكافئة بأنواعها المختلفة* وهى تقضى جميعا بأن يتم تسديد المستوردات سواء كان ذلك جزئيا أو كليا من خلال الصادرات المكافئة . (1)

وقد نمت التجارة المكافئة بشكل كبير فى نهاية السبعينات (1979م) واستخدمت على نطاق واسع فى التجارة بين دول العالم ، وليس أدل على

(1) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مجلس التجارة والتنمية ، لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، التجارة المكافئة " 1986 م ، ص 1 .
* من الجدير بالذكر أن هناك خمسة أنواع من ممارسات التجارة المكافئة :
النوع الأول :

المقايضة وهى تنطوى أساسا على تبادل سلع بين طرفين فى إطار نفس العقد عموما دون تبادل أى نقود .
النوع الثانى :

الشراء المكافئ ، وينطوى على استخدام عقدين منفصلين بحيث يتعهد المصدر فى هذه الحالة باستيراد سلع مكافئة فى فترة لاحقه وذلك بناء على طلب المستورد .

كما أن هناك نوعا آخر من الشراء المكافئ وهو الشراء المقدم حيث يشتري البلد المصدر المنتجات مقدما من البلد المستورد .
النوع الثالث :

الاعاضة وعادة مايترك هذا النوع بالصادرات ذات القيمة العالية =

ذلك من ارتفاع عدد الدول المشتركة فى التجارة المكافئة من ٢٧ دولة الى ٨٨ دولة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . (١)

وتبرز أهمية التجارة المكافئة لاسيما للدول النامية نظرا لما تتيحه من العديد من المزايا (٢) :

(أ) تفادى ندرة العملات الاجنبية بين الدول الاطراف .

(ب) تخطى عقبات تحويل العملات غير القابلة للتحويل .

= مثل المعدات والطائرات - لاسيما بين الدول المتقدمة التى تتمتع بهياكل انتاجية متنوعة ومتطورة ، وبالتالي فانه فى حالة الاعاضة المباشرة تتم موافقة المصدر على شراء المكونات التى تدخل فى انتاج المواد المصدرة ، أما فى حالة الاعاضة غير المباشرة فان المصدر يوافق على شراء منتجات لا تستخدم فى المواد المصدرة .
النوع الرابع :

اتفاقات اعادة الشراء : وفى هذه الحالة يوافق مصدر السلع الرأسمالية أو المصانع تسليم المفتاح على شراء منتجات هذه السلع الرأسمالية أو هذه المصانع من البلد المستورد سدادا لقيمتها أو أى منتجات أخرى لا تنتجها تلك السلع المستوردة .
النوع الخامس :

وهو يتعلق بالتجارة بين بلدين تنفذ من خلال اتفاقات المقاصة الثنائية ويتم ذلك بأن يفتح كل بلد حسابا بعملته الخاصة لصالح الطرف الآخر . ويتفق الطرفان على سعر صرف بين عملتيهما ، وفى حالة الزيادة عن حساب المقاصة يدفع البلد صاحب الفائض الزيادة بالعملات الاجنبية .

* المصدر - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ، ١٩٨٦ م ، ص ٤ ، ٥ ، ٦ .

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير

١٩٨٥ م ، نيويورك ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ، مرجع

سابق ، ص ١ .

فمعظم اقتصاديات الدول الإسلامية تعاني كثيرا من ندرة العملات الأجنبية والعديد من عملاتها لا يعتبر قابلا للتحويل ، ويعتبر ذلك من العوائق الرئيسية لنمو التبادل التجارى بين الدول الإسلامية .

ومن هنا تزداد أهمية التجارة المكافئة فى اقتصاديات الدول الإسلامية نظرا لما يمكن أن تتيحه من فرصة زيادة التبادل التجارى البينى من خلال تمويل المستوردات بالصادرات . وهذا يعتبر فى حد ذاته حلا لمشكلة ندرة العملات الأجنبية وتجاوزا لمشكلة العملات غير القابلة للتحويل .

(ج) المحافظة على مستوى معين من المستوردات تكفل استمرار التنمية . (١)

(د) ضمان أسواق لترويج وتصريف منتجات الدول لاسيما فى حالة كساد الاسواق العالمية للسلع ذات الأهمية التعديرية لها . (٢)

وتزداد أهمية التجارة المكافئة للدول النامية بعفة عامة ومنها الدول الإسلامية فى حالة ممارستها على نطاق واسع نظرا لما يمكن لها أن تسهم فى تغيير نمط وجهة التبادل التجارى من أسواق الدول المتقدمة الى أسواق الدول النامية . (٣) وذلك يمثل نقطة تحول هامة فى تخفيف هيمنة العلاقات التجارية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب .

ومما يجدر ذكره أن التجارة المكافئة ليست ظاهرة حديثة وانما لها جذور تاريخية لاسيما فى الدول الأوروبية التى مارست التجارة المكافئة

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ، مرجع

سابق ، ص ١١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣ م ، ثم عاودت ممارستها أيضا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . (١)

ولو تتبعنا العوامل الكامنة وراء ممارسة الدول الأوروبية أسلوب التجارة المكافئة لاسيما فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجد أنها تعود لكونها بلدانا ذات عملات غير قابلة للتحويل آنذاك وتفتقر الى العملات الاجنبية التى تمكنها من تمويل مستورداتها . (٢)

كذلك يتضح أن من الاسباب التى أدت الى انتشارها بهذا الشكل لاسيما فى الدول النامية فى الفترة الأخيرة هى ندرة العملات الاجنبية المستخدمة فى التجارة الدولية وتأمين أسواق السلع الأولية الأساسية . (٣)

ويمكننا القول بناء على ذلك بأن العوامل التى دفعت الدول الأوروبية الى ممارسة التجارة المكافئة وكذلك الاسباب التى أدت الى انتشارها بين دول العالم فى هذا الوقت هى نفس الاسباب والعوامل التى تعاني منها غالبية الدول الاسلامية .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٥ م ، نيويورك ، ص ١٥٩ .

» نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلاميــــــــــــة

(اتحاد المدفوعات)

اتحاد المدفوعات " هو ترتيب تقوم بموجبه البلدان ذات العمــــــــلات غير القابلة للتحويل بانشاء نظام للمقاصة متعددة الاطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها " (١).

ومن المتعارف عليه ان التبادل التجاري له جانبان أحدهما عيني يتمثل في انتقال السلع والخدمات والآخر نقدي يتمثل في تسوية المدفوعات المتعلقة بقيم تلك السلع والخدمات (٢).

ومن هنا يبرز دور تسوية المدفوعات في تنشيط التبادل التجاري بين اية مجموعة من الدول . وكثيرا ما تواجه غالبية الدول الاسلاميــــــــة معوقات في تسوية مدفوعاتها الجارية بينها ، نظرا لقلّة مواردها من العملات الاجنبية وعدم قابلية عملاتها للتحويل وافتقارها لنظام تسوية مدفوعات فيما بينها .

وتعد نظم تسوية المدفوعات المتعددة الاطراف من أنواع الترتيبات النقدية التي يمكن أن تخفف من المعوقات المشار اليها اعلاه وتسهم بالتالي في تعزيز ودعم التبادل التجاري بين الدول الاسلاميــــــــة وذلك نظرا لما تتيحه من العديد من المزايا ومنها .

(١) جون وليامسون ، معنى التكامل أو التعاون النقدي دراسة مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي ، عام ١٩٨٠ م ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية مع بحوث أخرى في كتاب التكامل النقدي العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م ، ص ٤٤ .

(٢) د. محمد لبيب شقير ، مقدمة تحليلية في كتاب التكامل النقدي العربي ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

- صندوق النقد العربي ، وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربي ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(١) الحد من استخدام العملات الأجنبية فى تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية والاعتماد على العملات المحلية فى تسوية هذه المدفوعات (١) - سواء كان اعتمادا كلياً أو جزئياً - وذلك مما يسهم وبشكل مباشر فى التخفيف من مشكلة ندرة العملات الأجنبية التى طالما حدثت من امكانيات تنمية التبادل التجارى البينى هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يتيح للسودول الاسلامية الاحتفاظ بالعملات الأجنبية لمواجهة التزاماتها الخارجية ، لاسيما الدول التى تعاني من عجز فى ميزان مدفوعاتها تجاه الدول غير الاطراف . (٢)

(٢) كما أنه من المزايا التى يتيحها النظام المتعدد الاطراف لتسوية المدفوعات اتاحة الفرصة لكل دولة عضو فى استخدام رصيدها الدائى مع أية دولة عضو لتسديد رصيدها المدين تجاه أية دولة عضو آخر ، وذلك مما يجعل كل دولة عضو تهتم بموقف ميزان مدفوعاتها الاقليمى - أى تجاه الدول الاعضاء - بدلا من التركيز على موقف ميزان مدفوعاتها الشئى مع كل دولة عضو ، وذلك مما يمكنها بالتالى من تفادى التمييز فى سياساتها التجارية والنقدية بين الدول الأعضاء . (٣)

(٣) الاستفادة من الائتمان المؤقت الذى يتيح الاتحاد وذلك مما يخفف

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ،

١٤٠٥ هـ ، ص ٦٤ .

(٢) د . محمد لبيب شقير ، مقدمة تحليلية فى كتاب التكامل النقدي

العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٣) صندوق النقد العربى ، الاطار الاسلامى لنظام تسوية المدفوعات بين الدول

العربية ، ابوظبى ، ١٩٨٠ م ، ص ٦ و ٢٧ .

- صندوق النقد العربى ، ترتيبات الدفع الثنائية وتشجيع التبادل

التجارى بين الدول العربية ، لا يوجد سنة نشر ، ص ٧ ، ٨ .

أيضا من مشكلة النقص المؤقت في العملات الأجنبية . (١) والائتمان المؤقت في هذه الحالة يمثل " تجميداً مؤقتاً لمطالبات المصارف الدائن بعملات قابلة للتحويل " (٢)

(٤) التخلص من وساطة المعارف الأجنبية ومن عمولاتها التي تفرضها نظير قيامها بتحويل المبالغ اللازمة للعمليات التجارية وذلك مما يحقق للدول الإسلامية وفرا في التكاليف . (٣)

وبعد استعراض المنافع الاقتصادية الناجمة من إقامة نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الإسلامية فإنه يجدر بنا أن نسوق المثال التالي لايضاح فائدة اتحاد المقاصة المتعدد الاطراف . وكما يتضح من الجدول رقم (٤٤) أن قيمة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية القابل للمقاصة تبلغ نحو ٣٢١ مليون دولار ، أي نسبة ٦٧ ٪ من القيمة الاجمالية للتبادل التجاري بين الدول الإسلامية . بينما يتضح أن قيمة التبادل التجاري الخارجة عن المقاصة تبلغ ١٥٩ مليون دولار .

ويظهر ذلك من خلال الطريقة الآتية : (٤)

بليون دولار

القيمة الاجمالية للتبادل التجاري بين الدول الإسلامية ٤٨٠١

قيمة التبادل التجاري القابل للمقاصة ٣٢١٣

قيمة التبادل التجاري الخارج عن المقاصة ١٥٨٨

النسبة المئوية للتجارة القابلة للمقاصة ٦٧ ٪

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، اتحاد مقاصة اسلامي متعدد الاطراف ، مرجع سابق ،

ص ٦٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٤ و ٦٥ .

(٤) البنك الاسلامي للتنمية ، اتحاد مقاصة متعدد الاطراف ، مرجع سابق ،

ص ٦٧ .

الجدول رقم (٤٤)
حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية لسنة ١٩٨٣ م

(بمليين الدولارات الأمريكية)

الدولة	المصادر (١)	المستوردات (٢)	الميزان التجاري (٣) = (١) - (٢)	حجم التبادل التجاري البياني (٤) = (١) + (٢)	التجارة المتبادلة والقابلية للتسويات (٥) = (٤) - (٣)	الرصيد المتبقى من التسويات (٦) = (٤) - (٥)
افغانستان	٣٣٤	١٨٤٣	- ١٥٠٩	٢١٧٧	٦٦٨	١٥٠٩
الجزائر	٩٦٠	٣٧٢٠	- ١٧٦٠	٣٦٨٠	١٩٢٠	١٧٦٠
البحرين	١٠١٠٥	١٨١١٦	- ٨١١	٢٨٢٢٠	٢٠٢١٠	٨٠١٠
بنغلاديش	٢١٥٦	٤٣٧٣	- ٢١١٧	٦٤٢٩	٤٣١٢	٢١١٧
بنين	٢٨	٦٣٥	- ٦٠٧	٦٦٣	٥٦	٦٠٧
بروناي	١٧٨	٣٤٣	- ١٦٥	٥٢١	٣٥٦	١٦٥
بروكينا فاسو	٤٢	٤٥	- ٣	٨٧	٨٤	٣
الكاميرون	٥١٤	٥٤٦	- ٣٢	١٠٦٠	١٠٢٨	٣٢
تشاد	٧٩	١٥٠	- ٧١	٢٢٩	١٥٨	٧١
جيبوتي	٣٦٢	٤٠١	- ١٣٩	٦٦٣	٥٢٤	١٣٩
مصر	٢٥١١	٢١٢٥	- ٣٨٦	٤٦٣٦	٤٢٥٠	٣٨٦
جابون	٥٥٤	٢٨٣	- ٢٧١	٨٣٧	٥٦٦	٢٧١
جامبيا	٤٥	٦٤	- ١٩	١٠٩	٩٠	١٩
غينيا	٢١٠	١٢٤	+ ٨٦	٣٣٤	٢٤٨	٨٦
اندونيسيا	٣٠٣٠	١٢٢٤٠	- ٩٢١٠	١٥٣٧٠	٦٠٦٠	٩٢١٠
ايران	١٩٤١٠	١٩٠٨٠	+ ٣٣٠	٣٨٤٩٠	٣٨١٦٠	٣٣٠
العراق	١٥٧٤٠	٢١٢٠٠	- ٥٤٦٠	٣٦٩٤٠	٣١٤٨٠	٥٤٦٠
الاردن	٢٣٢٨	٨٣٣٩	- ٥٩١١	١٠٥٦٧	٤٦٥٦	٥٩١١
الكويت	٢٢٨٤٠	٥٦٣٠	+ ١٧٢٢٠	٢٨٤٦٠	١١٢٤٠	١٧٢٢٠
لبنان	٥٠٨٠	٤٥٣٩	+ ٥٤١	٩٦١٩	٩٠٧٨	٥٤١
ليبيا	٨٩٠٠	٣٣٢٠	+ ٥٥٨٠	١٢٢٢٠	٦٦٤٠	٥٥٨٠
ماليزيا	٦١٦٠	٨٢١٠	- ٢٠٥٠	١٤٣٧٠	١٣٢٠	٢٠٥٠
مالديف	-٤	٢٥	- ٢١	٢٩	٢٨	٢١
مالي	٥٣	٣٢٤	- ٢٧١	٣٧٧	١٠٦	٢٧١
موريتانيا	١٩	٢٤٤	- ٢٢٥	٤٥٣	٢٨	٢٢٥
المغرب	٢٨٦٧	٧٨٣٢	- ٤٩٦٥	١٠٦٩٩	٥٧٣٤	٤٩٦٥
النيجر	١٦	٩٣	- ٧٧	١٠٩	٣٢	٧٧
عمان	٢٨٢	٦١٩٤	- ٥٨١٢	٦٥٧٦	٧٦٤	٥٨١٢
باكستان	١٣٥٨٠	١٨٤٣٦	- ٤٨٥٦	٢٢٠١٦	٢٧١٦٠	٤٨٥٦
قطر	١٥٤٢	٧٧٢	+ ٧٧٠	٢٣١٤	١٥٤٤	٧٧٠
السعودية	٦٦٧٤٠	٢١٩٧٠	+ ٤٤٧٧٠	٨٨٧١٠	٤٣٩٤٠	٤٤٧٧٠
سنغال	١٠٨٣	٥٩٦	+ ٤٨٧	١٦٧٩	١١٩٢	٤٨٧
سيراليون	١	١٢٩	- ١٢٨	١٣٠	٢	١٢٨
صومال	١٢٨٧	٩٢٤	- ٣٦٣	٢٢١١	١٨٤٨	٣٦٣
سودان	٢٥٦٩	٤٤٧٣	- ١٩٠٤	٧٠٤٢	٥١٣٨	١٩٠٤
سورية	٢٥٨٥	١٣٦٢٩	- ١١٠٩٤	١٦٣٢٤	٥١٧٠	١١٠٩٤
تونس	١٦٦٥	١٤٨٧	+ ١٧٨	٣٣٥٨	٢٩٧٤	١٧٨
تركيا	٢٥٣٣٣	٣٧٦٦٨	- ١٢٤٥٥	٦٢٨٨١	٥٠٤٢٦	١٢٤٥٥
اوغندا	١٣٨	١٧٠	- ٣٢	٢٠٨	٢٧٦	٣٢
الامارات	٩٩٨٠	١١٥٤٠	- ١٥٦٠	٢١٥٢٠	١٩٩٦٠	١٥٦٠
اليمن الشمالي	٢٣٣	٤٠٢٣	- ٣٧٩٠	٤٢٥٦	٤٦٦	٣٧٩٠
اليمن الجنوبي	١٨٩	٣٦١٢	- ٣٤٦٣	٣٨٠١	٣٧٨	٣٤٦٣
غينيا بيساو	٨	٢٢	- ١٤	٣٠	١٦	١٤
المجموع	٣٣١٦٢٠	٢٤٨٥١٩	- ٨٨٣٧٧	٤٨٠١٣٩	٣٢١٢٧٦	١٥٨٨٦٣

المصدر : البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، اتحاد مقاصد اسلامي متعدد الاطراف ١٤٠٥/١٩٨٥ م ، ص ٥٩ ، الجدول (٦) .

وهذا يعنى أن مايزيد عن ثلثى قيمة التبادل التجارى بين الدول
الاسلامية يمكن أن تنطبق عليها المقامة .

وتشير هذه النسبة المرتفعة الى أن مثل هذا النظام بإمكانه
أن يخفف من المعائب النقدية التى تعاني منها اقتصاديات الدول الاسلامية
كما أنها تشير أيضا الى أن هذا النظام بإمكانه زيادة التبادل التجارى
البنى .

ولعل هذه النسبة المرتفعة تكون حافزا لدى الدول الاسلامية على
اقامة نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها بهدف
تنمية التبادل التجارى ودعم سيرة التكامل الاقتصادى فيما بينها .

الفصل الثاني

وسائل تنمية التبادل التجاري البيني في
الأجل الطويل

* مقدمة :

لقد تناولنا فى الفصل السابق بعض الوسائل المتعلقة بدعم وتنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية (فى الأجل القصير) . ونتعرض هنا لوسائل أخرى تمكن من تنمية التبادل التجارى البينى الا انها تعتبر من وسائل الأجل الطويل وهى :

- (١) تنويع النشاط الاقتصادى وتنميته
- (٢) تحسين وسائل النقل والمواصلات
- (٣) توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة
- (٤) المشروعات المشتركة

✱ تنويع النشاط الاقتصادى وتنميته :

يتكون النشاط الاقتصادى لأية دولة من ثلاث قطاعات رئيسية" هى القطاع
الأولى وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

ومن دراسة اقتصاديات الدول الاسلامية تبين أنه يسيطر عليها القطاع
الأولى وقد تم بيان ذلك بأكثر من معيار (١) .

وطبقا لما ورد فى الجدول رقم (١) (٢) فقد تجاوز نصيب الانتاج
الأولى ٥٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ م لغالبية الدول
الاسلامية فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه تلك النسبة ١٠ ٪ فى الدول
المتقدمة .

وتعكس تلك النسبة المرتفعة أهمية القطاع الاولى فى توليد الناتج
الاجمالى للعديد من الدول الاسلامية وانه مازال النشاط الرئيسى فى
اقتصادياتها .

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فكما تشير الدراسات الاقتصادية
فان الدول النامية ، ومنها الدول الاسلامية ، مازالت قاصرة عن امتلاك قطاع
صناعى متكامل خاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية ومن ثم لجوئها الى
الدول المتقدمة لاستيراد هذه السلع . (٣)

-
- (١) المعيار الاول : مساهمة الانتاج الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى .
المعيار الثانى : حجم القوة العاملة فى الانتاج الاولى .
- انظر المبحث الأول من الفصل التمهيدى .
 - (٢) الجدول رقم (١) من الفصل التمهيدى من هذه الرسالة .
 - (٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،
نيويورك ، تقرير ١٩٨٢ م ، ص ١٠٥ .

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فى اقتصاديات الدول الاسلامية حيث أنسـه
لم يتجاوز نصيب الصناعات التحويلية ١٠ ٪ من اجمالى الناتج المحلى
لغالبية الدول الاسلامية (١) ومن ثم اعتمادها على استيراد السلع الصناعية
وبشكل يفوق نسبة ٥٤ ٪ من اجمالى مستورداتها. (٢)

يضاف الى ذلك التركيز السلى فى صادرات العديد من الدول الاسلامية
التي تتسم بها اقتصاديات هذه الدول (٣).

وطبقا لاجماعات الجدول رقم (١٢) (٤) فان غالبية الدول الاسلامية
تعرف اقتصادا وحيد الغلة وذلك مما يسبب الكثير من المخاطر ومنها تأثر
قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيها فى حالة تعرض قيمة
سلعتها التصديرية الى الانخفاض، وجعل اقتصادها خاضعا للتقلبات الاقتصادية
العالمية لاسيما التقلبات السعريـة .

ويحد ذلك التركيز فى الصادرات من التوسع التجارى فيما بين
الدول الاسلامية نظرا لقلـة السلع المنتجة التي يمكن أن يبنى عليها
التبادل التجارى مما يجعل الدول الاسلامية بالتالى تتجه الى دول العالم
الخارجى فى استيراد متطلباتها السلعية .

-
- (١) انظر الفعل التمهيدى ص (٢٩) وكذلك الجدول ٢ و ١٥ .
 - (٢) انظر الفعل الثانى من الباب الأول ص (١٠١) وكذلك الجدول (٢١) .
 - (٣) د. عبدالرحمن يسرى ، الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية ،
الاسكندرية ، لايوجد سنة نشر ، ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .
 - د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول
الاسلاميه ، مرجع سابق ، ص ٥ .
 - د. رمزى على ابراهيم سلامه ، اقتصاديات التنمية ، مؤسسة
شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ م ، ص ٩١ .
 - د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، عين شمس ، القاهرة ،
١٩٧٩ م ، ص ٤٨ .
 - (٤) انظر الفعل التمهيدى ص (٤٥ ، ٤٧) وكذلك الجدول رقم (١٢) .

وبناء على ماتقدم فانه يمكن القول ان الدول الاسلامية تعاني من

مشكلة عدم تنويع الهيكل الانتاجى .

ومن هنا تنبع أهمية تنويع وتنمية القطاعات الانتاجية لاسيما القطاع
الصناعى على أساس متناسق بين الدول الاسلامية للاستفادة من مزايا التخصص
وفورات الانتاج الكبير باعتبار ذلك من الوسائل الهامة فى تنمية التبادل
التجارى بين الدول الاسلامية . (١)

وسنعرض فيما يلى لدور تنمية القطاع الصناعى والقطاع الزراعى فى
توسيع نطاق التبادل التجارى البينى .

أولا - تنمية القطاع الصناعى :

يعد التصنيع الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية فى الدول
النامية (٢)

وتحتل الصناعات التحويلية أهمية متواضعة فى اقتصاديات الدول
الاسلامية فى الوقت الذى تتعاطم فيه أهمية الانتاج الأولى .

(١) - د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مطبوعات

الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، لا يوجد سنة نشر ، ص ٢٣ .

- جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع

التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، ١٩٨٧ م ، ص ٦٧ .

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، التجارة العربية

البينية والمرتكزات الاساسية لتنميتها وتطويرها ، ١٩٨٧ م ، ص ٤٢

- جامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى

الموحد لعام ١٩٨٧ م ، ص ١٦٣ .

(٢) - د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار

النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٨٦ .

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية

تقرير ١٩٨٢ م ، نيويورك ، ص ٨٤ .

وتنبع أهمية تنمية القطاع الصناعى فى اقتصاديات الدول الاسلامية نظرا لانه - بوضعه الحالى - غير قادر على القيام بدوره فى تنمية التبادل التجارى البينى فى الأجل الطويل ، ويمكن بيان ذلك بأكثر من معيار :

المعيار الأول : ويتعلق بنسبة مساهمة الصادرات الصناعية فى الصادرات الاجمالية للدول الاسلامية :

وطبقا لما ورد فى الجدول (٢٠) (١) فانه لم تتجاوز مساهمة الصادرات الصناعية ١٧ ٪ من اجمالى الصادرات لـ ٢٠ دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ م ، وتنخفض تلك النسبة الى مادون ١٠ ٪ فى ١٥ دولة اسلامية ، بينما تبلغ نسبة السلع الصناعية من صادرات الدول المتقدمة نحو ٧٢ ٪ من مجموع صادراتها فى عام ١٩٨٣ م (٢)

المعيار الثانى : ويتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى :

وقد سبق بيان أن تلك المساهمة متدنية للغاية وهى فى حدود ١٠ ٪ لعدد كبير من الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٥ م (٣) ، بينما تبلغ تلك النسبة فى بعض الدول المتقدمة ٣٠ ٪ كاليابان و ٣٦ ٪ فى المانيا الاتحادية فى عام ١٩٨٤ م . (٤)

-
- (١) الجدول (٢٠) فى الفصل الثانى من الباب الأول .
(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السمات البارزة للاتجاهات والسياسات فى تجارة المعنوعات وشبه المعنوعات ، الجزء الأول ، تجارة المعنوعات وشبه المعنوعات فى البلدان والأقاليم النامية ، ١٩٨٦ م ، ص ١ .
(٣) انظر الفصل التمهيدى .
(٤) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم واشنطن ، ١٩٨٦ ، الجدول (٣) ص ٢١٩ .

وتعكس تلك النسب الضئيلة تخلف التنمية الصناعية فى غالبية الدول
الاسلامية . ونتيجة لضعف الصناعات التحويلية فقد تميزت هذه الدول
باعتتمادها الكبير على دول العالم الخارجى فى استيراد السلع الصناعية ،
وذلك مما يزيد الضغط على موازين مدفوعاتها ويجعلها فى حالة عجز
مستديم .

وبالتالى فان تنمية الانتاج الصناعى تعد جزءا هاما فى تنمية الناتج
المحلى الاجمالى للدول الاسلامية والسبيل الفعلى لتحويل اقتصاديات الدول
الاسلامية من اقتصاديات الغلة الواحدة الى اقتصاديات ذات هيكل انتاجى
متنوع .

ومن المزايا الايجابية ايضا التى تنجم عن تنمية القطاع الصناعى
فى الدول الاسلامية مايلى :

(١) امكانية زيادة التبادل التجارى البينى نتيجة توفر السلع الصناعية
التي يبنى عليها هذا التبادل (١) . بحيث تتمكن كل دولة اسلامية
من الحصول على مستورداتها الصناعية من احدى الدول الاسلامية بدلا
من استيرادها من دول العالم الخارجى . وذلك بدوره سيسهم فى
التخفيف من حدة عجز الميزان التجارى مع دول العالم الخارجى ومن
ثم يخفف العبء على ميزان المدفوعات (٢) .

واضافة الى ذلك فان التصنيع فى الدول النامية بصفة عامة

-
- (١) د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع
سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .
- (٢) د. ابراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الخارجية ومدى اهميتها
فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دراسة خاصة بالدول
النامية ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

سيولد طلبا على المواد الأولية المتوفرة فيها - والتي غالباً ما يتم تصديرها الى الخارج بشكلها الخام مما يؤدي الى زيادة التبادل التجارى فيما بينها. (١)

(٢) القيمة المضافة :

كذلك فان تصدير الدول الاسلامية المواد الخام الى دول العالم الخارجى وبشكلها الاوى يفقدها القيمة المضافة التى يمكن الحصول عليها عن طريق تصنيع هذه المواد (٢) ، وبالتالي فان التصنيع داخل الدول الاسلامية يتيح لها الاستفادة من هذه القيمة المضافة .

(٣) الاستقلال الاقتصادى :

من الواضح ان عددا من الدول الاسلامية يعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام الأولية فى تمويل التنمية الاقتصادية فيها ، وتتعاظم الخطورة أيضا عندما ترتبط الصناعات الاستخراجية فى هذه الدول بأسواق الدول المتقدمة الأمر الذى يجعلها فى حالة تبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة . (٣)

وبالتالى فان عملية التصنيع فى هذه الدول يساهم فى التخفيف من سيطرة الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول الاسلامية ، ويقلل من اعتمادها على تصدير المواد الخام بشكلها الاوى وبذلك تتفادى ظروف كساد السلع الأولية وتدهور معدلات تبادلها التجارى الدولى .

(١) اجناس زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (التجارة الخارجية فى البلدان النامية) ترجمة محمد صبحى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ م ، ص ١٣٣ .

- جون مكديويل ، التبادل التجارى بين الدول النامية ، مجلة قضايا واتجاهات

وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، الرياض ، ١٤٠٧ هـ ، رقم ١٧١ ، ص ٥٤ .

(٢) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادى العربى ، لا يوجد اسم

الناشر أو مكان النشر وللسنة الطبع ، ص ١٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

ثانيا : تنمية القطاع الزراعى :

يعتبر القطاع الزراعى النشاط الرئيسى لعدد كبير من الدول الاسلامية سواء من حيث نسبة اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى أو من حيث استيعابه لأكبر عدد من القوة العاملة فى تلك الدول . الا أنه من المؤسف حقاً أن معظم الدول الاسلامية تعاني من عجز كبير فى ميزانها الغذائى ، رغم أنها يغلب على اقتصادها القطاع الأولى ، وتحظى بجملتها بمقومات الانتاج الغذائى من أراض زراعية وعمالة وافرة وموارد مائية ومالية . ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٥) (١) الذى يتضح منه أن عدداً من الدول الاسلامية هى مستورد صاف للمواد الغذائية كما فى حالة ليبيا وقطر ويعانى عـدد منها من ضخامة حجم الفجوة الغذائية (٢) - ١٥ دولة اسلامية - حيث يتراوح حجم الفجوة فيها ما بين ٨٠ - ١٠٠ ٪ وذلك ناجم من انخفاض تغطية الصادرات للمستوردات .

ولو تتبعنا الآثار السلبية الناجمة عن تدهور القطاع الزراعى لوجدنا أنها تقلل فرص التبادل التجارى على السلع الزراعية فيما بين الدول الاسلامية نظراً لضآلة انتاج هذا القطاع .

كذلك فان تدهور القطاع الزراعى يعمل على تأكيد التبعية الغذائية لدول العالم الخارجى وزيادة مدفوعات المستوردات والقضاء العـبـه بالتالى على ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من تعدير جزء هام من الدخل الى تلك الدول . فى شكل مدفوعات ثمننا للمستوردات الغذائية منها .

(١) انظر الفصل التمهيدى ، جدول الميزان التجارى على مستوى المواد الغذائية جدول (١٣) .

(٢) - الفجوة الغذائية = ١٠٠ - نسبة التغطية
- نسبة التغطية = الصادرات / المستوردات x ١٠٠ .

ورغم تلك الآثار الاقتصادية فإنه يوجد بعد هام ناتج عن مشكلة الغذاء وهو البعد السياسى وذلك فى حالة استخدام الغذاء ، من قبل الدول المنتجة والمصدرة له ، كسلاح ووسيلة للضغط على الدول المستهلكة لتحقيق اغراض معينة . (١)

وقد بدأت بالفعل شواهد استخدام ذلك السلاح من قبل بعض الدول وذلك حينما استخدمت الولايات المتحدة الامريكية سلعة القمح وسيلة ضغط على الاتحاد السوفيتى لموافقته على رحيل اليهود الى فلسطين . (٢)

وأىضا شهر هذا السلاح من قبل الولايات المتحدة على الدول العربية وخاصة النفطية منها اذا ما حاولت الأخيرة وضع حظر نفطى تجاهها أو استخدامه كسلاح لخدمة القضايا العربية . (٣) وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التى تنذر بالخطر ، لاسيما وان الدراسات تشير بأنه من المحتمل استخدام سلاح الغذاء بصورة متزايدة فى العلاقات الدولية كأداة ضغط . (٤)

ومن هنا تنبع أهمية تنمية القطاع الزراعى لتلبية احتياجات الدول

(١) - د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة الاقتصادية العالمية ، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ٧٠ .

- غرفة تجارة وصناعة دبی ، ازمة الغذاء العربى ، مؤتمر عُرف التجارة والصناعة والزراعة ١٩٨٠ م ، الاتحاد العام للغرف العربية ، بيروت ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

- راجع الفصل التمهيدى من هذه الرسالة .

(٢) - د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة الاقتصادية العالمية ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٣) - د. محمد على الفرا ، المرجع نفسه ، ص ٧١ .
- اتحاد عُرف التجارة والصناعة فى الإمارات العربية المتحدة ، الأمن الغذائى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٤) - الغُرف اللبنانية ، الأمن الغذائى العربى ، مؤتمر عُرف التجارة العربية ، ١٩٨٠ م ، الاتحاد العام للغرف العربية ، بيروت ، ص ٣٦٨ .

الاسلامية من السلع الزراعية والغذائية ولتتمكن كل منها بالتالى من الحصول على مستورداتها الغذائية من الدول الاسلامية دون الحاجة الى استيراد هذه السلع من دول العالم الخارجى وذلك مما يقلل الاعتماد على هذه الدول ويزيد من حجم تبادلها التجارى فيما بينها ويحرر الدول الاسلامية من الضغوط التى قد توقع الدول الاسلامية فى اسارها يوما ما .

يعتبر النقل من العوامل الرئيسية فى تنمية التجارة الدولية وتؤثر تكاليفه على نمو التبادل التجارى بين أية مجموعة من الدول . نظرا لأن قيمة أى سلعة معدرة يحددها عاملان هما تكلفة الانتاج وتكلفة نقله من الدولة المعدرة الى الدولة المستوردة . (١)

ومن غير الممكن انسياب التدفقات السلعية وبصورة منتظمة وبتكلفة أقل بين أية مجموعة من الدول الا بتوفر وسائل النقل الجيدة وبأشكالها المتعددة (نقل برى ، بحرى ، جوى) التى تربطها .

ولو تتبعنا المنافع الاقتصادية الناجمة عن تطور وسائل النقل لاتفح أن أهمها : (٢)

(١) سهولة امداد الدول المختلفة بالسلع التى لاتقوم بإنتاجها . وذلك مما يزيد من حجم التبادل التجارى فيما بينها .

(٢) مساهمته فى خفض أسعار السلع من خلال انخفاض تكاليف نقل السلع .

(٣) مساهمته فى استقرار اسعار المنتجات فى الدول المختلفة وذلك من خلال نقل الفائض من السلع المنتجة فى بعض الدول الى الدول الأخرى وذلك مما يساهم وبشكل مباشر فى تفادى تقلبات الاسعار .

ومن الآثار السلبية الناجمة عن نقص وسائل النقل ومعوبتها فيما

(١) د . هارون احمد عثمان ، الاقتصاد البحرى مع اشارة خاصة لمشاكل

الدول النامية ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٣٢ .

(٢) د . فؤاد محمد العراف ، جغرافية التجارة الدولية ، الناشر ،

منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

بين الدول الاسلامية أن أوجدت حاجزا فيما بينها وتسببت في ارتفاع تكلفة نقل السلع . اذ بلغت هذه التكلفة في بعض الأحيان ٥٠ ٪ من الكلفة الاجمالية لبعض السلع في حين لا تتجاوز تلك التكلفة في الدول المتقدمة ١٠٪ (١) وكانت المحصلة النهائية ان ضفت معدلات التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية .

ووفقا لما أشارت اليه الدراسات فان شبكة النقل التى تربط الدول الاسلامية ببعضها البعض تتسم بالنقص الشديد (*) فى ذلك (٢) . وكمثال على ذلك فان النقل البرى (الطرق المعبدة والسكك الحديدية) فيما بين الدول العربية يعانى من الضعف وفقدان بعض وملاطه . (٣) حيث يلاحظ أن دول شرق افريقيا (٤) لم تحقق تقدما كبيرا فى بناء الطرق المشتركة فيما بينها ، اذ ان الطريق المقترح الذى يربط مصر والسودان مازال قيد الدراسة (٥) ، فى الوقت الذى تعانى فيه السكك الحديدية التى تربطهما من فقدان بعض وملاطها (٦) ، فى حين ان الطريق المقترح الذى يربط الصومال وجيبوتى لم يتجاوز أيضا مراحل الدراسة . (٧)

-
- (١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، ١٩٨٦م ، ص ١٠١ .
(*) باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد حققت تقدما ملحوظا فى هذا المجال .

- انظر المرجع السابق ، ص ٦ .

- (٢) د. عبدالعليم عبدالرحمن خضر ، صيغة مقترحه للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ، عالم المعرفة ، جده ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ١١٦ .
(٣) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، تونس ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، ١٩٨٧م ، ص ٤٣ .
(٤) مصر ، السودان ، جيبوتى ، الصومال .
(٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٨ .
(٧) المرجع نفسه ، ص ٦ .

ويتضح كذلك ان شبكة الطرق البرية التى تربط بين دول المشرق العربى (١) مازالت رديئة وبحاجة الى صيانة (٢).

ويحول ذلك فى الواقع دون انسياب التدفقات السلعية بصورة منتظمة ويتكلفه أقل .

ويشتد الوضع سوءا فى حالة الدول الاسلامية الأقل نموا اذ انها تعاني من النقص الشديد فى شبكة النقل البرى (طرق معبده ، سكك حديدية) داخليا وخارجيا . انظر الجدول (٤٤) .

بينما نجد أن شبكة السكك الحديدية التى تربط الدول الاسلامية المتجاورة تتمتع بمحدوديتها وقلة ترابطها وغالبا ماتكون خدماتها داخلية - داخل الدولة - دون أن تقوم بدور فعال فى نقل التجارة البينية (٣)

فاذا أخذنا مثلا بنغلاديش واندونيسيا نجد انهما لاتربطهما شبكة سكك حديدية رغم ان الأخيره تتمتع بشبكة ضخمة من السكك الحديدية (٤).

ويلاحظ أيضا ان الخط المعروف (بسكة حديد الحجاز) الذى يربط دمشق بالمدينة المنورة تعرض للتخريب أثناء الحرب العالمية الأولى ولم يجر اصلاحه بعد ذلك وكان من الممكن لهذا الخط ان يخدم التكامل الاقتصادى بين دول الجزيرة العربية وبعض الدول الاسلامية كما فى حالة تركيا ، سورية ،

(١) - لبنان ، سورية ، الاردن ، العراق .

- المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، امكانيات قطاع النقل

ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ١٠ .

(٣) انظر الجدول (٤٠) فى الفصل الثانى من الباب الثانى من هذه الرسالة .

(٤) د. عبدالعليم عبدالرحمن خضر ، صيغة مقترحه للتكامل الاقتصادى بين

بلدان العالم الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

لبنان ، فلسطين والاردن. (١)

وكذلك يلاحظ ان المغرب والجزائر وتونس - رغم انها تربطها شبكة من السكك الحديدية الا انها لا ترتبط بالسكك الحديدية فى مصر بسبب عدم وجود سكك حديدية فى ليبيا . (٢)

وبالنسبة للنقل البحرى فان الدول النامية بعفه عامه - ومنها الدول الاسلامية ، تعاني من قصور فى أساطيلها البحرية (٣) . مما يجعلها تعتمد على اساطيل الدول المتقدمة فى نقل الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية وذلك مما ساهم فى ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة . (٤)

ونظرا لعدم توفر بيانات كافية عن مساهمة أساطيل الدول الاسلامية فى التجارة الدولية أو فى التجارة البينية فان البيانات المتاحة تشير بأن الاسطول البحرى العربى لم يساهم الا بنقل ٤ ٪ من التجارة الدولية و ١٣ ٪ من التجارة البحرية العربية فى عام ١٩٨٣ م (٥)

وتعكس هذه النسبه تدنى مساهمة الاسطول البحرى فى التجارة البينية ناهيك عن تدنى مساهمته فى التجارة الدولية .

أما فيما يتعلق بعدد الاساطيل البحرية فى الدول الاسلامية فـان

-
- (١) المرجع السابق، ص ١١٩ .
 - (٢) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق، ص ٨ .
 - (٣) د. هارون احمد عثمان ، الاقتصاد البحرى مع اشارة خاصه لمشاكل الدول النامية ، مرجع سابق، ص ١٧ .
 - (٤) المرجع السابق، ص ٢٠ ، ٣٢ .
 - (٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق، ص ١٦ .

المعلومات المتوفرة تشير بأن خمس دول عربية^(١) تمتلك ٨٤ ٪ من اجمالي الأسطول البحري العربي^(٢) . ويدل ذلك على أن غالبية الدول الإسلامية لا تملك وسائل نقل بحري ابدأ أو تملك عددا قليلا منها مما يجعلها تستورد خدمات النقل البحري من الدول المتقدمة ، الأمر الذى يؤثر سلبا على موازين مدفوعاتها . بينما يتضح أن المشروعات المشتركة فى مجال النقل البحري (على المستوى العربى) لم تساهم فى التخفيف من استيراد خدمات النقل البحري نظرا لقلّة اساطيلها المملوكة لديها . ولعل ابرز الدلائل التى تؤكد ذلك هو أن عدد السفن التى تمتلكها الشركة العربية البحرية لنقل البترول هى ستة فقط تستخدم لنقل النفط فى حين ان عدد السفن المملوكة للشركة العربية للملاحة البحرية لنقل السلع هو سبع سفن فقط . (٣)

ويمكن الإشارة الى بعض المزايا الناجمة من تملك الدولة اسطولا بحريا لخدمة تجارتها الدولية ومنها :

(أ) تفادى المعاصب التى تكتنف خدمات النقل البحري فى أوقات الحروب وان لم تكن الدولة طرفا فيها ، وقد برزت هذه المعاصب خلال الحرب العالمية الاولى والثانية حيث نقص عدد السفن العاملة فى التجارة الدولية وانعكس ذلك فى ارتفاع تكاليف النقل البحري وتأثرت بالتالى بعض الدول النامية^(٤) وقد يعمل الأمر أحيانا الى عزوف تلك الاساطيل البحرية عن خدمة تجارة دولة ما مثل عزوف السفن الاجنبية عن ميناء الاسكندرية أثناء الصراع المصرى الاسرائيلى . (٥)

(١) هى (السعودية ، الكويت ، العراق ، الجزائر ، ليبيا)

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٤) د . هارون احمد عثمان ، الاقتصاد البحري مع اشارته خاصة لمشاكل

الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

(ب) تحسين ميزان المدفوعات :

يساهم الاسطول البحرى فى زيادة ايرادات الدولة من العمليات الاجنبية نتيجة قيام اسطولها بنقل التجارة بين موانى السـدول المختلفة مما ينعكس ذلك ايجابا على ميزان المدفوعات ، وعلى سبيل المثال يلاحظ أن النرويج تعاني فى العديد من السنوات من عجز فى ميزانها التجارى بينما تحقق فائضا فى ميزان مدفوعاتها نتيجة اشتراك اسطولها البحرى فى نقل التجاره البحرية الدولية . (١)

ومن أجل التغلب على المعوقات المذكورة أعلاه بغية تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية فاننا نسوق الاقتراحات التالية :

- على الدول الاسلامية المتجاورة أن تبذل جهودا مشتركة فى بناء الطرق المشتركة التى تربطها ، والعمل على تحسين الطرق الموجودة منها واستكمال الوملات المفقودة فى بعضها .

- انشاء خطوط ملاحية منتظمة فيما بين موانى الدول الاسلامية ، ذلك أنه لو توفر خط ملاحى منتظم بين هذه الدول لتضاعف حجم التبادل التجارى البينى عدة اضعاف حجمه الحالى كما اكدت ذلك بعض الدراسات . (٢)

وهنا تبرز أهمية المشروعات المشتركة فيما بين الدول الاسلامية فى قطاع النقل وتعتبر أمرا ضروريا يفرضه الوضع المتردى فى بعض الدول الاسلامية من حيث عدم قدرتها على امتلاك اسطول تجارى بحرى قادر على تنمية تجارتها البينية .

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) د . سليمان داود ، الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية وامكانيات تنشيطه ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

* توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة :

تهتم الدول التي ترغب في تنشيط وتنمية التبادل التجاري فيما بينها - على المدى الطويل - بتوحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وذلك منعا لحدوث أية عوائق تقنية قد تتسبب في اعاقا التبادل التجاري فيما بينها .

ويبرز دور توحيد المواصفات والمقاييس في تنشيط التبادل التجاري بين الدول لأنه سيساعد على ابرام الصفقات التجارية دون اللجوء الى معاينة السلع من خلال الاكتفاء برقم المواصفة القياسية المعينة وذلك على خلاف ما اذا كانت المواصفات القياسية غير معروفة الأمر الذي يتطلب عرض عينة من تلك السلع على المستوردين في الدول المختلفة. (١)

وتزداد أيضا أهمية المواصفات القياسية في الدول النامية بعفـة عامه لأنها في الغالب غير قادرة على تمنيع أجزاء الأداة كاملة ممما يجعلها بالتالي تستورد الأجزاء الأخرى من دول أخرى (٢) ، وحينئذ فانه فسي حالة عدم تجانس المواصفات القياسية بين الدول الاسلامية سيكون ذلك عائقا لنمو التبادل التجاري البيني . (٣)

(١) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، أهمية المواصفات والمقاييس الموحدة فـى التبادل التجاري بين الدول العربية اعداد . مهدي حنوش ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية الذي انعقد بالرياض ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣ .

- المركز الاسلامى لتنمية التجاره ، الاجتماع الأول لمسؤولى المؤسسات الحكومية التجارية للبلدان الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ٢٢ - ٢٥ يوليو ١٩٨٥ م ، ص ٢٠ .

ويلعب أيضا توحيد المقاييس وضبط الجودة دورا هاما في تنمية التبادل التجارى البينى لكون علم القياس المحتوى على القياسات الحجمية والوزنية والطولية ونوعية الانتاج يساعد على تنشيط التبادل التجارى ، وفى نفس الوقت يعد ضبط الجودة مطلبا اساسيا للسلع المتبادلة لى تكسب ثقة المستهلكين وتلقى رواجاً فى الأسواق المختلفة وتجعلها فى موقف تنافسى أقوى . (١)

ومما يجدر ذكره بهذا العدد ان مجموعة من الدول الاسلامية (الدول العربية) اقتناعا منها بأهمية المواصفات والمقاييس فى تنشيط التبادل التجارى فيما بينها أنشأت منظمة عربية هى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (٢) لهذا الغرض . ورغم ذلك فغالبا مايوجه الى صادرات تلك الدول العربية انتقادات بسبب تدنى مستوى التغليف والتعبئة ومخالفة المواصفات المطلوبة . (٣)

-
- (١) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، أهمية المواصفات والمقاييس فى تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٩ .
- (٢) أنشئت هذه المنظمة فى عام ١٩٦٧ م وزاولت نشاطها فى عام ١٩٦٨ م ، ومقرها عمان بالاردن ومن أهم اهدافها القيام بمساعدة الدول الاعضاء على انشاء وتطوير أجهزتها الوطنية للمواصفات والمقاييس ، وتنسيق وتوحيد المواصفات بين الدول العربية وذلك مما يرفع مستوى الانتاج لهذه الدول ويدعم صناعاتها ويحقق الجودة لمنتجاتها ، ومن أهدافها أيضا العمل على توحيد الرموز والمصطلحات والتصنيفات الفنية فى الدول العربية .
- والدول العربية الاعضاء فى هذه المنظمة تبلغ ثمانى عشرة دولة هى الاردن ، الامارات العربية ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سورية ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .
- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، عمان ، انشاؤها - أهدافها - لجانها الفنية - انجازاتها ، ١٩٨٣ م ، ص ٧ ، ٨ .
- (٣) محمود مشعل ، ادارة الصادرات الصناعية للدول العربية ، الشركة العربية للتعددين ، عمان ، ورقة عمل مقدمه الى مؤتمر التجارة العربية البينية ، فى الرياض ١٩٨٧ م ، ص ٢١ .

وفى ضوء ماتقدم فانه يمكننا القول ان توحيد المواصفات والمقاييس
وضبط الجودة يساعد على زيادة حجم التبادل التجارى - على المدى الطويل -
من خلال ازالة وتفادى العوائق التقنية التى قد تنشأ فى غياب توحيد
المواصفات والمقاييس بين الدول الاسلامية . ومن هنا تنبع أهمية انشاء
منظمة تعمل على توحيد المواصفات والمقاييس لأنواع السلع المختلفة على
مستوى الدول الاسلامية .

✱ المشروعات المشتركة :

تعد المشروعات المشتركة احدى ميغ التعاون الاقتصادى بين الدول المختلفة . وهى عبارة عن مشروعات اقتصادية يشترك فى اقامتها طرفان أو أكثر^(١).

وقد أخذت دول العالم بأسلوب المشروعات المشتركة باعتبارها أداة لتحقيق منافع اقتصادية متبادلة فيما بينها .

واقتناعا من بعض الدول الاسلامية بأن مثل هذه المشروعات لها أهمية كبرى فى تنمية التبادل التجارى فيما بينها وفى دعم مسيرة التكامل الاقتصادى بين دولها فقد قررت كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فى مادتها التاسعة^(٢) والاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى^(٣) على ضرورة تشجيع وقيام المشاريع المشتركة بين الدول الاعضاء .

-
- (١) د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، لا يوجد سنة طبع ، ص ٢٧٧ .
- (٢) نعت المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على "تنسيق الانماء الاقتصادى ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة "
- انظر - مجلس الوحدة الاقتصادية ، الفكرة - التطبيق - الانجازات - ط ١ ، كانون الأول (ديسمبر ١٩٧٥ م ، اشراف د. احمد جامع ، ص ٨٤ .
- (٣) ونعت المادة التاسعة من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون على تشجيع الدول الاعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريع المشتركة بما يؤدى الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين فى مختلف المجالات .
- ونعت المادة الثالثة عشر من هذه الاتفاقية أيضا على أن "تولى الدول الاعضاء فى اطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها فى مجالات الصناعة والزراعة..." .
- انظر نصوص الاتفاقية فى ملاحق هذه الرسالة .

ونشير فيما يلى الى أهم المزايا الاقتصادية التى تعود على الدول
الاطراف من المشروعات المشتركة :

- تؤدى المشروعات المشتركة الى زيادة الانتاج السلعى وتنويعه (١) مما
ينعكس ايجابيا على التبادل التجارى البينى باعتبارها ساهمت فى
التغلب على عقبة هامة فى وجه التبادل التجارى الا وهى ضعف الطاقة
الانتاجية .
- تساهم المشروعات المشتركة فى التخفيف من مشكلة التمويل والتعريف
التي طالما تعانى منها المشروعات القطرية ، وبالتالي تستفيد تلك
المشروعات من مزايا الانتاج الكبير . (٢)
- تساهم فى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الاطراف
وذلك من خلال انتقال رؤوس الاموال وعنصر العمل وانتقال مدخلات
الانتاج ومخرجاته فى أسواق الدول الاطراف . (٣)
- قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة (٤)

-
- (١) د. عبدالوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملى للمشروعات العربية
المشتركة ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط ١ ، الكويت ،
١٩٨٥ م ، ص ١٦٨ .
- د. احمد فارس مراد ، رجال الاعمال والمشروعات العربية
المشتركة ، بحث مقدم لمؤتمر غرف التجاره والصناعة والزراعة
للبلاد العربية ، ١٩٨٠ م ، الناشر ، الاتحاد العام لغرف
التجاره والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، بيروت ، ص ١٨٩ .
- (٢) د. احمد فارس مراد ، المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .
- (٣) د. احمد فارس مراد ، المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .
- (٤) د. عبدالوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة -
النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٢ م ، ص ١٢٩ .
- د. عبدالوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملى للمشروعات العربية
المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

- قدرتها على التغلب على مشكلة الحواجز الحدودية القائمة بين الدول ، لاسيما فى الدول النامية . (١)
- ومما يزيد من أهميتها أيضا - خاصة فى الدول الاسلامية - قلّة تأثرها بالمتغيرات السياسية التى قد تنشأ بين الدول الاطراف . (٢)
- ومن المزايا الرئيسية أيضا للمشروعات المشتركة انها لا تمس الا جزءا بسيطا من النشاط الاقتصادى للدول الاطراف . (٣)
- ومما يضاف الى أهمية المشروعات المشتركة أنه يمكن لها أن تسهم فى تخلص اقتصاديات الدول الاسلامية من التبعية الاقتصادية لاقتصاديات الدول المتقدمة . (٤)
- وتزداد أيضا أهمية المشروعات المشتركة لكونها تلائم اقتصاديات الدول الاسلامية نظرا لوجود مجموعة من الدول لديها موارد مالية تفوق قدرتها على استيعابها والآخرى - على نقيض ذلك - تفتقر الى تلك الموارد ولديها القدرة على استيعابها واستثمارها (٥) مما يجعلها بالتالى تساعد على انتقال رؤوس الأموال من دول الفائض الى دول العجز . (٦)

-
- (١) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
 - (٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٠ .
 - (٣) د . اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .
 - (٤) د . عبد الرحمن يسرى ، الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، لا يوجد سنة نشر ، ص ٣١٧ .
 - د . اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .
 - (٥) د . اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ .
 - (٦) د . احمد فارس مراد ، رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

وتمكس تلك المنافع - المذكورة سابقا - التي يمكن تحقيقها من المشروعات المشتركة قدرة هذه المشروعات على تنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الدول الإسلامية (ممثلة في الدول العربية الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) أقامت فيما بينها مشروعات مشتركة ومنها : الشركة العربية للتأمين ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية . (١)

ويلاحظ هنا على هذه المشروعات العربية المشتركة أن اتفاقياتها لم تتح المجال بشكل واسع امام القطاع الخاص ليساهم في رؤوس أموالها لأن الأحكام التأسيسية لهذه المشروعات نصت على أن مساهمة المواطنين العرب والمؤسسات الخاصة يتوقف على ترشيح حكومات هذه الدول (٢) . الأمر الذي قلل من فرص مشاركة القطاع الخاص . وأصبحت بالتالي ملكية هذه المشروعات حكومية أجمالا . (٣)

ولهذا السبب اقترحت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية اشتراك القطاع الخاص في رأسمال المشروعات المشتركة - سواء السابقة أو اللاحقة - دون اشتراط أن يتم الترشيح للمساهمة من خلال حكومات هذه الدول . بعد أن اتضح أن مشاركة القطاع الخاص في رؤوس أموال المشروعات المشتركة يحقق العديد من المزايا التالية ومنها (٤) :

-
- (١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، صيغ عملية جديده للمساهمة في تنفيذ المشاريع العربية المشتركة ، ١٩٨١ م ، ص ٢ .
 - (٢) المرجع نفسه ، ص ٢ .
 - (٣) د . احمد فارس مراد ، رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .
 - (٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، صيغ جديدة للمساهمة في تنفيذ المشاريع العربية المشتركة ، مرجع سابق ، ص ٧ - ٨ .

- اتاحة الفرصة للقطاع الخاص لاستثمار أمواله فى هذه المشروعات بدلا من توظيفها فى الخارج . وذلك مما ينعكس ايجابا على استثمارات الدول الاسلامية .

- ومن المزايا الرئيسية أيضا الناجمة من مشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال المشروعات المشتركة تخفيف العبء عن كاهل الدول المشاركة فى توفير التمويل المطلوب لهذه المشروعات ويجعلها بالتالى توجه رؤوس أموالها فى دعم جهودها الانمائية الأخرى .

- ان القطاع العام بدخوله مساهما مع القطاع الخاص فى المشروعات المشتركة يعطى الثقة والضمان للمواطن والمؤسسات الخاصة ويكون حافزا لهم فى المساهمة فى تمويل مثل هذه المشروعات ، والأهم من ذلك أيضا فان اشتراكهما معا (القطاعان العام والخاص) يودى الى زيادة تحصيل هذه المشروعات امام التقلبات السياسية نظرا لكون هذه المشروعات تصبح ملكا مشتركا للدول الاسلامية وللقطاع الخاص فيها .

- ايجاد التشابك بين القطاع العام والخاص الأمر الذى يترتب عليه نجاح المشروع نظرا لأن القطاع الخاص سيسعى غالبا الى ترويض منتجات هذه المشروعات مما ينعكس ايجابيا على حجم التبادل التجارى البينى .

كما أنه لى يكون لتلك المشروعات المشتركة مردود ايجابى وسريع فى تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية فإنه يتعين اختيار المشروعات التى تساهم فى التخفيف من المشاكل التى تعاني منها اقتصاديات الدول الاسلامية ومنها التبعية الغذائية والتبعية التقنية ، وإعطائها الأولوية فى التنفيذ ومن تلك المشروعات المشتركة العامة مايلى :

(١) المشروعات المشتركة فى مجال الانتاج الغذائى (١) :

حيث اتضح مما سبق ان مشكلة الغذاء لم تعد مسألة اقتصادية بحتة وانما هى فى نفس الوقت مسألة سياسية ، ولاربيب ان المشروعات المشتركة فى المجال الزراعى ستسهم فى تقليص الفجوة الغذائية التى يعانى منها غالبية اقتصاديات الدول الاسلامية وذلك من خلال مساهمتها فى زيادة الانتاج الغذائى بالدول الاسلامية والذى من شأنه خفض المستوردات الغذائية من دول العالم الخارجى ويزيد ——— تبادلها التجارى .

(٢) المشروعات المشتركة فى مجال الصناعات التحويلية :

ان ماتعانيه اقتصاديات الدول الاسلامية من ضعف قطاع الصناعات التحويلية يفرض على الدول الاسلامية التركيز فى مشروعاتها المشتركة

(١) مما يجدر ذكره ان الدول العربية رغبة منها فى تحقيق تنمية زراعية وفى توفير الأمن الغذائى لشعوبها فقد اتفقت هذه الدول فى عام ١٩٧٦ م على انشاء هيئة تسمى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ويكون مقرها فى الخرطوم .

ومن الاهداف الرئيسية لهذه الهيئة تنمية الموارد الزراعية فى الدول الاعضاء لاسيما فيما يتعلق بالانتاج الغذائى لهذه الدول . وتحقيقا لأهداف الهيئة فلها ان تمارس أوجه الاستثمار المتعلقه بالانتاج الزراعى كاستصلاح الاراضى والانتاج الحيوانى والزراعى و انتاج الاسماك ...

وقد حددت الاتفاقية رأسمال الهيئة بمبلغ مائة وخمسون مليون دينار كويتى مقسم الى خمسة عشر الف سهم قيمة السهم منها عشرة آلاف دينار كويتى .

— الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، الخرطوم ،
الوثائق القانونية للهيئة ، ١٩٧٩ م ، ص ١٧ ، ١٨ .

على الصناعات التحويلية لتساهم فى زيادة الانتاج الصناعى الذى
يبنى عليه التبادل التجارى البينى ويقلل من اعتمادها على العالم
الخارجى .

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى أنه بالإضافة الى ايجاد المشروعات المشتركة
فانه من المهم أن يعاحب انشاءها بعض التدابير والاجراءات اللازمة لنموها
والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير : مثل توفير الحماية لمنتجات
المشروعات المشتركة أمام المنافسة الأجنبية وسياسات الأغراق وكذلك منح
منتجات تلك المشروعات مميزات تفضيلية لدى الدول الاسلامية تفوق مثيلاتها
من المنتجات المستوردة . وغير ذلك .

الفصل الثالث

دور المصارف الإسلامية في تنمية التبادل
التجاري

مقدمة

لا ريب أن المصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية إسلامية —————
بإمكانها أن تلعب دوراً هاماً وبارزاً في تنشيط التبادل التجاري فيما
بين الدول الإسلامية . وأن ماتعانيه غالبية الدول الإسلامية من افتقارها
لمصادر التمويل الميسر سواء لعمليات التجارة البينية أو لتمويل
التنمية الاقتصادية يفرض على المصارف الإسلامية — في إطار أهدافها
الاقتصادية والاجتماعية — الاشتراك في المسؤولية مع حكومات تلك الدول في
توفير التمويل اللازم لتشجيع التبادل التجاري البيني . ويعد ذلك التمويل
بمشاركة دعم ومساندة للموارد الذاتية في الدول الإسلامية .

كما أن انتشار المصارف الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية —————
يمكنها من المساعدة أيضاً في تنمية التبادل التجاري البيني من خلال
الكشف عن الفرص التصديرية والمساهمة في توسيع المعلومات لدى عُرف
التجارة والصناعة والزراعة في الدول الإسلامية .

وبناءً على ذلك سنعرض في هذا الفصل :

- أولاً : دور المصارف الإسلامية في تنمية التبادل التجاري البيني
عن طريق تمويل الصادرات البينية والكشف عن الفرص التصديرية
- ثانياً : دور هذه المصارف في تنمية التبادل التجاري من خلال تمويل
التنمية الاقتصادية .

أولا : تمويل الصادرات البينية :

من المسلم به أن توفير الائتمان لتمويل الصادرات يسهم فى تنمية التبادل التجارى بين الدول النامية . (١)

وتبرز أهمية تمويل الصادرات البينية نظرا لأن الدول الاسلامية تفتقر الى مؤسسات تمويلية اقليمية (٢) تهدف الى تنمية وتشجيع التبادل التجارى البينى ، الى جانب أن غالبية الدول الاسلامية تتصف بمحدودية مواردها المالية . ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن تلجأ الدول الاسلامية الى مصادر التمويل الخارجية وحينما تحصل على ذلك فانه غالبا ما يكون تمويلا مشروطا باستيراد سلع وخدمات (٣) ، وكنتيمة لهذه الحالة اتجاه حركة التبادل التجارى الى الدول الممولة .

اذن فان نقص التمويل يؤدي الى نقص فرص التبادل التجارى البينى ، ومن هنا يأتى دور المصارف الاسلامية باعتبارها المؤسسات التمويلية القادرة على توفير ذلك التمويل التجارى الملائم لتعزيز التجارة البينية .

ومن هذا المنطلق فانه بامكان المصارف الاسلامية أن تسهم فى تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية من خلال توفير التمويل المرتبط بالصادرات البينية . (٤)

-
- (١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجلس التجارة والتنمية ، تمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ، جنيف ، ١٩٨٦ م ، ص ١ .
 - (٢) باستثناء البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، الذى قصد من انشائه اساسا تدعيم التنمية الاقتصادية فى الدول الاسلامية .
 - (٣) سبق ايضاح ذلك فى الفصل الثالث من الباب الثانى ، ص (٢٤٤) .
 - (٤) المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ، مركز الاقتصاد الاسلامى للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب ، القاهرة ، دور المصارف الاسلامية فى اقامة سوق اسلامية مشتركة ، ١٩٨٧ م ، ص ١٥ .

ان هذا المستوى المنخفض فى حجم التبادل التجارى بين الدول الإسلامية يحتم على المصارف الإسلامية فى إطار هدفها الاقتصادى والاجتماعى منح الافضلية لتمويل السلع المستوردة من احدى الدول الإسلامية ، بأن يتبنى كل مصرف اسلامى سياسات تمييزية فى تمويل التجارة الخارجية للدول الإسلامية على أساس وجهتها الجغرافية لصالح التبادل التجارى البينى .

ومن شأن ذلك التمويل أن يزيد من حجم التبادل التجارى البينى ويخفف من مشكلة النقد الاجنبى .

وفى هذا المدد لابد من الاشارة الى الدور الايجابى الذى يقوم به البنك الاسلامى للتنمية فى مجال تمويل عمليات التجارة الخارجية للدول الإسلامية والهادفه . بالاضافة الى اهداف أخرى - الى دعم وتنشيط التبادل التجارى بين الدول الإسلامية^(١) . ويبرز ذلك جليا من خلال الجدول رقم (٤٥) والذى منه تتضح الأهمية النسبية لهذا التمويل فى تنمية التبادل التجارى البينى ، وذلك من خلال ارتفاع نسبة تمويل التبادل التجارى البينى من مجموع عملياته التمويلية الخارجية خلال الفترة ١٣٩٧ - ١٤٠٧ هـ (١٩٧٧ - ١٩٨٧ م) . وعلى سبيل المثال بلغت نسبة تمويل التجارة البينية ٨٠٫٧ ٪ من مجموع التمويل المعتمد لعمليات التجارة الخارجية لعام ١٣٩٩ هـ ، وفى عام ١٤٠٦ هـ بلغت تلك النسبة نحو ٨٦ ٪ ، وفى عام ١٤٠٧ هـ بلغت ٧٩ ٪ من مجموع التمويل الكلى للتجارة الخارجية (الجدول ٤٥) . ويعزى هذا الانخفاض جزئيا الى تدهور اسعار النفط ومشتقاته والزيوت النباتية والاسمدة ومن جهة أخرى هو ناجم عن الاجراءات المفروضة على بعض الدول الإسلامية من قبل صندوق النقد الدولى بغرض التقليل من مديونيتها

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى العاشر، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥ م ، ص ١١٢ .

الجدول رقم (٤٥)

موجز لعمليات تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة (١٣٩٧ هـ - ١٤٠٧ هـ)

(١٩٧٧ - ١٩٨٧ م)

(المبالغ بالملايين)

السنة	عدد العمليات	المبلغ بالدولار الأمريكي	التمويل فيما بين الدول بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	٢ الى ٣
١٣٩٧ هـ	٥	٥٠٠٥	٢٧٠٩	٥٥٤ ٪
١٣٩٨ هـ	١١	١٥٥٨	٩٩٠١	٦٣٦ ٪
١٣٩٩ هـ	٢٢	٣٣٨١	٢٧٢٩	٨٠٧ ٪
١٤٠٠ هـ	٣٢	٤٥٧٠	٣٧١١	٨١٢ ٪
١٤٠١ هـ	٣١	٤٥٣٤	٣٤٢٦	٧٥٧ ٪
١٤٠٢ هـ	٣٧	٤٠٠٣	٣١٦٣	٧٩٠ ٪
١٤٠٣ هـ	٢٨	٥١٩٥	٤٣٠٥	٨٢٩ ٪
١٤٠٤ هـ	٤٢	٧٠٤٤	٥٢٠٦	٧٣٩ ٪
١٤٠٥ هـ	٣٨	٦٥٩٤	٥٥٤٠	٨٤٠ ٪
١٤٠٦ هـ	٥٩	٦٤٧٣	٥٥٨٩	٨٦٣ ٪
١٤٠٧ هـ	٥٣	٥٦٦٨	٤٥١٥	٧٩٧ ٪
المجموع	٣٤٨	٤٩٥٢٦	٣٩٤٥٥	٧٩٧ ٪

المصدر : البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، ١٤٠٧ هـ / (١٩٨٦ - ١٩٨٧ م) ،

الجدول رقم (٢٩) ، ص ١٣٨ .

الخارجية^(١) . ومما يجدر ذكره أن عمليات تمويل التجارة الخارجية التى
يفطلع بها البنك الاسلامى للتنمية تقتصر على التمويل قصير الأجل . (٢)

ولعل مثل هذا التوجه من جانب البنك الاسلامى للتنمية - من حيث
تخصيص جزء كبير من مجموع التمويل المعتمد لعمليات التجارة الخارجية
لدعم التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه - يكون اسلوبا تقتدى به
المصارف الاسلامية الأخرى فى سياساتها التمويلية بهدف تنشيط التبادل
التجارى البينى .

كما أنه من الخطوات الرائدة التى اتخذتها المصارف الاسلامية نحو
دعم وتشجيع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ماتم مؤخرا من قبل
هذه المصارف فى الاتفاق المعقود بين اثنين وعشرين مصرفا اسلاميا على
انشاء محفظة المصارف الاسلاميه فى ٢٧ / رجب / ١٤٠٧ هـ الموافق ٢٧ / مارس /
١٩٨٦ م . (٣)

ويعتبر من ابرز المميزات لتلك المحفظة (*) استخدام مواردها

-
- (١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٦ / ١٩٨٧ م ، ص ١٢٤ .
 - (٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجلس التجارة والتنمية ،
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، تمويل
التجارة فيما بين البلدان النامية ، ١٩٨٦ م ، ص ١٧ .
 - (٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ،
ص ٩٢ ، ٩٣ .

(*) تتميز محفظة المصارف الاسلامية بعدة خصائص وهى :
- يتولى البنك الاسلامى للتنمية ادارة عمليات المحفظة بومفه
مضاربا حسب مانعت عليه اللائحه الخاصه بالمحفظة وتوصيات
لجنة المشاركين .
- يوجه موارد المحفظة مبدئيا فى تمويل عمليات التجارة للدول
الاسلاميه .
==

- مبدئيا - فى تمويل التجارة البينية^(١) . وهذا بحد ذاته يسهم فى تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه . وازافة الى تمويل التجارة البينية فانه بالامكان ايضا استخدام موارد هذه المحفظة فى تمويل عمليات التجارة الخارجية^(٢) اذا كان ذلك يدعم ويخدم عملية التنمية الاقتصادية للدول الاسلامية .^(٣)

وكما يتضح من الجدول (٤٦) أسماء المصارف الاسلامية المشاركة فى المحفظة واكتتاب كل منها . وقد بلغ قيمة الاكتتاب فى رأس المال المبدئى ٦٥ مليون دولار وهو يتألف من شهادات مساهمة القيمة الاسمية

-
- == - يجوز استخدام موارد المحفظة فى عمليات تمويلية أخرى كالإيجار مثلا .
- توجه موارد المحفظة بشكل أساسى الى خدمة القطاع الخاص (من مصدريين ومستوردين) فى الدول الاسلامية .
- تنفصل موجودات ومطلوبات المحفظة تماما عن أموال البنك الاسلامى للتنمية .
- يتم توزيع الارباح على النحو التالى : ٥ ٪ للبنك الاسلامى للتنمية ، ٥ ٪ يحتفظ بها لدعم المركز المالى للمحفظة ، ٩٠ ٪ توزع على حملة الاسهم بنسبة حصة كل منهم .
- مدة المحفظة ٢٥ عاما مالم تتم تصفيتها قبل ذلك ويمكن تمديد هذه الفترة .
- يشرف على هذه المحفظة لجنة مشاركين مكونه من ثلاثة عشر عضوا اختيروا بواسطة المصارف المؤسسة وتتولى هذه اللجنة وضع السياسات العامة للمحفظة وسبل الاستثمار .
- المصدر المرجع السابق ، ص ٩٤ ، ٩٥ .
- (١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م - ١٩٨٧م ، ص ٩٤ .
- (٢) أى تمويل صادرات الدول الاسلامية المتجهه الى دول غير اسلاميه ، وكذلك تمويل المستوردات من دولة غير اسلامية .
- (٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

الجدول رقم (٤٦)

المصارف الاسلامية المشاركة فى (محفظة المصارف الاسلامية)

المصارف المشاركة	قيمة الاكتتاب بملايين الدولارات الامريكية
(١) البنك الاسلامى للتنمية	٢٥٠٠
(٢) البنك الاسلامى الاردنى للتمويل والاستثمار	١٠٠
(٣) بنك البحرين الاسلامى	١٠٠
(٤) بنك البركة الاسلامى للاستثمار/البحرين	٩٢٥
(٥) بنك البركة الاسلامى/بنغلاديش	١٠٠
(٦) بنك البركة التركى للتمويل	٠٥٠
(٧) بنك البركة السودانى	١٠٠
(٨) بنك البركة للاستثمار والتنمية - لندن	٣٠٠
(٩) بنك البركة الاسلامى/موريتانيا	٠٥٠
(١٠) بين التمويل السعودى التونسى	٠٥٠
(١١) بيت التمويل الكويتى	٥٠٠
(١٢) بنك دىبى الاسلامى	١٠٠
(١٣) بنك التنمية التعاونى الاسلامى - السودان	٠٢٥
(١٤) البنك الاسلامى السودانى	٥٠
(١٥) البنك الاسلامى لغرب السودان	٠٢٥
(١٦) مصرف فيصل الاسلامى - البحرين	٥٠٠
(١٧) بنك فيصل الاسلامى / السودان	٠٢٥
(١٨) بنك فيصل الاسلامى / مصر	٥٠٠
(١٩) بنك قطر الاسلامى	٢٠٠
(٢٠) المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية - القاهرة	٢٠٠
(٢١) بنك ناصر الاجتماعى - القاهرة	١٠٠
مجموع الاكتتاب	٦٥٠٠

المصدر: البنك الاسلامى للتنمية، التقرير السنوى الثانى عشر، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦-١٩٨٧م)، الجدول رقم (٣٦)، ص ٩٣.

لشهادة الواحدة الف دولار . (١)

هذا وقد بلغ مجموع العمليات التي اعتمدها البنك الاسلامى من
موارد هذه المحافظة فى آخر ١٤٠٧ هـ (أى بعد خمسة شهور من انشائها)
تسع عمليات لتمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل و عملية ايجار واحد
وذلك بمبلغ قدره ٢٣ مليون دولار امريكى . (٢)

(١) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع

سابق ، ص ٩٥ .

ثانيا : دور المصارف الاسلامية فى تنمية التبادل التجارى البينى عن طريق تمويل

التنمية الاقتصادية :

سبقنا الاشارة الى دور المصارف الاسلامية فى توفير التمويل - قصير الأجل - المخصص لدعم التبادل التجارى البينى ، وهذا بحد ذاته يسهم فى تنشيط التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية . وازافة الى ذلك فانه بإمكان المصارف الاسلامية أن تلعب دورا هاما أيضا فى تنشيط التبادل التجارى - فى الأجل الطويل - من خلال تمويل القطاعات الانتاجية فى الصناعة والزراعة والانشاء وغيرها التى طالما شكل عجزها عن اشباع الطلب المحلى / الاقليمى عائقا أمام التوسع التجارى البينى . ومما يزيد من أهمية هذا النوع من التمويل ماتعانيه الدول الاسلامية من تخلف وضعف القطاعات الانتاجية الفاعلة الربوية على القروض التى تحصل عليها تلك الدول من مؤسسات التمويل الدولية والخارجية ، وانخفاض التدفقات المالية الخارجية اللازمه لدعم التنمية الاقتصادية فيها^(١)، فقد انخفض حجم القروض المقدمة من المصارف التجارية الخارجية الى الدول النامية من ٥١ بليون دولار امريكى الى ٢٥ بليون دولار امريكى خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ م ، أى ان نسبة الانخفاض تزيد عن ٥٠ ٪ . ويعزى هذا الانخفاض الى كون تلك المصارف استخدمت الملائة المالية كمعيار لتقديم القروض الى الدول النامية المكبله بالديون^(٢).

وانخفض مجموع ماتلقته الدول النامية من جميع مصادر التمويل

(١) د. محمد فؤاد الصراف ، أساليب البنوك الاسلامية فى التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م ، ص ٣٤ .

الخارجى من ١٠٩٧ بليون دولار فى عام ١٩٨١ م الى ٩٩٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ م (١) . اى بنسبة انخفاض ٩ ٪ .

ونتيجة لانخفاض التدفقات المالية الخارجية المتجهة الى الدول النامية فى الثمانينات فقد أدى ذلك بدوره - بالإضافة الى عوامل أخرى (*) - الى ضعف المقدرة الاستيرادية لغالبية الدول النامية ومن ثم تأثر مستوى النشاط الاقتصادى فيها . (٢) وبناء على ذلك فان مساهمة المصارف الاسلامية فى تمويل القطاعات الانتاجية - من خلال تمويل مستلزمات الانتاج من مواد أولية و سلع وسيطة ورأسمالية - من شأنه أن يساعد على تكوين قاعد انتاجية متنوعة قادرة على زيادة الانتاج السلعى المطلوب للسوق الاسلامية وهذا بدوره سيساهم بشكل مباشر فى خفض الاستيراد من دول العالم الخارجى نتيجة احلال المنتجات المحلية / الاقليمية بدلا من المنتجات المستوردة من دول العالم الخارجى ، ويقلل من اعتماد الدول الاسلامية فى مستورداتها على دول العالم الخارجى .

ونشير فى هذا المجال - على سبيل المثال - الى الدور الذى يقوم به بنك فيصل الاسلامى السودانى فى دعم القطاعات الانتاجية بدولة السودان . فمن الجدول (٤٧) يتضح مساهمات المصرف التمويلية فى قطاعات الصناعة والزراعة . وفى قطاع الصناعة بلغت مساهمات المصرف التمويلية خلال فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ م نحو ٧٤ مليون جنيه سودانى . شاملا ذلك - التمويل -

-
- (١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تمويل التجاره فيما بين الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- (٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدوليه ، التقييم وخيارات السياسه العامه ، ١٩٨٧ ، ص ٧ .
- (*) ومنها تدهور معدلات تبادلها التجارى الدولى وارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية .
- انظر المرجع السابق ، ص ١٠ ، ١١ .

الجدول رقم (٤٧)

مساهمة بنك فيصل الاسلامى السودانى فى تمويل قطاعى الصناعة والزراعة
بالمليون جنيهه سودانى

(١) قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ م
(بالمليون جنيهه سودانى)

السنوات البيان	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	* ١٩٨٤
	٥	١٥	١٣	٢٢	١٠	٩

(٢) قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م
(بالمليون جنيهه سودانى)

السنوات البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	* ١٩٨٤
	١٠	٥	٦	٩٦	٢٠
الآلات والمعدات الزراعية	١٠	٥	٦	٩٦	٢٠
قطع الغيار	١٠	٥	٦	٩٦	٢٠
الاجمالى	١١٦	٨٢	١٢٤	١٥٦	٢٩

(*) عام ١٩٨٤ = ٩ شهور .

- مصدر الجداول : بنك فيصل الاسلامى السودانى ، حقائق وارقام ، اعداد ادارة
البحوث والاحصاء والاعلام ، الخرطوم ، الجدولان رقم ١ ، ٢ .

المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات وكذلك آليات ومعدات وقطع غيار^(١) .
ومما يلفت النظر أن نصيب قطاع الصناعة في التمويل اتسم بقدر كبير من
التقلب ويتضح ذلك من أرقام الجدول السابق حيث ارتفعت مساهمة التمويل
الى ٢٢ مليون جنيه سوداني عام ١٩٨٢ م ثم انخفضت انخفاضاً حاداً الى
١٠ مليون جنيه سوداني ثم الى ٩ مليون جنيه سوداني في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ م
على التوالي . بينما نجد في الجدول نفسه أن قطاع الزراعة بلغ نصيبه
من التمويل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م نحو ٧٦٨ مليون جنيه سوداني
شاملاً ذلك التمويل آلات ومعدات زراعية وكذلك قطع غيار للشركات العاملة
في القطاع الزراعي .^(٢)

وإذا ما قارنا نصيب قطاع الزراعة في التمويل بقطاع الصناعة
يتضح أن نصيب الزراعة في التمويل أخذ ينمو بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٨١ م
كما يتضح ذلك من الجدول السابق ، عملاً من المصرف على تنشيط القطاع
الزراعي والمساهمة في توفير السلع الغذائية .^(٣)

ومن ناحية أخرى تبرز أهمية التمويل المشترك من قبل المصارف
الاسلامية المخصص لدعم مشروعات التنمية في الدول الاسلامية والتي قد
تتطلب طاقات تمويلية كبيرة تفوق القدرة التمويلية لكل مصرف اسلامي
على افراد . ويمكن في هذه الحالة التغلب على صعوبة توفير هذا التمويل
من قبل مصرف اسلامي واحد عن طريق تكوين مجموعات تمويلية مشتركة من قبل
المصارف الاسلامية لغرض المساهمة في تمويل المشروعات الانتاجية التي تحتاج
الى تمويل كبير وذلك بما يحقق النفع للدول الاسلامية .^(٤)

-
- (١) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، حقائق وأرقام ، اعداد ادارة البحوث
والاحصاء والاعلام الخرطوم ، ص ٤ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٥ .
(٣) بنك فيصل الاسلامي السوداني ، التقرير السنوي ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م الخرطوم ، ص ٢٣ .
(٤) د . محمد فؤاد الصراف ، اساليب البنوك الاسلامية في التنمية
الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

ولعل وضع التخلف الاقتصادى الذى تعاني منه الدول الاسلامية يحفز هذه المصارف للاسراع بوضع خطة للتعاون فيما بينها فى مجال التمويــــــــــــل المشترك المخصص لدعم القاعدة الانتاجية والتعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية فى تلك الدول ، والذى من شأنه أن يحقق للمصارف الاسلامية تنوعا فى استثماراتها وتوزيعا لمخاطر هذه الاستثمارات .

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن تم - بعون من الله تعالى - استكمال كتابة هذه الرسالة
فلعله من المفيد أن نختمها بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها
الرسالة .

أولا : النتائج :

(١) لقد اتضحت سيطرة القطاع الأولى على اقتصاديات الدول الإسلامية
بالاستناد الى أكثر من معيار في ذلك ، وكذلك هيمنة السلع الأولية
على التركيب السلعي لمصادرات الدول الإسلامية خلال الفترة ١٣٩٥ -
١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) والسلع الصناعية على مستورداتها خلال
الفترة نفسها .

(٢) كما أتضح تدنى مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي
الأجمالي للعديد من الدول الإسلامية اذ تبين أنه بالرغم من أهمية
الصناعات التحويلية واعتبارها مؤشرا رئيسيا للتنمية الصناعية
الا أنها لم يكن لها دور هام في النشاط الاقتصادي للعديد من الدول
الإسلامية حيث لم تتجاوز تلك المساهمة ١٠ ٪ في عام ١٩٨٥ في هذه
الدول .

(٣) كذلك تبين ارتفاع حجم الفجوة الغذائية للعديد من الدول الإسلامية حيث

اتضح أن حجم هذه الفجوة يتراوح بين ٨٠ - ١٠٠ ٪ لدى بعض الدول الإسلامية .
(٤) وقد تبين أن تصدير عنصر العمل من قبل عدد من الدول الإسلامية

ذات الوفرة في عرض العمل ساهم في التخفيف من حدة البطالة التي
تعانى منها هذه الدول وفي الحصول على تحويلات مالية ساهمت بدورها
في تمويل مستورداتها ، فعلى سبيل المثال بلغت التحويلات الى سبع
دول إسلامية مصدرة لعنصر العمل ٧٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ م وبلغت
مساهمة تلك التحويلات في تمويل مستوردات هذه الدول ٣٧ ٪ في العام نفسه .

(٥) كما اتضحت التبعية الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول الإسلامية فأخذوا بالاعتبار التعريفات الواردة للتبعية ومقتضياتها فان الدول الإسلامية تعتبر دولاً تابعة اذ أنها تتخصص في النطاق الدولي في المنتجات الأولية وتندمج اقتصاديات كل دولة بمفردها مع الدول والتكتلات الاقتصادية الخارجية .

(٦) وقد احرزت التجارة الخارجية للدول الإسلامية نمواً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م في جانب الصادرات وامتدت فترة نمو المستوردات الى عام ١٩٨٢ م وفي عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م بلغت التجارة الخارجية للدول الإسلامية أعلى ذروة لها في جانب الصادرات خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) .

بينما شهدت التجارة الخارجية هذه انخفاضاً وهبوطاً منذ عام ١٩٨١ م في جانب الصادرات متأثرة بالكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ م كما شهدت خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ م اتجاهها سلبياً (استيراداً وتصديراً) بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للدول الإسلامية .

(٧) يمثل حجم التبادل التجاري للدول الإسلامية مع الدول المتقدمة نسبة هامة من اجمالي التجارة الخارجية للدول الإسلامية اذ تبلغ نسبة الصادرات المتجهة الى هذه الدول ٥٠ ٪ كحد أدنى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م لغالبية الدول الإسلامية وتتجاوز تلك النسبة ٦٠ ٪ كحد أدنى لخمس عشرة دولة إسلامية خلال الفترة المذكورة . في حين أن نسبة المستوردات من هذه الدول تجاوزت ٦٠ ٪ لعدد كبير من الدول الإسلامية خلال هذه الفترة وهي بهذا تعتبر أهم شريك تجاري للدول الإسلامية . في حين أن التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية منخفض جداً اذ لم تتجاوز نسبة الصادرات المتجهة الى هذه الدول ١٠ ٪ لعدد كبير من الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م) .

وتنخفض تلك النسبة الى أقل من ٥ ٪ فى اثنتين وعشرين دولة منها
خلال الفترة نفسها . بينما يتضح أن الدول النامية ليست هى
الشريك الهام فى تجارة الدول الاسلامية وانما تحتل المركز الثانى
بعد الدول المتقدمة .

يمثل حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية نسبة منخفضة
اذ تبلغ الصادرات البينية ما بين ٥ - ١٠ ٪ من اجمالى الصادرات
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م فى حين لم تتجاوز المستوردات البينية
نسبة ١١ ٪ خلال نفس الفترة .

(٨) سجل الميزان التجارى للدول الاسلامية كمجموعة رصيدا ايجابيا خلال
الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م حيث اتسم بتحقيق فائض طيلة الفترة المذكورة
وتعزى هذه النتيجة الايجابية الى الفوائض المسجلة من قبل مجموعة
الدول النفطية فى حين ان الدول الاسلامية غير النفطية تكاد تعرف
فى مجموعها موازين تجارية عاجزة خلال فترة الدراسة . ويفسر ذلك
الوضع المتدهور للموازن التجارية لهذه الدول قصور ايرادات
الصادرات عن تغطية المستوردات والناجمه اصلا من تدهور شروط
تبادلها التجارى الدولى وضآلة نسبة الصادرات الصناعية فى اجمالى
صادراتها .

- شهد الموقف الاجمالى للفائض المتحقق فى مجموع الدول الاسلامية
تراجعا خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣ م) عن مستواه القياسى الذى
حققه عام ١٩٨٠ م نتيجة الانخفاض الكبير الذى طرأ على فائض
الميزان التجارى للدول النفطية الناجم من التطورات السلبية التى
حدثت فى اسواق النفط العالمية .

- يتباين عجز الموازين التجارية لهذه الدول من دولة لأخرى
فبعضها يعانى من عجز كبير تقل فيها نسب الصادرات للمستوردات عن
٥٠ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م والبعض الآخر تتراوح فيها تلك
النسبة ما بين ٥٠ - ٩٩ ٪ خلال الفترة نفسها .

شهدت العلاقات التجارية فيما بين الدول الاسلامية تطورا وتحسنا منذ انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث في عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م حيث تمت الموافقة في ذلك المؤتمر على خطة العمل المتمثلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاسلامية وتشكيل لجان متخصصة ومنها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاسلامية التي حاولت توسيع نطاق التبادل التجاري البيني من خلال تبنيها بعض البرامج وأهمها برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة الهادف الى تنمية التبادل التجاري البيني خاصة في مجال السلع غير التقليدية . ويعد هذا البرنامج أول انجاز ملموس من قبل الدول الاسلامية لدعم التبادل التجاري فيما بينها .

- لاتزال مساهمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون في تنشيط العلاقات التجارية بين الدول الاطراف متواضعة نسبيا اذ لم تتجاوز نسبة التبادل التجاري فيما بين هذه الدول ٦ر٤ ٪ عام ١٩٨٥ م مقارنة ب ٤ ٪ عام ١٩٨١ م .

- تركز احكام ومبادئ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية على الرسوم الجمركية دون التطرق الى الأنواع الأخرى من القيود كما أنها تتجاهل موضوع تسوية المدفوعات الناجم عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف .

- اشتملت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١ م) على مجموعة من المبادئ والاحكام التي لم تنص عليها في الواقع الاتفاقيات السابقة . ومنها ربطها المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها واسناد تسوية المدفوعات الجارية فيما بين هذه الدول الى صندوق النقد العربي وتحييد التبادل التجاري وعزله عن التقلبات السياسية وتأثيراتها .

- يوصف قرار السوق العربية المشتركة بأنه قرار تجاهل واقع الاقتصاد العربى وأهم مقومات نجاحه الا وهو وجود قاعدــة انتاجية قادرة على انتاج السلع المطلوبة للسوق العربية ، كما أنه لم يتوصل الى وضع تعريفية خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأطراف ، لاسيما وأن التعريفية الجمركية الموحدة تجاه الدول الأخرى شرط أساسى فى تكوين الأسواق المشتركة ولم تنص الاتفاقية على تحييد التبادل التجارى وعزله عن تقلب الأوضاع السياسية والتي أثرت بدورها فى تدنى مستوى التبادل التجارى .

(١٠) ولقد تعرضت الرسالة لعوائق تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية واتضح أن ثمة مجموعة متنوعة من العوائق تكمن وراء المستوى المنخفض لحجم التبادل التجارى البينى صفت فى مجموعتين داخلية وخارجية : فالعوائق الداخلية تتمثل فى العقبات الهيكلية واتساع المسافات الاقتصادية والعقبات النقدية والقيود التجارية واندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية أقليلية وأخيرا أثر الاعتبارات السياسية . وتتمثل العوائق الخارجية فى التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة .

(١١) يعد تبنى النظام الشامل للتفضيلات التجارية من قبل الدول الاسلامية وسيلة هامة من وسائل تنمية التبادل التجارى البينى نظرا لما يمكن أن يتيح هذا النظام من منح امتيازات تجارية متبادلة بإمكانها أن تسهم فى زيادة التبادل التجارى الا أن قيام هذا النظام على أساس متبادل فيما بين الدول الاسلامية سيفقد بعض هذه الدول لاسيما الأقل نموا منها نسبة هامة من إيراداتها العامة الأمر الذى يجعلها غالبا تتردد فى قبول الانضمام الى ذلك النظام ويضعها أمام مشكلة البحث عن الوسائل الكفيلة بتعويض النقص الحاصل فى إيراداتها . ولاريب أن هذه المشكلة تضع الدول

الاسلامية أمام خيارين أما استثناء تلك الدول التى تشكل فيها الرسوم الجمركية نسبة هامة من إيراداتها العامة من تقديم امتيازات جمركية أو تعويض تلك الدول عن ذلك النقص ليكون حافزا لها على قبول هذا النظام .

(١٢) يعد نظام العشور الذى يستمد أسسه من النظام الاسلامى الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه من الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية نظرا لما يشتمل عليه من مبادئ اقتصادية اسلامية . وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن تجار أهل الذمة والمستأمنين وأهل الحرب تؤخذ منهم العشور اذا مروا بتجارتهم عبر حدود الدولة الاسلامية أو تنقلوا بها بين اقاليمها، لكنهم اختلفوا فى أخذ العشور من تجار المسلمين المارين على العاشر بتجارتهم ففقهاء المالكية والشافعية والحنابلة يرون أن تجار المسلمين لا تؤخذ منهم عشور وأخذ العشور خاص بالذميين والحربيين أما المسلمون فتؤخذ منهم الزكاة على أموالهم . وفقهاء الحنفية يرون أن العشور تؤخذ من التجار المسلمين الا أن المأخوذ منهم يكون زكاة لهذا اذا كانوا أخرجوا زكاة أموال تجارتهم وثبت هذا عند العاشر فلا يجوز أخذ العشور منهم . واذا دقنا النظر فيما يراه المالكية ومن معهم وفيما يراه الحنفية نجد أن الخلاف بينهم فى أخذ العشور من تجار المسلمين لفظى فقط لأن الفقهاء متفقون جميعا على وجوب أخذ الزكاة من اموال المسلمين والحنفية يقولون يأخذها منهم تحت اسم العشور اذا لم يكونوا أدوها وهذا لا يخالفهم فيه بقية الفقهاء . كذلك هم متفقون جميعا على أنه لايجوز للعاشر أن يأخذ من تجار المسلمين شيئا اذا كانوا قد أدوا زكاة أموالهم واذا أخذ منهم شيئا رغم علمه بأدائهم لزكاة أموالهم فهذا سحت وهذه هى المكوس المحرمة .

(١٣) ان ممارسة التجارة المكافئة بين الدول الاسلامية تؤدى الى تفادى

ندرة العملات الاجنبية بين الدول الأطراف وتخطى عقبات تحويل
العملات غير القابلة للتحويل . كما أنه من المزايا الاقتصادية
التي يتيحها النظام المتعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الجارية
بين الدول الاسلامية الحد من استخدام العملات الاجنبية فى تسوية
المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بينها واتاحة الفرصة
لكل دولة عضو فى استخدام رصيدها الدائن تجاه أية دولة عضو آخر .

(١٤) وتعود المشروعات المشتركة على الدول الاسلامية الاطراف بزيادة
الانتاج السلع وتنويعه وتقوية الروابط الاقتصادية والتجارية
فيما بينها وقدرتها على التغلب على مشكلة الحواجز الحدودية
القائمة بين الدول .

(١٥) وقد اتضح فى البحث ان عملية خصم ورقة الضمان لدى المؤسسات
المالية المتخصصة والحصول على أقل من قيمتها الاسمية لا تتفق مع
احكام الشريعة الاسلامية . وبدلا من هذا التمويل الربوى بالامكان
توفير التمويل المتفق مع احكام الشريعة الاسلامية من خلال خيارين
ثم تكييفهما على أنهما مقبولان شرعا ، ففي الخيار الأول يتم
التمويل عن طريق جماعة من المستثمرين (مؤسسة تمويل وطنية
أو متعددة الاطراف) وصورتها أن يتم توقيع عقدين أحدهما بين مؤسسة التمويل
والمصدر على دفع قيمة السلعة كاملة حسب الاتفاق والآخر بين
مؤسسة التمويل والمستورد الذى سيستلم السلعة لقاء ضمانات
يقدمها للمؤسسة لضمان حقوقها الى أن يتم السداد والفائدة التى
تحصل عليها مؤسسة التمويل تتمثل فى الفرق بين القيمة فى كلا
العقدين . اما الخيار الثانى فتقوم المؤسسة ايضا بدفع الثمن
للمصدر وتحتفظ المؤسسة بملكية السلعة حتى يدفع المستورد ثمنها
حسب المدة المتفق عليها وفى هذا الخيار تؤول ملكية السلعة الى
مؤسسة التمويل ويتخذ المستورد صفة المستأجر حتى يتمكن من دفع
قيمة السلعة كاملة حسب الاتفاق .

ثانيا : التوصيات :

لقد أوضحت الرسالة أهمية التوصيات التالية لتنمية التبادل

التجارى البينى وتوسيعه :

- أهمية تبنى الدول الاسلامية النظام الشامل للتفضيلات التجارية .
- ضرورة العمل بنظام العشور الاسلامى الذى يستمد أسسه من النظام الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وذلك نظرا لما يشتمل عليه من مبادئ اقتصادية اسلامية بامكانها أن تسهم فى توسيع نطاق التبادل التجارى البينى .
- العمل على انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية .
- ممارسة اسلوب التجارة المكافئة بأنواعها المختلفة ، نظرا لمعاناة اقتصاديات الدول الاسلامية كثيرا من ندرة العملات الاجنبية وكون العديد من عملاتها غير قابل للتحويل .
- العمل على ايجاد نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلامية .
- تنمية النشاط الاقتصادى وتنويعه نظرا لما يمكن أن يتيح هــذا التنويع من توفير السلع التى يبنى عليها هذا التبادل التجارى ويساعد أيضا على التخلص من اقتصاد الغلة الواحدة الذى اتسمت به اقتصاديات العديد من الدول الاسلامية .
- ان على الدول الاسلامية المتجاورة أن تبذل جهودا مشتركة فى بناء الطرق المشتركة التى تربطها والعمل على تحسين الطرق الموجودة منها .

- كما أن على الدول الإسلامية العمل على إنشاء خطوط ملاحية منتظمة فيما بين موانئها لنقل السلع والمنتجات .
- توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة فيما بين الدول الإسلامية منعا لحدوث أية عوائق تقنية قد تسبب في اعاقه نمو التبادل التجارى فيما بينها .
- ضرورة تشجيع وقيام المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية لاسيما فى مجال الانتاج الغذائى ومجال الصناعات التحويلية حيث أوضحت الدراسة ارتفاع حجم الفجوة الغذائية لدى هذه الدول وضعف الصناعات التحويلية وتدنى مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى .

الملاحق

— 2 —

• الخليج العربية (١٩٨١م)

• وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣م)

• بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣م)

• (1981)

• خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤م

(x) للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

الاسلامية خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٨٥م .

• خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥م

الملحق رقم (١)

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بمعون الله

ان حكومات الدول الأعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية
تمشيا مع النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعى
الى تقارب أوثق وروابط اقوى .

ورغبة منها فى تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما
بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها .

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية
والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة
فيها . فقد اتفقت على مايلى :

الفصل الأول

التبادل التجارى

المادة الأولى :

(أ) تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية
والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطنى وتسمح
بتمديد تلك المنتجات الى الدول الأعضاء الأخرى .

(ب) تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات
الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطنى معاملة المنتجات الوطنية .

المادة الثانية :

(١) تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات
الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات
المنشأ الوطنى .

- (٢) لايعتبر من قبيل الرسوم ، مايجب مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ ، اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

§ المادة الثالثة :

- (١) يشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطنى . أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى هذه الدول عن (٤٠) فى المائة من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها . كما يشترط الا تقل نسبة ملكية مواطنى الدول الأعضاء فى المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ فى المائة .
- (٢) يجب ان تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة .

§ المادة الرابعة :

- (١) تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجى .
- (٢) يكون من بين اهداف توحيد التعرفة الجمركية ايجاد حماية للمنتجات الوطنية فى مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة .
- (٣) يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور .

§ المادة الخامسة :

- تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمروور بضائع منتجات اى دولة عضو الى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية .

§ المادة السادسة :

- يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع ادخالها الى اراضى
أى من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية ، وتبادل السلطات
الجمركية فى الدول الأعضاء قوائم هذه البضائع .

§ المادة السابعة :

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه
الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية عملاً على إيجاد
ظروف وشروط متكافئة فى التعامل التجارى معها .

وتحقيقاً لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية :

- (١) تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
- (٢) تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائى الاستراتيجى .
- (٣) عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة فى الحالات التى تتحقق
فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء .
- (٤) العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضى مع
الأطراف الأجنبية فى مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتمديد
منتجاتها الرئيسية .

الفصل الثانى

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى

§ المادة الثامنة :

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة
مواطنى دول مجلس التعاون فى أى دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها
دون تفریق أو تمييز فى المجالات التالية :

- (١) حرية الانتقال والعمل والاقامة .
- (٢) حق التملك والأرث والايصاء .

(٣) حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

(٤) حرية انتقال رؤوس الأموال .

المادة التاسعة :

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

الفصل الثالث

التنسيق الانمائي

المادة العاشرة :

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بينها .

المادة الحادية عشرة :

- (١) تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .
- (٢) تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجى وفى المنظمات الدولية والمتخصصة .

المادة الثانية عشرة :

تحقيقا للأهداف المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلى :

- (١) تنسيق النشاط الصناعى ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها ، على أساس تكاملى .

(٢) توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج

المحلية فيها لسد احتياجاتها .

(٣) توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية

وتشجيع اقامة الصناعات الأساسية والتكيلية فيما بينها .

المادة الثالثة عشرة :

تولى الدول الأعضاء فى اطار العمليات النسيقية أهمية خاصة لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادى والتشابك الانتاجى والتنمية المشتركة على اسس اقتصادية سليمة .

الفصل الرابع

التعاون الفنى

المادة الرابعة عشرة :

تتعاون الدول الأعضاء فى استنباط مجالات التعاون الفنى المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية اصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطوير التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها او تعديلها بما يلائم احتياجاتها

المختلفة ، وتقوم الدول الأعضاء - كلما كان ذلك ممكنا - بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية .

المادة السادسة عشرة :

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفنى والمهنى والحرفى ، على كافة الدرجات والمراحل ، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية فى الدول الأعضاء .

المادة السابعة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها فى مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف فى القطاعات المختلفة ، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقاً للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة .

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطنى الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأى منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما فى ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على الا يتناول ذلك تعاطى النقل الداخلى .

المادة التاسعة عشرة :

(1) تتعاون الدول الأعضاء فى مجالات النقل البرى والبحرى والاتصالات - وتعمل على تنسيق واقامة مشاريع البنية الأساسية ، كالموانئ ،

والمطارات ، ومحطات الماء ، والكهرباء ، والطرق ، بما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترباط النشاطات الاقتصادية .

(٢) تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك فى مختلف المستويات .

المادة العشرون :

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لاي منها وحمولتها ، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة فى موانئها البحرية ، وتمنحها نفس المعاملة والافضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها فى موانئها أو مرورها بها ، وذلك فى مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو ، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة .

الفصل السادس

التعاون المالى والنقدي

المادة الحادية والعشرون :

تسعى الدول الأعضاء الى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من أجل التوصل الى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها فى التنمية والتقدم .

المادة الثانية والعشرون :

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما فى ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادى المنشود فيما بينها .

المادة الثالثة والعشرون :

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجى ، فى مجال تقديم المعونات الدولية والأقليمية للتنمية .

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون :

يراعى فى تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت فى مستويات النمو بين الدول الأعضاء وألويات التنمية المحلية فيها . ويجوز منح أى منها اعفاء مؤقتا من تطبيق بعض احكام الاتفاقية فى حالات الضرورة التى تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محددة ، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة الخامسة والعشرون :

لايجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة فى هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والعشرون :

- (أ) تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها .
- (ب) يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى .

المادة السابعة والعشرون :

تكون الأولوية فى تطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء .

المادة الثامنة والعشرون :

تحل الأحكام الواردة فى هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها
والواردة فى الاتفاقيات الشئانية .

تم التوقيع عليها فى مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية)
فى ١٥ / ١ / ١٤٠٢ هـ - الموافق ١١ / ١١ / ١٩٨١ م .

الملحق رقم (٢)

الجدول (أ)

المواد المصفاة من الرسوم الجمركية بين دول الجامعة العربية

الفصل الأول : (الحيوانات الحية) :

- (١) الخيول والبغال والحمير ومغارها .
- (٢) الأبقار والجواميس ومغارها .
- (٣) الأغنام والماعز ومغارها .
- (٤) الطيور الداجنة وطيور الصيد .
- (٥) النحل .
- (٦) الجمال ومغارها .
- (٧) الحيوانات المستوردة خصيما لتحسين النسل .
- (٨) الحيوانات الحية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

الفصل الثانى : (اللحوم) :

- (١) اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المبردة .
- (٢) لحوم الطيور الداجنة والبرية .
- (٣) اللحوم المبهرة أو المستحضرة .
- (٤) اللحوم الأخرى غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

ملحوظة :

هذا الفصل لايشمل اللحوم المستوردة فى علب أو جرار خزفية أو زجاجية أو فى أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل الثالث : (الأسماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة) :

- (١) الأسماك الطازجة أو المحفوظة بحالة طازجة .
- (٢) الاسماك المجففة أو المملحة أو المدخنة .
- (٣) ذوات القشور والحيوانات الرخوة الطازجة .

ملحوظة :

هذا الفصل لا يشمل الأسماك ومستحضرات الأسماك المستوردة في علب

• جرار خزفية •

§ الفصل الرابع : (الألبان ومنتجات صناعة الألبان والبيض والعسل) :

(١) الحليب الطازج واللبن الراشب •

(٢) قشدة الحليب الطازجة •

(٣) البيض •

(٤) العسل •

§ الفصل الخامس : (المواد الخام والمنتجات الخام الأخرى التى هى من أصل حيوانى) :

(١) المواد الحيوانية غير القابلة للأكل (كالمعارين والمعدات والمثانات)

سواء أكانت طرية أو مملحة أو مجففة •

(٢) أوتار العفلات وجزاز الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الفـسـراء

ودم الماشية •

(٣) جلود الطيور الخام وريشها •

(٤) العظام والقرن والحوافر والأظفار والمناقير •

(٥) العاج والصدف والمرجان الخام واليسر •

(٦) الأسفنج •

§ الفصل السادس (النباتات ومنتجات زراعة الأزهار) :

(١) بعلات ودرنات وبعلات وجذور نباتات مزهرة أو مورقة •

(٢) الفسائل والطعوم والدوالى •

(٣) الأغراس الحرجية وأغراس التزيين والأغراس المثمرة •

(٤) الأزهار والبراعم المقطوفة للباقات أو للتزيين •

(٥) الأغصان الوارقة والأوراق والأعشاب والطحالب المعدة للباقات أو

للتزيين حتى المضمومة باقات أو أو أكاليل •

■ الفصل السابع : (الخضر والنباتات والجذور والعساقييل والدرنات للأكل) :

- (١) الفطور الطازجة أو المجففة أ) الكمأة .
- (٢) الزيتون الطازج .
- (٣) الزيتون المملح .
- (٤) البندورة .
- (٥) البصل والثوم .
- (٦) الجذور والدرنات القابلة للأكل :
 - (أ) البطاطا للأكل .
 - (ب) البطاطا للزراعة .
 - (ج) غيرها .
- (٧) الخضر والنباتات الأخرى الطازجة للأكل :
 - (أ) الهليون والخرشف .
 - (ب) القرنبيط والملفوف .
 - (ج) الخس .
 - (د) الفاصوليا والبازيلا والفاول وذوات القرون الأخرى .
 - (هـ) الخيار والكوسا والقرع والقشء والشمام والبطيخ .
 - (و) الخضر والنباتات للأكل غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .
- (٨) القطنى بشكل حبوب جافة :
 - (أ) الفاصوليا والفاول والبازيلا .
 - (ب) العدس .
 - (ج) الكرسنة .
 - (د) أنواع القطنى .

ملحوظة :

هذا الفصل لايشمل الأصناف المذكورة اذا استوردت فى أوعية من تنك أو جرار أو أوعية مسدودة سدا محكما .

❖ الفصل الثامن :

- (١) التمور والدبس الطبيعى .
- (٢) جميع الأثمار والفواكه طازجة أو جافة .

ملحوظة :

البند الثانى من هذا الفصل لايشمل الأصناف المذكورة اذا استوردت
فى أوعية من التنك أو فى جرار أو فى أوعية مسدودة سدا محكما .

❖ الفصل التاسع (القهوة) :

- (١) القهوة (البن) غير المحممة .

❖ الفصل العاشر : الحبوب (الغلال) :

- (١) الحبوب :

- (أ) الحنطة .
- (ب) الشعير .
- (ج) الذرة البيضاء .
- (د) الذرة الصفراء .
- (هـ) الأرز .
- (و) الحبوب الأخرى .

❖ الفصل الحادى عشر (البذور والأثمار الزيتية ،البذور والأثمار المتنوعة ،النباتات

الصناعية والطبية ، القش والعلف) :

- (١) البذور والأثمار الزيتية :

- (أ) السمسم .
 - (ب) اليانسون .
 - (ج) بذور القطن .
 - (د) البذور والأثمار الزيتية الأخرى .
- (٢) البذور والأثمار الزيتية الأخرى .

(أ) بذور الخس والسبانخ واللفت والشوندر والخيار والجـزر

والبطيخ الأصفر والفجل والبصل والملفوف والفليفلة والبقدونس

(ب) غيرها .

(٣) النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتبناك :

(أ) جميع أنواع الجذور والأزهار والأعشاب والأوراق والقشور

والطحالب والبذور المستعملة فقط فى الطب وغير المذكورة

فى مكان آخر .

(ب) غيرها .

(٤) النباتات وأجزاؤها والبذور والأعشاب غير المذكورة ولا الداخلة فى

مكان آخر :

(أ) الزعتر .

(ب) غيرها .

(٥) القش والعلف :

(أ) قشر الحبوب .

(ب) العلف الأخضر اليابس وقرون الخضر .

(ج) الشوندر والجذور الكلثية .

(د) غيرها .

» الفصل الثانى عشر : (المواد الأولية المعدة للصباغة والدباغة

والصمغ والراتنجات وغيرها من العصارات النباتية الأخرى) :

(١) النباتات وأجزاؤها والأثمار والقرون النباتية والأثمار العنبية

والجوز والبزور الصالحة للصباغة أو للدباغة حتى المطحون منها :

(أ) أخشاب الصباغة (البقم والخشب الأصفر والخشب الأحمر وخشب

السماق الخ) حطبا أو نجارة أو مطحونة ، الجذور ، الجزار ،

والأوراق ، الأثمار العنبية ، الأعشاب العساليج ، الخاصة

بالصباغ .

(ب) قشور الدباغ وقشر السماق وأوراقه وعساليجه .

(ج) الجذور والأعشاب والأوراق والأزهار والأثمار العنبية والبزق

والأثمار الصالحة للدباغة .

(د) حوز العفص وأقداح البلوط مطحونة أو غير مطحونة والهليج

(هند شعيرى) .

(هـ) الحناء ورقا ومسحوقا .

(٢) الصمغ والصمغ الراتنجية والراتنجيات والبلاسم الطبيعية :

(أ) الكثيراء . الصمغ العربى .

(ب) البلاسم الطبيعية .

❖ الفصل الثالث عشر : المواد المعدة للظفر والحفر وغيرها من المواد

الأولية والمحاصيل الخام النباتية المنشأ) :

(١) المواد النباتية المستعملة فى صناعة السلال وفى صناعة الحصر .

(٢) الحبوب القاسية والحفص (حبات) والقشور والجوز المعدة للحفر .

(٣) المواد النباتية المعدة للحشو (قطن الهند والألياف النباتية

والبحرية ومايمثلها) ، حتى المضفور منها .

(٤) المواد النباتية المعدة لمنع المكاس والفرشيات حتى المضفورة ،

ماكان منها خاما أو مقصورا أو مصوغا .

(٥) المحاصيل الأخرى الخام النباتية المنشأ غير المذكورة ولا الداخلة

فى مكان آخر .

❖ الفصل الرابع عشر (الأترية والأحجار والكلس بحالتها الطبيعية) :

(١) الطباشير والأترية الصباغية الخام :

(أ) الطباشير المطحون المعد للبناء .

(ب) الأترية الصباغية .

(٢) الملح .

(٣) الكبريت .

(٤) السبناج وحجر الخفان وماشابههما حتى المسحوق منهما .

(٥) الرخام والمرمر والفرانيت خاما .

(٦) الأحجار الخام الأخرى المعدة للنحت والبناء .

(٧) الجص (أحجار الجبسين) .

- (٨) الكلس .
- (٩) بقايا الخزف وكساراته .
- (١٠) العقيق .
- (١١) المواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .
- (أ) الطلق المعد للصناعة .
- (ب) غيره من أنواع الطلق .
- (ج) الميكا الخام والكوارتس ورمل الزجاج .
- (د) كبريت الزرنيخ الأصفر (سم الفار) .
- (هـ) وغيرها .

❖ الفصل الخامس عشر (الأخشاب الخام) :

- (١) خشب الوقود قطعاً مستديرة أو حطباً أو أغصاناً أو حزمًا ، ونفايات الأخشاب .
- (٢) الخشب المستدير الخام حتى المقشور منه أو المشذب بالفأس بعض التشذيب .

❖ الفصل السادس عشر (الجلود الخام وشرانق دور الحرير والصوف الخام والشعر والأوبار الخام) :

❖ الفصل السابع عشر (الألياف النسيجية) :

- القطن والكتان والقنب .

الملحق رقم (٣)

الجدول (ب)

بالمنتجات الصناعية العربية التي يشملها التفصيل

§ الفصل الرابع :

- (١) زبدة طازجة أو مملحة حتى ماكان منها مصهورا (السمن البلدى) •
- (٢) جبن قشقوال •
- (٣) جبن أبيض بجميع أنواعه •

§ الفصل الثامن :

القمر الدين •

§ الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعبأ فى بلاد اليمن •

§ الفصل الحادى عشر :

- (١) دقيق الغلال •
- (٢) نشا البطاطس •
- (٣) نشا الحبوب •

§ الفصل الخامس عشر :

- | | | |
|--|---|--|
| كل هذه الزيوت
سائلة كانت أو
مهدرجة • | [| (١) زيت بذرة القطن • |
| | | (٢) زيت السمسم - الطحينة • |
| | | (٣) زيت الزيتون بما فى ذلك زيت السلفور (الجفت) |
| | | (٤) زيت بذرة الكتان |

§ الفصل السادس عشر :

- (أ) محضرات اللحوم ومحفوظاتها ماعدا لحم الخنزير .
- (ب) محضرات الأسماك ومحفوظاتها .

§ الفصل السابع عشر :

- (أ) غلوكوز .
- (أ) عسل السكر (العسل الأسود) .
- (أ) مصنوعات سكرية .

§ الفصل التاسع عشر :

- (أ) أعجينة غذائية (المكرونة بجميع أنواعها) .
- (أ) بسكويت ولو مضافا اليه كاكاو أو فواكه أو سكر .

§ الفصل العشرون :

- | | | |
|------------------------------|---|---|
| كل هذه
المنتجات
محفوظة | { | (أ) محضرات الخضر والنباتات الصالحة للاكل وأجزاؤها . |
| | | (أ) محضرات الخضر الأشمار وأجزاؤها . |
| | | (أ) محضرات الخضر النباتات الأخرى وأجزاؤها |

§ الفصل الثانى والعشرون :

الكحول الاتيلية .

§ الفصل الثالث والعشرون :

- (أ) عفل الشوندر (البنجر) .
- (أ) الكسب من حبوب وأشمار زيتية وغيرها .
- (أ) عسل السكر غير الصالح للاستهلاك الغذائى (الميلاس) .

§ الفصل الخامس والعشرون :

- (أ) الأسمنت ماعدا الأسمنت الأبيض أو الملون .
- (أ) الملح الحجرى اليمنى المطحون والمحفوظ .

✻ الفصل الثامن والعشرون :

- (١) غاز حامض الكربونيك (اللامائى) مضغوط أو مسيل بفعل الضغط .
- (٢) غاز الأكسجين مضغوط أو مسيل بفعل الضغط .
- (٣) حامض الكبريتيك (سلفوريك) .
- (٤) الفليسيرين .
- (٥) أدوية مركبة ومعدات صيدلية .

✻ الفصل التاسع والعشرون :

- افلام ايجابية للسينما مظهره (محمضة) .

✻ الفصل الثلاثون :

- (١) ورنيش ممزوج أو غير ممزوج بمواد ملونة .
- (٢) بويات وألوان محضرة بالزيت .

✻ الفصل الثانى والثلاثون :

- الصابون العادى كتلا أو مسحوقا بما فى ذلك صابون الكربوليك .

✻ الفصل الرابع والثلاثون :

- الثقاب (كسفرىت) بجميع أنواعه .

✻ الفصل الخامس والثلاثون :

- (١) الأسمدة .
- (٢) نترات الجير .
- (٣) فوق فوسفات الجير (سوبر فوسفات) .

✻ الفصل السادس والثلاثون :

- (١) الجلود المدبوغة .
- (٢) جلود من جميع الأنواع مطلية بالبرونز أو مذهبة أو مفضضة أو ملونة أو كانت عليها رسوم أو زخارف بارزة وماشابه ذلك .
- (٣) جلود معبوعة أو مجهزة وجلود مدهونة بالورنيش أو الخ .

❖ الفصل السابع والثلاثون :

مصنوعات الجلود المدبوغة بجميع أنواعها .

❖ الفصل الأبعون :

- (١) خشب قشرة من خشب الجوز .
- (٢) ألواح الخشب المتعاكس (الكونتر بلاكيه) .
- (٣) مصنوعات الخشب المطعمة بأية مادة كانت (الموزاييك) .
- (٤) الأثاث من خشب من جميع الأنواع باستثناء الخشب غير المقوس .

❖ الفصل الرابع والأبعون :

كرتون عادى (غير المشفول) لفائف أو صفائح (طلحيات) يـزـيـد
وزن المتر المربع منه على ثلاثمائة غرام .

❖ الفصل السادس والأبعون :

- (١) خيوط الحرير الطبيعى وغزول مشاقته .
- (٢) خيوط الحرير الصناعى .
- (٣) غزول ألياف الحرير الصناعى (فيبران) .
- (٤) مطرزات الحرير الطبيعى .
- (٥) أصناف العقادة من حرير طبيعى .
- (٦) جميع المنشوجات الأخرى من الحرير الطبيعى صرفا أو مخلوطة بمواد نسجية أخرى من جميع الأنواع .
- (٧) دانثلة من حرير صناعى .
- (٨) مطرزات من حرير صناعى .
- (٩) قماش موبيليا من حرير صناعى .
- (١٠) أصناف العقادة من حرير صناعى .
- (١١) المنشوجات المصنوعة من ألياف الحرير الصناعى (فيبران) صرفا أو مخلوطة بغزل قطنى أو صوفى .

(١٢) المنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعي صرفا كانت أو مخلوطة .

إذا كانت مطبوعة أو مفننة أو مزخرفة أو مزينة أو جاكارد ، مهما كان وزن المتر المربع منها .

(١٣) المنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعي (صرفا أو مخلوطة)

السادة التي لا يزيد وزن المتر المربع فيها على مائة غرام . أما

إذا زاد وزن المتر المربع عن هذا الحد وثبت أن الخيوط الحريرية

الصناعية المستخدمة في صناعة هذه المنسوجات من منشأ عربي فإنها

تتمتع بالتفضيل .

* الفصل السابع والأربعون :

(١) غزل الصوف بجميع أنواعه .

(٢) بسط وسجاجيد من صوف من جميع الأنواع .

(٣) منسوجات من صوف صرف إذا ثبت أنها من خيط صوف عربي .

(٤) الصوف الممشط (التوبس) اليمنى .

* الفصل الثامن والأربعون :

(١) غزل قطن فوق نمرة ٤٠

(٢) غزل قطن تحت نمرة ٤٠

(٣) دانسلات من جميع الأصناف .

(٤) مطرزات .

(٥) شرائط .

(٦) أصناف العقادة .

(٧) بسط أرجل (أقدام) .

(٨) منسوجات أخرى من قطن صرف ومن جميع الأنواع يزن المتر المربع منها

لغاية (١١٠) جرام .

(٩) منسوجات أخرى من قطن صرف ومن جميع الأنواع يزن المتر المربع منها

أكثر من (١١٠) جرام .

(١٠) منسوجات من قطن مخلوطة بمواد نسيجية أخرى ومن جميع الأنواع .

✽ الفصل الخمسون :

- (١) القطن المندوف .
- (٢) القطن المطهر (الطبى) .
- (٣) حبال عادية (أمراس) أو غليظة وخيوط معقولة ودوبارة من مواد نسيجية عربية .

✽ الفصل الحادى وخمسون :

- (١) منسوجات أثواب من أصناف شغل السنارة من جميع مواد النسيج .
- (٢) جميع الأشياء الأخرى من شغل السنارة بما فى ذلك الملابس الداخلية والجوارب .

✽ الفصل الثانى والخمسون :

- (١) ملابس وأجزاء ملابس من جميع مواد النسيج .
- (٢) بياضات وأجزاء بياضات من جميع الأنواع ومن مختلف مواد النسيج .
- (٣) جميع الأصناف الأخرى المخيطة أو الجاهزة من نسيج عربى بما فى ذلك البطاطين (الحرامات) والمناشف (البشاكير) والخيام الخ .

✽ الفصل الرابع والخمسون :

- الأحذية بجميع أنواعها المصنوعة من الجلد ذى المنشأ العربى .

✽ الفصل الثامن والخمسون :

- (١) مصنوعات من رخام عربى أو مرمر عربى من جميع الأنواع .
- (٢) مصنوعات من أسمنت أو أسمنت مسلح (خرسان) من جميع الأنواع .
- (٣) مصنوعات من أسمنت ليفى (أترنيت) من جميع الأنواع .

✽ الفصل التاسع والخمسون :

- (١) طوب نارى (الطابوق) .
- (٢) القيشانى والصينى المزخرف .

❖ الفصل الستون :

- (١) الزجاج والبلور صفائح وألواحاً من جميع الأنواع .
- (٢) الأشياء المصنوعة من الزجاج والبلور المنفوخ أو المكبوس لاسيما ما كان منها للاستعمال المنزلى .
- (٣) زجاجات وقوارير وقناني من جميع الأنواع .
- (٤) مصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والأجهزة العلمية . الخ .. من جميع الأنواع .
- (٥) أصناف من منتجات صناعة الأقداح وجميع قطع طواقم الموائد أو التواليت من الأنواع العادية باستثناء (الكريستال ونصف الكريستال) .
- (٦) زجاج لمبات (زجاج مصابيح بترول) .
- (٧) فوارغ اللمبات الكهربائية .
- (بشرط أن تكون صناعة عربية) .

❖ الفصل الحادى والستون :

- مصنوعات العقيق اليمنى .

❖ الفصل الثانى والستون :

- أفران الطبخ والمدافئ العاملة بالمازوت والمصنوعة من حديد الصلب ومن صفائح الحديد أو الفولاذ .
- ❖ الفصل الثانى والثمانون :

- الصناعات المدفعية .

❖ الفصل الثالث والثمانون :

- فرش للملابس والأحذية ولأعمال الدهان من جميع الأنواع .

❖ الفصل الخامس والثمانون :

- (١) الخيوط المعدنية المسحوبة أو المفتولة للتطريز لتجهيز الملابس .
- (٢) الخيوط المعدنية المضمومة الى مواد نسيجية .

الملحق رقم (٤)

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى

بين الدول العربية

ان حكومات الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية ،

انطلاقا من ايمانها القومى بوحدة الأمة العربية ،

وادراكا منها لحيوية التكامل الاقتصادى العربى كخطوة نحو الوحدة

الاقتصادية العربية وكوسيلة اساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة فى

اطار اقتصاد عربى متحرر متطور ومتربط متوازن ،

وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول

العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة فى الشؤون الاقتصادية

والمالية بما فى ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجارى فى مجالات

الزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها ،

وتنفيذا لما ورد فى المادتين السابعة والثامنة من معاهدة الدفاع

المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ،

واستنادا الى قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية رقم

٧١٢ بتاريخ ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٧٨ م بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل

التبادل التجارى بين دول الجامعة تساير الأوضاع الاقتصادية المتطورة فى

الوطن العربى ،

اتفقت فيما بينها على مايلى :

الفصل الاول

فى الاحكام العامة

المادة الثانية :

تستهدف هذه الاتفاقية مايلى :

(١) تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود

المختلفة التى تفرض عليها وفقا للأسس الآتية :

- (أ) تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .
- (ب) التخفيض التدريجى للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى .
- (ج) توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثليلة أو البديلة .
- (د) تحديد السلع والمنتجات المشار إليها بالفقرات - (أ ، ب ، ج) ، فى ضوء المعايير الاسترشادية الواردة فى المادة الرابعة أو تلك التى يقررها المجلس .
- (٢) الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها ، وذلك بمختلف السبل ، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها .
- (٣) تيسير تمويل التبادل التجارى بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .
- (٤) منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف .
- (٥) الأخذ بمبدأ التبادل المباشر فى التجارة بين الدول الأطراف .
- (٦) مراعاة الظروف الانمائية لكل دولة من الدول الأطراف فى الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها .
- (٧) التوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

§ المادة الثالثة :

تعتبر المبادئ المتفق عليها فى الاتفاقية حدا أدنى للتعاون التجارى بين الدول الاطراف . ولكل دولة طرف حق منح ميزات وافضليات اكثر لاية دولة أو دول عربية أخرى وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت شائبة أو متعددة الاطراف .

✽ المادة الرابعة :

- يتم الاسترشاد فى انتقاء السلع والمنتجات العربية المشار اليها فى الفقرتين (٣) و (٥) من المادة السادسة وفى المادة السابعة ، بواحد أو أكثر من المعايير الآتية :
- (١) ان تشغل السلعة مكانا استراتيجيا فى نمط الاستهلاك المشبع لحاجات السكان .
 - (٢) ان تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .
 - (٣) ان تمثل قيمة ماينتج من السلعة نسبة هامة فى الناتج الاجمالى لأحدى الدول الاطراف .
 - (٤) ان تشغل السلعة مكانا هاما فى علاقات التشابك فى داخل الجهاز الانتاجى لأحدى الدول الاطراف .
 - (٥) ان يؤدى نمو التبادل فى السلعة الى تزايد اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطويرها .
 - (٦) ان تمثل السلعة أهمية تديرية كبيرة بالنسبة لأحدى الدول الاطراف .
 - (٧) ان تكون السلعة هامة لتنمية احدى الدول الاطراف وتواجه اجراءات تمييزية أو تقييدية شديدة فى الأسواق الأجنبية .
 - (٨) أن يؤدى نمو التبادل فى السلعة الى تدعيم التكامل الاقتمصادى العربى .
 - (٩) ان يؤدى نمو التبادل فى السلعة الى تحقيق الأمن القومى بمفهوم عامة والأمن العسكرى بصفة خاصة .
 - (١٠) أية معايير اخرى يقرها المجلس .

✽ المادة الخامسة :

لايجوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الدول الاطراف فى المجال التجارى الذى تنظمه الاتفاقية ، الا بقرار من المجلس الاقتمصادى ولأسباب قومية عليا .

الفصل الثانى

فى الأحكام الموضوعية

المادة السادسة :

- تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :
- (١) السلع الزراعية والحيوانية سواء فى شكلها الأولى أو بعد أحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك
 - (٢) المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء فى شكلها الأولى أو فى الشكل المناسب لها فى عملية التصنيع .
 - (٣) السلع نصف المصنعة الواردة فى القوائم التى يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل فى إنتاج سلع صناعية .
 - (٤) السلع التى تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة فى إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة فى نطاقها .
 - (٥) السلع المصنعة التى يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس .

المادة السابعة :

- (١) يتم التفاوض بين الاطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجى فى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب ووفق القوائم التى يوافق عليها المجلس .
- (٢) يكون التخفيض النسبى متدرجا ، ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على التبادل التجارى بين الدول الأطراف .
- (٣) مع عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان (١ و ٢) من هذه المادة ، تمنع منتجات الدول الأطراف التى يقرر المجلس انها أقل نموا ،

معاملة تفضيلية وفقا للمعايير والحدود التى يقررها .

- (٤) لأية دولة طرف الحق فى منح أية ميزات اضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف سواء كانت طرفاً أو غير طرف فى هذه الاتفاقية .
- (٥) لايجوز ان تمنح دولة طرف أية ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

■ المادة الثامنة :

- (١) يتم التفاوض بين الاطراف المعنية لغرض فرض حد ادنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع العربية ويمدر بذلك قرار من المجلس ، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة .
- (٢) تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية فى مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية . ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقا لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيًا فى ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائى أو الأمن القومى بصفة عامة .
- (٣) وللمجلس ان يقرر أية اجراءات أخرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها فى هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التمييز التى قد تتخذها الدول غير العربية .
- (٤) اذا كانت منتجات الدول الأطراف لاتغذى احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة ، فلأخيرة الحق فى استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة طبقا لأحكام هذه المادة .

■ المادة التاسعة :

- (١) يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها

قواعد المنشأ التي يقررها المجلس وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في الدولة الطرف عن ٤٠ في المائة من القيمة النهائية للسلعة عند اتمام انتاجها . وتخفيض هذه النسبة الى ٢٠ في المائة كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية . ويقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا .

(٢) يجوز لأية دولة طرف أن تطلب الى المجلس خفض النسبة المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، اذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية ، أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد الطرف المنتج ، وتكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية .

✽ المادة العاشرة :

- (١) تشجع الدول الاطراف من خلال سياستها النقدية والمصرفية التبادل التجاري بينها وتسهل توفير التمويل اللازم له وتوسع قاعدته بشروط تفضيلية وميسرة .
- (٢) يضع صندوق النقد العربي وفقا لاتفاقية انشائه النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الأطراف كما يكلف بتقديم المقترحات الخاصة بالسياسات المصرفية التي تخدم الغرض نفسه الى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وفقا لتوجيهات المجلس .
- (٣) تحث المؤسسات المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخاصة على تشجيع عمليات التبادل التجاري بين الدول الأطراف وتيسير وتقديم التمويل اللازم لها وتوسع قاعدتها طبقا لشروط تفضيلية ميسرة .
- (٤) تحث المؤسسة العربية لمضام الاستثمار والمؤسسات العربية المختصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الأطراف وفق شروط تفضيلية وحسب نظمها الخاصة .

الفصل الثالث

فى الاشراف على تنفيذ الاتفاقية

§ المادة الحادية عشرة :

- (١) يتولى المجلس الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وله على الأخص :
- (أ) وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع المعفاة من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .
- (ب) وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع التى تتمتع بتخفيض فى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .
- (ج) وضع واصدار قوائم السلع غير العربية المنافسة أو البديلة للسلع العربية .
- (د) تحديد القواعد والأوضاع التى يتم بموجبها التخفيض التدريجى للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .
- (هـ) تحديد الدول الأطراف الأقل نموا لأغراض هذه الاتفاقية .
- (و) دراسة شكاوى الدول الأطراف الخاصة بما تواجهه من مشاكل التمييز فى معاملاتها التجارية مع الدول الأخرى .
- (٢) يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء .
- (٣) للمجلس ان يشكل لجانا يفوضها بعض اختصاصاته المشار اليها فى هذه الاتفاقية .

§ المادة الثانية عشرة :

تتولى الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية اعداد تقرير سنوى يعرض على المجلس عن سير التجارة بين الدول الأطراف فى الاتفاقية والمصاعب التى تواجه التطبيق وسبل معالجتها والاقتراحات اللازمة لمواجهة ذلك .

الفصل الرابع

فى تسوية المنازعات

✽ المادة الثالثة عشرة :

تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله أن يحيلها الى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته ، كما له أن يطبق بشأنها احكام تسوية المنازعات الواردة فى الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربيةـــــــ وملحقها ويحدد المجلس فى كل حالة طريقة تسوية النزاع .

الفصل الخامس

أحكام ختامية

✽ المادة الرابعة عشرة :

لايجوز اعادة تمدير السلع والمنتجات التى يجرى تبادلها وفقا لهذه الاتفاقية الى اى بلد آخر غير طرف الا بموافقة بلد المنشأ .

✽ المادة الخامسة عشرة :

يجوز لأية دولة طرف أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والادارية أو الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج محلى معين على ان يقر المجلس ذلك وللمدة التى يحددها .

✽ المادة السادسة عشرة :

تتولى اجهزة الامانة العامة لجامعة الدول العربية تجميع المعلومات اللازمة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجارى بين الدول الأطراف وبينها وبين الدول الأخرى .

وتلتزم الدول الأطراف بتوفير جميع البيانات التي تراها الأمانة العامة ضرورية لحسن تطبيق الاتفاقية .

المادة السابعة عشرة :

يتم تبادل السلع بين الدول الأطراف بشكل مباشر ، وبدون وساطة طرف غير عربى .

المادة الثامنة عشرة :

تتعاون الدول الأطراف لتيسير النقل والمواصلات فيما بينها بمختلف الوسائط على اسس تفضيلية وكذلك فيما يتعلق بتسهيل تجارة العبور المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الأطراف .

المادة التاسعة عشرة :

تتعاون الدول الاطراف فيما بينها لتدعيم وتنسيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى أو مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية بشكل ثنائى أو مشترك ، وتعمل على اتخاذ مواقف موحدة فى المؤتمرات والندوات الدولية الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها المشتركة .

المادة العشرون :

تراعى ، فى تطبيق هذه الاتفاقية ، احكام ومبادئ المقاطعة العربية والقرارات الصادرة بشأنها من مختلف الجهات المختصة .

المادة الحادية والعشرون :

لايجوز لأية دولة طرف أن تصدر تشريعا أو قرارا يخالف احكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها .

المادة الثانية والعشرون :

(١) تودع الاتفاقية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للتوقيع عليها .

- (٢) تعتبر الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقها من قبل خمس دول عربية على الأقل .
- (٣) تتلقى الامانة العامة للجامعة وثائق انضمام الدول العربية وتنفذ الاتفاقية بالنسبة لكل دولة منضمة بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقها .
- (٤) تتولى الامانة العامة للجامعة ابلاغ الدول الأعضاء بايداع وثائق التصديق لديها .

المادة الثالثة والعشرون :

لايجوز لأية دولة طرف أن تنسحب من الاتفاقية الا بعد مرور ثلاث سنوات على نفاذها بالنسبة اليها . ويكون الانسحاب باشعار كتابي يوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية . ولايصح ساريا الا بعد سنة مــــن تاريخ تبليغه بهذا الاشعار .

المادة الرابعة والعشرون :

يكون تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثى الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذاً في حق الدول المصدقة بعد مرور شهر من ايداع وثائق التصديق على التعديل من قبل جميع الأطراف أو خمس دول على الأقل .

المادة الخامسة والعشرون :

- (١) يتولى المجلس اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حالمــــا يتم انضمام ثلثى الدول الأعضاء للاتفاقية وفي هذه الحالة لا يكون للدول غير الاطراف حق المشاركة في التصويت .
- (٢) ولحين تحقق ماورد في الفقرة السابقة يجتمع ممثلو الدول الأطراف الأعضاء بالمجلس في شكل هيئة تسمى (هيئة التجارة العربية) تتولى اختصاصات المجلس المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- (٣) تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة

الدول العربية بمهام الامانة العامة للهيئة طبقا لنظام داخلى
تصدره الهيئة يتضمن تنظيم الشؤون الادارية للهيئة وتحديد مواردها
وقواعد التصرف فيها .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية فى مدينة تونس يوم الجمعة
الثانى والعشرين من شهر ربيع الثانى عام ١٤٠١ هجرية الموافق للسابع
والعشرين من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٨١ ميلادية من أصل واحد يحفظ
بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل
دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنظمة اليها .

الملحق رقم (٥)

قرار انشاء السوق العربية المشتركة الصادرة عن مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم (١٧) تاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ م

وتعديلاته (١)

تنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية
ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى تحقيق التقدم الاجتماعى
والازدهار الاقتصادى للدول الاطراف المتعاقده وارساء دعائم الوحدة
الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة
تتفق والملات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها .

ورغبة منه فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأطراف المتعاقدة
وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثوراتها ورفع مستوى المعيشة
وتحسين ظروف العمل .

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء السوق العربية المشتركة

التي تهدف الى تحقيق الاسس التالية :

- (١) حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- (٢) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- (٣) حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .
- (٤) حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات
المدنية وذلك وفقا لاحكام التالية :

(١) نص قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ٤١١ / فقرة ٣ تاريخ
١٩٧٠/٢/٢ على اضافة فصل جديد الى القرار رقم (١٧) بعنوان
(التعريف الجمركية الموحدة) .

الفصل الاول
تعريف واصطلاحات

* المادة الأولى :

يقعد بالتعاريف التالية أينما وردت مايلي :

(١) الأطراف المتعاقدة :

هى الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

(٢) القيود :

هى القيود الادارية التى تطبقها اية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة على مستورداتها ومصادراتها بما فى ذلك منع الاستيراد والتصدير أو تقييدهما بحصص معينة وفرض الاجازات وما الى ذلك من القيود على المبادلات التجارية .

(٣) الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى :

الرسوم الجمركية هى تلك التى يتضمنها جدول التعريف الجمركية أما الرسوم الأخرى فهى كافة الرسوم والضرائب التى تفرض على البضائع المستوردة مهما تعددت تسميتها . ولا تعتبر رسوماً أو ضرائب بهذا المعنى :

(أ) مايفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات .

(ب) مايفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على موادها الأولية المستوردة من الدول الاطراف المتعاقدة عند خضوع مايمثلها من منتجاتها المحلية أو موادها الأولية الى مثل هذه الرسوم والضرائب .

(٤) المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية :

يقعد بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية تلك التى يكون منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة والمستوردة بحالتها الطبيعية .

(٥) المنتجات الصناعية :

هي المنتجات المصنوعة في أية دولة من الدول الاطـــراف المتعاقدة والتي لاتقل كلفة الانتاج المحلية الداخلة في الصنع عن ٤٠ ٪ من كلفة الانتاج الكلية .

وتعتبر جزءاً من كلفة الانتاج المحلية المواد المستـــوردة التي منشؤها أحد الاطراف المتعاقدة عندما تدخل في صناعة محلية .

الفصل الثاني
المبادئ العامة

المادة الثانية :

تطلق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الاطراف المتعاقدة وذلك طبقاً للاسس والاوزاع المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة الثالثة :

تثبت القيود المطبقة حالياً في كل من الدول الاطراف المتعاقدة وكذلك مختلف الرسوم والضرائب عند الاستيراد والتصدير بحيث لايجوز لاي دولة منها فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية أو المنتجات الصناعية بين هذه الدول .

المادة الرابعة :

تطبق حكومات الاطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن لايسرى ما جاء في هذه المادة على الاتفاقيات القائمة .

المادة الخامسة :

لايجوز لحكومات الدول الاطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضرائب داخلية

على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

* المادة السادسة :

لاتخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة الى رسوم تصدير جمركى .

* المادة السابعة :

(١) لايجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة الى خارج السوق الا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية فى الدولة المستوردة .

(٢) لايجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق الى أى دولة طرف فيه اذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعماً لتلك المنتجات وكان هناك انتاج محلى مماثل فى البلد المعاد التصدير اليه .

* المادة الثامنة :

منح الدعم :

لايجوز لاية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة منح أى دعم مهما كان نوعه لمصادراتها من المنتجات الوطنية الى الاطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك انتاج مماثل فى البلد المستورد للسلعة التى منح الدعم لها .

* المادة التاسعة :

لايجوز ان تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة فى دول الاطراف المتعاقدة دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة .

الفصل الثالث

تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية

المادة العاشرة :

الى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة فنية يولفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تشتمل على تفصيل أوسع تطبق الاحكام التالية .

(١) تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة فى الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وستعديلاتها الثلاثة الاولى والتي منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة عند تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى .

أما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة بالجدول المذكور فيسرى عليها تخفيض تدريجى بمعدل ٢٠ ٪ سنويا من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من أول عام ١٩٦٥ .

(٢) تعمل كل من الدول الاطراف المتعاقدة على تحرير هذه المنتجات من القيود على مراحل سنوية خمس وتبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠ ٪ من هذه المنتجات .

الفصل الرابع

تبادل المنتجات الصناعية

المادة الحادية عشرة :

الى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة فنية يولفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تشتمل على تفصيل أوسع ، تطبق الاحكام التالية :

(١) تخفض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التى يكون منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة بواقع ١٠ ٪ سنويا ، تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

وأما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول (ب) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وتعديلاتها الثلاثة الأولى والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٢٥ ٪ من الرسوم الجمركية وكذلك المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول (ج) والتي تتمتع حالياً بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من الرسوم الجمركية فان نسب التخفيض تسرى عليها وفقاً للجدول التالى :

تاريخ التخفيض	نسب التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول	نسب التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات المدرجة فى
	ب	ج
١٩٦٥/١/١	٢٥ ٪	٦٠ ٪
١٩٦٦/١/١	٤٥ ٪	٧٠ ٪
١٩٦٧/١/١	٥٥ ٪	٨٠ ٪
١٩٦٨/١/١	٦٥ ٪	٩٠ ٪
١٩٦٩/١/١	٧٥ ٪	١٠٠ ٪
١٩٧٠/١/١	٨٥ ٪	
١٩٧١/١/١	٩٥ ٪	
١٩٧١/٧/١	١٠٠ ٪	

(٢) تعمل الدول الاطراف المتعاقدة على اعفاء هذه المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها من القيود وذلك على مراحل سنوية تبدأ من أول عام ١٩٦٥ ، بواقع ١٠ ٪ من هذه المنتجات .

الفصل الخامس

احكام اشتركة

المادة الثانية عشرة :

تقوم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة قبل شهرين من بدء كسل مرحلة من المراحل السنوية للسوق العربية المشتركة بايداع مجلس الوحدة الاقتصادية :

(١) قائمة بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التى

ستحررها فعليا خلال المرحلة القادمة من القيود والتى تمثل نسبة

الـ ٢٠ ٪ من هذه المنتجات .

(٢) قائمة بالمنتجات الصناعية التى ستحررها فعليا خلال المرحلة القادمة

من القيود والتى تمثل الـ ١٠ ٪ من هذه المنتجات .

المادة الثالثة عشرة :

تقوم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة خلال مدة لاتتجاوز الاول من تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٦٤ بايداع مجلس الوحدة الاقتصادية القوائم التالية :

(١) قائمة حصرية بالقيود التى تطبقها على استيراد أو تعدير :

— المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية .

— المنتجات الصناعية .

(٢) قائمة حصرية بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التى

تطبقها على الاستيراد أو التعدير .

(٣) قائمة حصرية بالرسوم الداخلية التى تطبقها على المنتجات الصناعية

والزراعية والحيوانية لديها .

(٤) قائمة حصرية بالرسوم التى تستوفىها مقابل خدمات .

(٥) قائمة حصرية بالمنتجات الوطنية والتى تتمتع بدعم ايا كان نوعه ،

ومقدار هذا الدعم ، وابلاغ مجلس الوحدة الاقتصادية عن كل تغيير

يطرأ على هذه القائمة .

المادة الرابعة عشرة :

يحق لكل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفاؤها أو من التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب جدية مبررة. ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وان يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة لاتتجاوز مراحل التدرج .

المادة الخامسة عشرة :

شهادة المنشأ :

يجب أن تعحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء أو بالتفضيل الجمركى بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومة مختصة .

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، تكون شهادة المنشأ طبقا للنموذج الآتى :

" اشهد أن هذه السلع المدونة هنا هى من منشأ
وان كلفة الانتاج المحلية بما فى ذلك المواد العربية التى منشؤها احدى الدول الاطراف فى السوق العربية المشتركة ، ٤٠ ٪ على الاقل من كلفة الانتاج الكلية .

ولدوائر الجمارك فى كل من الدول الاطراف المتعاقدة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتحقق من مطابقة البضاعة لشهادة المنشأ " .

الفصل السادس

تسوية قيم المعاملات الجارية بين الدول الاطراف المتعاقدة

المادة السادسة عشرة :

الى أن يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربى وصندوق نقد عربى للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها تطبق الاحكام التالية :

(١) تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة وفقا لاتفاقات الدفع الشئائية المعمول بها بين كل من هذه الدول .

(٢) فى حالة عدم وجود اتفاق دفع شئائى بين دولتين من الاطراف المتعاقدة تتم تسوية المدفوعات المذكورة فى الفقرة الأولى أعلاه بدولار الولايات المتحدة الامريكية أو بالجنيه الاسترلينى أو بأيئة عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين وفى هذه الحالة تتعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

الفصل السابع

أحكام تنفيذية

المادة السابعة عشرة :

تطبقا لاحكام المادة الثانية عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تقوم الاطراف المتعاقدة بتنفيذ الأحكام الواردة فى هذا القرار وفقا للاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

صدر فى القاهرة فى يوم الخميس (الخامس من ربيع الثانى سنة ١٣٨٤ هـ) الموافق (الثالث عشر من اغسطس " آب " سنة ١٩٦٤ م) مسـنـن دور الانعقاد العادى الثانى لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

حصة القوى العاملة في قطاع الصناعة (%)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	-	-	١٨٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٥٠	-	-	٢٧٠
بنغلاديش	٢٥٠	٧٨	٧٩	٧٥	٧٤	٧٥	٧٤	-	-	٦٠
بنين	١٨٣	-	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٦٠	١٦٠	-	-	٧٠
بروناي	-	-	-	-	٢٦٨	٢٥٧	٢٦٥	٢٦١	-	-
بوركينافاسو	-	-	١١٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٣٠	-	-	-
الكاميرون	-	-	٦٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	-	-	-
تشاد	-	-	٦٠	٦٠	٧٠	٧٠	٧٠	-	-	٥٠
مصر	١٥٠	-	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٩٠	٣٠٠	-	-	٢٠٠
الجابون	٢١٩	٢٠٦	٢٠٠	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	١٠٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	-	-	٩٠
اندونيسيا	-	٦٨	١٢٠	١١٠	١٢٠	١٥٠	١٢٠	-	-	١٣٠
ايران	-	-	٢٢٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٤٠	-	-	٢٣٠
العراق	-	-	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٦٠	٢٦٠	-	-	٢٢٠
الجمهورية	٩٠	٩٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٨٠	٢٨٠	-	-	٣٠٠
الأردن	١٨٠	١٨٠	٣٩٠	٣٩٠	٣٩٠	١٩٠	٢٠٠	-	-	٢٦٠
الكويت	٤٢٠	-	٢٤٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٢٠	٢٢٠	-	-	٢٢٠
موريتانيا	-	-	٢١٤	٢١٦	٢٢١	٢٣١	٢٣١	-	-	-
المالديف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليني	-	-	٥٠	٦٠	٥٠	١٢٠	١٥٠	-	-	٢٠
ماليزيا	-	-	٥٠	٥٠	٥٠	٨٠	٨٠	-	-	-
المغرب	-	-	١٩٠	٢٠٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	-	-	٢٥٠
النيجر	-	-	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	-	-	٢٠
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
باكستان	١٤٢	١٤٢	٢٠٠	١٩٠	٢٠٠	٢٠٠	١٤٤	-	-	١٦٠
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمانية	-	-	١٤٠	١٣٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	-	-	١٤٠
السنگال	-	-	٩٠	٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	٦٠
سيراليون	٢٠٠	٢٢٠	١٨٠	١٨٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	-	-	-
الصومال	-	-	٧٠	٧٠	٧٠	٨٠	٨٠	-	-	٨٠
السودان	-	-	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	٧٠
سورية	١٣٠	١٧٠	٢٣٠	٢٦٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	-	-	٢٢٠
تونسي	٢٠٠	٢٠٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٢٠	٢٣٠	٢٣٠	-	-	٢٦٠
تركيا	١١٠	-	١٤٠	١٤٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	-	-	١٧٠
الامارات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اوغندا	-	-	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	-	-	-
اليمن الشمالي	-	-	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	-	-	٩٠
اليمن الجنوبي	-	-	٢٠٠	٢١٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	-	-	١٨٠
هانغا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٠
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية للدول الإسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، عدد مزدوج ، ٢٧ - ٢٨ ، ١٩٨٢ م ، ص ١١٠

الجدول رقم (١٥)

حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (%) للدول الاسلامية للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م (١)

(٢)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	١٠٠	-	١٠٣	١٠٥	١١٨	١٤٠	١١٠	١٠٠	-	-	١١٠
بنغلاديش	٨٠	-	-	-	٧٠	٧٠	٨٠	-	٨٨	٨٧	٨٠
بنين	٩٠	٦٨	٦٨	٦٨	٨٠	٨٠	٨٠	٧٠	-	-	٤٠
بروناي	-	-	-	-	١١٠	١٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	-
بوركينافاسو	١٢٠	-	١٢٠	١١٠	١٣٠	١١٩	١٢٧	١٤٢	-	-	-
الكاميرون	١٠٠	-	١٣٠	٩٠	٩٠	١٠٠	١١٤	١١١	١١٢	١١٠	١٢٠
تشاد	١١١	١٢٩	١٦٣	-	٨٠	٤٠	-	-	-	-	-
مصر	١٧٠	٢٤٠	١٤٠	١٣٥	١٣١	٢٨٠	٣٢٠	٢٧٠	-	-	-
الجابون	٥٠	-	٦٦	٧٢	٦٦	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	-	-	٥٠	٤٠	٤٠	٢٠	-	٢٠	٢٠
اندونيسيا	٩٠	-	-	-	٩٠	١٢٠	١٢٠	١٢٩	١١٦	١٢٠	١٤٠
ايران	٨٠	-	١٣٠	٧٠	٦٠	٦٠	٨٨	٨٣	٧٨	-	-
العراق	٥٩	٦٩	٧٠	٧٠	٦٠	٧٠	-	-	-	-	-
الجمهورية	٢٠	-	٢٠	-	٢٠	٢٠	٢٦	٣٥	-	٤٠	٥٠
الاردن	١١٠	-	-	-	١٠٠	١١٠	١٢٠	١٣٨	١٣٩	١٣٨	١٢٠
الكويت	٦٠	-	-	-	٩٠	٦٠	٥٠	٦٥	٦٥	٨٠	٨٠
موريتانيا	-	-	١١٠	-	-	-	٧٠	٨٠	-	-	-
المالديف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	-	-	١١٠	-	٦٠	٦٠	٦٠	٥٠	-	-	٧٠
ماليزيا	-	-	١٨٠	-	١٦٠	٢٣٠	١٨٠	١٩٢	١٩٦	٢٠٢	-
المغرب	١٧٠	-	-	-	١٦٨	١٧١	١٧٥	١٦٠	-	١٧٠	١٧٠
النيجر	٨٠	٦٠	٦٠	٤٢	٤١	٣٧	-	٨٠	-	-	٤٠
عمان	-	-	-	-	١٠	١٠	١٠	١٥	٢٥	٣٠	٣٠
باكستان	١٥٥	-	-	-	١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٧٠	١٨١	١٧٧	٢٠٠
قطر	٣٠	-	-	٤٠	٤٠	٤٠	-	٥٠	٦٢	١٢٦	-
السعودية	٥٥	-	٥٥	٥٥	٥٥	٤٩	٤٣	٥٩	-	٧٠	٨٠
السنغال	-	-	-	-	-	١٩٠	١٥٥	١٥٥	-	١٨٠	١٨٠
سيراليون	٨٠	-	٦٠	٧٨	٧٣	٧٣	٦٠	٥٠	-	٦٠	٦٠
الصومال	-	-	-	٧٠	-	٧٠	-	-	-	-	٦٠
السودان	٨٤	٨٢	٧٥	٩٠	٦٠	٦٠	٦٠	٧٠	-	-	٩٠
سورية	٧٠	-	-	-	٨٠	٥٥	١٢٠	٩٧	٧٩	٨٧	-
تونس	٩٠	-	١١٠	-	١٢٠	١٣٠	١٢٠	١١٢	١١٢	١١٨	١٤٠
تركيا	١٩٠	-	-	-	٢٢٠	٢٢٠	٢٤٠	٢٤١	٢٥٣	٢٥٥	٢٥٠
الامارات	-	-	-	-	٣٠	٤٠	٦٧	٨٤	٨٩	٩٠	١٠٠
اوغندا	٦٣	٦١	٧٠	-	٦٠	٦٠	٤٠	٤٠	-	-	-
اليمن الشمالي	٥٥	-	٥٥	٥٥	٥٥	٥٨	٥٥	٦٨	-	٩٠	٧٠
اليمن الجنوبي	١٠٠	-	-	-	١٣٠	١١٠	١٢٠	١٤٠	-	-	-
غانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٥	-
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٠

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادي ، عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، مرجع

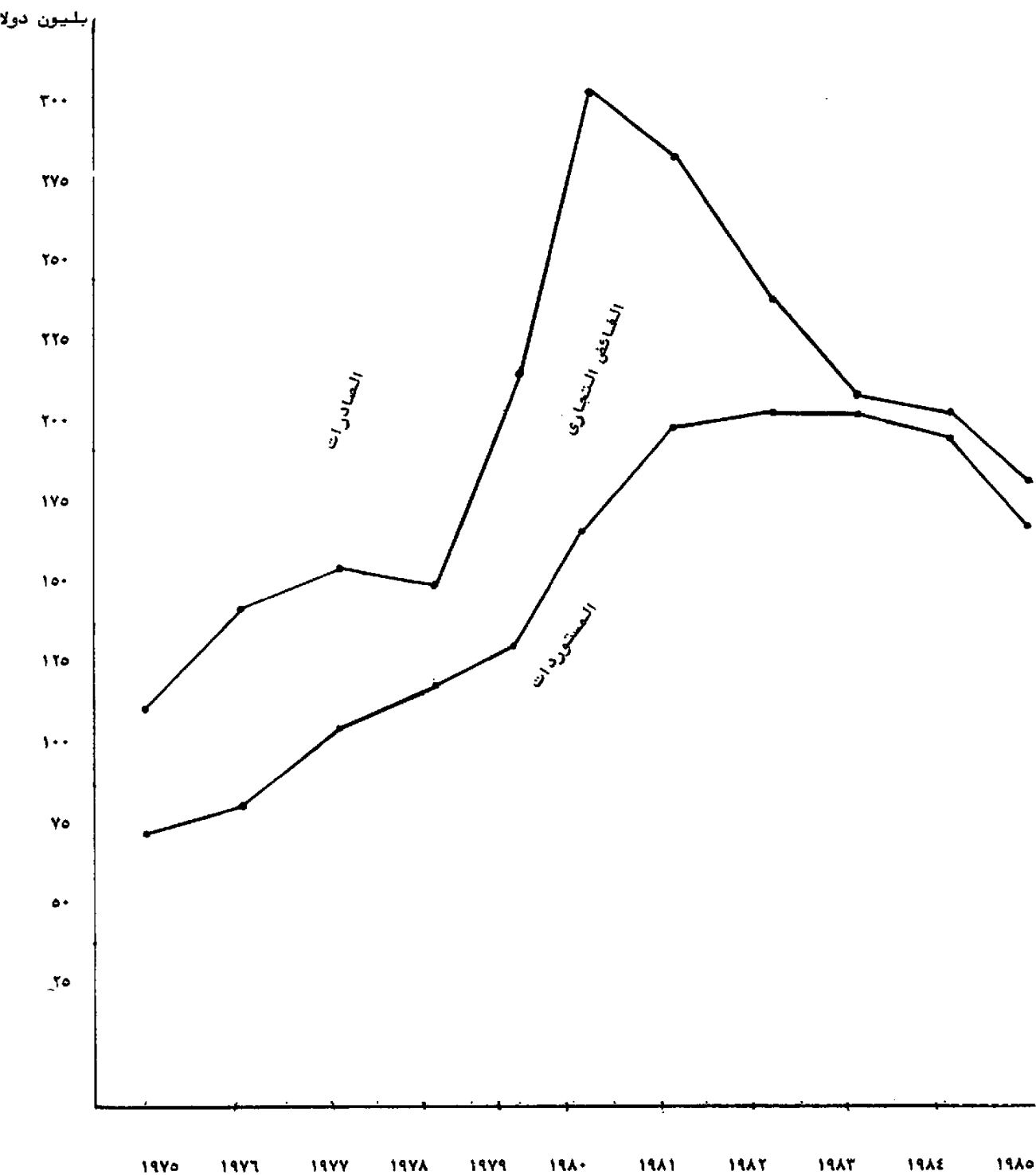
سابق ، ص ١٠٦ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٧ م ، جدول ٣ ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢١٨ .

الشكل رقم (١)

المؤلة الؤمالية للميزان التؤارى للؤؤل الاسؤولة

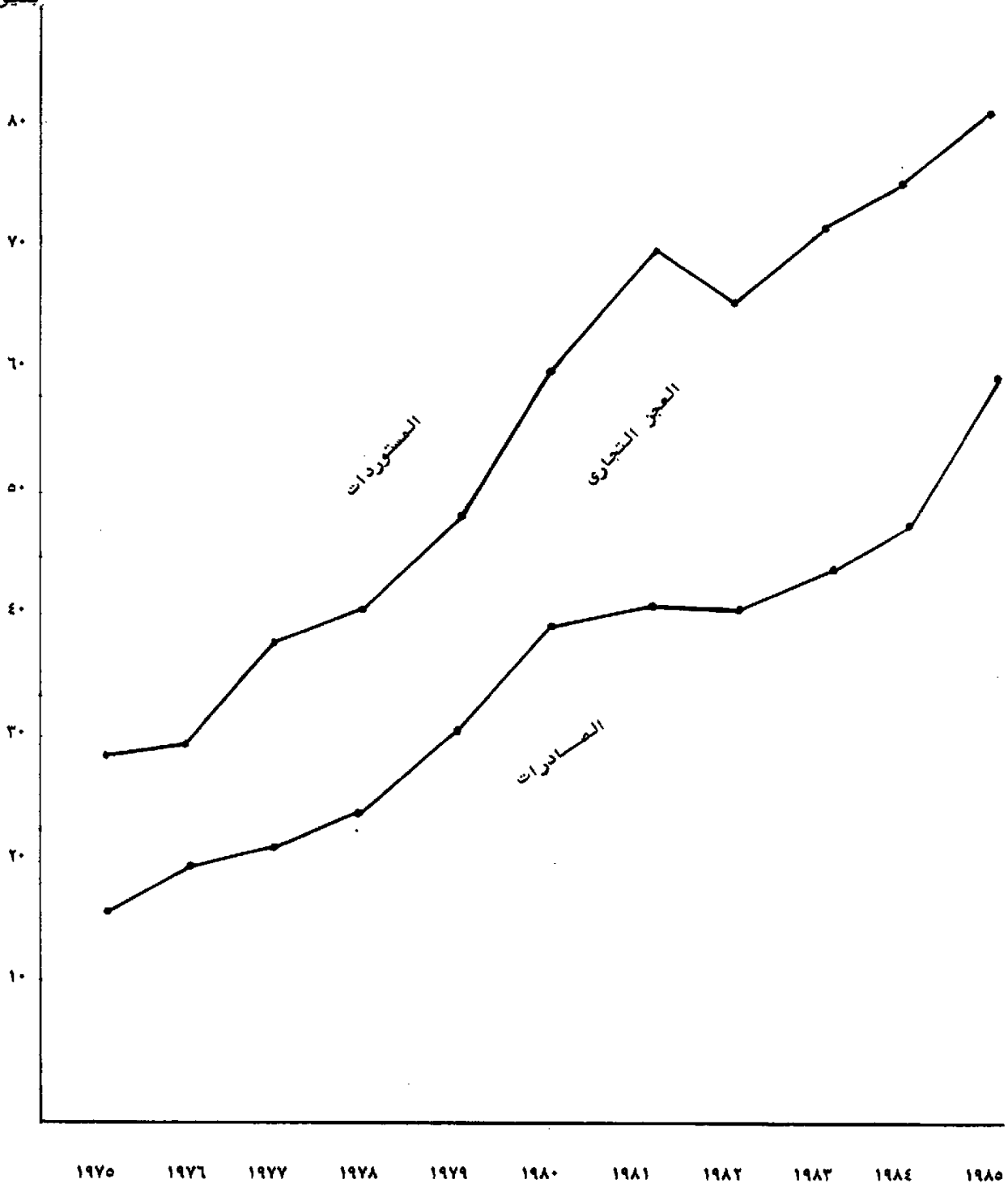


■ مصدر الارقام الجدول رقم (٣١)

الشكل ٢ (

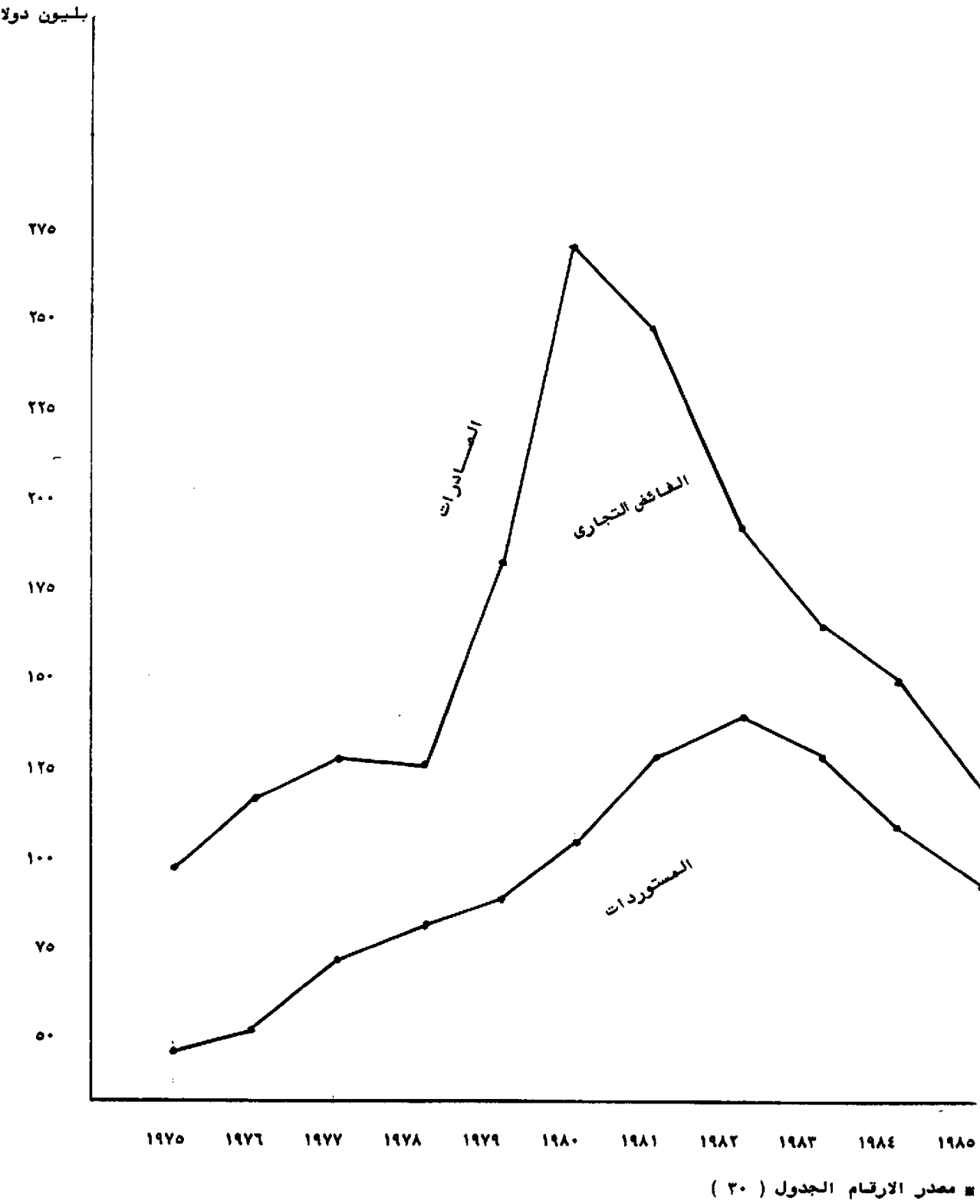
الصورة الاجمالية للميزان التجارى للدول الاسلامية غير النفطية

بليون دولار



مصدر الأرقام : الجدول رقم (٣٠)

الصورة الاجمالية للميزان التجارى للدول النفطية



مصادر البحث

- (١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مختصر تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن، اختصار وتعليق الشيخ محمد علي الصابوني ود. صالح أحمد رضا، دار القرآن الكريم، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- (٢) أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر، القاهرة، ط ٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- (٣) أبو الفضل جعفر الدمشقي، الإشارة إلى التجارة، حققه د. فهمي سعد، الناشر دار الفباء للطباعة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- (٤) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج، تحقيق وتعليق د. محمد البنا، دار الإصلاح للطبع والنشر، القاهرة.
- (٥) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- (٦) أبو الحسن علي بن أبي الكريم المعروف بابن الأثير، الكامل في التاريخ دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٧) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغنى، مكتبة الرياض الحديث، الرياض.
- (٨) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- (٩) د. إبراهيم فؤاد محمد، الموارد المالية في الإسلام، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٩٧٢م.
- (١٠) د. إبراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية، دراسة خاصة بالدول النامية ()، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- (١١) اجناس زاكس، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (التجارة الخارجية في البلدان النامية)، ترجمة محمد صبحي، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٩م.
- (١٢) د. أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، مكتبة المعارف بالاسكندرية.
- (١٣) د. أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

- (١٤) د. احمد فارس مراد، رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في البحرين ، ١٩٨٠ م .
- (١٥) احمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب المعروف باليعقوبى ، تاريخ ————— اليعقوبى ، دار صادر ، بيروت .
- (١٦) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالامارات العربية المتحدة ، ازمة الغذاء العربى ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فى البحرين ١٩٨٠ م .
- (١٧) اتحاد الغرف العربية الخليجية (الامانة العامة) ، الدمام حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى (١٩٧١ - ١٩٨٢ م) ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (١٨) الاتحاد العام للغرف العربية ، بيروت ، سبل تطوير التجارة العربية البينية ، ١٩٨٧ م .
- (١٩) الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، غرفة تجارة بغداد التجارة الخارجية للبلاد العربية واتجاهاتها فى المستقبل ، بغداد ، ١٩٧٣ م .
- (٢٠) د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة .
- (٢١) اولى هافر فيليشين ، مارتن وولف ، تشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية ذاتها : عرض وتقييم ، الناشر مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، الجزء ١٩ ، رقم ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢ م .
- (٢٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة .
- (٢٣) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، اتحاد مقاصد اسلامى متعدد الاطراف ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٢٤) البنك الاسلامى للتنمية ، اتفاقية التأسيس .
- (٢٥) البنك الاسلامى للتنمية ، ضمان ائتمان الصادرات ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٢٦) البنك الاسلامى للتنمية ، برنامج التمويل الاطول أجلا - المبادئ التوجيهية للتشغيل - ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٢٧) البنك الاسلامى للتنمية ، دراسة تفصيلية لوضع برنامج تمويل أطول أجلا للتجارة بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- (٢٨) البنك الاسلامى للتنمية ، مذكرة برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة .
- (٢٩) البنك الاسلامى للتنمية ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الأطول أجلا .
- (٣٠) بنك فيصل الاسلامى السودانى ، الخطوط ، حقائق وارقام .
- (٣١) بنك فيصل الاسلامى السودانى ، الخطوط ، التقرير السنوى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٣٢) جمال الدين ابى الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد المعروف بابن المجاور ،
صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز - المسماة تاريخ المستبصر - اعتنى
بتصحيحها وضبطها اوسكر لوقفرين ، طبعت فى مدينة ليون بمدينة
بريل ، ١٩٥١ م .
- (٣٣) جاسم محمد القاسم ، التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى
انجازاته وتحدياته - منشورات مركز الانماء القومى ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م .
- (٣٤) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) ، تونس ، ومنظمات عربية أخرى ،
التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سنوات مختلفة .
- (٣٥) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ،
الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية الى
السوق الصناعية ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ، اعداد : خلاف عبد الجابر خلاف ، دار النهضة
العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٣٦) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، تونس ،
واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، ١٩٨٧ م .
- (٣٧) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجارى للدول العربية ، وثائق اقتصادية رقم ٢ ، تونس ، ١٩٨٢ م .
- (٣٨) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الآثار
المرتبة على الاقتصاديات العربية نتيجة توسيع عضوية السوق
الاوربية المشتركة ، تونس ، ١٩٨٧ م .
- (٣٩) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية
المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .
- (٤٠) جون هدسون ، مارك هرنذر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د. طه عبد الله
منصور ، د. محمد عبد الصبور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٤١) جون مكديويل، التبادل التجارى بين الدول النامية، نشرت مقتطفات منه فى

قضايا واتجاهات، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، الرياض، رقم ١٧١، ١٤٠٧هـ/

١٩٨٧ م) .

(٤٢) جون وليامسون، معنى التكامل والتعاون النقدى، بحث مقدم الى ندوة

التكامل الاقتصادى العربى فى المجال النقدى عام ١٩٨٠ م، الناشر مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، مع بحوث أخرى فى كتاب التكامل النقــــدى

العربى، المبررات - المشاكل - الوسائل، ٢٧، ١٩٨٣ م .

(٤٣) د. حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، ج ٢، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٦،

١٩٦٢ م .

(٤٤) د. حسين على المسرى، تجارة العراق فى العصر العباسى، نشر جامعة

الكويت، ١٩٨٢ م .

(٤٥) د. حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، تهامة،

جده، ط ٣، ١٤٠٤ هـ (١٩٨٣ م) .

(٤٦) الحافظ المنذرى، مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الالبانى،

الناشر المكتب الاسلامى والدار العربية، ط ٢، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م .

(٤٧) د. حمديّة زهران، مشكلات التجارة الدولية فى البلاد المختلفة، عيــــن

شمس، القاهرة، ١٩٧٩ م .

(٤٨) د. خلاف عبدالجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية

للدول الآخذة فى النمو، دار الفكر العربى، القاهرة .

(٤٩) د. رمزى على ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة،

الاسكندرية، ١٩٨٦ م .

(٥٠) زكريا محمد بيومى، المالية العامة الاسلامية - دراسات مقارنة بين

مبادئ المالية العامة فى الدولة الاسلامية والدولة الحديثة، دار

النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩ م .

(٥١) د. سعيد طلعت حرب، سبل تحسين أساليب التسويق لدعم التجارة العربية

البينية، دراسة مقدمه الى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال فى

ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية، المنعقدة فى البحرين

فى تاريخ ٣٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٨٩ م .

- (٥٢) د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩ / ١٩٦٠ م .
- (٥٣) د. سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحري بين الاقطار العربية وامكانية تنشيط هذا النقل ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عمان ، ١٩٨٢ م .
- (٥٤) د. سالم عفيفي ، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م .
- (٥٥) د. سليم كامل درويش ، الاقتصاد الصناعي - تشكيله - فعالياتـــــــــــــــــه وموقع المملكة العربية السعودية من تقنياته ، تهامة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٥٦) د. صبحي قاسم ، ملخص كتاب نظرات تحليلية في مشكلة الغذاء فــــــــــــى البلدان العربية ، مؤسسة عبدالحميد شومان ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- (٥٧) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره في تنمية التجارة العربية البينية ، ١٩٨٦ م .
- (٥٨) صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، الاطار الاساسي لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، ١٩٨١ م .
- (٥٩) صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، ترتيبات الدفع الثنائية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية .
- (٦٠) د. عبدالحميد ابراهيم ، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- د. عبدالوهاب حميد رشيد :
- (٦١) - التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، معهد الانمــــــــــــــــاء العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- (٦٢) - التكامل الاقتصادي العربي .
- (٦٣) - التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة - النظرــــــــــــــــية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية ، المؤسسة العربيــــــــــــــــة للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

- (٦٤) - الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥ م .
- (٦٥) - نظرية التكامل الاقتصادى والتجارب المعاصرة ،دراسة مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة فى الرياض ،عام ١٤٠٤ هـ .
- (٦٦) - د. عبدالعزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ، دار المشرق ،بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤ م .
- (٦٧) د. عبدالمنعم السيد على ،د. عبدالرحمن الحبيب ،نظام النقد الدولى والتجارة الخارجية للبلاد العربية ،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٦٨) د. عبدالعال الصكيان ،صندوق النقد العربى - أهدافه وأداؤه - دراسة مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادى فى المجال النقدى المنعقد فى ابوظبى عام ١٩٨٠ م ،الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت مع بحوث أخرى فى كتاب التكامل النقدى العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- (٦٩) عبدالعليم عبدالرحمن خضر ،صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ،عالم المعرفة ،جدة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- (٧٠) عبدالله محمد السيف ،الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الأموى ،الرياض ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- (٧١) د. عبدالرحمن يسرى ،الاقتصاد الدولى ،دار الجامعات المصرية الاسكندرية .
- (٧٢) ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ، دورها فى التنمية الاقتصادية ،الناشر المركز العالمى لايحاث الاقتصاد الاسلامى ،جده ، فى كتاب دراسات فى الاقتصاد الاسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- (٧٣) غرفة تجارة وصناعة الكويت ،واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها / الكويت ، ١٩٨٩ م .
- (٧٤) غرفة تجارة وصناعة دبی ،ازمة الغذاء العربى ،دراسة مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية المنعقد فى البحرين فى عام ١٩٨٠ م .

- (٧٥) غرفة التجارة والصناعة فى الامارات العربية المتحدة ، آفاق اقتصادية ، العدد الحادى عشر ، السنة الثالثة ، تموز (يوليو) ١٩٨٢ م .
- (٧٦) الغرف اللبنانية ، الأمن الغذائى ، دراسة مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية المنعقد فى البحرين فى عام ١٩٨٠ م .
- (٧٧) د. على احمد سليمان ، نظرية الاتحادات الجمركية فى اطار التعاون الخليجى ، بحث مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ .
- (٧٨) د. على حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، القاهرة ، ١٩٨١ م .
- (٧٩) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- (٨٠) د. فؤاد محمد الصراف ، جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٤ م .
- (٨١) د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، ١٩٨٢ م .
- (٨٢) د. فايز ابراهيم الحبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٨٣) قطب ابراهيم محمد ، السياسة المالية لعمر بن الخطاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ م .
- (٨٤) كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى ، شرح فتح القدير ، دار احياء التراث العربى ، بيروت .
- (٨٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، تنمية التبادل التجارى العربى من خلال ضمان ائتمان الصادرات ، ١٩٨٧ م .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .
- (٨٦) - انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية : التقييم وخيارات السياسة العامة ، جنيف / ١٩٨٧ م .
- (٨٧) - السمات البارزة للاتجاهات والسياسات فى تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ، تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فى البلدان والاقاليم النامية ، جنيف ، ١٩٨٤ م .
- (٨٨) - اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة عام ١٩٨٣ م ، المجلد الثالث ، نيويورك ، ١٩٨٤ م .

- (٨٩) - تمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ، جنيف ، ١٩٨٦ م .
- (٩٠) - التجارة المكافئة ، جنيف ، ١٩٨٦ م .
- (٩١) - تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٧ م ، الجزء الأول : الاستثمار والنمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى .
- (٩٢) - التجارة والتنمية ، التقرير السنوى لسنوات مختلفه ، نيويورك .
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، الرياض .
- (٩٣) - القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٩٤) - الاتفاقية الاقتصادية .
- (٩٥) - النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ،
- (٩٦) - التجارة الخارجية فى الوطن العربى ، ١٩٨٢ م .
- (٩٧) - التجارة العربية البينية والمرتكزات الاساسية لتنميتها وتطويرها ، ١٩٨٧ م .
- (٩٨) - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الفكرة - التطبيق - الانجازات .
- اشرافدو أحمد جامع ، ١٩٧٥ م .
- (٩٩) - قرار انشاء السوق العربية المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم ١٧ تاريخ ١٣/٨/١٩٦٤م وتعديلاته .
- (١٠٠) - المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ م .
- (١٠١) - صيغ عملية جديدة للمساهمة فى تنفيذ المشاريع العربية المشتركة ، ١٩٨١ م .
- (١٠٢) د. محمود الحمصى ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٤ م .
- (١٠٣) د. محمد خليل برعى ، مقدمة فى الاقتصاد الدولى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .
- (١٠٤) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

- (١٠٥) د. محمد زكى شافعى، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٧٠ م .
- (١٠٦) محسن بن عبدالله الطنجى المعروف بابن بطوطه، رحلة ابن بطوطه المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار، شرحه وكتبه هوامشه طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (١٠٧) د. محمد عبدالعزيز عجمية، فصول فى الاقتصاد العربى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (١٠٨) د. محمد عبدالعزيز عجمية وعبدالرحمن يسرى، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٩ م .
- (١٠٩) د. محمد عبدالمنعم عفر، التخطيط والتنمية فى الاسلام، دارالبيان العربى، جدة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (١١٠) محمد بن على بن محمد الشوكانى، فتح القدير الجامع بين فنسى الرواية والدراية من علم التفسير، عالم الكتب .
- (١١١) محمد على الشابونى، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت ط ٥، ١٤٠٢ هـ .
- (١١٢) د. محمد على الفراء، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة الاقتصادية العالمية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٩٨٥ م .
- (١١٣) د. محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية، دارالمختار للنشر، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (١١٤) د. محمد فؤاد الصراف، اساليب البنوك الاسلامية فى التنمية الاقتصادية، ١٩٨٣ م .
- (١١٥) د. محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٨ م .
- (١١٦) اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية، صندوق النقد العربى، ابوظبى، ١٩٨٢ م .
- (١١٧) محمود مشعل، ادارة المصادرات الصناعية للدول العربية، الشركة العربية للتعددين، عمان، ١٩٨٧ م .

- (١١٨) د. محمود يونس، مقدمة فى نظرية التجارة الدولية ، السـدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- (١١٩) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الاسلامية أنقره ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، اعداد مختلفة .
- (١٢٠) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، المبادئ التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ، ١٩٨٤ م .
- (١٢١) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، التجارة بين الدول الاسلامية تقرير ١٩٨٤ م .
- (١٢٢) مسلم بن الحجاج النيسابورى ، صحيح مسلم بشرح النووى ، دار احياء التراث العربى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- (١٢٣) المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ، القاهرة ، دار المصارف الاسلامية فى اقامة سوق اسلامية مشتركة ، ١٩٨٧ م .
- (١٢٤) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، الكويت تقرير الأمن العام السنوى ، سنوات متعددة .
- (١٢٥) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، عمان ، انشاؤها واهدافها لجانها الفنية - انجازاتها ، ١٩٨٣ م .
- (١٢٦) منير الحمش ، التكامل الاقتصادى العربى ، دار الجليل للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- (١٢٧) د. منصور الراوى وخالد حسين وآخرون ، نمو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- (١٢٨) منصور بن يونس بن ادريس البهوتى ، شرح منتهى الارادات ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- (١٢٩) د. مهدى حنوش ، أهمية المواصفات والمقاييس العربية الموحدة فى التبادل التجارى بين الدول العربية ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، عمان ، ١٩٨٧ م .
- (١٣٠) نادر فرجاني ، أمين عز الدين وآخرون ، العملة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

- (١٣١) د. نزيه حماد ، أحكام التعامل بالربا بين المسلمين وغيرالمسلمين
فى ظل العلاقات الدولية المعاصرة ، دار الوفاء للنشر والتوزيع
جده ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (١٣٢) نورة بنت عبدالملك آل الشيخ ، الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى
المدينة المنورة فى صدر الاسلام ، تهامة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- (١٣٣) د. هارون أحمد عثمان ، الاقتصاد البحرى مع اشارة خاصة لمشاكل
الدول النامية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٦ م .
- (١٣٤) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، الخرطوم ، الوثائق
القانونية للهيئة ، ١٩٧٩ م .
- (١٣٥) يحيى بن آدم القرشى ، الخراج ، صححه وشرحه أبوالاشبل احمد
محمد شاكى ، ط ٢ ، مكتبة دار التراث الشعبى ، القاهرة .
- (١٣٦) د. يحيى حلمى رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - رؤية
مستقبلية - مكتبة دار العربية للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ،
١٩٨٣ م .
- (١٣٧) د. الياس غنطوس ، ترشيد التجارة العربية البينية - وجهة
نظر عربية - دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الاعمال
فى ترويج الاقتصادية العربية البينية المنعقدة فى البحرين
فى ٣٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٨٩ م .
- (١٣٨) د. يوسف حسن درويش غواتمه ، دراسات فى تاريخ الارن وفلسطين فى
العصر الاسلامى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٣ م .
- (١٣٩) د. يوسف قاسم ، التعامل التجارى فى ميزان الشريعة الاسلامية ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- (١٤٠) د. يونس أحمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان
العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	أهمية القطاع الأولي في الدول الإسلامية والدول المتقدمة	١٣
٢	أهمية القطاع الأولي في الدول الإسلامية	١٥
٣	حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	١٨
٤	حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	١٩
٥	حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	٢٠
٦	توزيع القوة العاملة بين القطاعات الاقتصادية في عام ١٩٨١ م	٢٢
٧	حصة القوى العاملة في قطاع الزراعة في الدول الإسلامية	٢٤
٨	حصة القوى العاملة في قطاع الخدمات في الدول الإسلامية	٢٥
٩	نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٥ م في الدول الإسلامية	٣٠
١٠	مجموع العمالة الوافدة الى البحرين والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والامارات حسب الجنسيه لسنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٥	٣٦
١١	التحويلات التقديرية للعمال الى دولهم المصدرة لعنصر العمل وعلاقاتها بمستوردات هذه الدول في ١٩٧٤ و ١٩٨٠ م	٣٩

تابع / قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١٢	التركيز السلي في صادرات بعض الدول الإسلامية	٤٦
١٣	الميزان التجاري للمواد الغذائية في الدول الإسلامية	٥٠
١٤	حصة القوى العاملة في قطاع الصناعة
١٥	حصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%) للدول الإسلامية
١٦	تطور التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	٥٩
١٧	معدلات نمو الصادرات للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	٦٩
١٨	معدلات نمو المستوردات للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	٧١
١٩	نصيب الدول الإسلامية في التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	٨٧
٢٠	هيكل الصادرات للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	٩٣
٢١	هيكل مستوردات الدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م	١٠٢
٢٢	الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة والدول الاشتراكية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	١١٣
٢٣	الصادرات المتجهة الى الدول النامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	١١٩
٢٤	المستوردات من الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م	١٢٢

تابع / قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢٥	المستوردات من الدول الاشتراكية خلال الفترة	
١٢٥ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٢٦	المستوردات من الدول النامية خلال الفترة	
١٢٨ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٢٧	حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية	
١٣٢ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٢٨	المصادر المتجهة الى الدول الاسلامية خلال الفترة	
١٣٥ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٢٩	المستوردات من الدول الاسلامية خلال الفترة	
١٣٨ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٣٠	الميزان التجارى للدول الاسلامية خلال الفترة	
١٤٦ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٣١	الميزان التجارى لكل دولة من الدول الاسلامية	
١٤٨ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٣٢	معدل التبادل التجارى الدولى فى عدد من الدول	
١٥٣ الاسلامية	
٣٣	خسارة عدد من الدول الاسلامية فى صادراتها	
١٥٥ الاساسية	
٣٤	تغطية الصادرات للمستوردات (كنسبة مئوية)	
١٥٧ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٣٥	الدول الاسلامية حسب نسب تغطية الصادرات للمستوردات	
١٥٨ م ١٩٨٥ - ١٩٧٥	
٣٧	حجم التبادل التجارى فيما بين دول مجلس التعاون	
١٩٥ لدول الخليج العربية	

تابع / قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣٨	حجم التبادل التجارى فيما بين دول الســــــــــــوق العربية المشتركة	٢١٨
٣٩	أهم صادرات الدول الاسلامية	٢٢٣
٤٠	شركة الطرق فى عدد من الدول الاسلامية الأقل نموا	٢٣٠
٤١	مستوردات دول مختاره مانحه للافضليات من أقلل الدول نموا	٢٥٥
٤٢	حصة الضرائب الاستيرادية من اجمالى الايرادات الحكومية " تصنيف الدول الى شرائح حسب نسبة الرسوم الى الايرادات "	٢٥٧
٤٣	حصة الضرائب الاستيرادية فى اجمالى الايرادات الحكومية	٢٥٨
٤٤	حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٣ م	٢٨٥
٤٥	موجز لعمليات تمويل التجارة الخارجية خــــــــلال الفترة ١٩٧٧ م - ١٩٨٧ م	٣١٨
٤٦	المصارف الاسلامية المشاركة فى محفظة المصــــــــارف الاسلامية	٣٢١
٤٧	مساهمة بنك فيصل الاسلامى السودانى فى تمويـــــــــل قطاعى الصناعة والزراعة	٣٢٥

اهـدا

شكر وتقدير

المقدمة

الفصل التمهيدي

- ٩ الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول الاسلامية
- ١٠ مقدمة
- ١٢ * المبحث الأول : التخصص في انتاج المواد الأولية
أولا : مساهمة الانتاج الدولي في الناتج المحلي
الاجمالي
١٢
٢١ ثانيا : حجم القوة العاملة في الانتاج الأولى
* المبحث الثاني : تخلف الصناعة في الدول الاسلامية
المطلب الاول : الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج
المحلي الاجمالي
٢٧
٣١ المطلب الثاني : خصائص الصناعة في الدول الاسلامية
* المبحث الثالث : مدى وفرة عرض القوة العاملة
٣٣ - آثار استيراد عنصر العمل في الدول
المستوردة
٣٧ - آثار تصدير عنصر العمل في الدول المصدرة
له (الايجابية)
٣٨ - الآثار السلبية التي لحقت بالدول المصدرة
لعنصر العمل
٤٠
٤١ * المبحث الرابع : التبعية الاقتصادية للخارج

٤١	تمهيد : مفهوم التبعية الاقتصادية.....
٤٣	المطلب الأول : مظاهر التبعية فى التصدير.....
٤٩	المطلب الثانى : مظاهر التبعية فى الاستيراد.....

الباب الأول

٥٥	التجارة الخارجية للدول الاسلامية
٥٦	الفصل الأول : تطور التجارة الخارجية للدول الاسلامية.....
٥٧	مقدمة.....
	المبحث الاول : التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال
٥٨	الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥-١٩٨٠ م)
	المبحث الثانى : التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال
٧٣	الفترة ١٤٠١-١٤٠٥ هـ (١٩٨١-١٩٨٥ م).....
	- آثار السياسات الحمائية والتمييزية
٧٤	على صادرات الدول النامية.....
	- اسباب انخفاض نمو الصادرات للدول
٧٨	الاسلامية منذ عام ١٩٨١ م.....
	- العوامل التى أدت الى انهيار التجارة
٨٠	الخارجية للدول الاسلامية النفطية
	- العوامل التى تفسر الهبوط فى اسعار
	السلع الأولية للدول الاسلامية غير
٨٢	النفطية.....
	المبحث الثالث : مكانة التجارة الخارجية للدول الاسلامية
	فى التجارة الدولية خلال الفترة
٨٦	١٣٩٥ - ١٤٠٥ (١٩٧٥ - ١٩٨٥).....
	- وزن الدول الاسلامية فى الصادرات
٨٦	العالمية.....

٨٨	- وزن الدول الإسلامية في المستوردات العالمية
٩٠	الفصل الثاني : التركيب السلعي للتجارة الخارجية في الدول الإسلامية
٩٢	المبحث الأول : التركيب السلعي لصادرات الدول الإسلامية
١٠١	المبحث الثاني : التركيب السلعي لمستوردات الدول الإسلامية
١١٠	الفصل الثالث : الاتجاهات الجغرافية للتبادل التجاري للدول الإسلامية
١١١	المبحث الأول : التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ودول العالم الخارجى
١١٢	المطلب الأول : الاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول الإسلامية
١١٢	الفرع الأول : الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة
١١٦	الفرع الثانى : الصادرات المتجهة الى الدول الاشتراكية
١١٨	الفرع الثالث : الصادرات المتجهة الى الدول النامية
١٢١	المطلب الثانى : الاتجاهات الجغرافية لمستوردات الدول الإسلامية
١٢١	الفرع الأول : المستوردات من الدول المتقدمة
١٢٤	الفرع الثانى : المستوردات من الدول الاشتراكية
١٢٧	الفرع الثالث : المستوردات من الدول النامية
١٣٠	المبحث الثانى : التبادل التجارى فيما بين الدول الإسلامية
١٤١	الفصل الرابع : الميزان التجارى للدول الإسلامية (العجز والفائض)
١٤٢	- مقدمة
١٤٣	- مفهوم الميزان التجارى

١٤٥	- الميزان التجاري للدول الإسلامية كجموعة
١٥٢	- الميزان التجاري للدول الإسلامية غير النفطية
١٦٠	- الميزان التجاري للدول الإسلامية النفطية

البسات الثاني

١٦٣ وضع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وعواقب تنميته

١٦٤ * الفصل الأول : أهمية التعاون الاقتصادى من الوجهة الاسلامية

١٧٧ * الفصل الثانى : الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية

١٧٨ - مقدمة

المبحث الأول : الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى

١٨٠ البنى على مستوى الدول الاسلامية ككل

١٨٥ - برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة

١٨٥ - أهداف البرنامج

١٨٦ - السلع المؤهلة للتمويل

١٨٧ - نسبة التمويل وفترتها

١٨٧ - المشاركة فى البرنامج

١٨٨ - مرحلة التنفيذ

المبحث الثانى : الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على المستوى الاقليمى (الدول الخليجية والعربية)

١٨٩

	المطلب الأول : الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادـل
	التجارى على مستوى دول مجلس التعاون لدول
١٨٩ الخليج العربية
١٨٩ مقدمة -
 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس
١٩٠ التعاون الخليجى
 تقييم اثر هذه الاتفاقية فى تنشيط التبادـل
١٩٤ التجارى بين الدول الاطراف
	المطلب الثانى: الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادـل
١٩٦ التجارى على مستوى الدول العربية
	الفرع الاول : الاتفاقيات المعقوده فى نطاق المجلس
١٩٦ الاقتصادى العربى
	أولا : اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم
١٩٦	تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية
٢٠١ تقييم الاتفاقية -
	ثانيا : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى
٢٠٣ بين الدول العربية
٢٠٧ تقييم الاتفاقية -
	الفرع الثانى: الاتفاقية المعقوده فى نطاق مجلس الوحدة
٢١٠ الاقتصادية العربية
٢١٠ قرار السوق العربية المشتركة -
٢١٥ تقييم قرار السوق العربية المشتركة -
	* الفصل الثالث : عواثق تنمية التبادل التجارى بين الدول
٢١٩ الاسلامية
٢٢٠ مقدمة

٢٢١ : العوائق الداخلية	أولا
١٢١ (١) العقبات الهيكلية	
 (٢) اتساع المسافات الاقتصادية بين اسواق	
٢٢٨ الدول الاسلامية	
 (٣) العقبات النقدية (معوبة تسديد	
٢٣٢ (المدفوعات)	
٢٣٦ (٤) القيود التجارية	
 (٥) اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات	
٢٣٧ اقتصادية اقليمية	
٢٤١ (٦) الاعتبارات السياسية	
٢٤٢ : العوائق الخارجية	ثانيا
٢٤٢ - التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة	

الباب الثالث

٢٤٦	وسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية
٢٤٧ مقدمة
	» الفصل الأول : وسائل تنمية التبادل التجارى البينى فى
٢٤٨ الأجل القصير
٢٤٩ مقدمة
٢٥٠ مجموعة وسائل تخفيض الرسوم الجمركية
٢٥٠ تمهيد
	(أ) التعاون التجارى فى اطار نظام
٢٥٣ التفضيلات التجارية
٢٦٠ (ب) نظام العشور الاسلامى
٢٦٠ - تعريف العشور

- ٢٦٢ - الاموال التى تؤخذ منها العـشـور
- ٢٦٣ - التجار الذين يعشرون
- ٢٦٤ - نصاب العشور
- ٢٦٧ - سعر ضريبة العشور
- ٢٧٠ - هل يتكرر تحصيل العشور فى السنة؟
- ٢٧٣ * ضمان ائتمان الصادرات
- * انشاء مركز لتبادل المعلومات
- ٢٧٥ - التجارية بين الدول الاسلامية
- ٢٧٨ * التجارة المكافئة
- المزايا الاقتصادية التى تتيحها
- ٢٧٩ - التجارة المكافئة للدول الآخذة بها
- * نظام متعدد الاطراف لتسوية
- المدفوعات الجارية بين الدول
- الاسلامية .
- المزايا التى تتيحها نظم تسوية
- ٢٨٣ - المدفوعات المتعددة الاطراف
- * الفصل الثانى: وسائل تنمية التبادل التجارى البينـى
- ٢٨٧ - فى الأجل الطويل
- ٢٨٨ - مقدمة
- ٢٨٩ * تنويع النشاط الاقتصادى وتنميته
- ٢٩١ - تنمية القطاع الصناعى
- المزايا الايجابية التى تنجم عن تنمية القطاع
- الصناعى فى الدول الاسلامية
- ٢٩٥ - تنمية القطاع الزراعى
- ٢٩٨ * تحسين وسائل النقل والمواصلات

٢٩٨	- المنافع الاقتصادية الناجمة عن تطور وسائل النقل
٣٠٢	- المزايا الاقتصادية الناجمة من تملك الدولة اسطولا بحريا لخدمة تجارتها الدولية
٣٠٤	* توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة
٣٠٧	* المشروعات المشتركة
٣٠٨	- أهم المزايا الاقتصادية التي تعود على الدول الاطراف من المشروعات المشتركة
٣١٠	- المزايا الايجابية الناجمة من مشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال المشروعات المشتركة
٣١١	- المشروعات المشتركة المقترحة
٣١٤	* الفصل الثالث : دور المصارف الاسلامية فى تنمية التبادل التجارى
٣١٥ مقدمة
٣١٦	أولا : تمويل الصادرات البينية
٣١٧	- عمليات تمويل التجارة الخارجية التى يظطلع بها البنك الاسلامى للتنمية
٣١٩	- مميزات محفظة المصارف الاسلامية
٣١٥	ثانيا : دور المصارف الاسلامية وتنمية التبادل التجارى من خلال تمويل التنمية الاقتصادية
٣٢٤	- مساهمات بنك فيصل الاسلامى السودانى فى دعم القطاعات الانتاجية فى السودان
٣٢٩	- الخاتمة
٣٣٨	- الملاحق

- الملحق رقم (١) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة
بين دول مجلس التعاون ٣٣٩
- الملحق رقم (٢) الجدول (أ) المواد المعفاة من
الرسوم الجمركية بين دول الجامعة العربية ٣٤٨
- الملحق رقم (٣) الجدول (ب) المنتجات الصناعية
العربية التي يشملها التفضيل ٣٥٥
- الملحق رقم (٤) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجاري بين الدول العربية ٣٦٢
- الملحق رقم (٥) قرار انشاء السوق العربية
المشتركة الصادره عن مجلس الوحدة الاقتصادية ٣٧٣
- الجدول رقم (١٤) ٣٨٢
- الجدول رقم (١٥) ٣٨٣

- * الرسوم البيانية : الشكل رقم (١) الصورة الاجمالية
للميزان التجاري للدول الاسلامية ٣٨٤
- الشكل رقم (٢) الصورة الاجمالية
للميزان التجاري للدول الاسلامية غير
النفطية ٣٨٥
- الشكل رقم (٣) الصورة الاجمالية
للميزان التجاري للدول النفطية ٣٨٦
- قائمة مصادر البحث ٣٨٧
- قائمة الجداول ٣٩٨